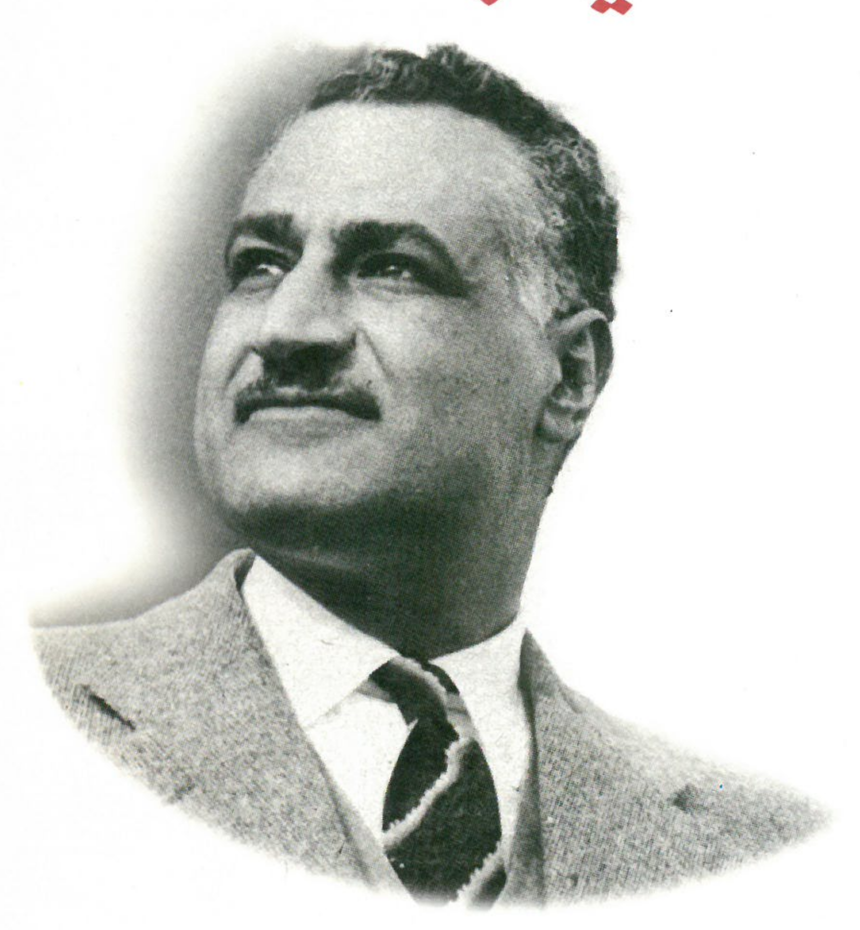
شوكت اشتي

التشكيلات الناصريّة في لبنان



طبيعة النشأة ومسارات التجربة

مرحلة ما قبل الطائف

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شوكت اشتي

التشكيلات الناصرية في لبنان

طبيعة النشأة ومسارات التجربة

(مرحلة ما قبل الطائف)



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر





شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ (٠١)

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ (١ ٩٦١)

e-mail: allprint@cyberia.net.lb

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

تصميم الغلاف: عباس مكي

الاخـراج الفنـي: بسمة التقي

إلى أميرة

رفقة طيبة في درب الحياة

المقدمة

كُتب الكثير عن الناصرية وسيُكتب المزيد لاحقاً. فالتجربة التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر لم تكن حدثاً عابراً في التاريخ العربي الحديث، ومضاعفاتها لم تبقَ سجينة المكان والزمان المحدّدين بمصر وحياة قائدها. لقد غدت الناصرية تعبيراً عن هوية، وعنواناً لقضية، فاخترقت أرجاء الوطن العربي واستقطبت في فضائه امتداداً شعبياً قلّ نظيره.

ورغم أن التحوّلات، التي أصابت الواقع العربي بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، قد زادت من شرذمته وهزّت الكثير من بديهات الانتماء القومي، فإن الناصرية لم تزل تستوطن وجدان الملايين من العرب. بل يمكن القول إن حدّة الانهيارات التي ضربت الوطن العربي وعمّقت خلافاته، وثبّتت وضعية التجزئة فيه، وقيّدت حريته، جعلت في المقابل التجربة الناصرية حاضرة في الذهن حية في الذاكرة، تُستحضر أمام كل حدث أو استحقاق وطني وقومي لتبيّن أهمية عبد الناصر وعظمة انتصاراته وسلامة نهجه وصوابية سياساته، وتكشف مدى الحاجة إليه في زمن الردة والإحباطات، وتقارن فئات واسعة من الناس بين مرحلته وما جاء بعده، فيزداد التعلّق به والحنين إلى وجوده. وكأن السنين التي مرت والأحداث اللاحقة لرحيله زادت رسوخاً في النفوس وحضوراً في العقول.

قد تكون هذه النظرة، التي لم تزل سائدة بشكل أو بآخر، نوعاً من التعويض النفسي، بعد أن تحوّل شخص القائد إلى ما يشبه الأسطورة، والرمز الأول في تاريخ العرب الحديث، بحيث اعتُبر في أيامه ربّانَ السفينة القادر

وحده على إيصال الأمة إلى بر الأمان، وتخليصها من الأهوال التي تضرب مسيرتها وتعرقل تقدمها وتعوق تطورها، فازداد الاطمئنان الشعبي إلى وجوده على رأس القيادة، وتعمّق التسليم بدوره، ثم جاءت الأحداث المتتالية لتعزز موقعه وتكرس قيادته وترسخ حضوره. من هنا، فإن ازدياد الأزمة المجتمعية في كل قطر عربي، كما على مستوى الأمة بأجمعها، وخفوت الكثير من الأحلام والأفكار القومية، جعلا الحنين إلى المنقذ ـ البطل أكثر بروزاً واستذكاره أكثر شيوعاً.

ويبدو أن غياب البديل الذي تطمئن إليه النفوس وتركن لقيادته الجموع، أبقى الميل الشديد نحو شخص عبد الناصر قائماً ومتوهجاً، خاصة وأن التشكيلات والقوى والتنظيمات السياسية التي حملت اللواء الناصري، لم تلبِّ، من حيث المبدأ، الطموحات التي ارتبطت بالفكرة وقائدها، ولم تكن قادرة على سد الفراغ الناتج عن غياب الرمز ـ المنقذ، فبقيت الفكرة الناصرية حاضرة من دون أن تستطيع قواها التنظيمية مواكبتها، أو الارتقاء إلى المستوى الذي أرساه قائدها.

الوضعية اللبنانية:

أما في لبنان، فلم تكن الوضعية خارج هذا التوصيف، فلقد بدأ شخص القائد يشقّ طريقه في الشارع اللبناني منذ السنوات الأولى لحركة الضباط الأحرار. فالحدث السياسي الذي قضى على النظام الملكي، وأفصح عن هويته العربية وانتمائه القومي، وجد في لبنان، حيث التصارع على تحديد الهوية وتوضيحها أحد أبرز سمات اجتماعه السياسي، أرضاً خصبة للنمو والارتقاء السريعين. فبعد انقضاء فترة بسيطة من عمر الثورة، بدأت تتبلور طبيعتها ويتوضّح خطابها، ويتحدّد مسارها من جهة، وتتكشّف من جهة أخرى شخصية رمزها وقائدها، الأمر الذي جعل الالتفاف الشعبي حولها يزداد يوماً بعد يوم، ويتعاظم مع تقدّم مسيرتها وتعدّد إنجازاتها (قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي على الفلاحين ٩ أيلول ١٩٥٢، الإعلان عن قيام الجمهورية وإلغاء

النظام الملكي حزيران ١٩٥٣، مؤتمر باندونغ والحياد الإيجابي وفكرة عدم الانحياز ٢٤ نيسان ١٩٥٥، كسر احتكار السلاح ١٧ أيلول ١٩٥٥، الجلاء ١٨ حزيران ١٩٥٦، تأميم قناة السويس ٢٦ تموز ١٩٥٦، العدوان الثلاثي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦، قيام الجمهورية العربية المتحدة ٢٢ شباط ١٩٥٨، بناء السد العالي ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠ ... إلخ)؛ فتعمّقت الفكرة الناصرية في الشارع اللبناني، كما العربي، ولم تستطع النكسات التي مرّت بالتجربة الناصرية (الانفصال ١٩٦١ ونكسة حزيران ١٩٦٧) أن تزعزع صورة الثورة وقائدها، بقدر ما زادت من الالتفاف حوله. فتعاظم المد الناصري واتّسعت امتداداته.

إن المد الناصري في لبنان والانجذاب إلى سياسة عبد الناصر، وتأييد مواقفه، ارتكز بداية على العاطفة القومية، وتجسّد عفوياً كحالة شعبية عامة، وبقي متفلّتاً، عملياً، من القنوات والأطر التنظيمية. فمظاهر التعبير عن الانتماء للناصرية، لم يكن يتطلّب شهادة من تنظيم أو تشكيل سياسي مُحدّد، باعتباره كان أقرب لأن يكون توضيحاً لهوية ذاتية لا يحتاج إلى مستلزمات التأطير السائدة في العمل الحزبي، ولا يتطلّب شروطاً خاصة لتبيانه أو الإفصاح عنه. لهذا، عرف لبنان حالة ناصرية شعبية بامتياز، امتدت على مختلف المراحل، من دون أن يعرف وضعية تنظيمية واضحة ومحدّدة تعبّر عنها أو تدّعي تمثيلها.

الإشكالية والفرضيات:

من هنا، يمكن القول إن التنظيمات الناصرية في لبنان عرفت مرحلتين: الأولى تزامنت مع وجود الرئيس عبد الناصر، والثانية بعد وفاته. اتّسمت الأولى بندرة التنظيمات، أو لنقل بغيابها شبه الكامل؛ وتميّزت الثانية بوفرتها العددية، أو لنقل بتكاثرها غير الطبيعي. وكلتا المرحلتين تفرض أسئلتها حول طبيعة الوجود ودوافع الغياب.

في مرحلة الرئيس عبد الناصر، بقيت فكرة التنظيم السياسي الناصري، من حيث المبدأ، غير متبلورة، وبدون أية صيغة واضحة تحدّد معالمها وتؤشّر

عليها. لهذا، فإن تأخُّر نشأة التشكيلات الناصرية في لبنان يغدو مسألة جديرة بالملاحظة والبحث والدراسة. فرغم إعلان عبد الناصر لأكثر من صيغة للعمل السياسي والتنظيمي في مصر، ورغم زخم التأييد الجماهيري للناصرية في لبنان، فإن الإرهاصات الأولى للتنظيمات والتشكيلات قد بدأت في أواخر الستينيات، فيما الثورة كانت قد اندلعت في العام ١٩٥٢، وأول تجربة تنظيمية ناصرية كانت في العام ١٩٥٣، هذه المفارقة تستدعي البحث. فما هو سبب تأخّر قيام التنظيمات الناصرية في لبنان؟ وما هي الأشكال التي عرفتها؟ وإلامَ يمكن أن نعيد هذه الإشكالية؟ إلى سياسة الرئيس عبد الناصر؟ أم إلى طبيعة الظاهرة الناصرية المرتكزة على الشخصانية وحضور القائد؟ أم إلى الحذر الناصري الشديد من الظاهرة الحزبية وفكرتها؟ أم إلى خصوصية لبنان وطبيعة تركيبته؟ أم إلى نمط العلاقات التي تفرضها السلطة الحاكمة في المركز مع أتباعها في الأقطار الأخرى، فتستغني في لحظات تاريخية عن التنظيم السياسي وفكرته لصالح شبكات متعددة من التشكيلات والعلاقات، تكون مرجعيتها السفارات وإطارها الأجهزة؟... إلخ.

إن هذه التساؤلات والفرضيات لها ما يبرّرها، على الأقلّ لجهة عدم تماثل الناصريين في لبنان مع الناصريين في مصر. فالرئيس عبد الناصر أبقى على وضعية تنظيمية ما، ولم تخلُ الساحة السياسية في مصر من تنظيم أو تشكيل سياسي يضم المناصرين ويؤطّرهم بدءاً من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي، مروراً بالاتحاد الاشتراكي العربي، وصولاً إلى ما عُرف بطليعة الاشتراكيين - التنظيم الطليعي. فلماذا كانت الحالة التنظيمية غير موجودة في لبنان، فيما هي حاضرة في داخل التجربة الناصرية في مصر؟ ثم ما هي طبيعة التجربة التنظيمية داخل مصر؟ هل تأثّر بها الناصريون خارج مصر عند بلورة صيغهم التنظيمية وتشكيلاتهم السياسية؟ وما هي البدائل التي ربطت الناصريين بمصر، في حال غياب التنظيمات السياسية؟... الخ.

أما المرحلة التي أعقبت وفاة الرئيس عبد الناصر، فإنها شهدت حالة معاكسة، إذا جاز التعبير. فغياب الأطر التنظيمية في لبنان في أيام الرئيس عبد

الناصر، انعكس بعد وفاته فيضاناً غير طبيعي وتدفّقاً هائلاً في العدد والنوع والشكل، بمعنى أن الأسماء تعدّدت، وتكاثرت التنظيمات وتنوّعت الأطر والقنوات المعبّرة عن ناصريّتها. فإلامَ يمكن إعادة هذه الظاهرة؟ وكيف يمكن تفسيرها؟ وما هي مقومات هذا التوالد التنظيمي وأسسه ومبرراته؟ وما هي أهم التجارب التنظيمية؟ وهل ارتقت إلى مستوى العمل التنظيمي الحزبي؟

إن المتتبّع لمسار التجربة التنظيمية للتشكيلات الناصرية في لبنان، يلاحظ أمرين أساسيين: الأول تعرّضها لانشراخات حادة في أطرها، والثاني عجزها عن إقامة صيغ وحدوية في ما بينها، لدرجة الفشل في إقامة الحد الأدنى من قنوات التنسيق والتواصل، الأمر الذي وسم الوضعية الناصرية بالانقسام والتفكك. فإلامَ يمكن إعادة هذه الظاهرة؟ وما هي العراقيل التي حالت دون نجاح التجارب الوحدوية؟ وما هي النتائج المترتبة على هاتين الوضعيتين: الانقسام من جهة، وشرذمة الصيغ الوحدوية من جهة أخرى؟.

الأهمية والحدود

إن متابعة مسار التشكيلات الناصرية في لبنان تهدف إلى الإجابة عن مختلف الأسئلة المطروحة. وتلقي ضوءاً على تجاربها المندرجة ضمن المحاور المطروحة للنقاش، بخاصة وأن الكتابة عن الناصريين في لبنان قلّما تعرّضت للتجربة التنظيمية. بل يمكن القول إن المكتبة العربية تكاد تخلو من بحث مباشر حول التجربة التنظيمية للناصريين في لبنان. فبالرغم من تعدد هذه التشكيلات وحضورها بطريقة أو بأخرى، فإن دراستها بقيت شبه غائبة، ومتابعة تجاربها بقيت هامشية إلى حد بعيد. من هنا، تبدو هذه المحاولة مقدمة أولية للإطلالة على التجربة لجهة النشأة ومساراتها المتعرجة. لهذا، واجه العمل في بداياته الأولى، وعند الإعلان عن الرغبة في دراسته، سيلاً من المواقف التهكمية والمسبقة، بعضها كان محكوماً بهواجس خاصة تجاه طبيعة هذه التشكيلات بحد ذاتها، وبعضها الآخر حدّدته إسقاطات ذاتية وجِدٌّ شخصية تجاه قيادات هذه التنظيمات ورموزها.

لقد اعتبر البعض أن من غير المجدي متابعة التنظيمات الناصرية لأن وضعيتها هشة، خاوية، وهامشية. . . إلى آخر ما تختزنه هذه النظرة من أحكام مسبقة وأوصاف مخبوءة. فالبحث يغدو، برأي هذا البعض، بحثاً في الفراغ ومحاولة يائسة لإحياء ما لا حياة له، في زمن انتهت فيه العجائب، غير أنها نظرة غير دقيقة، كونها تنطلق من موقف «عدائي» رافض للآخر ومتعالٍ عليه، تستهويه نزعة التشهير وتستفزّه الموضوعية وتستوطنه النرجسية.

وأشار آخرون إلى أن الناصرية في لبنان عاطفة وهوى أكثر مما هي تنظيم وقواعد. وهي حالة ظرفية تتبلور في حالات خاصة كنوع من الحنين إلى مرحلة عبد الناصر، وتعبير عن رفض لوضعية الأمة وما آلت إليه في هذه المرحلة، الأمر الذي يجعل البحث في التشكيلات الناصرية ضرباً من التعسف والانحياز. غير أن هذا الرأي يلغي مرحلة تاريخية عرفت فيها انتشاراً واسعاً لقوى وتنظيمات ناصرية الاتجاه والأفكار، ومنها من لم يزل قائماً رغم كل التخبّطات والارتباكات التي تعيشها كغيرها من القوى والتنظيمات والأحزاب السياسية في لبنان.

واعتبر آخرون أن العمل بالأساس موضوع غير "موضوعي"، لأنه يركّز على القوى والتنظيمات فقط، ولا يشمل المد الناصري وتياره الذي يخترق مساحات مكانية واسعة وقوى وأحزاب وهيئات متعددة. فالعديد من الأشخاص، برأي هذا البعض، ناصريون، لكنهم خارج الأطر التنظيمية الناصرية. وقد يكونون داخل تجارب لا تحمل اليافطة الناصرية مباشرة، لكنها تتقاطع معها في الهم القومي والهوية العروبية. من هنا، فإن استثناءهم من البحث يضعفه ويقلّل من صدقيته. غير أن هذا الرأي، وإن بدا بريئاً في ظاهره، غير أنه محمَّل بالعدائية في جوهره. ويختزن نظرة مغالية للذات على حساب الآخر في الصف الواحد. فإذا كانت التشكيلات الناصرية أضعف من التيار، وأعجز من أن تحيط به أو تكون صوته الصادق وصورته الأنصع ونموذجه الأمثل، فإن هذا لا يلغي حضورها الخاص ووجودها الواقعي، ولا يمنع بالمقابل دراستها والتعرف إليها ومتابعة الوضع الناصري من خلال المفصحين

مباشرة ومن دون مواربة عن ناصريتهم وضمن قنوات واضحة. بل يمكن القول إن خشية هذا البعض من الإعلان عن ناصريته بحجة التزامه في تنظيمات وهيئات وأحزاب غير ناصرية، هو مبرّر غير مقبول، لأن سياسته تبدو أقرب للقفز واغتنام الفرص والتلاعب في المشاعر والعواطف لأغراض خاصة جداً. وعليه، فإن تقاطع العروبيين في الاتجاه والطرح والتصور العام، لا ينفي التنوع داخل التيار القومي أو يحدّ من الخصوصيات داخله. لذلك، فإن دراسة التشكيلات الناصرية من دون التطرق إلى هذا البعض غير القادر على إعلان هويته الناصرية، تكون ممكنة وتخضع لضوابط العمل الأكاديمي والمنهج العلمي.

إن متابعة التجربة ومساراتها التنظيمية والوحدوية اقتصرت فقط على مرحلة ما قبل اتفاق الطائف (١٩٨٩). لأن وضعية الناصريين في مرحلة ما بعد الطائف تحتاج إلى مقارنة مستقلة، نتيجة لما فرضته من إشكاليات وتعقيدات وتحولات جديدة. إضافة إلى ما فرضته من نقاشات ومسائل تحتاج إلى متابعة متأنية ودقيقة. فالتجربة السياسية بعامة، والظاهرة الحزبية منها بخاصة، تعاني في هذه المرحلة ارتباكات عميقة سواء على مستوى البنية أو المواقع أو المواقف أو السياسات أو الأفكار. . . إلخ. كما أن المشاركة في السلطة عند الناصريين، وعند غيرهم من القوى والأحزاب والتنظيمات، لم تتم على أساس الخلفية التنظيمية ـ الحزبية أو الشعارات «الحزبية»، الأمر الذي يجعل مرحلة ما بعد الطائف على قدر من «الأهمية»، وتفرض متابعة خاصة جداً، إذا جاز التعبير.

المنهج والأدوات:

اعتمد هذا البحث في مقاربة موضوعه على المنهج الوصفي ـ التحليلي من جهة، والمنهج المقارن من جهة أخرى، الأمر الذي ساعد على بلورة صورة عن طبيعة الموجود ومحاولة توصيفه والغوص في مقوّماته وتوضيح أسباب تراجعه.

أما لجهة الأدوات المستخدمة، فإن البحث اعتمد على تقنية المقابلة المفتوحة، كونها الأكثر مقدرة على الإحاطة بالموضوع ولملمته. لذلك، كان التوجّه نحو الأشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم بالتشكيلات الناصرية، وواكبوا التجربة وعايشوها لتوضيح معالم هذه التجربة واقعاً وآفاقاً، إضافة إلى تقنية تحليل المضمون لولوج أعماق ما قُدّم ورصده بدقة وموضوعية.

صعوبات إضافية:

إن الصعوبات، التي واجهت الدراسة، ناتجة في جوهرها عن طبيعة الموضوع بحد ذاته. ولعل من أهمها الآتي:

١ ـ صعوبة الحصر: شهد لبنان عدداً كبيراً من التجمّعات والتشكيلات التي حملت اللواء الناصري او تشكّلت على أساس الهوية الناصرية، فقد امتدت هذه التشكيلات مكانياً على مساحة الوطن الصغير، وانتشرت في العديد من المناطق. إضافة إلى أن العدد الأكبر منها لم يعد موجوداً عملياً. وليس له أي دور أو موقع أو حضور، الأمر الذي جعل من الصعوبة، إذا لم نقل الاستحالة، ضبطها وحصرها.

٢ ـ ظاهرة الانقسام: اتّسمت التشكيلات الناصرية في لبنان بالتوالد الناتج عن التشقّقات في الجسم الواحد، لدرجة غدا معها الانقسام في صفوفها كالمرض الخبيث يُفرّخ من تلقاء نفسه: الأمر الذي زاد من صعوبة الحصر والمتابعة.

٣ ـ التوالد المستمر: يكثر بين فترة وأخرى ظهور تشكيلات جديدة، أو تجديد القديم بعد سبات سياسي وتنظيمي عميقين، ما يجعل التفسير مرتبكاً ومحيّراً، الأمر الذي يبيّن وكأن النشأة أقرب إلى أن تكون رغبة ذاتية أو خاضعة لمعطيات غير منظورة.

٤ ـ ندرة المصادر والمراجع: تجد الكثير من المساهمات التي عالجت الوضع الناصري بعموميته أو انطلاقاً من مقاربات فكرية وسياسية. غير أنه من

الصعوبة بمكان، إيجاد دراسات متخصّصة في هذا المجال. إضافة إلى غياب الأرشفة، إلى حد بعيد، عند التنظيمات والتشكيلات الناصرية، الأمر الذي جعل المتابعة محفوفة بالمخاطر.

انطلاقاً من هذا الفضاء الملبّد، تمَّ التخفيف من حدّة هذه الصعوبات وثقلها، باتّباع الإجراءات التالية:

١ ـ المقابلات الشخصية والعودة إلى غالبية الأشخاص الذين ارتبطت أسماؤهم بتشكيلات ناصرية. وكانوا في الصف الأول، من حيث المبدأ، وواكبوا العمل الناصري في لبنان من بداياته الأولى ولم يزالوا على تماس بشكل أو بآخر بالمتابعة اليومية، ولم يغيّروا هويتهم، رغم تبدُّل الظروف وتغيير الأحوال، أو يخفوا هذه الهوية. وقد بلغ عدد المقابلات المعتمدة ثماني وخمسين مقابلة.

٢ ـ حصر الموضوع بأهم التجارب والإطلالة من خلالها على مسار الوضع الناصري وتعرّجاته.

٣ ـ معايشة التجربة الناصرية في لبنان ومعرفة غالبية رموزها وكوادرها وتشكيلاتها.

تحديدات ضرورية

بناء على ما تقدّم، يمكن الإشارة إلى أمرين:

الأول: إن العمل في صيغته هذه، يعتبر مقدمة لموضوع مشوّق وواسع ومتشعّب. ولم يحظَ، على ما أظن، بالدراسة الجدية والبحث الموضوعي، بل تعرّضت التشكيلات الناصرية بأشكالها المختلفة والمتنوّعة دائماً للاتهام والتقريظ من دون التدقيق، ولم تخضع للتحليل العلمي والأكاديمي.

الثاني: إن الذين قابلتهم وبدون استثناء، كان لهم الفضل الأول في توفير المادة

الأولية لهذا الكتاب. وبقي من مقابلاتهم وحواراتهم الكثير الذي يمكن الاستفادة منه لاحقاً لتعميق الموضوع. لذلك، فإن ما أسيء فهمه أو نُقِل على غير الدقة التي أرادها صاحبه، أو تم التعبير عنه بأسلوب غير واضح... إلخ، فإن المسؤولية فيه تقع مباشرة عليّ؛ وأتحمّل شخصياً أي خطأ أو تأويل أو تفسير. لأن المقصود من وراء هذا الكتاب الإفادة وليس الإساءة، والدراسة الموضوعية وليس التشهير.

ويمكن القول إن التجارب الناصرية في لبنان، تعرّضت لنوعين من الإجحاف والظلم: النوع الأوّل يتمثل في مقارنتها بقائدها الرئيس جمال عبد الناصر من جهة، ومقاربتها من جهة أخرى للتيار الشعبي الناصري. فالمقارنة مع الرمز - القائد كشف هُزالها أمام عظمته، ومقاربتها للتيار الناصري بيّنت جفافها أمام تدفّقه، وخفوتها أمام تعاظمه. النوع الثاني يتمثّل في ظلمها هي لنفسها، لأنها بقيت بغالبيتها دون الحضور السياسي والفكري المطلوبين، فانساقت في حروب داخلية خاصة، وصراعات ذاتية لا متناهية، الأمر الذي رسّخ صورتها السلبية وكرّس وضعيتها المترهّلة.

من هنا، فإن النتيجة العامة التي أمكن الوصول إليها، قد لا تُرضي غالبية الناصريين، كونها تنقل صورة غير لائقة للحالة التنظيمية للتجارب الناصرية ومسارها العام. غير أن ما أقدمه في هذا الكتاب، يبقى بمجمله اجتهاداً شخصياً، بخاصة وأن الناصرية كفكرة ورمز، كانت أحد مكوّنات وعيي السياسي. لذلك، أعتقد أن الفكرة بإجمالها ورغم الشوائب التي خالطتها والسلبيات التي عششت في بنيانها، لم تزل تحتفظ ببريق خاص يجعلها أحد المداخل التي يمكن أن ترفد مسيرة النضال العربي لتحقيق تقدُّم الوطن الكبير ورقّيه، ولتحقيق وحدة الأمة وتحرير أرضها وإعلاء شأن إنسانها، والنقد الموضوعي هو السلاح الذي نفتقده لتقييم التجارب وتجاوز أخطائها. فمتى نشهره بوجه أنفسنا لتقويم الاعوجاج وتصحيح المسار؟

وإذا كان الكتاب قد قُدّم إلى شخص محدد، فإنه مُهدى إلى الناصريين بخاصة والعروبيين عامة، الذين ضحّوا في سبيل المثل العليا التي آمنوا بها، متمنّياً أن يكون هذا العمل المتواضع نافعاً ومفيداً.

القسم الأول: الحزب مُتّهماً

الفصل الأول

خارج الحزب وفكرته

أثير الكثير من اللغط حول التجربة التنظيمية التي اعتمدت في مصر. وبقي موضوع التنظيم السياسي مسألة ملتبسة، وذلك نتيجة للموقف السلبي من فكرة الحزب من جهة، ولتعدّد التجارب التي نشأت في مصر من جهة ثانية.

ويبدو ان هذه الوضعية القلقة قد انعكست على مجمل الساحات العربية وشملت بنتائجها فكرة الانتظام السياسي للناصريين. ولمدة طويلة، بقي موضوع التنظيم أو تعداده وكيفية حضوره وطبيعته مفهوماً خلافياً ومداراً للأخذ والرد. فبالرغم من تعدد التجارب التنظيمية في مصر وتنوّع أسمائها وتعدّد تشكيلاتها، فإنها لم ترسِ نمطاً محدداً لشكل الحياة السياسية وأداتها، يمكن الركون إليه داخل المجتمع المصري، أو على صعيد الوطن العربي. فلقد افتقد الناصريون في الساحات العربية النموذج الذي يمكن الاقتداء به والنسيج على منواله، وغاب عنهم الدليل العملاني الذي يمكّنهم من الاسترشاد به لتأسيس أطرهم الخاصة. قد يكون لارتباك فكرة الانتظام السياسي في مصر وتبدل أساليبها ورفض الواحدة ما كان قبلها، والنظرة المشكّكة بالحزب السياسي فكرة وإطاراً، إلى جانب عوامل أخرى، أثر في تأخير ولادة تشكيلات ناصرية في لبنان، كما في غيره من الأقطار العربية. فإلى أي مدى أثّرت حالة مصر في غيرها من الأقطار العربية في هذا الموضوع؟ وما هي الأشكال التي نشأت؟ ولماذا فشلت؟ وهل امتدت إلى خارج مصر؟ وكيف؟... إلخ.

إن محاولة الإطلالة على الأدوات السياسية التي اعتمدها عبد الناصر أيام حكمه وتنوّعها، جديرة بالبحث، لما يفترض أن تمثّله من تصور حول مفهوم التنظيم السياسي وضرورته وأسلوب عمله ونمط علاقاته الداخلية، ولما يفترض أن تطرحه من بدائل بعد أن رُفضت الظاهرة الحزبية. من هنا يمكن عرض موقف عبد الناصر من التجربة الحزبية وفكرتها ومتابعة التشكيلات التي طرحها، والمطبات التي عرقلت عملها وأدّت إلى فشلها، كمقدمة لتبيان الأثر الذي تركته على التجربة الناصرية في لبنان بشكل خاص، باعتبار أن المركز كان منارة للأقطار الأخرى يستلهمون منها ويتماثلون معها.

١ ـ موقف رافض:

بعد حوالى الستة أشهر من قيام الثورة، أصدرت القيادة بتاريخ ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣ القانون رقم ٣٧ القاضي بحل الأحزاب السياسية وإلغائها. وقد لخّص هذا التدبير، إلى حد بعيد، موقف السلطة السياسية من الحزب ومن الظاهرة الحزبية، وحدّد طبيعة العلاقة ونمطها بين الثورة والقوى السياسية، الأمر الذي رسّخ نوعاً من القناعة بأن الرئيس عبد الناصر بخاصة، والناصرية بعامة، يرفضان فكرة الحزب، مفهوماً وإطاراً، للنشاط والعمل.

ويبدو أن النظرة السلبية تجاه الأحزاب كانت قد تولّدت قُبَيل الثورة وترسّخت بعدها. باعتبار أن سلبيات الأحزاب تفوق إيجابياتها، وأمراضها تلغي إنجازاتها، والتلهّي بالمصالح الخاصة يطغى عندها على المصلحة العامة. وقد تجسّدت هذه المظاهر بأشكال متعدّدة، سواء في علاقة الأحزاب بالعرش (الملك) أو في متابعتها لقضايا الناس والبلد، أو في نمط علاقاتها داخل عماراتها التنظيمية، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التردّي والتراجع والفساد.

فالأحزاب قبل الثورة، اتّسمت بكونها تسعى، بالدرجة الأولى، للظفر بالمقاعد النيابية دون أي اعتبار للوطن وأهله، فارتمت في أحضان السراي والملك، وتغلغل الفساد في بنيتها، وهيمن عليها نمط العلاقات الإقطاعية،

حيث كان زعماء بعض الأحزاب ملّاكاً إقطاعيين، الأمر الذي ساهم في غياب تكوين رؤية متكاملة وواضحة حول قضايا التنمية والإصلاح الداخلي.

من هنا، أشار عبد الناصر، في كلمته أمام المؤتمر التعاوني الثاني بتاريخ ١ ـ ٦ ـ ١٩٥٦، إلى أن الأحزاب كانت تمثّل أقصى مراحل الرجعية وأقصى مراحل الانتهازية، تضلل الشعب وتقدّم له الوعود، لكنها تتجه لاستغلاله من أجل فئة قليلة تكتّلت داخلها، تبحث عن مصلحتها. مصلحة الإقطاعيين والانتهازيين والرجعيين والمستغلّين وفئة من الرأسماليين الفاسدين، وتخدع الشعب وتشكك فيه[(١)].

وقد زاد من خطورة دورها، عدم تحديدها لأعداء البلد الحقيقيين.. فعقد بعضها صداقات مع المحتل، وكان معيناً له في الداخل. لذلك اعتبر عبد الناصر في خطابه أمام ضباط القوات المسلحة بتاريخ ١٩ ـ ٥ ـ ١٩٥٥ أن «... الحزبية والحزبية وحدها هي السبيل الذي استطاع به الاستعمار أن يتمكن من أراضينا...»[(٢)].

لقد اعتمدت الأحزاب في بنائها الداخلي على الصداقات الشخصية، بعيداً عن الأسس الموضوعية التي يفرضها العمل الحزبي، فانجذب إليها الشباب من زاوية البحث عن المصالح الخاصة والمنافع الذاتية، بعيداً عن الإيمان بالمبادىء والأفكار والتطلّعات السامية[(٣)].

في الأحوال كافة، فإن الأحزاب ساهمت بشكل أو بآخر بتعميم حالة التفرقة التي كانت سائدة قبيل الثورة، بحيث لم يكن هناك غير الفوضى والخنوع والتكاسل ورفض الآخر، والأنانية[(٤)].

(١) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ٢، (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧)، سنوات التحرر العربي**، بيروت، ط.١، أيار ١٩٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (٢٨٧ ـ ٢٨٨).

(٢) م. ن. ص (٧٥ ـ ٧٦).

(٣) د. خضر، طارق فتح الله: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي (دراسة مقارنة)**، مصر، ١٩٨٦، دار نافع، ص (٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٤) عبد الناصر، جمال: **فلسفة الثورة**.

٢ ـ حزبية منحرفة:

يبدو أن هذه النظرة حكمت توجُّه الضباط الأحرار تجاه العمل الحزبي، وساهمت مع غيرها من العوامل في عرقلة بناء حزبي سياسي في مصر، فبقيت الفكرة الحزبية ملتصقة بالحالة المرضية، وأدى ذلك إلى فشلها. من هنا، تكون الخطوة التي أقدمت عليها الثورة، برأي ناجي علوش، إيجابية، لأنها استطاعت التغلّب على «الحزبية المنحرفة» التي كانت تمزّق الجماهير من جهة، وتبعثر قوى الانقلاب الكفيلة بقلب الأوضاع المتردية في الداخل من جهة أخرى. فالتجربة الناصرية ابتدأت في مواجهة الرجعية والاستعمار والانتهازية المستشرية، الأمر الذي فرض على «انقلاب ١٩٥٢» مقاتلة النمط السائد في العمل الحزبي[1].

أما بعد قيام الثورة، فقد ترسخت هذه النظرة السلبية عبر مسيرة الثورة. فالاحتكاك أصبح مباشرة وبدون وسيط. ولعل معركة الإصلاح الزراعي كانت من المؤشرات المبكرة التي عمقت التوتر بين السلطة الجديدة والأحزاب القائمة، فزادت من قلق الأولى وانكشافات الثانية.

إن الإصلاح الزراعي كان رمزاً لوجه الثورة الحقيقي[2] والمبدأ الثاني من مبادئها الستة، حيث القضاء على الإقطاع يأتي مباشرة بعد المبدأ الأول المتمثل في القضاء على الاستعمار وأعوانه ومتمماً له؛ لهذا، فإن رفض الأحزاب لقانون الإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الصادر بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ فاجأ رجالات الحكم الجدد، فكانوا أمام احتمالين: الاستمرار في موضوع الإصلاح الزراعي ولو اقتضى الأمر مواجهة الأحزاب وما تمثّله، أو التراجع والانكسار أمامها، فاختاروا، من حيث المبدأ، الحل الأول من دون تردد، وبعد سلسلة من التجاذبات والصراعات المضمرة والمبطّنة بينهما.

(١) علوش، ناجي: **الثورة و... الجماهير، مراحل النضال العربي (١٩٤٨ ـ ١٩٦١) ودور الحركة الثورية**، بيروت، ط. ٣، شباط ١٩٧٣، دار الطليعة، ص (١٧٩ ـ ١٩٩).
(٢) الشلبي، جمال: **محمد حسنين هيكل استمرارية أم تحول؟ ترجمة حياة الحويك عطية**، بيروت، ط.١، ١٩٩٩، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ص ١١٤.

لقد تحركت الأحزاب في هجومها على قانون الإصلاح الزراعي مباشرة بعد أن نشرت الصحف بتاريخ ١٢ آب ١٩٥٢ خبراً عن توجّه الثورة لإعداد مشروع لتحديد الملكية الزراعية؛ فحاول البعض المسايرة الشكلية للتقرّب من الفلاحين واكتساب موقع وشعبية في صفوفهم، وعمد كبار الملّاك إلى الالتفاف على القانون قبل صدوره، من خلال التحريض الديني وتعبئة النفوس ضده. فالأديان برأيهم، لم «تقل مطلقاً بتحديد الملكية»، وبالتالي فالمضي في هذه القضية هو عمل اللادينيين وأصحاب المذاهب الهدامة التي تقيّد حرية الفرد وتجعله آلة مسخّرة مسلوبة الإرادة[1].

إن استمرار الأحزاب بموقفها بيّن لقيادة الثورة أنها لم تستطع أن تلامس جوهر العلاقة بين الفلاح والأرض، وبينه وبين ملاك الأراضي. ولم تدرك الكنه الإنساني للفلاح والبعد الاجتماعي للقانون، حيث كان «أجر الفلاح أقلَّ من تكلفة إطعام الحمار في اليوم الواحد»[2].

وقد أوضح عبد الناصر، في خطابه في احتفال الفاروقية بتاريخ ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٥٤، بعض هذه الإشكالات وملابساتها. فأشار إلى أنه التقى برفقة صلاح نصر وعبد الحكيم عامر، بعد نجاح الثورة ورحيل الملك فاروق، رجالات من الوفد في البرلمان وفؤاد سراج الدين، فبيّن لهم طبيعة الثورة واشترط عليهم لعودة الحياة البرلمانية إقرار الوفد وإعلانه عن موافقته على تحديد الملكية، فرفضوا تحت ذرائع شتى مضمونها المباشر الذاتية والمصلحة الخاصة. فهذه الموافقة برأيهم ستخرب البلد من جهة، وتجعل مصير الوفد المستقبلي مجهولاً، أو كما قال سراج الدين «بعدين الوفد يروح لوين» من جهة ثانية[3].

(١) إمام، عبدالله: **حكايات عن عبد الناصر**، ط.٢، الوطن العربي، ص ٢٥.
(٢) كان ملّاك الأراضي يدفعون للفلاح الأجير ٨,٥٠ قروش في اليوم، في حين أن تكاليف أجرة البغل بلغت ١٢ قرشاً، والجاموسة ١٢ قرشاً والحمار ٩ قروش. يُراجَع مذكرات محمد نجيب: **كنت رئيساً لمصر**، القاهرة، ط. ٥، فبراير ١٩٨٨، المكتب المصري الحديث، ص (١٥٦ ـ ١٦٠).
(٣) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر**، جـ١، (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤)، **بناء الثورة**، بيروت، ط٢، تشرين الأول ١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية، ص (١٧٥ ـ ١٧٦).

هذه المسارات رسّخت ما حمله رجالات الثورة في أذهانهم عن الأحزاب وسياساتها، ودفعتهم لتحقيق برنامجهم الذي عجزت عنه الأحزاب ورفضته.

على ضوء ذلك، تركّزت لدى عبد الناصر القناعة بأن تعدد الأحزاب يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية، وإثارة الخلافات المصطنعة[١]. إضافة إلى ما يؤمنه وجودها من مضار تشمل البلاد والعباد. فالأحزاب غدت تتسم وتتئذ بعدم الموضوعية والبعد عن المصالح القومية[٢]. لهذا، فالقضاء عليها ومنعها من النشاط محاصرة للاستعمار وأعوانه ولقوى التفتيت من جهة، وعاملاً مساعداً على تحطيم المجتمع الانتهازي من جهة أخرى[٣].

٣ ـ خلفيات محرّكة:

غير أن محاربة الحزبية، فكرة ووجوداً، لم تقتصر على المراحل الأولى للثورة، بل واكبت المراحل اللاحقة من حكم عبد الناصر. من هنا، يشير د. منيف الرزاز مثلاً إلى أن الحكم في مصر أيام الجمهورية العربية المتحدة (وحدة ١٩٥٨) سار في خطى هذه السياسة وهداها في محاربة كل نشاط حزبي. ولم يقتصر الأمر على رفض الأحزاب ومحاربتها، إنما شمل المحازبين أنفسهم، الأمر الذي فتح المجال أمام الرجعيين والانتهازيين للبقاء في الحكم. فشعار «اللاحزبية» طُرح في أيام الوحدة، وروّجت له الأجهزة الإعلامية لدرجة غدا معها الانتساب لحزب سياسي ما وكأنه سبّة أو تهمة[٤].

(١) حمروش، أحمد: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٣، عبد الناصر والعرب**، بيروت ط.١، نيسان ١٩٧٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٤٦٥. ولمزيد من المعلومات حول مظاهر العلاقة مع الأحزاب يُراجَع: حمروش، أحمد، **قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ١، مصر والعسكريون**، بيروت، ١٩٧٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٢) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، جـ٣، القسم الأول، سنوات الوحدة**، بيروت، ط.١، نيسان ١٩٩٩، ص ٥٤٣ و٦٣٠ و(٦٤٥ ـ ٦٥٧).

(٣) خطاب عبد الناصر في طنطا بتاريخ ٢٥ ـ ٧ ـ ١٩٥٥، وفي المؤتمر التعاوني الثاني بتاريخ ٥ ـ ١ ـ ١٩٥٦، يُراجَع أحمد يوسف أحمد: جـ٢. م. س، ص١٧١ وص ٣٠١.

(٤) د. الرزاز، منيف: **الأعمال الفكرية والسياسية. جـ٢. التجربة المرة**، ط.١ ١٩٨٦، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، ص ٢٨٤. يُراجَع على سبيل المثال لا الحصر كلمة الرئيس عبد الناصر في حلب بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٨، في أحمد يوسف أحمد، جـ٢، م. س.

ويمكن الاستدلال على الاتجاه الرافض للظاهرة الحزبية، على سبيل المثال، لا الحصر، من خلال إصرار عبد الناصر على حل الأحزاب السياسية في سوريا، عملاً بما هو سائد في مصر كشرط لتوقيع بيان الوحدة. إضافة إلى ذلك، فإن محادثات الوحدة الثلاثية التي جرت العام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق، اقتصرت على التمثيل الحكومي ـ الرسمي وليس على التمثيل التنظيمي الحزبي السياسي، فلم تعقد اجتماعات تنظيمية بين ممثلي حزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي العربي خلال المباحثات الوحدوية[١].

ويوضح حمروش ضمن هذا السياق أن عبد الناصر ترسخت في ذهنه وإرادته فكرة رفض الأحزاب، فهو مثلاً كان قد رفض اقتراح كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في العراق الذي حضر إلى مصر على رأس وفد سياسي بعد انتصار ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، وطلب من الرئيس إلغاء الاتحاد القومي في مصر وإعادة الأحزاب السياسية، حتى يمكن عندها إقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة[٢].

ويعتبر الرزاز أن هذا التوجّه جاء ضمن سياسة ـ فلسفة جديدة وعقيدة خاصة تزعم أن الحزبية تشرذم الجماهير وتفتتها وتقسم الشعب إلى فئات، وتثير النزاع والخصومة، وتفتعل الصراع الطبقي بين الناس[٣]. فعدم الإيمان الجدي لدى عبد الناصر، بالبناء الحزبي، دفعه إلى القول «حين أسمع كلمة تنظيم أضع يدي على مسدسي»[٤].

ويعيد رفعت السعيد رفض حركة الضباط الأحرار لفكرة الحزبية والديمقراطية إجمالاً، إلى عدة أمور، بعضها نجد جذوره في الموقف الشعبي

(١) حمروش، أحمد: **قصة ثورة ٢٣ يوليو**، جـ٣، م. س، ص (٥٣ ـ ٥٧) و٤٦٧ و٤٦٩.

(٢) م. ن، ص ١٤٩، ١٧١، ٤٦٦، ٤٦٧.

(٣) يُراجَع د. الرزاز، منيف: م. س، ص٢٨٤.
ـ نصر، صلاح: **مذكرات صلاح نصر، ثورة ٢٣ يوليو بين المسيرة والمصير جـ١، الأصول**، ١٩٨٦، مطبوعات الاتحاد للصحافة والنشر، الباب الثاني والثالث.

(٤) عبده، سمير: **التحليل النفسي لشخصية عبد الناصر**، القاهرة، دمشق، ط١، ١٩٩٢، دار الكتاب العربي، ص٨٣.

من السياسة وأطرها المنظمة، وبعضها الآخر يستند إلى طبيعة حركة الضباط الأحرار بحد ذاتها.

ففي الجانب الأول، فإن الشعب المصري، برأي السعيد، لم يشهد طوال فترة ما قبل الثورة نوعاً من الانتماء السياسي الجاد والمنظم، باستثناء تجربتي الشيوعيين والإخوان المسلمين. وفيما عدا ذلك، كانت السياسة عند الشعب تسمى «بوليتكا» وهي عبارة مرادفة للنصب والاحتيال[(١)].

أما في الجانب الثاني، فإن الطابع العسكري والطبقي لحكام يوليو، ترك آثاره الشديدة الخطر على تصرفاتهم تجاه قضية الديمقراطية وتجاه تحديدهم لدور الجماهير والحركة الشعبية عموماً. فالعسكريتاريا علّمت على الأغلب هؤلاء «الضباط الشبان» أن النقاش مضيعة للوقت، وأن العنصر الحاسم هو «القرار» والأمر المطاع. إضافة إلى سهولة وصول الضباط الأحرار للسلطة من دون معاناة تذكر، جعلتهم يتوهمون خطأً أنهم وحدهم صنّاع الانتصار، وأنهم الأقوياء، وأن الجماهير ضعيفة وهم الفاعلون، والجماهير مفككة وهم المنظمون. كما أن الطبيعة الطبقية ولّدت فيهم نوعاً من التعالي على الطبقة العاملة والشعور بالسمو عليها[(٢)].

إن تفسير الموقف الناصري من الأحزاب بقي خاضعاً للجدل والنقاش ولم يحسم عملياً، لأنه دخل في متاهات التبرير والأسانيد المتناقضة حياله، سواء لجهة توضيح الضرورات التي فرضته، إلى تبيان حدود الرفض ومضمونه، إلى تحديد آفاق الخطوة ومساراتها. فلقد أشار محمد حسنين هيكل إلى أن الثورة لم تكن في البداية ضد الأحزاب بالمطلق، فلقد حدثت اتصالات جدية بينهما،

(١) د. السعيد، رفعت: **تأملات في الناصرية**، بيروت، ط.٢، تموز ١٩٧٩، دار الطليعة، ص٩٩.

(٢) م. ن، ص (١٠١ ـ ١٠٢) يذكر قصة «الرفيق بدر» سكرتير التنظيم الشيوعي حينها (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني)، حيث طلب أحد «الضباط الثوريين» اللقاء مع قادة التنظيم فاجتمع مع بدر وأعجب بجديته وظن الضابط أن بدر أستاذ جامعي، لكنه فجع عندما علم أنه عامل ميكانيكي واستنكر الأمر.

وقد طلبت الثورة من قيادات الأحزاب تطوير نفسها[(١)]، بل إنها راهنت بداية على حزب الوفد في مصر. وتصورت أنه المؤهل لتسلم الحكم. وعرضت عليه فعلاً ذلك، كما يؤكد عبد الله إمام. غير أن اللقاء الأول مع مصطفى النحاس، الذي تم استدعاؤه من أوروبا بعد نجاح الثورة لهذا الغرض، فاجأ عبد الناصر وصدمه، سواء لجهة موقفه غير المؤيد للإصلاح الزراعي، أو لجهة رفضه فكرة التحول الاجتماعي، أو لجهة عدم ضمانه الجلاء وتحمّسه لها[(٢)]، الأمر الذي عزز الاتجاه ضد الأحزاب في تلك المرحلة.

وقد أوضح عبد الناصر من جهته، وبعد مرحلة زمنية لمندوب صحيفة «الصنداي تايمز» الإنكليزية عام **١٩٦٢** أن حظر الأحزاب خضع لطبيعة المرحلة وظروفها. فالثورة الشاملة تحتاج إلى وحدة قواها العاملة. غير أن الرئيس بالمقابل، لم يخفِ قلقه العام حول مستقبل الحياة الحزبية، لأنه من الصعوبة بمكان معرفة «متى تجد الأحزاب السياسية لنفسها مكاناً في حياة أمتنا من جديد»[(٣)]. الأمر الذي يبيّن الضرورات التي فرضت الموقف واستمرارية التوجس من الأحزاب في الوقت عينه.

فإلى جانب التبريرات التي يمكن أن تعطى لتوضيح النظرة السلبية تجاه الأحزاب والتي يمكن أن تبقى موضوعاً سجالياً بين مؤيّد ومبرّر ورافض، فإن الخطوة تبدو أمراً ضرورياً بالنسبة لقوة ناشئة تحتاج لإيجاد موقع لها في الوسط السياسي. فأمام التعدد الحزبي الموجود وعراقة البعض وقوته، ستكون حركة

(١) يذكر خالد محيي الدين أن هناك خطوات ماكرة أربكت الأحزاب التي كانت مرتبكة بذاتها وضعيفة، منها: طلب تطهير الأحزاب نفسها. لكن الثورة وجدته غير كافٍ. فعمدت الى قانون ملتو يربط القرار بوزارة الداخلية ويجعل الأحزاب رهائن، إلى أن جاء قرار حل الأحزاب. يُراجَع: محيي الدين، خالد: **والآن أتكلم**، القاهرة، ط.١، ١٩٩٢، ص ٢٠٩.

(٢) يُراجَع: إمام، عبد الله: **حكايات عن عبد الناصر**، م. س، ص ٢٥ ـ **العربي** (جريدة الحزب الديمقراطي الناصري)، حوار مع محمد حسنين هيكل ٢١ ـ ٧ ـ ١٩٩٧، السنة الخامسة، العدد ٢٢٣.

(٣) الأتاسي، جمال: **إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر**، بيروت، ط.١، ١٩٨١، معهد الإنماء العربي، ص٥٩.

الضباط الأحرار مقيّدة بطريقة أو بأخرى، بخاصة وأن رموزها غير معروفين في الوسط السياسي كما في الوسط العسكري الذي خرجوا منه. لهذا، يلاحظ تعلّقهم بداية باللواء محمد نجيب لتأمين غطاء عسكري وسياسي كبيرين حتى يتمكنوا من المواجهة واستكمال السيطرة على مقاليد الحكم والاندفاعة للصدارة. من هنا، فإن الاحتكاك بالأحزاب وقياداتها المتمرسة بالعمل السياسي وآلاعيبه، كان الأصعب. لهذا، عمدت الثورة إلى اتخاذ إجراءين متتابعين متلازمين لتدعيم سلطتها وتثبيت رموزها: الأول: حل الأحزاب لما يساعد على تجميد قوى عديدة يمكنها أن تتكاتف ضد الحركة الناشئة. وهذا الإجراء يمكن، من حيث المبدأ، الدفاع عنه نتيجة لما التصق بالتجربة الحزبية من سلبيات وآثام. والثاني: إقامة بدائل سياسية جديدة لما توفره من غطاءات شعبوية وتؤمنه من شرعية سياسية. وكلا الحلّين يرفد أحدهما الآخر. لهذا، أعلنت قيادة الثورة موات الأحزاب القائمة وسارعت لدفنها بالقوة من جهة، وسعت من جهة أخرى لإيجاد حياة سياسية ـ تنظيمية بديلة من خلال الأدوات التي أنشأتها.. وقد بقي هذان الحلّان موضعاً للمساءلة. لكن ما يمكن تأكيده أن فكرة «التنظيم»، من حيث المبدأ، لم تكن غائبة عن ذهن الرئيس عبد الناصر؛ لهذا شهدت مرحلة حكمه العديد من التجارب، بعضها له طابعه البراغماتي وامتد لغاية ١٩٦٢، والآخر له بعض المكونات أو الملامح الإيديولوجية، اذا جاز التعبير، ترافق مع صدور الميثاق الوطني[١]. وتندرج ضمن المرحلة الأولى هيئة التحرير والاتحاد القومي، وضمن المرحلة الثانية الاتحاد الاشتراكي العربي والطليعة الاشتراكية. لكن يبقى التساؤل حول مدى جدية هذا التطور في الرؤية والأداة. فهل استطاعت التجربة الناصرية في مصر أن تقدّم نموذجها للناصريين خارجها؟ وهل تجاوزت ما كان سائداً في الحياة السياسية والحزبية؟

من هنا، يمكن ملاحظة تجارب المرحلة الأولى لتوضيح خطوطها العامة وأزماتها الأساسية، وبالتالي انعكاساتها لاحقاً على التجربة اللبنانية.

(١) الشلبي، جمال: م.س، ص١٢٩.

الفصل الثاني

تجارب مرتبكة

هيئة التحرير

تعود فكرة هيئة التحرير إلى جمال عبد الناصر[١]. حيث بدأ التفكير جدياً في «مجلس» قيادة الثورة بضرورة وجود تشكيل سياسي واجهي «يسد الفراغ الذي سيعقب حل الأحزاب»[٢]. وعليه فقد أعلن عن ولادتها بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ مباشرة بعد حل الأحزاب (١٧ ك٢ ١٩٥٣)، وذلك خلال المهرجان الذي أقيم لمرور ستة أشهر على نجاح الثورة واستمرارها في السلطة، وانتخب عبد الناصر أميناً عاماً لها[٣].

ويمكن من خلال خطب الرئيس عبد الناصر وكلماته تبيان طبيعتها الشعبوية وأهدافها العامة والرومانسية وغياب قواعد عملها التنظيمية. ففي كلمة ألقاها في احتفال الهيئة الذي أقيم بحي الجمالية في مدينة القاهرة بتاريخ ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٥٣، حدّد أنها «تهدف إلى تصفية القلوب والتوفيق بين الغني والفقير

(١) مذكرات محمد نجيب: م. س، ص (١٨٧ ـ ١٨٨).
(٢) نصر، صلاح. جا، م.س، ص١٢١.
(٣) د. الكيالي، عبد الوهاب (المؤسس): **موسوعة السياسة**، ج٧، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص (٢٠٢ ـ ٢٠٣).

والتعاون بين القوي والضعيف»[١]. وفي ندوة «هيئة التحرير» لأعضاء مجالس إدارتها في الشرقية ومحافظات القنال والسويس وسيناء بتاريخ ١٩٥٣/٨/١، أعلن أنها «فكرة عامة يجب أن نؤمن بها جميعاً»[٢]. وفي الاحتفال بافتتاح مركزها في شبين الكوم، أوضح أنها جاءت لتؤكد «أن الناس قد ولدوا أحراراً وخلقوا متساوين»[٣] وليس أبداً لأغراض شخصية أو منافع ذاتية، كما أنها قامت من أجل أبناء الوطن وليس من أجل فرد[٤]. لهذا، فإنها تسعى لمصلحة الوطن وأهدافه التي رفعتها الثورة وحددتها. وقد اتسع امتدادها في مصر بسرعة فائقة وبلغ عدد فروعها خلال العام نفسه ما يقارب ألف ومائتي فرع[٥].

يلاحظ من خلال ولادتها، وطبيعتها العفوية ومرونتها، وبنيتها، وبرنامجها العام، أنها ليست حزباً بالمعنى المتعارف عليه. ولم تطمح أساساً أو ترغب قيادة الثورة بأن تكون حزباً، وذلك للسلبية الحادة التي كانت مهيمنة على رجالات الثورة بعامة وعبد الناصر بخاصة تجاه الأحزاب ودورها الانقسامي في المجتمع وطبيعتها المصلحية. ففي خطابه عند افتتاح مقر الهيئة في المنصورة بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩، أكد أن الهيئة «ليست حزباً سياسياً يجر المغانم على الأعضاء أو يستهدف شهوة الحكم والسلطان، وإنما أداة لتنظيم قوة الشعب وإعادة بنائه على أسس جديدة وصالحة أساسها الفرد»[٦].

لكن الهيئة كتشكيل سياسي بديل عن الأحزاب، لم تقم بالدور المنوط بها، وفشلت في تحقيق ما طمحت إليه أو تصوّرته، لأن أزمتها رافقت ولادتها. ولعل أول مظاهر الارتباك هو في تعاطي الضباط الأحرار مع التنظيم الجديد وعدم الوضوح في فهم طبيعته وإدراك أهميته وتصور دوره، وغياب المعرفة

---

(١) أحمد، أحمد يوسف (المحرر)، ج١، م. س، ص١١٦.
(٢) م. ن، ص ٨٧.
(٣) م. ن، ص٣٦.
(٤) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): ج٢، م.س، ص (١٠٥ ـ ١٠٦).
(٥) مذكرات صلاح نصر: ج١، م.س، ص (١٢١ ـ ١٢٢) و١٧٥.
(٦) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): ج١، م.س، ص٤٨.

بأصول البناء السياسي على أسس ديمقراطية وقواعد صحيحة. وتوسعت الاختلالات في الجسم الطري، فلم تُرسِ دعائم واضحة لإطار تنظيمي صحيح. لهذا، سرعان ما تراجعت[١] رغم امتدادها التنظيمي وتعدد فروعها وقوة استقطاباتها. بل يبدو أن نمط هذا النشاط هو الذي عرقل نموها ومنعها من أداء دورها، لأنه حولها إلى إطار يجمع على غير هدى، فشكّلت حالة هلامية لا تستند إلى أسس تنظيمية واضحة، أو تؤسس لوضعية ديمقراطية، متجاوزة ما رفضته في الأحزاب السياسية وسلوكياتها.

من هنا يغدو التساؤل مشروعاً: هل كان يمكن لإطار شعبوي بدا أقرب للمظاهرة السياسية العامة أن يملأ الفراغ السياسي الذي تركه قانون حل الأحزاب؟ وهل يمكن لردة الفعل التنظيمية غير الديمقراطية في بنائها وعلاقاتها أن تؤسس لوضعية بديلة عن الأحزاب السياسية؟ من هنا كانت ولادة الاتحاد القومي (١٩٥٧) الإعلان الرسمي عن موات هيئة التحرير وفشلها.

الاتحاد القومي

أمام انسداد أفق هيئة التحرير وتعثّرها، كان لا بد من أن تجد «الثورة» صيغة تنظيمية جديدة تسعى من خلالها للملمة المد الشعبي المتعاظم حولها، وقادرة على مواكبة التحولات الجديدة.

فالتجربة الأولى ترافقت مع بدايات الانطلاقة وارتباكاتها، سواء لجهة عدم

---

(١) د. خضر، طارق فتح الله: م. س، ص (٣٤٩ ـ ٣٥٠).
لمزيد من المعلومات عن هيئة التحرير يراجع على سبيل المثال:
ـ حمروش أحمد: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج١، مصر والعسكريون**، ط.١، ١٩٧٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
ـ سليم، جمال: **التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص (١٩ ـ ٢٦).
ـ د. عبد الرحمن التكريتي، بثينة: **جمال عبد الناصر نشأة وتطور الفكر الناصري** بيروت، ط١، آذار ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية ص (١٧٦ ـ ١٧٧).

الخبرة، أو لجهة عدم بروز رموزها الأساسيين، وغياب أي تأييد شعبي جدي مباشر للتجربة. وكان هذا واضحاً من خلال اضطرار الضباط الأحرار عند نجاح تحركهم إلى الاستعانة باللواء محمد نجيب كقائد عسكري معروف وموثوق يطلون من خلاله وعبره على الرأي العام.

غير أن الاستمرار في السلطة بلْوَر بعضاً من صورتهم غير الواضحة، مصرياً وعربياً ودولياً. والبقاء في الحكم دفعهم لتأمين مستلزماته، وطبيعة السلطة فرضت عليهم مزيداً من الظهور لتحقيق أو التبشير بما يدعون إليه. إضافة إلى أن هوية الثورة بدأت تنقشع، بخاصة بعد الإعلان عن صفقة الأسلحة التشيكية عام ١٩٥٤ ومحاربة الأحلاف العسكرية الأجنبية، وتوضيح اتجاهها الاجتماعي بالانحياز نحو الفئات الشعبية، وتصفية الإقطاع. ثم جاء تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ تتويجاً لهذه التحوّلات، وإعلاناً عن مرحلة جديدة بزعامة عبد الناصر.

من هنا، كان الاتحاد القومي إطاراً سياسياً جديداً، جاء بديلاً عن هيئة التحرير وعلى أنقاضها، لمواكبة المرحلة ومهامها، ومتابعة توجه الثورة وسياساتها. لهذا، أعلن عبد الناصر في المؤتمر التعاوني، في جامعة القاهرة بتاريخ ٥/١٢/١٩٥٧، أن الغرض من الاتحاد خلق قيادات واعية تقود في الميادين السياسية والاقتصادية[١].

وقد هيّأ الدستور المصري عام ١٩٥٦ لهذا الحدث وحثّ عليه. فنصّت المادة ١٩٢ منه على ضرورة أن «يكوّن المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة»[٢]. وفي ٢٨ أيار ١٩٥٧، صدر قرار تشكيل التنظيم الجديد تحت شعار «الاتحاد، النظام، العمل»، وهو من حيث المبدأ شعار هيئة التحرير. وقد تأخر إعلانه بسبب العدوان الثلاثي على

(١) أحمد، أحمد يوسف (المحرر): ج١، م.س، ص ٦١٨.
(٢) د. الكيالي، عبد الوهاب (رئيس التحرير): **موسوعة السياسة**، ج١، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٥٤.

مصر. لكن إلى أي حد كان الاتحاد القومي[١] قادراً على تلبية طموحات الثورة في تلك المرحلة وخدمة توجهاتها؟ وما هي الفكرة التي قام عليها؟ وما هي طبيعته الأساسية؟

١ ـ الطبيعة والحدود

يلخّص عبد الناصر، في خطابه في مدينة بني سويف بتاريخ ١٤/١١/١٩٥٨، طبيعة الاتحاد القومي وحدوده. باعتباره «يجمع بين أبناء الوطن العربي الواحد، لا انحراف إلى اليمين ولا انحراف إلى اليسار، لا تفرقة ولا تنابذ إنما جمع الكلمة من أجل رفعة هذا البلد»[٢]. لذلك، لن يكون للاستغلال أو للانتهاز، أو لتثبيت الرجعية، بل هو الوسيلة «التي نسد بها هذا الفراغ بعدما هدمنا أحزاب الرجعية» لتجميع أبناء الشعب ما عدا الرجعيين والانتهازيين وأعوان الاستعمار[٣].

يبدو أن فكرة الاتحاد القومي برأي أحمد حمروش، قد تم استيرادها من البرتغال، وقد سافر علي صبري للتعرف إلى طبيعة التنظيم هناك في مجال العمل اليومي والسياسي. وهذا ما سبّب بعض التأخير في الإعلان عن الاتحاد القومي، إلى جانب العدوان الثلاثي[٤].

(١) يُراجَع على سبيل المثال:
ـ د. حلبلب، عمر (إشراف): **البرنامج الثقافي**، مساهمة د. أحمد سليم سعيفان: تطور النظام الحزبي في مصر ١٩٨٧، الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الفرع الرابع، ص٨٨.
ـ د. الخطيب، نعمان: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة**، مصر، ١٩٨٣، ص (٤٣٣ ـ ٤٣٦).
ـ سليم، جمال: التنظيمات السرية، م.س، ص(٢٧ ـ ١٩).
ـ د. عبد الرحمن التكريتي، بثينة: م.س، ص (١٧٨ ـ ١٨٨).
(٢) د. السعيد، رفعت: ميراث عبد الناصر: الأسطورة والطموح، **دراسات عربية (مجلة)**، العدد ٦، السنة ٢٢، نيسان ١٩٨٦، ص٢٠.
(٣) أحمد، أحمد يوسف (المحرر)، ج١، م. س، ص (٣٠٢ ـ ٣٠٥).
(٤) حمروش، أحمد: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، ج٢، مجتمع عبد الناصر**، بيروت، آذار ١٩٧٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص١٥٨.

وإذا كان هناك بعض التقاطع بين تجربة الاتحاد في البرتغال وتجربته في مصر لجهة الاسم ووحدانية التنظيم، فإن مجالات الاختلاف واضحة بينهما، وبالأساس لجهة المضمون والتوجه، بخاصة[1]. ورواية حمروش تكمن أهميتها في الكشف عن مدى حضور «الهم التنظيمي» إذا جاز التعبير، وثقله على القيادة في مصر، وعدم وضوح تصوّرها لصيغة محددة في هذا المجال. من هنا كانت عملية البحث والتنقيب التي سعت إليها قيادة الثورة من خلال الاطلاع على تجارب الآخرين، لبلورة العمل التنظيمي في القطاعات الشعبية، وعدم الاطمئنان إلى التجربة الأولى بعدما تبيّن فشلها.

يبدو أن الخشية من فكرة الحزب السياسي بقيت مستحكمة في ذهن الرئيس عبد الناصر في تلك المرحلة، وموجّهة لعمل التنظيم الناشىء ومساره. فالدستور الجديد كرّس حظر الأحزاب السياسية في مصر، بالرغم من دعوته لإطار تنظيمي جديد. لهذا، حرصت قيادة الثورة على إبعاد «شبهة الحزب» عن تجربة الاتحاد. وقد أكد عبد الناصر، في خطابه أمام المؤتمر العام للاتحاد القومي (٩ ـ ٧ ـ ١٩٦٠)، أن الاتحاد «ليس حزباً سياسياً» وإنما هو وطن بأكمله «وإطار واحد يتساوى الجميع على صعيده... كي تتفاهم الطبقات وتتراضى بدلاً من أن تتصارع». فالاتحاد يهدف لجمع المواطنين كافة من أجل بناء الوطن اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. وهذا الاتجاه كان قد أكده الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة. ففي رده مثلاً على سؤال كامل الشناوي رئيس تحرير جريدة الجمهورية بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٠: هل يعتبر الاتحاد القومي حزباً؟ أكد أنه جبهة وطنية قومية لتنفيذ أهداف الثورة ومنع قيام منظمات شبه شرعية لأعوان الاستعمار[2].

(١) د. الكيالي، عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج٣، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، يُراجَع حول سالازار أنطونيو (١٨٨٩ ـ ١٩٧٠)، ص (٨٩ ـ ٩١).
(٢) يراجع: أحمد، أحمد يوسف (المحرر): ج٢، م. س، ص (٢٧٩ ـ ٢٨٠) وص (٥٧١ ـ ٥٧٢).
ـ د. السعيد، رفعت: **دراسات عربية (مجلة)**، م.س، ص٢٠.
ـ أحمد، أحمد يوسف: ج٣، م. س، ص٨٣٨ و٨٥٦، و(٦٥٥ ـ ٦٥٦) و(٢٨١ ـ ٢٨٢).

غير أن تجربة الاتحاد لم تكن أفضل حالاً من سابقتها، سواء على المستوى التنظيمي أو الفكري. ولم تستطيع أن تصمد أمام الامتحان، سواء لجهة الدفاع عن الثورة أو في تحقيق أهدافها، أو في حشد الجماهير وتعبئتها. فبحجة رفض الظاهرة الحزبية وإلصاقها بحالة التفتت والتناحر والصراعات... الخ، تسطّحت الأطر التنظيمية، لدرجة فُتحت معها أبواب الاتحاد لمختلف القوى والفئات والقطاعات، وجاءت تكراراً للوضعية التنظيمية السابقة في هيئة التحرير، فكانت البنية التنظيمية ضعيفة ولا تستند إلى أية منطلقات فكرية أو مكونات «إيديولوجية» واضحة وثابتة، فعجز عن تأطير الجماهير[1] وحشدها لخدمة الأهداف التي رفعها. وكان الانفصال بين مصر وسوريا المثال الصارخ على تردي التجربة وفشلها.

كما أن محاولات بلورة الحضور الفكري لم تأتِ بأية نتيجة تذكر. ومحاولات كمال الدين حسين في هذا المجال واستعانته ببعض المثقفين، قد أخفقت في أن تشيّد أساساً فكرياً وعقائدياً لبناء الاتحاد القومي[2] فبقي الاتحاد، كما الهيئة التي سبقته، في خضم تناقضاته البنيوية.

وقد أشار الرئيس عبد الناصر لاحقاً، في خطابه في عيد السد العالي بتاريخ ١٥ كانون الثاني ١٩٦٧، إلى أن الخلل في تجربة الاتحاد تعود إلى الأساس غير السليم الذي قام عليه. لأنه كان «شيئاً ضد العقل.. وضد الطبيعة». وقد يعود هذا إلى «طيبة مفرطة» في قراءة الواقع الاجتماعي وبنيته، وعلاقات الملكية فيه، والمصالح والقوى التي تسيّره فيقول «إحنا كنا طيبين جداً وعايزين نلم الاقطاعي اللي خذنا منه ألف فدان مع الفلاح اللي وزعنا عليه خمس افدنه... وكنا نعتبر أنه حَينسى ويقول ان إحنا بنمشي في المجتمع الجديد»[3].

(١) يُراجَع: د. سعيفان، أحمد سليم: م. س، ص٨٨.
ـ د.خضر، طارق فتح الله: م.س، ص (٣٥٠ ـ ٣٥١).
(٢) حمروش، أحمد: ج٢، م.س، ص١٦١.
(٣) م.ن، ص١٨٨.

يبدو أن تجربة الانفصال عام ١٩٦١، إلى جانب الأمراض المستحكمة في بنية الاتحاد، جاءت لتقوّض الأسس الهشة التي ارتكز عليها، وتنسفها من جذورها. فالاتحاد فشل في الدفاع عن أول تجربة وحدوية في تاريخ العرب المعاصر، وعجز عن صونها، الأمر الذي راكم من أخطائه وعرّى ركائزه، فكان الإعلان عن فشل التجربة الثانية بعد أربع سنوات على قيامها.

وبفشل الاتحاد القومي، بدأت مرحلة تنظيمية جديدة، تمثلت في قيام الاتحاد الاشتراكي العربي.

ويشير أحمد حمروش في هذا السياق إلى أن تجربَتي «هيئة التحرير» و«الاتحاد القومي» تعبّران عن الحيرة والاختبار بالنسبة للثورة وعبد الناصر. بينما يوضح جمال الأتاسي أن التجربتين يمكن أن ندرجهما ضمن «المرحلة التجريبية» لتنظيم نظام الثورة. حيث إن محورهما الرئيسي كان يتركز آنذاك حول تصفية النظام القديم[1].

على هذه الخلفية، وإلى حد بعيد، ولدت التجربة الثالثة في المسار التنظيمي عند عبد الناصر. فهل غيّرت في المضمون؟ وما هي حدود هذا التغيير وطبيعته؟ وما هي أبعاد التجربة الثالثة ومسارها، وبالتالي انعكاساتها على الساحات العربية الأخرى؟

(١) رياض، مجدي: **حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي**، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، ص٢٢٣.

الفصل الثالث

التحول الأول

الاتحاد الاشتراكي العربي

تعتبر تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي النموذج التنظيمي الثالث في مسيرة بناء التنظيم السياسي في مصر. فعملية تشكيل الإطار التنظيمي الأنسب، بقيت هاجساً مسيطراً على قيادة الثورة وقائدها الرئيس جمال عبد الناصر، بخاصة بعد فشل التجربتين السابقتين، هيئة التحرير والاتحاد القومي، ومواتهما.

فضبط العلاقة بين الثورة وناسها بقي مسألة غير متبلورة، وخاضعة للتقلب في التجربتين السابقتين. الأمر الذي جعل البناء التنظيمي متفلتاً من الضوابط، ومرتبكاً في أسسه ومقوماته. كما أن رفض الحزبية لم يلغ المبررات الداعمة لوجود «حزب» خاص - حزب الثورة - يبشّر بأفكارها ويؤيد أعمالها. فالضرورات تلغي المحظورات، وهذا ما اعتمدته الثورة في مسيرة الأطر التنظيمية التي أنشأتها. فكيف تبلورت فكرة الاتحاد الاشتراكي العربي؟ وإلى أي مدى نجحت التجربة الثالثة في تحقيق التوافق بين التنظيم الجديد وفكرته؟ وهل استطاع النموذج الجديد تجاوز الارتباكات السابقة والتفلّت من أمراضها؟

١ ـ فضاءات التأسيس

ارتبطت ولادة الاتحاد الاشتراكي العربي، في أحد جوانبها، بإطار فكري عام ترافق مع إعلان الميثاق الوطني عام ١٩٦٢، والدعوة إلى تبنّي الاشتراكية واعتمادها هدفاً للثورة. فكان لا بد من إطار تنظيمي يواكب هذا التحول ويرفده. من هنا، جاء الاتحاد تطبيقاً لمضمون الميثاق والمبادىء التي رفعها.

ولقد استندت التجربة إلى توجهات الرئيس جمال عبد الناصر ورغبته في قيام حزب شعبي «ثوري كبير» يعتمد على شعار تحالف قوى الشعب العاملة. ويرتكز على قواعد إيديولوجية تتمثل بمثلث «الحرية، الاشتراكية، الوحدة»[١].

ويشير أحمد حمروش إلى أن المؤتمر الوطني للقوى الشعبية اعتمد على وثيقتين، الميثاق من جهة، وقانون الاتحاد الاشتراكي العربي من جهة أخرى. ففي الجلسة الأولى للمؤتمر (٢١ أيار ١٩٦٢) فوّض المؤتمر الرئيس عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد. وفي ٢٨ كانون الأول من العام نفسه، صدر النظام الأساسي للاتحاد[٢].

اعتُبر الميثاق مؤشّراً أساسياً لبلورة الاتحاد الاشتراكي للثورة وتدعيمه، بعد أن صدرت القوانين الاشتراكية عام ١٩٦١. من هنا، ربط كمال رفعت، أمين الدعوة والفكر في الاتحاد الاشتراكي العربي، عام ١٩٦٦ بين قيام الاتحاد وتحقيق مبادىء الثورة. بل اعتبره مفصلاً في هذا المسار، حيث إن مبادىء الثورة الستة تُعبّر في الحقيقة عن مرحلتين: الأولى مرحلة الثورة السياسية التي لخّصتها المبادىء الثلاثة الأولى المتمثّلة بالقضاء على الاستعمار وأعوانه والقضاء على الإقطاع، والقضاء على الاحتكار ورأس المال المستغل في الحكم. أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة الثورة الاجتماعية التي لخّصتها المبادىء الثلاثة الباقية، وهي إقامة العدالة الاجتماعية، وإقامة الجيش الوطني القومي، وإقامة الحياة الديمقراطية السليمة.

(١) د. سعيفان، أحمد سليم: م.س، ص(٨٩ ـ ٩٠).
(٢) حمروش، أحمد: جـ٢، م.س، ص ٢٠٤ و٢٠٦.

من هنا، فإن تحقيق المبادىء الثلاثة الأولى، أي إنجاز الثورة السياسية (المرحلة الأولى) مهّد الطريق للشروع في تحقيق المرحلة الثانية (الثورة الاجتماعية) وشعاراتها. فبعد إزالة الحواجز من أرض الواقع والتي كانت تقف عائقاً أمام تطور المجتمع ورقيّه، تغدو الطريق مفتوحة، للشروع في المرحلة الثانية، وممكنة في الوقت نفسه. فالميثاق، برأي رفعت، عبّر عن «مرحلة الوضوح الفكري الكامل»، وهو في الوقت نفسه «يعتبر من أعظم انتصاراتنا الفكرية على الصعيد المحلي، بل على الصعيد العربي والعالمي»[١].

إن اعتبار الميثاق كدليل يُحدّد الطريق ومساراته من جهة ويطرح من جهة أخرى كيفية العمل، ويعالج من جهة ثالثة المشاكل المجتمعية، يفرض بالمقابل إطاراً تنظيمياً يواكب التصوّر النظري وتحوّلاته. هذا الفضاء النظري بلور ضرورة قيام تشكيل تنظيمي يحمل عبء المهام المطروحة سياسياً واقتصادياً وفكرياً، ويساهم في إحداث تحولاتها المجتمعية، من خلال حشد أصحاب المصلحة الحقيقيين في انتصار الثورة.

من هنا، اعتبر جمال الأتاسي أن تشكّل التنظيم السياسي الجديد، أي الاتحاد الاشتراكي العربي، جاء مختلفاً عن الصيغ التنظيمية السابقة، ومتجاوزاً لها[٢]، أي للصيغتين اللتين عرفتهما مصر، وهما هيئة التحرير[٣] والاتحاد القومي. لكنه لم يرقَ إلى مستوى التنظيم في الحزب السياسي لأنه بالأساس ليس حزباً.

غير أن الصورة «الإيديولوجية ـ النظرية» التي ترسّخت لاحقاً عن الاتحاد، دوراً وطبيعة، لم تكن على الأغلب بهذا الحجم من الحضور في ذهن الرئيس عبد الناصر، ولم تكن بمثل هذا القدر من الوضوح والشفافية التي أسقطت على الاتحاد وتجربته لاحقاً.

(١) الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي: أمانة الدعوة، **لماذا الميثاق**: الندوة التي أقيمت بقاعة الشعب بمناسبة الاحتفال بالعيد الرابع للميثاق، مايو ١٩٦٦، ص (٧ ـ ٨).
(٢) رياض، مجدي: م. س، ص (٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٣) إمام، عبد الله (المحرر): **صلاح نصر يتذكر: الثورة المخابرات النكسة**، القاهرة، لندن، ط. ١٩٩٩، دار الخيال، ص ٩٣.

فرغم أهمية التحوّلات الاشتراكية، وضرورة حمايتها وصيانتها من خلال إطار سياسي منظّم وتشكيل سياسي يحشد الناس ويعبّئها للدفاع عن مصالحها، فإن أجوبة الرئيس جمال عبد الناصر، عند طرح فكرة الاتحاد الاشتراكي العربي، تبيّن أن الصورة لم تكن واضحة لديه، سواء على مستوى تنظيم الاتحاد، أو على مستوى إطاره العام. فلقد أشار إلى أن الورقة التي قدّمها حول الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيمه «لسه ما خلصتهاش». وعند تقديمها لاحقاً، يمكن الإجابة عن الأسئلة حول طبيعة الاتحاد، وكيف سيكون إطاره العام، هل «سيكون برلماناً إقليمياً؟ أم أنه سيكون تشكيلاً اشتراكياً عربياً قائماً بذاته؟». وعبّر الرئيس بوضوح ومن البداية، عن القلق الذي يساوره حول الشكل العام للاتحاد بالقول: «والله ما أنا عارف، علمي علمكم في هذا الموضوع»[1].

٢ ـ مقتضيات التغيير

غير أن الرئيس عبد الناصر عاد وأوضح لاحقاً مبررات التغيير من الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي العربي من جهة، وطبيعة الاسم الجديد ومعانيه من جهة أخرى. فاعتبر أن التغيير كان من أجل مزيد من التحديد والوضوح في المعاني والدلالات. فتعبير «الاتحاد القومي» يبدو عاماً، من حيث المبدأ، فكان لا بد من إضافات تزوّد الصفات وتوضحها بدقة. ومدلول الاشتراكية في التشكيل التنظيمي الجديد يفترض أن ينطبق على تكوينه وبنيته. بمعنى أن لا يدخله غير الاشتراكيين. وبمعنى أدق، فإن الرجعية لا تدخله. ومن له في السلطة تطلعات رجعية يفترض «إحنا نطلّعهم بره الاتحاد»، لأن غلطة الاتحاد القومي أو عيبه الأساس برأيه «أنه تركنا الفرصة للرجعية للتسلل» والسيطرة على المناصب الرئيسية فيه.

أما لجهة تعبير العربي في الاسم التنظيمي الجديد، فيعود، برأي عبد

(١) رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين: **١٠٠ سؤال وأجوبة القائد المعلّم جمال عبد الناصر**، ص ١١١.

الناصر، إلى أنه تم تفسير «القومي» بـ «العربي». من هنا، فإن إعلان الاتحاد الاشتراكي العربي جعل «الأمور واضحة والصفات واضحة»[1].

وبالرغم من التصور العام الذي حكم مسبّبات تشكيل الاتحاد، والضرورات السياسية التي تستلزم قيام تنظيم يؤمن بالتحول الاشتراكي ويحميه، فإن هناك عوامل أخرى قد تكون حاضرة في دوافع التكوين، لعل على رأسها محاولة «خلع الثوب العسكري عن جهاز الحكم»[2]. ويبدو هذا الأمر من العوامل غير المرئية، حيث أصبح من هموم عبد الناصر وقيادة الثورة إبراز الجانب المدني، بعد أن تغلّب العنصر العسكري على قيادة التجارب السابقة. من هنا، عُيّن حسين الشافعي أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي، وهو من غير العسكريين.

غير أن الطموحات التي حملتها فكرة قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ومبررات قيامه، سرعان ما اعترضتها ارتباكات متعددة، تفاقمت داخل بنيته فجعلته محاصراً بأزماته الداخلية، وغير قادر على تلبية التطلعات التي حددت مساره، فتراجع عن دوره وتعرقلت مسيرته.

٣ ـ أزمة العدد

إن مجريات الأمور لم تسر على المنوال المرسوم لها، أو تتجه ضمن المسار المرغوب فيه. فوقع الاتحاد مجدداً في خضم الارتباكات التي عاشتها التجربتان السابقتان. ولعل أول هذه الارتباكات سيل المنتسبين من دون حدود أو ضوابط.

وللاستدلال على هذا الأمر، يلاحظ أنه، بعد فتح أبواب التنظيم الجديد في أوائل يناير (كانون الثاني) عام ١٩٦٣، بلغ عدد الذين انتسبوا «قيدوا أسماءهم» خلال عشرين يوماً فقط حوالا ٤ ٨٨٥ ٩٣٢ (أربعة ملايين وثمانماية

(١) رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، م. ن، ص ١٤ و(١٠٦ ـ ١١٠).

(٢) د. سعيفان، أحمد سليم: م. س، ص ٢٠٨.

وخمسة وثمانين ألفاً وتسعماية واثنين وثلاثين) شخصاً. واستبعد من التنظيم الذين اعتقلوا وحُددت إقامتهم، والذين أُممّت أموالهم التي تزيد على عشرة آلاف جنيه، إضافة إلى استبعاد أعضاء القوى السياسية القديمة، مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين»[١].

ومن الجدير ذكره في هذا السياق، مقارنة بين عدد المنتسبين وعدد الناخبين. يلاحظ أن عدد الناخبين في مصر عام ١٩٦٣ بلغ حوالي ٦ ٤٠٠ ٠٠٠ (ستة ملايين وأربعماية ألف) ناخب[٢]. وقد كاد عدد الأعضاء في الاتحاد الاشتراكي العربي العام ١٩٦٥ أن يتطابق مع مجموع عدد الناخبين في مصر، كما بيّن حسين الشافعي لمجلة روز اليوسف[٣]. الأمر الذي يدل على مدى المرونة التي اتصفت بها عضوية الاتحاد، ومدى اتساع دائرة الاحتشاد الجماهيري، وعفوية عملية الانضواء للتنظيم وشعبويتها. فلقد تضخم العدد على حساب المضمون الذي حاولت التجربة التبشير به في بداياتها الأولى.

٤ ـ هامشية السياسي

لم تنحصر الأزمة في هذا الجانب «العددي». فمن العوامل الأخرى التي أدت إلى تعثّر مسيرة الاتحاد وفشله، عملية تداخله الكامل بالسلطة. فالاتحاد ربط بين إطاره التنظيمي وبين مؤسسات الدولة وأجهزتها. فالتسلسلية التنظيمية كانت قائمة تحديداً بموازاة التسلسلية في أجهزة الدولة.

يلاحظ أن الموظفين في الإدارات ملزمون بالانتساب إلى صفوف الاتحاد بطريقة أو بأخرى. باعتبار أن الترقّي الوظيفي مرتبط بعضوية الاتحاد. والموظف غير المنتسب يحرم، من حيث المبدأ، من الترفيع. وتسلّم المراكز الرسمية

(١) حمروش، أحمد: جـ٢، م. س، ص ٢٠٧.
(٢) د. سعيفان، أحمد سليم: م. س، ص (٩١ ـ ٩٢).
(٣) حمروش، أحمد: جـ٢، م. س، ص ٢١٩.

الحساسة في البلد يقترب منها الشخص أو يبتعد عنها بمقدار موقعه من الاتحاد قرباً أو بُعداً. والسلطة التشريعية تمر عبر مكتب الاتحاد القائم في مجلس الأمة، بحجة أن الاتحاد هو السلطة الشعبية التي تمارس عملها باسم الشعب، وتوجه عمل الإدارة وتراقبها[١]. وهذه الوضعية سهّلت تغلغل الكثير من الانتهازيين وكتبة التقارير.

ويبدو أن الترهّل الناتج عن هذه الوضعية والتخبّط الذي أصاب العمل، والقصور عن مواكبة الاتحاد لفكرته، دفع الرئيس عبد الناصر، في اجتماعه مع أعضاء المكاتب التنفيذية لمحافظتي القاهرة والجيزة بتاريخ ٧ آذار ١٩٦٦، للإشارة إلى أن الاتحاد الاشتراكي العربي، قبل القيام بدوره الرقابي، عليه أن يقوم بعمليتين:

ـ الأولى، التجنيد والتكوين والدعوة.

ـ الثانية، معرفة مشاكل الناس وحلها من دون الدخول في منازعات مع الأجهزة التنفيذية[٢]. وهذا ما يشير إلى مدى الارتباك التنظيمي والسياسي في أداء الاتحاد وبنيته الداخلية وعلاقاته بوسطه الاجتماعي.

إن الأزمة لم تنحصر في تضخّم عدد المنتسبين إلى صفوف الاتحاد، ولا في جيش الموظفين، ومنهم نسبة كبيرة من الحاصلين على ما سُمّي «بالتفرّغ»،

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
ـ د. خضر، طارق فتح الله: م. س، ص (٣٥١ ـ ٣٥٢).
ـ الياس برسوم، نجيب؛ ومصطفى زيدان، محمد: **التغيير الاجتماعي والتربية**، القاهرة، ١٩٦٦، مكتبة الانجلو المصرية، ص (٨٤ ـ ٨٥). حيث يبيّن بعض نشاطات وأساليب عمل الاتحاد الاشتراكي العربي. فالاتحاد كان من التنظيمات الشعبية التي يفترض وجودها في معظم المدارس إلى جانب اتحاد طلبة المدارس الثانوية ومجلس الآباء والمعلمين. وإذا لم يكن في المدرسة لجنة للاتحاد، يضم المجلس الأعلى للمدرسة عضواً من الوحدة الأساسية للاتحاد في الحي أو القرية. ويعتبر الاتحاد العين الساهرة على المدرسة ليضمن سيرها في اتجاه سياسة الدولة، وقيامها بخلق جيل اشتراكي، وليحمي ويحرّر الإدارة المدرسية من تأثير ونفوذ ورواسب العلاقات الاقطاعية والرأسمالية، ويتحقق من تطبيق الديمقراطية في تنظيمات المدرسة، ويحمي الضمانات التي قرّرها الميثاق... الخ.
(٢) المحاضرات الخاصة بالتنظيم الطليعي: **جمال عبد الناصر التنظيم والحركة**، ص ٤٣.

ولا في توسيع أقسامه وأجهزته، لدرجة غدا معها «امبراطورية» قائمة بذاتها. لم تنحصر الأزمة في هذا الجانب، بل بما تركه من انعكاسات سلبية شملت علاقته بوسطه الشعبي وامتداداته بين عامة الناس، فأخفق في التعامل مع ناسه، وفي تربية «قيادات حركية» إذا جاز التعبير.

ففي حين يتعاظم الحماس الجماهيري مع الثورة وقيادتها، فتلتّف الجماهير الواسعة حولها وتدعم مسيرتها لمحاكاتها الآمال الشعبية وطموحاتها، كان الاتحاد، كبنية وقيادة، عاجزاً عن خلق تنظيم «جماهيري أو طليعي ذي حياة سياسية ناشطة»[1].

من هنا غدت عملية الاختيار، أو الانتداب للعمل في الاتحاد، تتم في الغالب نتيجة للأهمية الإدارية أو الفنية، وليس للوعي السياسي، أو وضوح الالتزام، أو تأكيد الولاء للمنتسبين. هذه الوضعية، برأي نزيه نصيف الأيوبي، جعلت الاتحاد مفتقداً الاتصال الثنائي بين القاعدة والقمة، ومفتقداً الكوادر ذات الوعي السياسي والاستعداد الفعلي للالتزام[2]. وإذا كان هناك التزام، فإنه «التزام اسمي» وعلى الورق فقط، أكثر مما هو: التزام عقائدي[3]. لذلك، هيمن البيروقراطي على السياسي، والشكل على المضمون منذ النشأة الأولى للاتحاد. وهذا ما طبع مسيرته التنظيمية وحدّد مساره العملاني، وأضعف إمكانية تكوين الكادر السياسي وبنائه، فتراجعت المبادىء التي انطلق منها، وتلاشت الممارسة الديمقراطية، لتداخل الاتحاد وتماثله مع بيروقراطية الدولة وأجهزتها، الأمر الذي جعل تجربته تتعثر وتتماثل في النتيجة مع التجربتين السابقتين اللتين جاء الاتحاد رداً عليهما ومحاولة لتجاوزهما نحو الأفضل.

(١) ابراهيم، سعد الدين (التحرير): **مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧)**، بيروت، ط.١. ١٩٨١، ص ١٠٩.
(٢) م. ن، ص ١٠٦.
(٣) صلاح نصر: الثورة المخابرات النكسة، م. س، ص (٩٣ ـ ٩٤).

٥ ـ صورة معكوسة

إن الفروق بين الاتحاد الاشتراكي العربي والاتحاد القومي، لم تكن كبيرة من حيث المبدأ. لأن التجربتين اعتمدتا التنظيم السياسي من موقع السلطة ومراكزها، الأمر الذي جعل المصالح تتحكم بعملية الانضواء إلى صفوفهما، بالرغم من محاولة الضبط غير الدقيقة التي سعى الاتحاد الاشتراكي لتثبيتها من دون نتيجة.

غير أن الفرق الأساس بينهما في الجانب التنظيمي، يتمثل في أن الاتحاد القومي لم يكن تنظيماً هرمياً، بالمعنى المعروف، ولم يعتمد الأصول التنظيمية للتنظيم السياسي، بل ارتكز على الشخصيات من دون اهتمام بالفكر التنظيمي والسياسي المطلوبين. في المقابل، راعى الاتحاد الاشتراكي الحد الأدنى من الانضباط التنظيمي، وأقام صورة ما، وهيكلاً محدداً للبناء التنظيمي.

وفي الحالتين، فإن التجربتين عجزتا عن إقامة نموذج تنظيمي يمكن أن يسترشد به الناصريون في الوطن العربي ويقتدون بهديه. وقد يكون هذا من الأسباب التي عرقلت، إلى جانب غيرها، عملية البناء التنظيمي الناصري في الساحات العربية.

وإلى جانب الفروق التنظيمية الإدارية ـ البيروقراطية بين «الاتحاد الاشتراكي» و«الاتحاد القومي»، فإنه يمكن لَحْظُ الجانب الفكري بينهما. حيث يبدو أن «الاتحاد الاشتراكي العربي» تنكّر بطريقة أو بأخرى للاتجاه الاشتراكي الذي أوجده أو ساهم في بلورته. فقد تكوّن، من حيث المبدأ، لتجاوز الخلل البنيوي الاجتماعي في بنية «الاتحاد القومي» ولتجسيد المنطلقات الفكرية ـ النظرية التي قال بها الميثاق. غير أن الإطار التنظيمي «للاشتراكي» لم يعط الطبقة العاملة والفلاحين، برأي حمروش، ثقلهم الطبيعي في مراكز القيادة. لذلك، لم يستطع أن يحل التناقض القائم بين «الطبقة العاملة» من جهة والبرجوازية من جهة أخرى[1]. وهذا ما ساهم في عجزه، كإطار سياسي، عن

(١) حمروش، أحمد: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، جـ٥، خريف عبد الناصر**، بيروت، ط١، ١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ٧١.

متابعة القضايا الفكرية التي تُجذِّر الحضور الاشتراكي وتوضحه، الأمر الذي أبقى «الاشتراكية» مفهوماً ومضموناً وأسلوباً في الحكم، موضوعاً خلافياً بين الناصريين في مصر، كما في مختلف الأقطار العربية.

وقد لخّص محمد حسنين هيكل نقده لتجربة الاتحاد الاشتراكي العربي بهيمنة التنظيم على الجماهير وتبدُّل مهمته من جهة، وعلاقته بالسلطة من جهة ثانية، وبغياب الفكر الجماعي من جهة ثالثة.

ففي جانب مهمات التنظيم، فإن تجربة الاتحاد قلبت مهمة التنظيم الشعبي في الاستيلاء على السلطة، وخلطت بين مهماته. فبدلاً من أن يستولي التنظيم السياسي على السلطة بقوة الجماهير وعملها الديمقراطي، فإن الحاصل هو الاستقواء بالسلطة للاستيلاء على الجماهير. أما لجهة العلاقة بالسلطة، فإن الاتحاد حاول أن يكون حكومة فوق الحكومة، أو حكومة بجانبها. وهذا ما صنع ازدواجية في ممارسة السلطة. أما لجهة الجانب الفكري، فإن الاتحاد الاشتراكي أغرق نفسه في متاهات فكرية تعبّر عن أشخاص ولا تعبّر عن فكر جماعي[1].

إن أزمة الاتحاد الاشتراكي العربي استشرت في بنيته ولم تنفع محاولات إصلاحه. فلقد رافق نكسة الخامس من حزيران مثلاً حملة نقد ذاتي. وكان بيان ٣٠ آذار ١٩٦٨ وما طرحه من برنامج سياسي عام يشمل في بعض جوانبه مختلف جوانب الدولة والنظام، وفي جانب آخر محاولات لإعادة تنظيم الاتحاد. لهذا، صدرت أنظمة ٩ أيار ١٩٦٨ الهادفة لتجديد الهيكلية التنظيمية. غير أن النتائج لم تكن مثمرة نتيجة لما استجد بعد النكسة من مهمات وأعباء فرضت نفسها، وجعلت عبد الناصر يتفرغ للأعباء الجسيمة وما تستلزمه إعادة لملمة الصفوف؛ بل إن السبب الرئيسي يعود بالأساس إلى ضعف التجربة بحد ذاتها، واتكالها على قيادة الرئيس عبد الناصر كشخص في التوجيه، وانتفاء المبادرة في العمل.

(١) هيكل، محمد حسنين: **وقائع تحقيق سياسي أمام المدعي الاشتراكي**، بيروت، ط٢، ١٩٨٦، شركة المطبوعات، ص (٢٦٢ ـ ٢٦٣).

ولقد جرت محاولات أخرى لتجديده بعد وفاة عبد الناصر، قام بها السادات، لكنها أدت إلى المواجهة بينه وبين من سمّاهم السادات بمراكز القوى في الاتحاد، ممثَّلين بعلي صبري، وشعراوي جمعة، وسامي شرف، وهو ما أدى إلى إمساك السادات بقبضته على الاتحاد في أيار ١٩٧١. وأصبح الاتحاد «جهاز تصديق لقرارات السادات» الذي كان يراقب (الاتحاد) عن طريق أشخاص ثقة أمثال سيد مرعي وحافظ غانم[1]، إلى أن تم القضاء على التجربة نهائياً بتاريخ ٢٠ حزيران ١٩٧٨، حيث أعلن السادات عن قيام «نظام ديمقراطي تعددي»، وتم تعديل المادة «٥» من الدستور المصري، بحيث اختفى ذكر اسم الاتحاد من النصوص القانونية.

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع:
ـ د. سعيفان، احمد سليم: م. س، ص٩٦، ٩٨.
ـ سليم، جمال: التنظيمات السرية... م. س، ص (٣٠ ـ ٥٧).
ـ د. عبد الرحمن التكريتي، بثينة: م. س، ص (١٩٩ ـ ٢٠٩).

الفصل الرابع

التحول الثاني

طليعة الاشتراكيين

الوضعية المرتبكة، التي ترسخت في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، وحكمت مسيرته التنظيمية والسياسية والفكرية، ووترت علاقاته بجماهيره، وأبعدته عن فكرته، وأدخلته في الجهاز الحكومي وبيروقراطيته... الخ، جعلته عاجزاً عن مواكبة التطلعات والمبادىء الأولى التي انطلق منها، ودفعت عبد الناصر إلى التفكير جدياً بتطويره.

من هنا، يمكن رصد اتجاهين رئيسيين في توجه عبد الناصر لتحسين أداء الاتحاد: الأول عبر التفرغ للتنظيم، والثاني عبر إيجاد آلية، أو صيغة، لتطوير عمله وتعزيز حضوره وتجاوز سلبياته المعششة في بنائه وبنيته.

تمثّل الاتجاه الأول ـ التفرغ للتنظيم ـ في أن يترك عبد الناصر مهماته الحكومية والرسمية من أجل تفريغ كل وقته للعمل في الجانب التنظيمي داخل الاتحاد. من هنا، تردد في منتصف الستينات أن عبد الناصر فكّر جدياً في أن يتولى بنفسه الاتحاد الاشتراكي وبشكل كامل، على أن يترك الرئاسة لشخص آخر؛ لكن يبدو أن الفكرة لم تتحقق، كما يقول نزيه نصيف الأيوبي، «لأسباب

متعددة» لم يذكرها، ولو فعل الرئيس ذلك وتفرغ للتنظيم فلربما كان مصير الثورة قد تغيّر إلى حدّ بعيد جداً[1].

وبالرغم من عدم إمكانية الجزم بهذا الرأي، الذي يقول به البعض في التنظيمات الناصرية في لبنان، أو في التيار الناصري عامة، فإن الفكرة بحد ذاتها كان من الصعوبة، إذا لم نقل الاستحالة، تجسيدها في ارض الواقع عبر تكليف أو إيجاد شخص آخر ليحل محل عبد الناصر في رأس السلطة. وذلك نظراً لموقع شخص الرئيس عبد الناصر، وتأثيره داخل مصر وخارجها.

غير أن مجرد طرح الفكرة، بحد ذاتها، يؤشّر على أمور ثلاثة:

الأول: يدل على مدى الاهتمام المتزايد الذي بدأ عبد الناصر يوليه جدياً لفكرة التنظيم السياسي، وإن كان هذا الأمر حاضراً بشكل أو بآخر في ما مضى، غير أنه هنا بدأ يأخذ آفاقاً جديدة واهتمامات أكبر.

الثاني: يدل على مدى الخواء والاهتراء داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، بحد ذاته، لدرجة وصل معها الاتحاد إلى الطريق المسدود، بحيث لا يمكن تجاوز هذه الوضعية إلا عبر الشخص الأول في السلطة، أي الرئيس عبد الناصر.

الثالث: يدل على مدى الآمال المعقودة على فكرة التنظيم والحاجة لبلورة صيغة تنظيمية جدية تواكب الثورة وتحولاتها. وقد كانت هذه النقلة في التوجه، لو كُتب لها النجاح والاستمرارية، قادرة على أن تُحدث تحولاً نوعياً في مسار التفكير التنظيمي للحركة الناصرية في مصر، كما في الأقطار العربية الأخرى.

الاتجاه الثاني تمثّل في محاولة إيجاد آلية عمل تنظيمية داخل الاتحاد ومستقلة عنه في الوقت عينه، تُفعّل دوره في المجالات كافة، وتبلور خطه الفكري والسياسي والتنظيمي. وقد تجسّد هذا الاتجاه من خلال ما سُمّي

(١) ابراهيم، سعد الدين (التحرير): م. س، ص١٠٧.

«التنظيم السياسي» السري داخل الاتحاد. وقد عرف بأسماء متعددة: «التنظيم الطليعي»، «الطليعة»، «طليعة الاشتراكيين» «الطليعة الاشتراكية»... الخ.

لقد أثير حول هذه المبادرة الكثير من اللغط والتساؤل والنقاش، بخاصة لجهة امتدادها التنظيمي خارج حدود مصر إلى البلدان العربية. وهو ما يمكن عرضه عند التطرق، في سياق النص، إلى التشكيلات الناصرية في لبنان قبل ١٩٧٠، وتوضيح مدى حضورها في الساحة اللبنانية.

من هنا، يمكن القول إن «طليعة الاشتراكيين» تعتبر التجربة التنظيمية الرابعة لعبد الناصر والناصرية في مصر. فما هي طبيعتها؟ وما هي مبرراتها؟ وما هي آلية عملها؟ وما هي النتيجة التي حصدتها؟

١ ـ محرّكات أولية

تبدو تجربة طليعة الاشتراكيين إحدى أهم مراحل الاقتراب الناصري من التشكيل الحزبي.

تدل الفكرة، والتجربة العملانية في مصر، على مدى عمق الهاجس التنظيمي في ذهن قيادة الثورة وقائدها من جهة، وعلى مدى الحاجة الموضوعية والضرورة السياسية لوجود إطار تنظيمي جدي وحقيقي من جهة أخرى، وتعبّر مباشرة من جهة ثالثة عن مدى المأزق الذي يتخبط به الاتحاد الاشتراكي العربي، سواء على المستوى الداخلي وعلاقاته التنظيمية، أو على مستوى علاقاته بناسه والقطاعات التي يفترض أن يمثل، أو على مستوى علاقته بالسلطة ودوره، والمهمات الموكلة إليه وتجسيده لفكرته.

بيّنت التجربة أن الاتحاد الاشتراكي العربي هيكل دون روح، وإطار دون مضمون، واحتشاد دون فاعلية، وتنظيم ملحق بالسلطة والأجهزة الرسمية، فابتعد عن الآمال التي علقت عليه والطموحات التي بشر بها الميثاق (١٩٦٢).

من هنا، يمكن ملاحظة مجموعة من الدوافع التي ساهمت في بلورة الفكرة،

سواء على مستوى وضعية الاتحاد، أو على مستوى كمون الفكرة في ذهن الرئيس عبد الناصر، أو على مستوى الاقتباس من التجربة اليوغسلافية في حينه، والتي اتسمت باستقلالية تغري تجارب العالم الثالث وتدفعها للاقتداء بها.

أ ـ وضعية الاتحاد

بالنسبة لوضعية الاتحاد الاشتراكي العربي، فإن الرئيس عبد الناصر، لم يكن بعيداً عن الأمراض التي تفتك به، أو متغافلاً عن واقعه المتردي؛ بل إن حسن اطلاعه ودقة معرفته بتفاصيل علله جعلاه يفكر عملياً في السعي لتجاوزها عبر فكرة طليعة الاشتراكيين. فلقد أشار عبد الناصر مثلاً في أيار ١٩٦٥، مع بدايات اختمار فكرة الجهاز السياسي الجديد وضرورته، إلى الخواء الذي يعانيه الاتحاد واهتزاز بنيته وضرورة تفعيله وتجديد الروح فيه؛ فاعتبر أن الاتحاد «لا يوجد إلا على الورق». بمعنى توجد إدارة، توجد لجان، لكن ليس للاتحاد فاعلية. وعليه يطرح فكرة ضرورة «تنظيم القوى الاشتراكية الثورية في إطار سياسي داخله»[1].

إن تشخيص الرئيس لواقع المعاناة يوضح أن التجديد، فكرة وأسلوباً، حاضر في ذهنه. من هنا، ربطه بين تجاوز الوضعية المأزومة وقيام «التنظيم الجديد» داخل جسم الاتحاد. ففي لقائه مع أعضاء المكاتب التنفيذية في القاهرة والجيزة بتاريخ ٧ آذار ١٩٦٦، أعاد التأكيد على تلازم فاعلية الاتحاد بإنشاء التنظيم السياسي. فإزالة الشكوك حول تجربة الاتحاد ترتبط بالتجديد التنظيمي «وطالما لم نُنشىء التنظيم السياسي الذي يقوم بعمله وواجبه الحقيقي، فسنجد باستمرار هذه الشكوك وهذه السلبية»[2].

ولقد ارتبطت فكرة الجهاز السياسي الجديد في جزء منها بالأوضاع العامة

(١) د. سعيفان، احمد سليم: م. س، ص٩٣.
(٢) يراجع: ـ البشري، طارق: الديمقراطية وثورة ٢٣ يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) ضمن كتاب **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، ط.٢، ١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، ص٥٩٥.
ـ د. سعيفان، أحمد سليم: م. س، ص (٩٤ ـ ٩٥).
ـ **المحاضرات الخاصة بالتنظيم الطليعي**: م. س، ص (٢١ ـ ٩٦).

التي تعيشها مصر، سواء على صعيد الضغوطات الداخلية التي تتعرض لها نتيجة «التحول الاشتراكي» وتعزيز البناء الداخلي، أو على صعيد الضغوطات الخارجية الناشئة عن انعكاسات سياسة عبد الناصر وتوجه الثورة، الأمر الذي فرض إحداث دفعة من الحيوية في الاتحاد وتجديد الحياة فيه من خلال فكرة «طليعة الاشتراكيين». فعجْزُ الأول (الاتحاد الاشتراكي العربي) عن مواكبة هذه الأوضاع كان رافداً لقيام الثاني (طليعة الاشتراكيين)[1].

من هنا، يمكن ملاحظة مدى الآمال المعلقة على الفكرة الجديدة والتطلعات المستقبلية إلى دورها المفترض أو المتوقع.

ب ـ جذور الفكرة:

إن مراجعة متأنية لتسلسل تفكير عبد الناصر وخطواته العملانية باتجاه تشكيل التنظيمات السياسية في مصر، تبيّن في أحد جوانبها، تطوراً ما في رؤيته لضرورة قيام مثل هذا «الجهاز السياسي» من جهة، ولطبيعته وهيكليته ودوره من جهة أخرى؛ فهل يمكن القول إن فكرة «طليعة الاشتراكيين» جاءت تطوراً لرؤية عبد الناصر التنظيمية، ونظرة جديدة للتنظيم السياسي في مصر؟ وهل يمكن التخمين بأن بدايات الطليعة الاشتراكية قد كانت كامنة في ذهنه، ومستوطنة في تصوراته المستقبلية عند تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي، وقبل استفحال أزماته وتعثره؟

يلاحظ من خلال مراجعة الميثاق الوطني الذي أقرّه مؤتمر القوى الشعبية عام ١٩٦٢، أنه تضمن في إحدى فقراته تصوراً جنينياً عاماً لضرورة وجود هيئة تنظيمية داخل الاتحاد تكمل عمله، خاصة لجهة العلاقة مع الجماهير. من هنا، أشار الميثاق إلى أن «الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي الذي يجند العناصر الطامحة للقيادة، وينظم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات»[2].

(١) حمروش، أحمد: ج٥، م. س، ص (٨٣ ـ ٨٤).
(٢) عبد الناصر، جمال: **الميثاق**.

في تفسير عبد الناصر لما ورد في الميثاق حول ضرورة خلق جهاز سياسي جديد داخل الاتحاد، يعتبر أن المقصود «أننا في حاجة إلى نوع من الكادر المتفرغ» داخل الاتحاد، يعمل على أساس أن يكون بمثابة «أسلاك موصلة» تربط الناس بالاتحاد، حتى لا «نقع في فترات انفصال بين الاتحاد وبين القوى الشعبية». من هنا، فإن دوره كتنظيم يتمثل في أن «ينقل إلى القوى الشعبية» وجهات نظر الاتحاد. وينقل إلى الاتحاد «وجهات نظر الشعب». وبهذا يمكن أن «نبلور الأفكار ونحولها إلى مقررات أو أفكار جديدة»[1].

يعزز هذا الرأي إلى حد ما، التوجه الذي اتخذه عبد الناصر بعد الانفصال، والذي تمثّل في تأكيده المضمون الاجتماعي للثورة والتركيز على الاشتراكية، إضافة إلى مراجعاته النقدية لتجربة الاتحاد القومي وكشف اهترائه، وطرحه بالمقابل ثلاثة أمور: الأول، إطار فكري تمثّل في الميثاق؛ والثاني، تصوّر أولي حول إطار تنظيمي يسعى لتجسيد الفكرة عبر الاتحاد الاشتراكي العربي؛ والثالث، التوجه الجديد نحو الاهتمام بالشباب وتشكيل منظمة شباب مصر التي أعطاها عبد الناصر الكثير من الجهد والوقت، واختار عناصرها من الناشطين والفاعلين في وسطهم الطلابي والنقابي. وقد تحدد للمنظمة الشبابية هيكلية تنظيمية قامت بدور نشط في مصر ما بين عامي **١٩٦٣** و**١٩٦٥**؛ هذه الخطوات تدل على مدى الاهتمام ببلورة صيغة جدية ترتقي، في إطارها الداخلي وفي علاقاتها مع وسطها، لمواكبة التحولات والمساهمة في إنجازها.

ج ـ اقتباس التجربة:

إذا كانت فكرة «طليعة الاشتراكيين» حاضرة في تصور عبد الناصر مع بدايات الاتحاد الاشتراكي العربي، أو جاءت نتيجة لإشكالات الاتحاد وتراجعه عن دوره، وترهله الداخلي، أو أن الفكرة تجسيد حي لاقتراب عبد الناصر من مفهوم الحزب السياسي، بالمفهوم الحديث، وتعبيراً عن تطور نظرته للأداة

(١) رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين: م. س، ص (١١٣ ـ ١١٤).

السياسية وتحوّلاً في التفكير التنظيمي عنده... الخ فإن هناك اتجاهاً آخر يعتبر أن فكرة «الجهاز السياسي» داخل الاتحاد الاشتراكي تتشابه مع تنظيم رابطة الشيوعيين اليوغسلاف داخل الاتحاد الاشتراكي في يوغسلافيا.

فكما اقتبس عبد الناصر سابقاً فكرة «الاتحاد القومي» ونظامه من البرتغال، الدولة الفاشية في حينه، فإنه اقتبس فكرة التنظيم الجديد من يوغسلافيا الدولة الاشتراكية في حينه. لهذا، يشير أحمد حمروش إلى أن عبد الناصر أرسل لهذا الغرض صلاح دسوقي في بعثة إلى يوغسلافيا لدراسة النظام والتجربة التنظيمية. وأطلق على ما تم تأسيسه في مصر نتيجة لذلك اسم «طليعة الاشتراكيين»[1].

يلاحظ إذاً أن تعدّد المبررات لقيام «طليعة الاشتراكيين» وتنوعها يبدوان في الجوهر عوامل متساندة فيما بينها غير متناقضة، كل منها قد يعزّز الآخر ويدعمه أو يسهّل حضوره ويهيىء الظروف لبلورته.

فالتطور التنظيمي في رؤية عبد الناصر تعزّز مع فشل التجارب التنظيمية السابقة (هيئة التحرير، الاتحاد القومي) وتعثّر القائم منها (الاتحاد الاشتراكي العربي). والتماثل مع نموذج، ناجح في حينه وله إطلالته المميزة واستقلاليته الخاصة كالتجربة اليوغسلافية، يدعم فكرة بلورة صيغة تنظيمية جديدة، بخاصة وأن التماثل هنا يأتي مع تجربة مستقلة، إلى حد ما، في تطبيقها للاشتراكية، وفي علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق، الأمر الذي يجعل حضور هذه المبررات وغيرها أمراً يُسرّع قيام «التنظيم الجديد». فكيف بدأت عملية التشكيل؟ وما هي حدود التجربة الجديدة؟

٢ ـ خطوات إجرائية

تم التحضير لولادة التنظيم الجديد عبر سلسلة من الاجتماعات السرية،

(١) حمروش، أحمد: ج٢، م. س، ص ٢٤١.

التي ركّزت المبادىء الأولية والمنطلقات العامة للعمل. ويشير سامي شرف إلى أن الاجتماع الأول الذي عقده الرئيس عبد الناصر لهذا الغرض، ضم بالأساس كلًا من علي صبري، محمد حسنين هيكل، أحمد فؤاد، عباس رضوان وسامي شرف. واعتبرت هذه المجموعة «اللجنة العليا» للتنظيم. واتفق فيه على أن يُرشح كل شخص من المجتمعين مجموعة من الأسماء التي يمكن أن تنضوي إلى صفوف الجهاز السياسي الجديد، على أن تُعرض في الاجتماع القادم[1].

وفي إطلالة على مجريات الاجتماع الأول، وما عرضه سامي شرف عنه، يمكن ملاحظة العديد من القضايا التي كانت مواضيع البحث. ولعل من أهمها التركيز على تثبيت الاسم للتنظيم الجديد، ومحاولة توضيح منطلقاته الأولية.

دار في الاجتماع المذكور مناقشة وافية حول الاسم الذي يمكن أن يُعرّف به التنظيم. واقترح في هذا المجال العديد من الأسماء والأفكار مثل «الاشتراكية»، «الطليعة الاشتراكية»، «الطلائع»، «الطليعة الناصرية»... الخ إلى أن تم الاتفاق على «طليعة الاشتراكيين»، مع الإشارة إلى أن عبد الناصر رفض بالمطلق إطلاق تعبير «الطليعة الناصرية» على التنظيم المقترح[2]. ومهما يكن الاسم الذي اعتمد، فإن التنظيم في الممارسة اليومية تم التعبير عنه بأكثر من اسم.

إضافة إلى الاسم، فقد طرح عبد الناصر العديد من المواضيع والأفكار كعناوين تأسيسية تحدّد أهمية الخطوة المقترحة ومستلزمات نجاحها، وأبعادها الأساسية.

ويبدو أن الرئيس عبد الناصر كان قد أصبح مدركاً، بشكل أو بآخر،

(١) شرف، سامي: **عبد الناصر كيف حكم مصر؟** بيروت، القاهرة، ط.١، ١٩٧٧، دار الجيل ومكتبة مدبولي الصغير، ص (١٩٢ ـ ١٩٣).
(٢) يراجع:
ـ م. ن، ص ١٩٣.
ـ سليم، جمال: التنظيمات السرية، م. س، ص ٥٩ وما بعدها.
ـ د. عبد الرحمن التكريتي، بثينة: م. س، ص (٢١٠ ـ ٢٢٤).

صعوبة بناء حزب سياسي من قمة السلطة، أو بواسطتها، على الأقل لما يوفره «حزب السلطة» من فرصة سهلة لتسلل العناصر الانتهازية. وقد بيّنت التجارب السابقة صحة هذا الرأي وصوابيته. لهذا، ركّز الاجتماع الأول على الطابع السري[1] الخاص بالجهاز السياسي الجديد، سواء في الاتصالات أو في الاجتماعات التي تعقد، أو في المناقشات التي تتخللها. بل إن هاجس السرية وصل إلى درجة إصرار عبد الناصر على عدم مفاتحة الكادر للانخراط في التنظيم إلا بعد اختباره فترة من الوقت.

ويوضح حمروش أن عبد الناصر اشترط، للمحافظة على السرية عند تحضيره الخطوات الإجرائية الأولى للتنظيم الجديد، ألّا يقبل الأعضاء إلا بعد عرضها عليه لأخذ الموافقة الفعلية. ويعود هذا الإجراء إلى تصوّر خاص عند الرئيس قاله لأحمد فؤاد يتركز على أمرين: حرص على الأسماء المرشحة للعضوية من جهة، وحرص على الجهاز الجديد الذي يتم تأسيسه من جهة أخرى. الحرص الأول ناتج عن خوفه من تكتل القوى في النظام ـ السلطة ضد هؤلاء الأعضاء، أو الإساءة إلى سمعتهم. والحرص الثاني ناتج عن خوفه أن يستغل أحد وجوده في الجهاز الجديد ليستفيد في مكان عمله، أو في أي مكان آخر[2]. ولا عجب من ذلك، في الحالتين، نتيجة لتجربة عبد الناصر من ناحية، ولتصوراته المستقبلية لدور التنظيم السياسي الجديد، وتطلعاته داخل الاتحاد وخارجه من ناحية أخرى.

أما المنطلقات العامة لشروط العضوية أو للمرشح للعضوية، فقد تبلورت في الاجتماعات الأولى. فإضافة إلى شرط السرية التام، تم التركيز على أن يكون العضو، أو المرشح للعضوية، مؤمناً بثورة ٢٣ تموز ومبادئها وبالنظام الاشتراكي، وأن يكون عنصراً حركياً نشيطاً. قادراً على مناقشة الجماهير،

(١) بشير سامي شرف، في برنامج تلفزيوني بعنوان «**حوار العمر**» على محطة المؤسسة اللبنانية للإرسال (L.B.C) يوم الأحد بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٩، إلى الطابع السري لطليعة الاشتراكيين.
(٢) حمروش، أحمد: جـ٢، م.س، ص ٢٤٢.

ومستعداً لقبول النقد والنقد الذاتي، إلى جانب ضرورة توفر «الوحدة الفكرية» داخل الجهاز السياسي الجديد[(١)].

يمكن القول بأن القضايا المثارة في الاجتماعات الأولى، والمنطلقات التي بدأت تتبلور حول طبيعة «طليعة الاشتراكيين»، قد بدأت تقترب من صيغة الحزب السياسي وفكرته إلى حد بعيد، سواء على صعيد الإطار التنظيمي، أو الإطار الفكري، أو المسلكية الخاصة بالعضو، وضرورة تمتّعه بمناقبية مسلكية مميزة[(٢)].

ويذهب حمروش إلى أن عبد الناصر أكد في هذا المجال لأحمد فؤاد «أنه يريد تنظيماً منضبطاً مثل التنظيمات الشيوعية». ويذهب سامي شرف إلى القول إن فكرة «التنظيم الطليعي» كانت مقدمة لخطوة متقدمة أكثر، تتمثل في اتجاه عبد الناصر لإبراز الرأي الآخر في إطار تحالف قوى الشعب العامل، وأن يكون الجهاز السياسي الجديد النواة الأولى للحزب الاشتراكي تمهيداً لقيام تعددية حزبية من «حزبين، أو ثلاثة أحزاب» سياسية[(٣)]. وكان بيان ٣٠ مارس

(١) شرف، سامي: **عبد الناصر كيف حكم مصر؟** م. س، ص (١٩٢ ـ ١٩٣) و(١٩٥ ـ ١٩٦).

(٢) ركّز عبد الناصر في الاجتماعات الأولى على ترسيخ الفكرة وتحديد عناوينها. ففي اجتماعه الأول مع أعضاء المكاتب التنفيذية لمحافظتي القاهرة والجيزة تحدث في ثلاث قضايا:
١ ـ الأمور المتعلقة بالتنظيم السياسي.
٢ ـ موقف الجماهير في القاعدة حيال التنظيم الطليعي، خاصة لجهة إزالة الشك وأزمة الوضوح.
٣ ـ قضايا تتعلق بالدعوة والفكر.
أما في الاجتماع الثاني، فركّز أيضاً على ثلاثة قضايا:
١ ـ حول بناء التنظيم الكفء.
٢ ـ ضرورة تعميق أسلوب العمل السياسي.
٣ ـ كيفية دفع العمل السياسي وحل مشاكل الجماهير. لمزيد من التفاصيل يُراجَع د. رفعت سيد أحمد: **ثورة الجنرال جمال عبد الناصر**، بيروت ـ القاهرة ط.١، ١٩٩٣، دار الجيل ودار الهدى، ص(٧٥٧ ـ ٧٧٩) و(٧٨٠ ـ ٨٠٠)؛ سليم، جمال: **التنظيمات السرية**، م. س.

(٣) سامي شرف: برنامج تلفزيوني، م.س. يشير إلى أن عبد الناصر كان مقتنعاً بفكرة التعددية السياسية لكن على مراحل. وقد تكون بداية السبعينات بحزبين أو ثلاثة لتترسخ كاملة في منتصف السبعينات.. ولعل طليعة الاشتراكيين أحد الاتجاهات لهذا التحضير.

لاحقاً مقدمة لهذا التطور الذي كان يفكر به عبد الناصر. لذلك، استقر في ذهنه أن يكون تنظيم «طليعة الاشتراكيين» حزباً سياسياً[(١)] بامتياز، إذا جاز التعبير.

٣ ـ نهاية مأسوية

بالرغم من امتداد التنظيم الجديد في مصر وتوسّعه عددياً، فإن المجريات العملانية لمسيرة «طليعة الاشتراكيين» لم ترسخ الفكرة في أرض الواقع، أو توفر الانطلاقة الفعلية لتحقيق التصورات الأولية لبداياتها والآمال التي عَلّقت عليها. فلقد تعددت العراقيل التي واجهت التجربة، سواء على المستوى الوطني العام، أو على المستوى التنظيمي الخاص، الأمر الذي سهّل لاحقاً ما عرف بانقلاب ١٥ أيار ١٩٧١ الذي قاده السادات وأدى إلى توقيف رموز التنظيم، ومن ثم توقفه كلياً في مصر.

فعلى المستوى الوطني، فإن التحديات التي واجهت قيادة الثورة قبل قيام التنظيم الجديد، استمرت فاعلة وبقوة، وبخاصة لجهة التحول الاشتراكي وترسُّخ البناء الاشتراكي في مصر، وتأمين مستلزماته البشرية والاقتصادية والسياسية. وهذا ما لم تستطع «طليعة الاشتراكيين» أن تساهم في تعزيزه.

كما جاءت هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧، وما تركته من آثار ونتائج على الساحة الوطنية والقومية، لتسهم في عرقلة عملية بناء التنظيم، خاصة وأن النكسة جاءت والتنظيم لم يزل في بداياته الأولى. من هنا، فرضت النكسة على عبد الناصر أعباء إضافية، فخفّت بالمقابل جهوده لترسيخ دعائم «طليعة الاشتراكيين». ثم جاء موته في ٢٨ ايلول ١٩٧٠ ليترك الجهاز من دون رأس وقيادة فعلية. ودخلت رموزه في صراعات على السلطة وكانت نهايته في أيار ١٩٧١.

ترافقت هذه الأحداث مع طبيعة الحياة السياسية بعامة والحزبية بخاصة في

(١) شرف، سامي: **عبد الناصر كيف حكم مصر؟** م. س، ص ١٩٢ و٢٢٧. ولمزيد من التفاصيل يراجع وثائق التنظيم الطليعي ونشراته في جمال سليم التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو، م. س.

مصر. فغياب التعددية السياسية، وتأميم السلطة للنشاط الحزبي والسياسي بعامة، ومصادرة العمل المنظم و«الحزبي» منه بخاصة، في قنوات الاتحاد الاشتراكي العربي وجهازه التنظيمي، ساهما مع غيرهما من العوامل الاجتماعية والاقتصادية في إلغاء السياسة وتعطيل إمكانية توفير الظروف الطبيعية لحضور شعبي منظّم خارج الدائرة المسموح بها من السلطة وأجهزتها.

أما على المستوى التنظيمي الخاص بالجهاز التنظيمي الجديد، فإن الأزمة يمكن أن تلخّص بأن أمراض الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، تسللت إلى داخل جسم المولود الجديد، خاصة لجهة تحوّله إلى ما يشبه جهاز الأمن،[١] الأمر الذي أفقده إمكانية أن يكون بديلاً من الاتحاد الاشتراكي العربي، أو محرّكاً فاعلاً لتجاوز أمراضه المستعصية، أو حتى قادراً على إيجاد أرضية صلبة لقيام تنظيم حزبي يتجاوزه.

فالبناء من فوق، من موقع السلطة ورأسها، ساعد، بشكل أو بآخر، على توالد الأزمات وتنمية الثغرات التي عصفت بالتجربة الجديدة، كما بالتجارب التي سبقتها. وأدت إلى تعطيلها وتراجعها. فالبيروقراطية وتسلل العناصر غير المؤمنة بالتحول الاشتراكي، وغياب الثواب والعقاب، وانحسار المسؤولية التنظيمية في الجهاز الجديد بالرموز المسؤولة في السلطة، وغياب الديمقراطية، والمركزية الصارمة، والاعتبارات المحددة لعملية الانضواء التنظيمي، وضبابية الخيارات الفكرية... إلخ وغيرها من العوامل، تقاطعت مع ظروف البلد وأوضاعه الداخلية والخارجية، فأدت إلى ما وصل إليه التنظيم في مصر.

---

(١) صلاح نصر: **الثورة المخابرات النكسة**؛ م. س، ص (١٧١ ـ ١٧٢).

الفصل الخامس

انسداد الأفق

إن التجارب التنظيمية، التي عرفتها المرحلة الناصرية في مصر بشكل عام وتجربة الاتحاد الاشتراكي العربي بشكل خاص ثم الطليعة الاشتراكية بشكل أخص والنهاية التي وصلت إليها كافة هذه التجارب، سواء في مرحلة عبد الناصر أو بعد وفاته وحكم أنور السادات، تدلّ بوضوح على خلل تنظيمي حكم التشكيل السياسي في مصر وأفقده مقومات الاستمرارية والمقدرة على إقامة تجربة محددة تكون نموذجاً ناصرياً. فالهاجس التنظيمي موجود بقوة، غير أن عدم الرغبة في تكوين تشكيل تنظيمي، بمعنى الحزب السياسي، المتعارف عليه، بقي هاجساً يقلق عبد الناصر والتجربة الناصرية.

لقد بقيت التجارب التنظيمية في مصر محكومة بالعداء للفكرة الحزبية، من دون أن تستطيع تقديم نموذجها البديل، حتى في تجربة طليعة الاشتراكيين التي كانت الأكثر تماثلاً مع الحزب السياسي. فإن الشك في الحزب، اسماً وفكرة وهدفاً، ترسّخ في صميم التجربة، وانعكس على التشكيلات كافة التي اقترحتها «الناصرية» بديلاً من الحزب السياسي.

فالعداء للحزب وفكرته من جهة، وضرورة إيجاد تشكيل تنظيمي من جهة أخرى، ولّدا إشكالية لم تجد التجارب التنظيمية الناصرية في مصر حلّاً لها. فالتوتر بقي مستحكماً بين فكرة التنظيم التي تفرضها ضرورات النشاط السياسي

ومتطلباته من جهة، والشكل الأنسب الذي يجسد الفكرة ويبلورها من جهة أخرى. وهذا التناقض حدد، وإلى حد بعيد، العلاقة بين الفكرة ونموذجها.

١ ـ مظاهر الأزمة

هذه الإشكالية بقيت مهيمنة على نمط التفكير وأسلوبه، وبالتالي نتائجه. لهذا، يمكن القول إن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي وطليعة الاشتراكيين اندرجت ضمن سياق الإشكال القائم والتعارض الحاصل. فكلما ترسّخ حضور الثورة عبر إنجازاتها واستمرار قياداتها ورمزها في السلطة، اشتدت الحاجة إلحاحاً لتوضيح عملية ربط الثورة بناسها وجماهيرها عبر التشكيل التنظيمي المناسب. لكن القناعة بأهمية هذه العلاقة وضرورتها وطبيعتها واتجاهها، لم تكن، على الأرجح، قادرة على بلورة الإطار التنظيمي، أو توضيح معالمه وخلق مقومات ديمومته. وهذا ما ترك آثاره بطريقة أو بأخرى على التجارب التنظيمية للناصريين في البلدان العربية كافة، وساهم في إبقاء الارتباك التنظيمي قائماً.

إن أحد مظاهر أزمة التجارب التنظيمية الناصرية عامة والمتقدم منها بخاصة «الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم طليعة الاشتراكيين» أنها لم تستطع إقامة التوازن أو تحديد الفواصل وتوضيحها بين مقوّمات ثلاثة: السلطة، الجماهير، الأداة السياسية. من هنا، يشير محمد حسنين هيكل إلى أن الخطر يقع عندما تتحول التنظيمات السياسية إلى أداة للسلطة للسيطرة على الجماهير[1]. وهذه وضعية التجارب الناصرية في مصر.

لذلك، يمكن إدراج التجربة التنظيمية الناصرية في مصر ضمن تجارب حكم الحزب الواحد، بالرغم من رفضها لفكرة الحزب ومحاولة التملّص منها. فلقد رفضت التعدد السياسي ولم تؤمن به. وهذا الرفض نابع بالأساس من رفض لفكرة الحزب السياسي ونظرتها السلبية تجاه الأحزاب. لهذا، عندما نادى

(١) هيكل، محمد حسنين: **وقائع تحقيق سياسي**... م. س، ص ٢٦٢.

ميشيل عفلق، خلال محادثات الوحدة، بضرورة تعدد الأحزاب، باعتبار أن تعدد الأحزاب القومية ضمانة لحد ما للحرية السياسية، رد عليه الرئيس عبد الناصر: نحن لا نعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي حزباً سياسياً، لأن الحزب بالطبيعة تعبير عن مصالح فئة، أو طبقة، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية[1].

غير أن تجربَتي الاتحاد الاشتراكي العربي وطليعة الاشتراكيين جسّدتا، من حيث المبدأ، نقلة نوعية في توضيح الثورة لطبيعتها الاشتراكية، وتحديداً أدق لهويتها الاجتماعية. وبالتالي عبّرتا عن «مصالح طبقية» إذا جاز التعبير، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن ملاحظة ذلك وبشكل مباشر على الأقل، من خلال مبرّر نشوء الاتحاد بالأساس كما تبيّن خلال النص، أو من خلال اكتفاء التجربتين بالاشتراكية في اسميهما بالدرجة الأولى.

إن عملية ربط الاشتراكية بالتنظيم الجديد (الاتحاد الاشتراكي، والطليعة) واستخدامها مباشرة في الاسم بدلاً من مصطلح العدالة الاجتماعية مثلاً، له مدلولاته السياسية ومضامينه الطبقية، لما يتضمّنه التحديد هنا من تأكيد لملامح توجُّه الثورة بعد عشر سنوات على قيامها، ونظرتها لقضايا المجتمع، وتحديدها الأكثر وضوحاً للقوى والفئات التي تتجه إليها وتسعى لتمثيلها.

فاقتران الاشتراكية بالتنظيم السياسي الناصري (الاتحاد، الطليعة) يفترض، من حيث المبدأ، تحوّلاً مهمّاً على المستوى النظري ـ الفكري، وعلى مستوى فهم دور الأداة السياسية. لأن التعبير يغدو نوعاً من الهوية أو في حدها الأدنى محاولة لتوضيحها. وهذه من القضايا المهمّة في المجتمع المصري بخاصة، كما العربي بعامة.

فأدبيات ثورة **٢٣** تموز وقائدها عبد الناصر، كان بداية تتحدث عن العدالة الاجتماعية، والثورة الاجتماعية، والمساواة الاجتماعية. وقد ذُكر تعبير العدالة الاجتماعية كمبدأ من مبادىء الثورة الستة. ولم يرد تعبير الاشتراكية في البدايات الأولى. ولعل المرة الأولى التي ورد فيها التعبير بشكل عام، كانت

(١) حمروش، أحمد: ج٢، م.س، ص٢٤.

في العام ١٩٥٧[١]. وقد أكد عبد الناصر في أكثر من مرة هذا الأمر ووضحه. ففي اجتماعه مع أعضاء المكاتب التنفيذية لمحافظتي القاهرة والجيزة بتاريخ ٧ آذار ١٩٦٦ أوضح أن الكلام على الاشتراكية لم يبدأ إلا مؤخراً وليس في بداية الثورة. وبدأ الاتجاه للحديث عن الاشتراكية بعد العدوان الثلاثي ومواجهة مشروع أيزنهاور؛ بل إنه أكد أن الطبيعة العلمية للاشتراكية «لا يوصمها بالكفر، وهي غير ماركسية أو ماركسية لينينية»[٢].

كان لاستخدام عبد الناصر لمصطلح الاشتراكية دور في تعميم المصطلح بين القطاعات الشعبية على مستوى مصر، والوطن العربي، وتحريره من العداء الذي كان مستحكماً به، والالتباس الذي كان يربط بين المصطلح والعداء للدين. مع الإشارة إلى أن «الاشتراكية» بالفهم الناصري تختلف في نظرتها ومضمونها عن الاشتراكية في الماركسية ـ اللينينية. وهذا ما انعكس على الفهم الناصري للتنظيم السياسي الذي حمل تعبير الاشتراكية. ففي حين اعتبرت الماركسية ـ اللينينية أن التنظيم الحزبي ـ السياسي تعبير عن مصالح طبقية محددة، بقي الخطاب الناصري رافضاً لمقولة المصالح الطبقية والصراع الطبقي، بالرغم من طبيعة التشكيلين الأخيرين «الاتحاد والطليعة». ولقد تبلور هذا الرفض في أحد مظاهره من خلال الشعار الذي رفعته الناصرية والمتمثّل «باتحاد قوى الشعب العامل» في موازاة الصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي ـ اللينيني ومواجهته. وهيمن هذا الاتجاه على التفكير الناصري في مصر، وانعكس بشكل أو بآخر على البلدان العربية الأخرى، وأثّر في طبيعة الفهم الناصري للتنظيم السياسي وعلاقته بالفئات التي يمثل.

٢ ـ انقطاع التواصل

من الملاحظ في سياق التجربة التنظيمية الناصرية انحسارها في مصر، إلى

(١) اسماعيل، طارق: **اليسار العربي**، ترجمة محمود فلاحة، بيروت، دمشق، دار النبراس، ص ١٠٨.

(٢) **المحاضرات الخاصة بالتنظيم الطليعي**: م.س، ص٤٦.

حد بعيد، وعدم امتدادها إلى الأقطار العربية الأخرى، بمعنى عدم وجود فروع تنظيمية في هذه الأقطار بشكل واضح ومعروف. وهذه سمة أساسية طبعت التجربة الناصرية وأثّرت في التجارب التي ارتبطت بمصر. وقد تكون هذه الظاهرة أحد المظاهر التي عرقلت قيام تشكيلات ناصرية في الأقطار العربية أو أخّرتها.

والامتداد «التنظيمي»، الذي تحقق لتجربة الاتحاد القومي أمام الوحدة بين مصر وسوريا وقيام الجمهورية العربية المتحدة، كان توسّعاً في حدود المجال المكاني الواحد، وتطبيقاً حرفياً للتجربة في مصر، إذ سرعان ما انكفأ بعد الانفصال إلى منبته الأصلي في مصر من دون أن يترك معالم واضحة لبلورة تنظيم ناصري جدي خارجها.

أما إضافة «العربي» في اسم «الاتحاد الاشتراكي» بعد الانفصال، فإنه لم يكن يعني أي امتداد تنظيمي. وقد أوضح عبد الناصر هذا التعبير بأنه عبارة عن تفسير «للقومي» بالعربي. ورغم أهمية هذا الأمر، لما يعطيه من أبعاد سياسية تربط مصر ببيئتها العربية، وتوضح هويتها القومية العربية، فإن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي بقيت، عملياً، محصورة في مصر.

ورغم كل ما أثير حول وجود تشكيلات سياسية باسم «التنظيم الطليعي» في الأقطار العربية مرتبطة بأمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر «وهذا ما سوف يتم التعرّض له في سياقات النص»، فإن الطليعة الاشتراكية بقيت حصرياً في مصر، ولم تتعدَّ حدودها.

من هنا، فإن ما أنشىء في الوطن العربي، لاحقاً، من تنظيمات حملت اسم الاتحاد الاشتراكي العربي، أو ما قيل عن وجود التنظيم الطليعي في لبنان، كما في غيره من الأقطار العربية، لم يكن امتداداً تنظيمياً للمركز الأم في مصر، سواء في تجربة الاتحاد أو في الطليعة. ولم تخضع التشكيلات التي وجدت خارج مصر لعلاقات تنظيمية هرمية محددة، كما هي الحال مثلاً في

تجربة حركة القوميين العرب أو حزب البعث العربي الاشتراكي وتنظيمه القومي الممتد على مساحة الوطن العربي، وحيث ترتبط فروع البعث في الأقطار العربية بقنوات تنظيمية موحدة عبر ما يسمى بالقيادة القومية، ومن خلال المؤتمرات القومية التي تعقد وتنتخب قيادتها على المستوى العربي. وما عرف لاحقاً في «التنظيم الطليعي» بالقيادة القومية في ليبيا، بقي خاضعاً للنقاش بين الناصريين أنفسهم حول طبيعته. وهل كان «التنظيم القومي» امتداداً لتجربة مصر عبد الناصر؟ أم إعادة لتجميع من كان حول الرئيس عبد الناصر؟

ويبدو أن من أهم نتائج انحصار التجربة التنظيمية الناصرية في حدود مصر، ورفض عبد الناصر لأي امتداد تنظيمي خارجها، أنه أثّر بشكل مباشر على العلاقة التنظيمية للناصريين في الوطن العربي بمصر من جهة، وعلى فهم الناصريين في البلدان العربية لطبيعة الشكل التنظيمي السياسي ومدى ضرورته من جهة أخرى. وبالتالي أخّر بشكل أو بآخر بروز أطر تنظيمية في الأقطار العربية، وأفقدهم التواصل السياسي الطبيعي مع المركز الأم. كما ترك بصماته على تعاطيهم مع فكرة التنظيم بعامة والحزب السياسي بخاصة، بل إنه أوجد قنوات أخرى عرقلت الوعي والسلوك والتفكير التنظيمي.

من هنا، فإن المبادرات في البلدان العربية، التي تماهت لاحقاً بالتجربة الأم في مصر، لم ترتكز على شفافية التنظيم الشعبي السياسي وأصوله. وهذا ما سوف نلاحظه في سياق النص، من خلال متابعة التجربة اللبنانية، ومدى تماثلها مع التجربة الأم، ومدى التأثيرات على التشكيل التنظيمي للناصريين والعلاقات الداخلية التي حكمتها وطبيعة ولادتها.. الخ.

إن نواحي القصور المتعددة، التي نخرت التجارب التنظيمية الناصرية في مصر، كان من نتائجها قصور التنظيم السياسي عن القيام بدوره وتراجعه عن وفائه بالتطلعات الجماهيرية؛ فتعطّلت عملية اشتراك الناس في تحقيق التحولات المجتمعية، وبقيت الكتلة البشرية معطلة، إلى حد بعيد، تنتظر القرار من دون القدرة على المبادرة. كما تعطلت فاعلية الأعضاء داخل التجارب التنظيمية بحد ذاتها، فبقي حضور الأعضاء داخل الأطر التنظيمية هامشياً وغير فاعل. وفي

الحالتين، كانت الجماهير كما الأعضاء، عاجزة عن حماية المكتسبات التي حققتها الثورة بقيادة عبد الناصر، وفي منأى عن التحولات التي تحدث داخل القنوات التنظيمية في التشكيلات السياسية، سواء في أيام الرئيس عبد الناصر أو بعد وفاته.

من هنا، تحوّلت الأعداد الكبيرة في صفوف التجارب التنظيمية في مصر إلى «كتل لحمية» غير مؤثّرة. وكيف يمكن في اللحظات الحاسمة أن تؤثّر أو تتّخذ قراراً أو تُحدث تغييراً... الخ، وهي في الأساس لم تعتد على ذلك ولم يُحسب لها حساب؟ فرغم تضخم العدد وامتداده، فإنه بقي مسلوب الإرادة والفاعلية.

هذه الوضعية المختصرة للتجارب التنظيمية الناصرية في مصر، أبقت الجيش هو المؤسسة الوحيدة المولجة حماية الثورة وإنجازاتها أو لإحداث أي تغيير(١). كما عزز بالمقابل حضور الأجهزة على اختلافاتها وتعدد أسمائها، الأمر الذي كان له انعكاساته السلبية على التجربة التنظيمية في لبنان، كما على غيره من الأقطار العربية.

(١) د. فايز، منصور: رحلتي مع عبد الناصر، بيروت، ط.٢، ١٩٩٨، دار الملتقى، ص ٩٨.

القسم الثاني: الولادة المتأخّرة

الفصل الأول

ظاهرة شعبوية

لم تكن شخصية الرئيس عبد الناصر معروفة في بداية الإعلان عن انقلاب حركة الضباط الأحرار بالنسبة لعامة الناس، أو التنظيمات السياسية في الوطن العربي، بل إن مجمل قيادة الثورة حينها كانت من الأسماء المغمورة، إلى حد بعيد، على مستوى الجيش بعامة والمستوى الشعبي بخاصة. فالرتب العسكرية التي كان يحملها الضباط الأحرار: صاغ، بكباشي، تبدو في بدايات التسلسل الهرمي للرتب العسكرية، الأمر الذي جعل أسماء هؤلاء الضباط ومواقعهم لا توحي بالأهمية أو بالشيء الكثير عند تحركهم العلني لإنجاز الثورة.

غير أن هذا الوضع بدأ بالتغيُّر وبشكل متسارع، وبدأت شخصية عبد الناصر كمحرك، ومنظم، وقائد لحركة الضباط الأحرار تنكشف رويداً رويداً.

١ ـ انحصار التشكيل

يبدو أن نجاح الثورة في خطواتها الأولى، المتمثلة في السيطرة على الحكم وإسقاط النظام الملكي، وعزل الملك فاروق ونفيه للخارج من دون محاكمة، أو سجن، أو إعدام، كما هو سائد في الانقلابات العسكرية، كل هذا لم يوفر للضباط الأحرار ـ ورغم أهمية هذه الخطوات ـ في البداية، التأييد اللازم على المستوى العربي، أو يعطي لحركتهم الوضوح المطلوب، أو يبيّن

طبيعة رموز الحركة واتجاهاتهم. بمعنى أدق، فإنه إذا كانت الإجراءات الأولى لحركة الضباط الأحرار، التي أدت إلى إزالة الملك فاروق قد وفرت، من حيث المبدأ، ارتياحاً له في الداخل ـ المصري، والخارج الشعبي ـ العربي نتيجة لما يمثله الملك ونظام حكمه من صورة سلبية في أذهان الناس، وكنموذج للحكم الفاسد والمُفسد في مصر، والمسؤول عن تردّي أوضاع البلد داخلياً، وارتهانه خارجياً، وارتباط اسمه إلى جانب غيره من الحكام العرب بضياع فلسطين وقيام الكيان الصهيوني، فإن النظرة تجاه الضباط الأحرار بقيت مشوّشة إلى حد بعيد، يحكمها التوتر والالتباس.

فالجماهير العربية، برأي محمد حسنين هيكل، استقبلتها في البداية بشيء من التشكيك بسبب خيبة الأمل من الانقلابات التي شهدتها سوريا في تلك المرحلة، فتصوَّرها قطاع عريض أنها مجرد انقلاب مثل انقلاب حسني الزعيم أو سامي حناوي أو أديب الشيشكلي، فكان هناك بعض التحفظ، بخاصة وأن الذين قاموا بالتغيير مجهولون من جهة[1]، وأن الخطوة الانقلابية بحد ذاتها وآفاقها لم تكن واضحة من جهة أخرى. لذلك سيطرت الضبابية على طبيعتها ورموزها واتجاهاتهم وعلاقاتهم والقوى المحرِّكة لهم ومراميهم وسياساتهم وانتماءاتهم... الخ.

غير أن الانقشاع عن الحركة بدأ يتضح وبسرعة متنامية، والرؤية بدأت تتبلور، والصورة تتضح شيئاً فشيئاً، عن طبيعة الضباط الأحرار وقائدها جمال عبد الناصر. ومع ثبات الانقلاب واستمرار سيطرته على السلطة، مترافقاً مع الخطوات الاجتماعية الأولى تجاه الفلاحين والسعي لحمايتهم، ومُعززاً بالمعارك السياسية الداخلية والقومية التي بدأت بوادرها في الظهور، حدث التحول الإيجابي العاصف تجاه الثورة وقائدها جمال عبد الناصر.

من هنا، كان قرار شراء السلاح التشيكي، ثم معركة قناة السويس،

(١) حوار فؤاد مطر مع محمد حسنين هيكل: **العربي** ـ جريدة الحزب الديمقراطي الناصري، العدد ٢٢٣، السنة الخامسة، ٢١ تموز ١٩٩٧.

المفصل الأساس الذي توج عبد الناصر قائداً جماهيرياً على امتداد الوطن العربي وساحاته، ورمزاً للتحرر على المستوى العالمي بعامة، ودول العالم الثالث ومجتمعاتها بخاصة.

٢ ـ عفوية جماهيرية

ضمن هذا الفضاء بدأ يتشكل رأي عام متعاطف مع الثورة ورمزها، وملتف حول مواقفه، ومؤيد لتحركه، وداعم لسياسته، ومساند لمعاركه الوطنية والقومية والدولية. وبدأ الاحتشاد الجماهيري يتعاظم بقوة في مختلف أقطار الوطن العربي، ويتنامى باستمرار، ويتحرك على إيقاع حركة القائد صعوداً وهبوطاً. بل إن الجموع الملتفة حول عبد الناصر، وفي حالات كثيرة، تتحرك بشكل متناسق، بالرغم من اختفاء القنوات التنظيمية وصيغها المعهودة. وقد تنوعت الأسماء والتعابير التي حاولت توصيف هذه الوضعية الجماهيرية، فتارة تعرف بالتيار الناصري، وتارة أخرى بالشارع الناصري، وثالثة بالمد الناصري... الخ. وفي مطلق الأحوال هي خارج التأطير التنظيمي وقنواته.

ويبدو أن العلاقة الرئيسية قد تحددت لاحقاً وبشكل رئيسي بين عبد الناصر والمد الجماهيري الواسع، في مصر وبقية أقطار الوطن العربي، عبر «الترانزستور»: فكان الشارع يتحرك من خلال هذه الوسيلة التي بدت وكأنها الصلة بين القائد وجماهيره وبديلاً من الصيغ التنظيمية أو متجاوزة لها، حتى في مصر التي عرفت بعض الأطر المحددة في البدايات الأولى، فإن مجرد الإعلان عن موعد خطاب عبد الناصر كان كفيلاً في أن تشهد المدن والقرى على امتداد الوطن العربي العديد من التجمعات التي تتحلق حول «الترانزستور» لسماعه وهو يخاطبهم مباشرة، ويوضح لهم الموقف، ويحدد معالم المرحلة، ويرسم الخطوات السياسية وأبعادها.

• إن الوضعية التي تنامت حول عبد الناصر وشكلت اتجاهاً عارماً من الاحتشاد الجماهيري الواسع والممتد في لبنان، كما في أقطار الوطن العربي،

لم تكن خاضعة لصيغ تنظيمية محددة، أو تحكمها أطر واضحة، أو تضبط إيقاع حركتها قنوات ضيقة للتنظيم والتوجيه. بل بقيت أمواجاً تتدفق صعوداً وهبوطاً مع حركة قائدها، عصية إلى حد بعيد على التأطير، وأوسع من أن تلمها أطر محددة، فاتسمت بالعفوية الواضحة، والشعبوية التامة، والولاء الخاص الذي يربط الناس بالقائد من دون المرور بالإجراءات التنظيمية الروتينية لتثبيت الالتزام وتقنينه بالشكل المعروف في التنظيم الحزبي السياسي.

فعلى قاعدة هذا المد الجماهيري الواسع، بدأت تتشكل في البداية أشكال متعددة من الأطر وأنواع شتّى من العلاقات للتعبير عن الهوية الناصرية وتوضيحها. فشهدت أواخر الخمسينات وبداية الستينات، مظاهر ناصرية عبر أشكال متعددة، لكنها لم ترقَ، من حيث المبدأ، إلى مستوى التنظيم السياسي المعتمد على دستور وبرنامج سياسي وأصول للعضوية، وهيكلية تنظيمية محددة.

٣ ـ تيار عام

إن هذه الوضعية الجماهيرية العامة كانت تعبيراً عن تيار عام أكثر مما هي تأسيس لحالة تنظيمية. لهذا يمكن أن تتنوع التعابير للدلالة على الهوى الناصري، وتتشعب وضعياتها وتختلف أشكال تمظهرها باختلاف المجموعة التي تلتقي، والعوامل التي تشدها لبعضها بعضاً، والهدف المباشر للالتقاء في منطقة محددة أو بيئة اجتماعية معينة، سواء في المدن كبيروت وصيدا وطرابلس، أم في القرى والأرياف والأحياء الشعبية.

ويبدو أن غالبية التعبيرات الناصرية استندت في بداياتها على الجوار في الشارع والحي والمدينة، أو في مكان العمل والنشاط المشترك، وكانت امتداداً طبيعياً لانتماء سياسي عام وتأكيداً لهوية عروبية في الأساس.

فالناصرية المرتبطة بشخص الرئيس عبد الناصر، وجدت أرضية خصبة لها في الأماكن والمتحدات التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، والتي لا تحتاج للتعبير عن انتمائها أو توضيح هويتها إلى مظاهر العمل التنظيمي ومتطلباته

الدقيقة[١]. فصورة عبد الناصر، التي اخترقت البيوت واحتلت موقع الصدارة فيها، كانت بحد ذاتها مظهراً من مظاهر الانتماء للناصرية ومجالاً للتعبير عنها كما حالة التحلق حول «الترانزستور» لسماعه. وهذا الامر لا يتطلب بالضرورة تقنيات العمل التنظيمي ومستلزماته المعهودة، فالجماهير ببساطة تحلقت حول الشخص لما مثله لها من طموحات مستقبلية، ولما فجّره في داخلها من إحساس بالهوية ولما جسّده في مواقفه من مظاهر العزة والعنفوان والكرامة العربية في زمن التراخي العربي الذي كان سائداً قبله، ولما لخّصه في سياسته من مواجهة للتحديات الجسيمة التي تعترض مسيرة الأمة المفتتة، والتواقة للملمة أجزائها المبعثرة، وتجميع طاقاتها المهدورة، وتوحيد أقطارها المجزأة، والجمع بين «شعوبها» المتقطعة الأوصال.

من هنا، تغدو مظاهر الانتماء للناصرية عصية على الحصر. وبالتالي تبدو الحالات التنظيمية كتشكيلات سياسية قليلة الحضور، إذا لم نقل نادرة جداً، لعدم الحاجة إليها، أو الضرورة لوجودها.

٤ ـ بلورة الشخصية

غير أنه في ظل الوضعية الشعبية ذات الهوى الناصري، والانتماء القومي العام، بدأ الشعور بضرورة بلورة الشخصية الناصرية وتأطيرها يزداد بروزاً؛ يعزز هذا الشعور عوامل عدة: منها أولاً: قوة حضور الشخص ـ الرئيس واتساع التأييد له، والالتفاف حوله؛ ومنها ثانياً، مواجهة التنظيمات السياسية الأخرى التي تحمل الهوى العروبي نفسه، من دون أن تندرج تحت الظلال الناصرية مباشرة، بل تختلف معه وتعارضه، كحزب البعث العربي الاشتراكي، أو تتداخل

(١) يراجع حول روابط الاحياء والسياسة، على سبيل المثال: الدويهي، شوقي: الصراع على المدينة، مدخل إلى دراسة روابط الاحياء في بيروت، ضمن كتاب جوزف باحوط وشوقي الدويهي (اشراف): **الحياة العامة في لبنان، تعبيرات السياسي وتشكيلاته**، بيروت، ١٩٩٧، مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الأوسط المعاصر (سيرموك)، ص (٢٧٥ ـ ٣٢١).

معه كحركة القوميين العرب في مراحل من تاريخها؛ ومنها ثالثاً، سياق التحدي الداخلي على مستوى الانقسام المجتمعي السائد في لبنان، وتعابيره السياسية وتمظهره في إطارات تنظيمية معادية للحالة الناصرية ومتناقضة معها؛ ومنها رابعاً، شعور الإحساس بالقوة في خضم تضخم المد الشعبي العارم في لبنان؛ ومنها كعامل خامس، تفتح الوعي التنظيمي في فضاء المد الناصري ومتابعته التجارب السياسية في مصر ومحاولة محاكاتها.

نتيجة لهذه العوامل وغيرها، كان لا بد للهوى الناصري العفوي في لبنان من أن يلملم نفسه لتوضيح بعض معالمه وتحديد المقومات الأولى لشخصيته.

لهذا، فإن البدايات الأولى للناصريين في لبنان كتشكيلات تنظيمية سياسية، إذا جاز التعبير، كانت ضمن الفضاء الشعبي وتياره العريض، تستند إليه وتغرف من نبعه الدافق، وتتكور في بعض الأشكال غير الناضجة تنظيمياً.

إن السمة الأساسية للتشكيلات الناصرية في بداياتها الأولى خاصة، وفي المراحل اللاحقة إلى حد بعيد، اعتمادها في تكوّنها على أرضية واسعة الاتساع أنتجت هذه التشكيلات ووفرت لها القاعدة الأساسية للانطلاق؛ وبالتالي فإن الناصرية بدت وكأنها كانت على عكس المفهوم التنظيمي السائد في الانبناء والتشكل. فالصيغ التنظيمية الناصرية انطلقت بغالبيتها من القاعدة إلى القمة، ومن أسفل الهرم إلى أعلاه وذلك على عكس التنظيمات السياسية الأخرى التي أوجدت قياداتها ورموزها وسعت لترسيخ بنائها عبر إيجاد قواعد شعبية لها وأمتدادات جماهيرية؛ بمعنى أدق، إن القاعدة الناصرية موجودة ولا تحتاج إلى جهد لتوفيرها بقدر ما تحتاج إلى مبادرة لتنظيمها، الأمر الذي فرض تنوعاً في التشكيلات وتعدداً في مظاهر التعبير عن الهوى الناصري. لذلك، التصق بهذه التشكيلات الكثير من سلبيات الولادة الاولى وارتباكاتها، وعَلق بها الكثير من أمراضها وهفواتها غير المكتملة.

٥ ـ حالات محددة

ضمن سياق عرض كيفية بلورة التشكيلات الناصرية في هذه المرحلة، يمكن ملاحظة أن بعض البدايات الأولى عبرت عن نفسها من خلال الأحزاب والتجمعات السياسية القائمة (حركة القوميين العرب، حزب النجادة، الحزب التقدمي الاشتراكي...) وبعضها الآخر عبر عن نفسه من خلال التجمعات الطلابية في الجامعات، أو عبر بعض النوادي الرياضية، إلى أن بدأت البواكير الأولى في الظهور بعد النصف الثاني من الستينات، حيث شهد لبنان أهم تجربتين: الأولى مثّلها اتحاد قوى الشعب العامل كتشكيل علني، والثاني عبر عنها ما سمي بـ «التنظيم الطليعي» في لبنان كتشكيل سري أثار الكثير من اللغط والالتباس.

إن متابعة التشكيلات الناصرية ضمن هذا السياق، لا تلغي الحالات الأخرى التي عرفها لبنان في المراحل كافة، وتمظهرت في الأحياء والقرى والمناطق، واتخذ بعضها وضعيات اجتماعية جد خاصة، لأنها اندرجت في بيئة عائلية أو مذهبية أو طائفية أو شبابية أو مناطقية... إلخ. بحيث بقيت هلامية، وعامة جداً، ومن الصعوبة بمكان، إن لم نقل من المستحيل، ضبطها ومتابعتها.

كما أن بعض الحالات «الناصرية» تمحورت حول أشخاص ورموز سياسية (ابراهيم قليلات، معروف سعد)[1] اللذين ارتبط اسمهما لاحقاً بتشكيلات ناصرية يمكن التطرق إليهما ضمن سياق العرض، أو عبر أشخاص ورموز سياسية لبنانية رسمية أو تقليدية في النظام اللبناني، أو عبر الأجهزة والسفارة المصرية في بيروت.

غير أن مجمل هذه الوضعيات لم ترقَ إلى حالة تنظيمية سياسية. من هنا، تبدو انتفاضة ١٩٥٨ ضد حلف بغداد وسياسة الرئيس كميل شمعون المعادية

(١) لمزيد من التفاصيل حول تجربة معروف سعد ومسيرته، يُراجَع: الارناؤوط، شفيق: **معروف سعد، نضال وثورة**، ط. ١، ١٩٨١.

للخط القومي العربي ولتوجه الرئيس عبد الناصر «التجربة الأولى للشارع الناصري»[1] وتياره في لبنان. ولخصت أحداث ١٩٥٨ الكثير من مظاهر التعبير وأشكالها الناصرية عبر العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة، أو من خلال الآلية التي حكمت اتجاهها ومساراتها، وقد أفرزت لاحقاً من خلال تجربة «المقاومة الشعبية» تشكيلاً ناصرياً إلى حد ما.

فبالرغم من الانشداد الشعبي في لبنان نحو مصر وقيادتها، ومن قوة تأثير عبد الناصر في الشارع الشعبي اللبناني، ومن «الحضور الناصري» في لبنان بأشكال ومظاهر متعددة، فإن الساحة اللبنانية لم تعرف في أواخر الخمسينات والنصف الأول من الستينات إطاراً ناصرياً مباشراً. فما هي مظاهر الحالات التي عرفها المد الناصري في لبنان؟ وما هي البواكير الأولى لتمظهرها وأشكالها وأسمائها؟ وبالتالي ما هي مبررات التأخير الذي عرفته الساحة اللبنانية؟

(١) ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل، من منظور استراتيجي**، بيروت، ط١، ١٩٧٧، دار المسيرة، ص ٢٥٨.

الفصل الثاني

التعبير ضمن الآخر

اتخذت مظاهر التعبير عن الهوية الناصرية بعض مظاهرها عبر التنظيمات والرموز السياسية في لبنان. فقبل ولادة التشكيلات الناصرية، انخرطت قطاعات واسعة من الحالة الناصرية في بعض القوى والأحزاب على قاعدة علاقة هذه الاخيرة بعبد الناصر. فالتنظيمات القومية (حركة القوميين العرب، حزب البعث العربي الاشتراكي) أو الكيانية الوطنية (الحزب التقدمي الاشتراكي، حزب النجادة) شكلت في لحظات معينة مساحات للتلاقي مع طروحات عبد الناصر، وإن اختلفت درجتها ومستواها بين فصيل وآخر.

فعلى مستوى الأحزاب القومية، بقي حزب البعث على مسافة واضحة مميزة. ورغم حل الحزب في سوريا كشرط لإتمام الوحدة (١٩٥٨)، غير أنه حافظ في لبنان كما في بقية الأقطار العربية على هيكليته وسياسته وتمايزه، فالتقاطع مع الناصرية بقي محدوداً، بل إن العلاقة شهدت توترات حادة ودائمة كان من بعض نتائجها انشراخات تنظيمية في جسم الحزب بسبب مواقف الحزب من عبد الناصر وسياسته، وتأثر العديد من البعثيين وانحيازهم نحوه، مثل حركة عبد الله الريماوي في الأردن وجمال الأتاسي في سوريا والعديد من الكوادر في لبنان .وقد تعاظمت هذه الوضعية مع حركة الانفصال بشكل خاص. لذلك، يبدو التداخل مع البعث محدوداً[1]، والعلاقة حكمها التنافس،

(١) يراجع عبد العزيز، حسين الصاوي: **العلاقة الناصرية ـ البعثية، دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورة العربية**، بيروت، ط.١، شباط ١٩٩٥، دار الطليعة.

على عكس حركة القوميين العرب كتنظيم قومي امتزج امتزاجاً كاملاً بالناصرية في بعض محطاتها التاريخية، كما سيتبين في سياق النص.

أما على مستوى التنظيمات اللبنانية الكيانية، فإن العلاقة التي حكمت الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النجادة مع الناصرية، اختلفت في إطارها وحدودها، وإن اتفقت على عناوينها الرئيسية، فاستقطب كلا الحزبين من المد الجماهيري الناصري باعتبارهما «أحزاباً» مؤيدة لعبد الناصر ومتلاحمة معه.

فالحزب التقدمي الاشتراكي بقي إطاراً تنظيمياً يتنامى في توطيد علاقة خاصة مع عبد الناصر، قاعدتها جملة مبادىء وسياسة واضحة. أما حزب النجادة، فقد غزل علاقته على أساس عاطفي بحت، ولوّنها بخيوط طائفية خاصة؛ لهذا، لم يستطع حزب النجادة أن يكون أكثر من صدى ضمن التيار الناصري العريض. ويوضح د. سمير صباغ تمايز هذين الحزبين في علاقتهما بالناصرية، باعتبار أن النجادة نسجت علاقات شكلية بحتة تستند إلى الصورة التي يتسلح بها رئيس الحزب بعد زياراته لمصر؛ في حين أن التقدمي الاشتراكي استطاع أن يرسي عبر رئيسه، قواعد عمل وعناوين سياسية واضحة، بالرغم من الخصوصية اللبنانية للحزب وزعيمه، الأمر الذي جعل من الثاني أكثر تعبيراً وأعمق حضوراً[(١)].

من هنا، يمكن القول إنه مع غياب التنظيمات الناصرية في لبنان، تداخل التيار في أحد مظاهر تعابيره في التنظيمات السياسية الأخرى التي شكلت حالة ناصرية بطريقة أو بأخرى. ولعل أبرز تعابيرها، الحزب التقدمي الاشتراكي كحزب لبناني ـ محصور في لبنان ـ وحركة القوميين العرب كإطار قومي عام. فكيف يمكن ملاحظة هذه العلاقة وحدودها؟

١ ـ الحزب التقدمي الاشتراكي والناصرية

اعتبر الحزب التقدمي الاشتراكي حزباً حليفاً لجمال عبد الناصر. وعرفت

(١) د. صباغ، سمير: م. ش (١)، الجمعة ١٤ ـ ٢ ـ ١٩٩٧، النويري، بيروت.

علاقة الحزب بعبد الناصر تطوراً تصاعدياً. فمن وضعية الحذر بعد الإعلان عن الانقلاب العسكري للضباط الأحرار عام ١٩٥٢، نتيجة لعدم وضوح توجه هؤلاء الضباط، وغياب أي معرفة بهم، إلى وضعية مختلفة قاعدتها صداقة عميقة جمعت الرئيس عبد الناصر وكمال جنبلاط.

فالبداية الباردة التي قابل بها الحزب ورئيسه انقلاب الضباط الأحرار، كانت لأسباب موضوعية، لأن كمال جنبلاط المتمسك بالنظام الديمقراطي، والداعي إلى قيام «نظام تقدمي اشتراكي علماني» لم يكن، برأي فؤاد سلمان، متحمساً في الأشهر الأولى، للانقلاب الذي قام به ضباط وعسكر[(١)]، لأنه توجس من طابعه العسكري وما يمكن أن يتركه من سلبيات على الحركات الشعبية[(٢)].

لقد بدأ التحول الإيجابي يتعمق مع اتضاح هوية الثورة، وتحديد مبادئها وأهدافها القومية والتحررية على الصعيد القومي وسياستها الاجتماعية كما على الصعيد الوطني الداخلي، الأمر الذي جعل نظرة الحزب وكمال جنبلاط تتغير. وبدأت خيوط العلاقة بين عبد الناصر وكمال جنبلاط تقوى وتشتد مع مرور الأيام.

غير أن البعض يشير إلى أن لقاء الحزب التقدمي الاشتراكي بالناصرية جاء «نتيجة تطور داخلي في الحزب غداة حرب السويس واستقالة عدد من أبرز مثقفيه» مثل كلوفيس مقصود، ملحم عياش، جبران مجدلاني، وموريس صقر. ولعل هذه الاستقالات جاءت منسجمة مع اتجاه فئة مثقفة ذات اتجاه ناصري في الحزب[(٣)].

(١) سلمان، فؤاد: م. ش (١) الجمعة ١١ ـ ٧ ـ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.

(٢) د. اشتي، فارس: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية (١٩٤٩ ـ ١٩٧٥)** المجلد الثاني، المختارة، لبنان، ط.١، ١٩٨٩، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، ص (٨٧٣ ـ ٨٧٥).

(٣) اشتراكيون لبنانيون: **العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**، إعداد حلقة دراسات «لبنان اشتراكي» بيروت، ط.١، ١٩٦٩، دار الطليعة ص ١٦٧.

فالحزب التقدمي الاشتراكي التقى مع عبد الناصر حول أهداف مشتركة عززتها التحولات الاجتماعية، والمعارك السياسية التي خاضها الرئيس عبد الناصر والإنجازات التي حققها. ولعل أحداث ١٩٥٨ في لبنان كانت أحد مظاهر التعبير المهمة التي أرست مجرى العلاقة الذي توسع وتعمق لاحقاً[(١)].

من هنا، يشير منير الصياد إلى أن الحزب التقدمي الاشتراكي وزعيمه كمال جنبلاط، كان على الطرف النقيض من القوى والأحزاب والشخصيات السياسية التقليدية التي تلطت بالناصرية واختبأت تحت يافطتها. وخير مثال على ذلك، برأيه، أو كمثال بارز له دلالاته، هو أنه عندما تبلور مشروع عبد الناصر الاجتماعي وتوضحت لديه فكرة العدالة الاجتماعية، انفضّت هذه الرموز والقوى عن عبد الناصر بشكل أو بآخر، عكس كمال جنبلاط وحزبه الذي زادت أواصر تعاونه مع عبد الناصر وتوسعت مجالاتها وتعمقت أسسها[(٢)].

لذلك، فإن الناصريين الذين ينتقدون ما نسجه بعض السياسيين اللبنانيين مع عبد الناصر من علاقات، يستثنون كمال جنبلاط وحزبه، وينظرون إليه كرمز وطني «ناصري»، بمعنى من المعاني؛ بل يعتبرونه أحد المعالم «الناصرية» ـ إذا جاز التعبير ـ في لبنان، قبل أن يبلور هؤلاء الناصريون أطرهم التنظيمية، أو بعدها[(٣)].

ضمن هذا الفضاء، لم يكن أمراً صعباً أن تجد مثلاً بعض الأعضاء في الحزب التقدمي الاشتراكي في إطار ما عرف بـ «التنظيم الطليعي»، وفي هذا السياق كان أعضاء «التنظيم الطليعي» في لبنان يبلغون من قياداتهم أو المسؤولين في مصر، بأن كمال جنبلاط شخص مشهود له ويمكن الاطمئنان إلى العلاقة معه والتعاون مع حزبه، أما الآخرون من السياسيين والأحزاب، فالعلاقة تحكمها الضرورات السياسية في لبنان.

(١) لمزيد من التفاصيل حول علاقة الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط بالرئيس عبد الناصر وتطور العلاقة بينهما. يراجع د. فارس اشتي: م.س، ص (٩١٠ ـ ٩١٢) و(٩٢٨ ـ ٩٣٤) و(٩٨٨ ـ ٩٩٢) و١١١٩ و(١٢٣٣ ـ ١٢٤٧) و(١١٧١ ـ ١١٧٢) فلقد اعتبر الحزب مثلاً الميثاق الوطني الذي أصدره عبد الناصر دستور النضال العربي.

(٢) الصياد، منير: م. ش(٢)، الاربعاء ١٢ ـ ١١ ـ ١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.

(٣) تجمع المقابلات الشخصية على هذا الرأي.

يوضح فؤاد سلمان أنه بالرغم من هذه الوضعية الخاصة بعبد الناصر والناصرية، فإنه لم تقم بين الرئيس عبد الناصر وكمال جنبلاط، أو بين الثورة في مصر والحزب في لبنان علاقات تنظيمية، بل «اقتصرت العلاقة على نوع من التحالف غير المدون»، اذا صح التعبير، بوثائق أو بأوراق عمل معينة. ويبدو أنه على خلفية هذه «العلاقة المميزة»، كان عبد الناصر يطلب من كمال جنبلاط دوماً تقوية الحزب في فكره وتنظيمه وفي امتداده الشعبي على الساحة اللبنانية، لأنه يرى فيه حليفاً أساسياً[(١)].

من هنا، يمكن القول إن قوة التلاحم بين الحزب التقدمي الاشتراكي والناصرية، لم تجعل منه حزباً «ناصرياً» بالمعنى الحصري للكلمة، بل بقي حزباً له طابعه الخاص وإحدى القوى التي تُعتبر من التيار الناصري، إن لم نقل أهمها في لبنان.

إن تجربة الحزب التقدمي الاشتراكي في العلاقة مع الرئيس عبد الناصر والناصرية، تبين أن الحضور التنظيمي الناصري في لبنان كان غائباً؛ لهذا كان التنسيق مع المركز مباشرة، ومن يعتبر نفسه ناصرياً في لبنان لا يجد حرجاً في دعم جنبلاط أو الانخراط في تنظيمه. ولأن قاعدة «البناء» الناصري الأساسية، هي العفوية والعاطفة الوجدانية التي تربط عامة الناس بشخص القائد، لما يعبر في شخصه ومواقفه عن تطلعاتها وآمالها، وبالتالي فإن هذه العاطفة تتجه مباشرة نحو من يقترب من شخص الرئيس أو يحاكيه في لبنان.

٢ ـ حركة القوميين العرب

اندمجت حركة القوميين العرب في مرحلة من مراحل نشاطها السياسي بالتيار الناصري وعبرت عنه. وقد شهدت علاقتها بالناصرية وعبد الناصر محطات متعددة. فالبدايات الأولى تجاه حركة الضباط الأحرار شابها نظرة حذرة، كغيرها من التيارات السياسية في تقييمها المباشر لثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢. غير أن التحول الإيجابي بدأ يأخذ مجراه مع اتضاح صورة الثورة وقائدها.

(١) سلمان، فؤاد: م.س.

ويبدو أن أول لقاء للحركة بالأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، تم إثر قبول عبد الناصر لكوادر تنظيم الحركة الطلابي الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية في بيروت في أواخر آذار ١٩٥٤ ومطلع ١٩٥٥ بعد تظاهرهم ضد حلف بغداد[١]. ثم بدءاً من عام ١٩٥٨ أخذ التطور نحو الناصرية مجراه الطبيعي في الحركة[٢].

لقد تعزز هذا الاتجاه في لبنان مع الوحدة بين مصر وسوريا وأحداث ١٩٥٨ ومظاهرات التأييد لعبد الناصر وسياسته. لدرجة غدت الحركة معها أحد أهم مظاهر التعبير عن الخط الناصري في لبنان وبقية أرجاء الوطن العربي. من هنا، يعتبر ياسر نعمة أن جو العلاقة نضج أكثر بعد تعرف قيادات الحركة شخصياً إلى عبد الناصر، واختياره هاني الهندي أحد القياديين المؤسسين في الحركة وزيراً للتخطيط في حكومة الوحدة[٣]، فانتقلت أطر العلاقة مع الناصرية من تأييد سياسي عام إلى فضاءات أوسع وأعمق وأكثر تحديداً، وهو ما عبر عنه داخل الحركة بعملية «الالتحام بالناصرية».

إن «الالتحام بالناصرية» جاء انسجاماً مع الاستراتيجية التي طرحها عبد الناصر، والتي وجدت الحركة فيها تعبيراً عن «طموحاتها الاستراتيجية» وتجسيداً لها. من هنا، تحولت الحركة إلى «أداة طوعية» للجمهورية العربية المتحدة في مرحلة من مراحل نضالها السياسي.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى رواد عملية الالتحام من جهة، والتحولات التي أحدثتها العملية بحد ذاتها من نتائج داخل الحركة من جهة أخرى، للإطلالة على طبيعة العلاقات التي نُسجت مع عبد الناصر وعبرت عن الناصرية.

يشير محمد جمال باروت إلى أن الذين قادوا الالتحام بالناصرية هم

(١) باروت، محمد جمال: **حركة القوميين العرب، النشأة ـ التصور ـ المصائر**، دمشق ط.١، ١٩٩٧، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص١٠٩.
(٢) النداف، عماد (اعداد وحوار): **نايف حواتمة يتحدث**، دمشق، دار الكاتب، ص (٤٠ ـ ٤١).
(٣) نعمة، ياسر: م. ش(١)، الجمعة ١١ ـ ٩ ـ ١٩٩٨، الحمراء، بيروت.

الجيل الثاني في الحركة وليسوا «جيل النواة القيادية التأسيسية». لأن الجيل الثاني جيل ناصري، وكان قد انضم للحركة على خلفية عملها كأداة «طوعية» للجمهورية العربية المتحدة؛ أما لجهة نتائج «الالتحام بالناصرية»، فإنها وفرت للحركة نقلة تنظيمية نوعية وتحولاً نظرياً مهماً.

فعلى المستوى التنظيمي، انتقلت الحركة من «أخوية» قومية نخبوية هامشية معزولة إلى «تنظيم جماهيري»[١].

أما على المستوى النظري، فترسخت الدعوة لنظرية التلاحم والتلازم ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، وهو ما حاول محسن ابراهيم في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٢ الدعوة إليه، معتمداً على ما قدمه عبد الناصر في الميثاق، ومستنداً إلى المزاج الإيديولوجي والسياسي والسوسيولوجي لقواعد الحركة التي أصبحت بمعظمها من الفئات الوسطى، وانتسبت للحركة بوصفها «حركة ناصرية»[٢].

ويبدو أن علاقة الحركة بالناصرية حكمتها هواجس عديدة ومراهنات كبيرة، ومرت بمفصلين أساسيين: هما الوحدة والانفصال اللذان عززا هذه الهواجس وأطلقاها من عقالها. فخلال الوحدة، ربطت الحركة مصيرها بمصير الدولة الجديدة وقياداتها، وتطلعت لتصبح القوة الضاربة لها في العراق والأردن ولبنان. لكن عندما انهارت التجربة أرادت الحركة في المقابل أن تلعب دور المخلص، وفي الحالتين فشلت الحركة كما يقول باسل الكبيسي[٣].

إن الفضاء الناصري الذي سبحت فيه الحركة في هذه المرحلة، جعلها أقرب لأن تكون «الحزب الناصري» «الوحيد» إذا جاز التعبير، أولاً: لغياب التشكيلات الناصرية الجدية من حيث المبدأ، وثانياً: لأن التكتلات الناصرية

(١) باروت، محمد جمال: م.س، ص (١٤١ ـ ١٤٣).
(٢) م. ن، ص (٢٢٨ ـ ٢٣٠).
(٣) الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**، ١٩٧٤، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ص ١٢٠.

الأخرى كانت رخوة وغير متجانسة وغير حزبية وأقرب للعفوية، مقارنة بالحركة الشديدة التنظيم[1].

ويبدو أن عملية «الالتحام بالناصرية» كانت لها أبعادها السياسية والتنظيمية. وهدفت إلى ترسيخ اتجاه راديكالي داخلها، قاعدته بناء «الحركة الاشتراكية العربية الواحدة» كحزب يساري على مستوى الوطن العربي، وبقيادة عبد الناصر، مستندة إلى الخطوط العريضة التي كان قد ألمح إليها عبد الناصر، من خلال دعوته لقيام الحركة العربية الواحدة.

إن الاتجاه الراديكالي داخل الحركة، راهن على اتساع التيار الناصري خارج مصر، بل أغراه هذا المد الجماهيري غير المنظم، والمستعد للانضواء ضمن «حزب ناصري»؛ خاصة أن التيار الناصري خارج مصر، لم يعرف حتى تاريخه، إطاراً سياسياً مرتبطاً بمصر وبقيادتها بالمستوى والقدر اللذين مثلتهما الحركة. غير أن مراهنة الحركة، برأي الكبيسي، نمت وتعززت لأن قادتها كانوا «سُذجاً»، إذ سرعان ما أدرك كلا الطرفين: عبد الناصر من جهة، والحركة من جهة أخرى، أن مشروعهما المشترك قد وصل إلى طريق مسدود[2].

ولعل هذه «السذاجة» ناشئة عن «براءة» ثورية و«طهارة» قومية، إذا جاز التعبير، تعتقد أنه يمكن النشاط السياسي والتنظيمي والفكري مع «عبد الناصر» خارج الأجهزة المصرية وتوجهاتها ومراميها، أو تظن أن هذه الأجهزة تطمح فعلاً لبناء تنظيم سياسي على المستوى القومي أو «الوطني». وهذا الالتباس الحاصل ناشىء في جزء أساسي منه عن عدم الفصل بين النظام وأجهزته من جهة، وإعلاء موقع القائد خارج حدود الزمان والمكان من جهة أخرى.

وبعيداً عن المواقف من عملية «الانصهار» بالناصرية وأبعادها وتقلباتها والمراحل التي عرفتها، بدءاً من التلاحم، وصولاً إلى مرحلة الانفكاك عام ١٩٦٩، ثم تحول الحركة جذرياً إلى الاتجاه الماركسي بأسماء وصيغ متعددة،

(١) الكبيسي، باسل: **حركة القوميين العرب**، ١٩٧٤، ص (٢٢٤ ـ ٢٤٣).
(٢) م. ن، ص ٨٦.

وإعلان «نهايتها» بصيغتها القومية السابقة؛ فإن العلاقة التي نشأت بين «الناصرية» والحركة كانت أحد النماذج التي اندرج فيها التيار الناصري من جهة، وأحد مظاهر الارتباكات التي يعانيها على صعيد الصيغ التنظيمية. فالواضح أن قوة الحركة الجماهيرية، وامتداداتها الشعبية، استندت إلى قوة عبد الناصر وجماهيريته، بل يمكن القول إن جماهير الحركة لم ترتبط بها إلا لارتباطها بعبد الناصر. غير أن هذا الارتباط لم يرتكز بشكل من الأشكال على «تنظيم حزبي وإنما يقوم على الولاء للحكم والإدارة»[1].

٣ ـ تواصل عام

إن تجربة التنظيمات السياسية وتعبيراتها المختلفة عن الناصرية، تتضمن في أحد جوانبها دلالات مهمة على طبيعة العلاقة التي حكمت مصر ـ الناصرية بالفضاء الناصري الموزع في أقطار الوطن العربي عامة ولبنان خاصة.

فالمد الناصري يبحث عن مظاهر للتعبير عن حضوره؛ ففي ظل غياب توجه جدي لتأطيره وتنظيمه مباشرة من المركز ـ مصر، وفي ظل غياب المبادرات الذاتية في لبنان لتشكيل أطر تنظيمية «ناصرية» مباشرة، انجذب المد الناصري بشكل أو بآخر نحو الصيغ والرموز السياسية الأقرب لعبد الناصر.

ومن الملاحظ أن التنظيمات السياسية استفادت من العلاقة مع عبد الناصر، لما توافر لها من امتدادات شعبية. غير أن المسار السياسي لهذه العلاقة لم يؤدِّ عملانياً لنسج خيوط مؤسساتية. فالعلاقة مع الحزب التقدمي الاشتراكي بقيت رأسية، قاعدتها علاقة عبد الناصر برئيس الحزب، من دون أن تلحظ تنسيقاً ما بين الحزب والاتحاد الاشتراكي العربي في مصر. وحزب النجادة استقوى بناصريته من دون أن يرتقي تنظيمياً أو يتطور فكرياً بقدر ما عزز السمة الإسلامية للناصرية في لبنان. أما حزب البعث فإن العداء حكم العلاقة عملياً ووجهها. وعبرت حالة حركة القوميين العرب أكثر من غيرها عن تمايز ما

(١) **اشتراكيون لبنانيون**: م. س، ص ١٨٨.

في مرحلة طويلة من تاريخها، فاستفادت من المد الناصري من دون أن تنتج عن هذه العلاقة تجذراً تنظيمياً يجسد حلمها بحزب «ناصري قومي»، أو فكرياً يعمق المنطلقات الناصرية والمبادىء التي أطلقتها، من دون الدخول في تفاصيل العلاقة والجهات ـ المراجع التي استندت إليها في مصر وتواصلت معها.

وفي مطلق الأحوال، بقيت الناصرية في لبنان بعيدة عن أي تشكيل مباشر. فما هي الملامح الأولى لبلورة المد الناصري ضمن أطر محددة؟ وما هي المظاهر الأولى «للتعابير» الناصرية؟ وهل حفزت هذه الوضعيات ناصريي لبنان في بلورة أطرهم لاحقاً؟.. وكيف؟

الفصل الثالث

بواكير أولية

من الملاحظ في تتبع مظاهر التشكيل الناصري في لبنان، وتأطره في قنوات تنظيمية، مروره بمراحل متعددة ومتداخلة في ما بينها، بحيث فرضت كل وضعية الإطار المحدد وحددت طبيعته ونشاطه.

فالبدايات الأولى كانت في الإطار الطلابي، وبعضها في النوادي والتجمعات الثقافية للوصول إلى بواكير التشكيلات التنظيمية التي اتخذت صيغتها السياسية المباشرة.

ويبدو أن الحركة الطلابية كانت الأرضية الأكثر مقدرة على بلورة التشكيلات الناصرية، والأكثر قدرة على التعبير عن مظاهر الولاء لعبد الناصر، والتأييد لسياسته ونهجه من خلال المظاهرات والاضرابات والبيانات وإحياء المناسبات القومية... إلخ.

لقد وُلدت من رحم الحركة الطلابية أولى التجارب «المنظمة» العلنية (اتحاد قوى الشعب العامل) وغير العلنية (التنظيم الطليعي). وكان الطلاب باستمرار الرافد الأساسي للتشكيلات التي نشأت لاحقاً، بل إن «وحدة القوى الناصرية» التي نشأت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ومثلت اتجاهاً ناصرياً مغايراً لما طرحه اتحاد قوى الشعب العامل في الساحة اللبنانية، ارتكزت في بداياتها على الطلاب.

إن الإشارة إلى الطلاب كقاعدة انطلاق، لا تلغي تبلور بعض التشكيلات من مواقع أخرى كأروقة الأجهزة الأمنية، أو بوابة السفارة المصرية في بيروت، أو مواقع شعبية رافقت انتفاضة ١٩٥٨... إلخ. من هنا، يمكن عرض بعض هذه الإرهاصات الأولية قبل أن نستعرض تجربتي اتحاد قوى الشعب العامل والتنظيم الطليعي اللذين يعتبران الأكثر بلورة للتشكيل السياسي الناصري قبل السبعينات في لبنان، على النحو التالي:

١ ـ الإطار الطلابي

تمخَّضت أولى التشكيلات الناصرية عبر الطلاب الجامعيين بالدرجة الأولى، فكانت التجمعات الطلابية أولى الإرهاصات التنظيمية في مرحلة الستينات في الجامعة اللبنانية أو جامعة بيروت العربية.

احتضنت جامعة بيروت العربية فضاءً ناصرياً كبيراً، وكان اتحاد الطلاب في الجامعة، برأي فيضي حمادة، أحد أبرز التعابير عن الجو الناصري، «المنظَّم» في لبنان. ففي منتصف الستينات تقريباً، جاء على رأس الاتحاد عبد الرزاق دوغان ومعه صلاح ضاهر وعبد اللطيف قاسم وعلي الدّرزي وخليل شهاب. فشكل الاتحاد إطاراً ناصرياً بامتياز في ميوله واتجاهه ومواقفه[١]، وقد توسع الاحتشاد الطلابي في الاتحاد وضم في هيئاته الإدارية على فترات متعاقبة، العديد من الرموز الطلابية التي عرفت بانتمائها للناصرية وعملت على هذا الأساس، بل نجحت على هذه القاعدة، مثل ابراهيم الفار، يحيى الكعكي، أسعد مصطفى، أسعد حيدر، هشام الرفاعي، مصطفى صعيدي... وغيرهم، إلى أن دخلت المقاومة الفلسطينية لاحقاً ممثلة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح ـ بشكل أخص وهيمنت على كل شيء[٢].

وبالرغم من أن تجربة الاتحاد في جامعة بيروت العربية، قد تخطت حدود

(١) حمادة، فيضي: م. ش(١)، الاثنين ١٩٩٧/٣/٣١، الاونيسكو، بيروت.
(٢) حمادة، فيضي: م. ش(٢)، الاربعاء ١٩٩٧/٤/٢، الاونيسكو، بيروت.

النشاط الطلابي الضيق، وامتدت تأثيراتها إلى خارج الحرم الجامعي من خلال الاتصالات التي نسجها مع سياسيين أو مع تجمعات ناصرية، أو من خلال التحركات التي شارك فيها، أو قادها في مرحلة الستينات وبعدها؛ غير أن هذا الإطار لم يرقَ بالحضور الناصري في الجامعة ولا في خارجها إلى مستوى التنظيم السياسي. ويبدو أنه لم يطمح إلى ذلك، ولم يكن قادراً على إنجاز هذه المهمة، لاعتبارات متعددة، سواء نتيجة لظروف التجربة الطلابية وطبيعتها من جهة، أو لقصر الفترة الدراسية وسرعة التخرج ومتابعة مستلزمات الحياة والعمل من جهة أخرى، فبقيت التجربة محدودة بالرغم من بقاء الكثيرين من رموزها ناصريين أو شاركوا لاحقاً في تشكيل أطر تنظيمية سياسية.

أما في الجامعة اللبنانية، فإن أهم مظاهر التشكيل الناصري هو الذي تولد عنه اتحاد قوى الشعب العامل لاحقاً، عبر حركة «المثقفين الثوريين» التي عرفتها الجامعة في كلية الحقوق. وهو ما يمكن التطرق إليه لاحقاً. أما الوضعيات الأخرى إذا وجدت، فإنها لم تتبلور بإطار ما، وبقيت حالات فردية ليس إلا.

أما في الجامعات الخاصة، كاليسوعية، فإن الحضور الناصري كان معدوماً، باستثناءات فردية وخاصة، نتيجة لوجود بعض الطلاب المسلمين فيها، ولم تُشكِّل حالةً ملحوظة.

وفي الجامعة الأميركية، فإن الوضعية الناصرية لم تعرف حالة تنظيمية واضحة، وامتزجت التعابير الناصرية من خلال الامتدادات القومية والعروبية بين الطلاب ووضعية حركة القوميين العرب، إلى أن تبلور في إطار الجامعة وبالتعاون مع محيطها، إطار وحدة القوى الناصرية في بداية السبعينات.

٢ ـ النوادي الرياضية

لقد تمظهر بعض أشكال التجمعات الناصرية من خلال النوادي

والتجمعات الشبابية. ويشير علي الحاج إلى ظاهرة نادي النجوم والشباب والرياضة أو نادي الرواد في الستينات[1].

وإذا كانت التجمعات الرياضية ذات طابع رياضي بالدرجة الأولى، وغير سياسية من حيث المنطلق، غير أنها جذبت أبناء المنطقة الواحدة والحي الواحد، والبيئة الواحدة التي يغلب عليها الطابع الاسلامي والعروبي. من هنا، فإن إدارتها والمشرفين عليها، إضافة إلى قواعدها وجمهورها، لم تخفِ هويتها الناصرية كتعبير عن انتمائها العروبي وموقفها السياسي.

يبدو أن هذه التجمعات الشعبية التي انضوت تحت اليافطة الرياضية تارة، أو نشطت باسم العمل الاجتماعي طوراً آخر، كانت من مظاهر التعبير عن الهوى الناصري، لكنها لم تكن قادرة، نتيجة لطبيعتها وبنيتها، أن تبلور إطاراً تنظيمياً بالمعنى السياسي. من هنا، كان ثمة إرهاصات أولية، ومجال للالتفاف على المعوقات القانونية ومتطلباتها، والإشكالات الأمنية التي تفرضها عملية الانخراط في إطار سياسي. فقد وفرت هذه التجمعات لأبناء المحلة إطاراً قانونياً للنشاط العلني، وللتعبير عن عصبوية سياسية ناصرية بعموميتها واتساعها. ومن هذه الأطر الرياضية، تخرجت لاحقاً رموز ناصرية ساهمت في تشكيل تنظيمات سياسية مباشرة.

٣ ـ تجمعات شبه سياسية

إن الدخول في الفضاء الناصري في محاولة لرصد بواكير التجمعات السياسية الأولى، التي بدأت تأخذ شكل التنظيم السياسي الأكثر مباشرة، يبدو في غاية الصعوبة. فالأرشفة تكاد تكون معدومة، والذاكرة كمرجع، تحاصرها السنون وتخنقها وطأة الأيام، فتغيب التفاصيل ويضيع الكثير من معالم الصور، والتعابير الأولية للتشكيلات التي كانت قائمة ومتنوعة، ومظاهرها متعددة وقنواتها مختلفة، ومراميها قد تكون متناقضة، رغم اجتماعها تحت العباءة

(١) الحاج، علي: م. ش(١)، الاثنين ١٧/٢/١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.

الناصرية، الأمر الذي يجعل ذكر تجربة دون أخرى أمراً مربكاً من جهة، ومحرجاً من جهة أخرى، ويجعل إمكانية الإحاطة أو الالمام بغالبية هذه التشكيلات متعذراً، إن لم نقل مستحيلاً من جهة ثالثة. لذلك، يمكن رصد حالات متعددة منها على النحو الآتي:

- **وضعيات أمنية:**

مَثَلُها المجموعات التي التفت رموزها حول عبد الحميد السراج في سوريا بعد الوحدة (١٩٥٨)[1]، وقد اتخذت في مضمونها بُعداً أمنياً بشكل أو بآخر. فالمتعاطفون مع عبد الناصر، والمقتنعون بخطّه وسياسته، لم تكن تجمعهم أطر تنظيمية واضحة البناء. من هنا، فإن الفراغ السياسي دفع إلى بروز «صيغ أمنية»، إذا جاز التعبير، لمواجهة من يعادي عبد الناصر، أو لتأكيد الولاء لنهجه، سواء عبر السفارة أو عبر أجهزة عبد الحميد السراج أو غيرها.

ويبدو أن هذه الوضعية الأمنية تعززت بعد الانفصال، ضمن مقولة استرجاع الوحدة ومواجهة الخط الرجعي الاستعماري المعادي. فالانفصال بحد ذاته، كان محركاً سياسياً ساعد في بلورة التيار الناصري واندفاعته في الأقطار العربية. وعلى أثره «بدأ البحث والتفتيش عن صيغ لتنظيم وتأطير الكتل الجماهيرية الغاضبة»[2]. من هنا، اتخذت مظاهر التعبير صيغاً متعددة وأشكالاً بدائية تغلب عليها العفوية، ولم تصل لوضعية الحزب أو التنظيم السياسي، كونها قامت بالأساس في تنظيمها على علاقات خاصة سياسية الطابع أمنية المضمون، من دون أن تؤسس لقيام تنظيم سياسي أو تراكم لبلورته.

- **وضعيات نخبوية:**

مثلها التجمعات و«التشكيلات» الناصرية التي تحلّقت حول جريدتي «المحرر» و«اليوم» البيروتيتين، وبعضها الآخر تمظهر من خلال بعض الجمعيات

(١) الحاج، علي، م. ش (٢)، الاثنين ٢٤/٢/١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.
(٢) رياض، مجدي: م. س، ص (٨٧ ـ ٨٨).

الأهلية «كجمعية خريجي المقاصد»[١]، أو حول بعض الرموز الصحافية كوفيق الطيبي ومحمود الطيبي[٢]. غير أن مجمل هذه الوضعيات السياسية لم يكن لها صيغ تنظيمية، بل ساعد بعضها في بلورة تشكيلات لاحقة، مثل وحدة القوى الناصرية التي كان لوفيق الطيبي دوره المميّز في إطلاقها[٣]. ولم يكن لهذه الأطر القدرة على الدينامية والعمل المنظم، كما لم تستطع أن تمد لها جذوراً في الفضاء الشعبي الناصري وامتداداته الواسعة، وبقيت ظواهر عامة، إذا جاز التعبير.

● وضعيات جنينية:

مثلها بعض التشكيلات التي سعت لتجميع الناصريين المتحمّسين، وكانت عبارة عن إرهاصات جنينية لوضعية التنظيم السياسي «كحركة الاشتراكيين الثوريين» التي برزت في أواخر **١٩٦٣** وبدايات **١٩٦٤**، وضمت مجموعة من الشباب التي تلتقي حول شخص الرئيس جمال عبد الناصر وتوجهاته القومية، وتؤيد مواقفه السياسية. وقد جمعت في بداياتها فريد جابر وغالب أبو مصلح (كان في حركة القوميين العرب) وزهير جابر ونزيه حمزة[٤].

ويبدو أن هذا التشكيل اعتبر نفسه أكثر ثورية من حركة القوميين العرب، وتمركز في مجمله في مدينة عاليه خاصة ومنطقة جبل لبنان عامة. من هنا، فإنه لم يكن يمتلك كما يوضح نزيه حمزة برنامجاً سياسياً ناصرياً محدداً، لكنه كان يعتبر نفسه ناصرياً بالفطرة والتوجه والميول[٥]. وقد اعتمد كأساس لانطلاقته وحركته وعلاقاته، على العفوية والحماسة، والتقى خلال نشاطاته في البقاع بناصريين كثر، منهم مجموعة تضم عمر حرب وعبد الرحيم مراد والتي سيكون لعلاقاتهم مستقبلاً إطار أوسع للعمل ضمن تشكيل «التنظيم الطليعي».

---

(١) ذبيان، سامي: م. س، هامش ص ٢٨٦.
(٢) الصياد، منير: م. ش (١)، الخميس ٣٠/١٠/١٩٩٧، عين المريسة، بيروت ـ قيادي ناصري (دون ذكر الاسم)، م. ش (١)، الاربعاء ١/٤/١٩٩٨، بيروت.
(٣) الصياد، منير: م. ش (٢)، م. س.
(٤) حمزة، نزيه: م. ش (١)، الاربعاء ٦/٥/١٩٩٨، الحمراء، بيروت.
(٥) م. ن.

إن هذه المجموعة الناصرية (حركة الاشتراكيين الثوريين) قد انفرط عقدها وتفرّقت بعد أن اعتقل حمزة في بلدة جب جنين البقاعية، خلال أحد اللقاءات، من قبل الأجهزة الأمنية التي كانت تراقب نشاطهم وتواكب اجتماعاتهم. كما اعتقل غالب أبو مصلح ومجموعة من الشباب بعد أن ضُبط مع نزيه حمزة قائمة بالأسماء الأساسية. واتهمت المجموعة بأنها تحضر لتغيير النظام والقيام بما يعكّر الصفاء الأمني في البلد. وقد تخلوا عن إطار عملهم المباشر من دون أن يتخلوا، كما يقول حمزة، عن الفكرة والهوى الناصري.

● إرهاصات سياسية:

لقد ظهر في مرحلة الستينات عدد من التشكيلات السياسية اختلفت في ما بينها لجهة الالتفاف الشعبي حولها، أو لجهة عدد المنضوين في صفوفها، أو لجهة مراعاتها لأصول التنظيم ومقوماته من قواعد محكمة، وانتخابات لهيئاتها القيادية، ولحظها لبرامج سياسية... إلخ.

واستعراض بعضها يوضح الطبيعة العامة للتشكيلات الناصرية وطريقة عملها، ويدل على الارتباكات الأساسية التي حكمت ولادتها وطغت على مساراتها، ولعل أهم هذه الإرهاصات: اتحاد القوى الوطنية، رابطة الاقليم اللبناني، وحدة النضال العربي والاتحاد الاشتراكي العربي.

أ ـ اتحاد القوى الوطنية:

قام اتحاد القوى الوطنية على خلفية أحداث **١٩٥٨** وتجربة المقاومة الشعبية. فالقيادة السياسية التي اجتمعت ضمن «جبهة الاتحاد الوطني» وضمت الرموز الوطنية لثورة **١٩٥٨** صائب سلام، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، معروف سعد، حميد فرنجية، صبري حمادة، شبلي العريان، عملت إلى جانب المقاومة الشعبية، كجناح عسكري، بقيادة الحاج رشيد شهاب الدين ومثلت اتجاهاً ناصرياً واضحاً ورسخت علاقة متينة مع الجمهورية العربية المتحدة.

غير أن الفضاء السياسي والعسكري لأحداث **١٩٥٨** لم ينتج حالة «تنظيمية» ناصرية واضحة المعالم، إذ سرعان ما انكفأت المظاهر «الناصرية»

وذبلت مع استتباب الوضع الأمني في لبنان وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، بعد الاتفاق بين الدولة اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة الذي كرس الهدوء وأعاد الاستقرار الأمني إلى ربوع البلد.

وعلى خلفية أحداث ١٩٥٨ السياسية العامة واستناداً إلى تجربة هيئة «المقاومة الشعبية» وتاريخها واتجاهها الناصري العام، قام «اتحاد القوى الوطنية».

يعتبر فاروق ضناوي أن الاتحاد جاء نتيجة صراع على القيادة داخل هيئة المقاومة الشعبية، حيث قاد سليمان الامام من بلدة المنارة في البقاع «الانقلاب الأول» الذي استلم على إثره معين حمود الهيئة[1] وحصل على «العلم والخبر» عام ١٩٦٢.

وللتأكيد على الخلفية الناصرية لاتحاد القوى الوطنية، يشير فاروق ضناوي إلى أن بيانات معين حمود في معركته الانتخابية عام ١٩٦٤ عن بيروت الدائرة الثالثة، كانت تستهدي بعناوين من الميثاق الوطني في مصر، ومن خطب الرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي ساعد على توسيع تأثير الاتحاد وامتداده، فانضمت إليه شرائح اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة[2].

ويبدو أن تجربة «اتحاد القوى الوطنية» قد توقفت، كما تشير دراسات لبنانية، منذ العام ١٩٦٦ على اثر خلاف بين عبد الرزاق دوغان من جهة،

---

(١) معين حمود ضابط سابق في الجيش اللبناني ساهم في أحداث ١٩٥٨ وفي تأسيس (جيش التحرير) الذي تواجد في بلدة عيتا الفخار، قضاء راشيا الوادي.

(٢) فاروق ضناوي: م. ش (١)، الثلاثاء ٨/ ٧/ ١٩٩٧، البربير، بيروت. يشير إلى أنه انضم مع مجموعة كانت تنشط تحت اسم «المنتدى الادبي العربي» إلى اتحاد القوى الوطنية. وكانت هذه المجموعة تلتقي في المركز الثقافي العربي حيث يتواجد اليوم نادي خريجي الجامعة العربية في شارع حمد، بيروت، والذي لعب دوراً توجيهياً في لبنان لعلاقته المباشرة بمصر. وكان من مسؤوليه، أحمد قدري. ويوضح أن هذه المجموعة اختزنت في داخلها طموح قيام اتحاد اشتراكي عربي في لبنان، حيث اطلقت فكرته لأول مرة في مقال نشره الضناوي في جريدة «**الشعب**» يوم الخميس بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٦٤، العدد ١١٢٨ رداً على سليم اللوزي.

ومعين حمود من جهة أخرى، حيث أصبح كل منهما يدّعي أنه رئيس الحزب[1]. ولم تستطع هذه التجربة الاستمرار أو التأسيس لانطلاقة تنظيمية جديدة، وبقيت حالة عامة لها طابعها الانتخابي، متسلحة باليافطة الناصرية وتاريخ بعض رموزها في أحداث ١٩٥٨.

ب ـ رابطة الإقليم اللبناني:

ترتبط رابطة الإقليم اللبناني بالاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، وتعود جذورها إلى العلاقة التي نشأت مع رموز الاتحاد وتمتنت فيما بعد.

البدايات الأولى في لبنان نُسجت من خلال العلاقات التي أقامها عبد الحليم الشيخ (تاجر من بيروت يتعاطى أعمال الأدوات المنزلية) مع جاسم علوان ثم مع د. جمال الدين الأتاسي الذي أصبح أميناً عاماً للاتحاد[2]. وقد بدأت المجموعة الأولى تتحلق كلقاءات شبابية، قبل أن تتبلور تنظيمياً، حول علي قبيسي (تاجر عطورات) من خلال الحركة الكشفية ونشاطاتها.

من هنا يعتبر الشيخ وقبيسي مؤسسي الرابطة عملياً في لبنان عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ حيث أخذت شكلها التنظيمي المعبر عنه «بالرابطة» انسجاماً مع الحجم والعدد ورقعة الانتشار، لأن تعبير الرابطة هنا له دلالاته، باعتباره شكلاً أو مستوى تنظيمياً يدل على رتبة محددة ضمن الانبناء الهرمي من القاعدة إلى القمة، (خلية، شعبة، رابطة، إقليم)[3] وكان من رموز التجربة في البدايات الأولى سمير كبريت وأحمد حمود وعادل كريم وابراهيم منصور، وطلال سنو

---

(١) اتحاد القوى الوطنية رقم ملفه ١٠٧/ ٦٢، رقم الترخيص ٤٥٥. تاريخه ١٨/ ١٠/ ١٩٦٢. ونشاطه مشلول منذ ١٩٦٦ بسبب الخلاف بين دوغان وحمود. يراجع: ـ دراسات لبنانية، وزارة الاعلام، مركز النشر اللبناني ١٩٧٩، ص ١٢٩. بينما يشير حسن قبيسي في **مقابلة شخصية** الأحد ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧ إلى أن الاتحاد تأسس في ١٠ نيسان ١٩٦٤، والتقى حول معين حمود عدد من الأشخاص منهم فاروق ضناوي، أحمد صفصوف، كمال شاتيلا، خليل شهاب... وهذا ما يؤكده ضناوي في مقابلة شخصية م. س.

(٢) حمود، أحمد: م. ش (١)، الاربعاء ١٤/ ٥/ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.

(٣) كبريت، سمير: م. ش (٢)، السبت ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧، الحمراء، بيروت.

وذبلت مع استتباب الوضع الأمني في لبنان وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، بعد الاتفاق بين الدولة اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة الذي كرس الهدوء وأعاد الاستقرار الأمني إلى ربوع البلد.

وعلى خلفية أحداث ١٩٥٨ السياسية العامة واستناداً إلى تجربة هيئة «المقاومة الشعبية» وتاريخها واتجاهها الناصري العام، قام «اتحاد القوى الوطنية».

يعتبر فاروق ضناوي أن الاتحاد جاء نتيجة صراع على القيادة داخل هيئة المقاومة الشعبية، حيث قاد سليمان الامام من بلدة المنارة في البقاع «الانقلاب الأول» الذي استلم على إثره معين حمود الهيئة(١) وحصل على «العلم والخبر» عام ١٩٦٢.

وللتأكيد على الخلفية الناصرية لاتحاد القوى الوطنية، يشير فاروق ضناوي إلى أن بيانات معين حمود في معركته الانتخابية عام ١٩٦٤ عن بيروت الدائرة الثالثة، كانت تستهدي بعناوين من الميثاق الوطني في مصر، ومن خطب الرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي ساعد على توسيع تأثير الاتحاد وامتداده، فانضمت إليه شرائح اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة(٢).

ويبدو أن تجربة «اتحاد القوى الوطنية» قد توقفت، كما تشير دراسات لبنانية، منذ العام ١٩٦٦ على اثر خلاف بين عبد الرزاق دوغان من جهة،

(١) معين حمود ضابط سابق في الجيش اللبناني ساهم في أحداث ١٩٥٨ وفي تأسيس (جيش التحرير) الذي تواجد في بلدة عيتا الفخار، قضاء راشيا الوادي.

(٢) فاروق ضناوي: م. ش (١)، الثلاثاء ٨/٧/١٩٩٧، البربير، بيروت. يشير إلى أنه انضم مع مجموعة كانت تنشط تحت اسم «المنتدى الادبي العربي» إلى اتحاد القوى الوطنية. وكانت هذه المجموعة تلتقي في المركز الثقافي العربي حيث يتواجد اليوم نادي خريجي الجامعة العربية في شارع حمد، بيروت، والذي لعب دوراً توجيهياً في لبنان لعلاقته المباشرة بمصر. وكان من مسؤوليه، أحمد قدري. ويوضح أن هذه المجموعة اختزنت في داخلها طموح قيام اتحاد اشتراكي عربي في لبنان، حيث اطلقت فكرته لأول مرة في مقال نشره الضناوي في جريدة «**الشعب**» يوم الخميس بتاريخ ١/١٠/١٩٦٤، العدد ١١٢٨ رداً على سليم اللوزي.

ومعين حمود من جهة أخرى، حيث أصبح كل منهما يدّعي أنه رئيس الحزب(١). ولم تستطع هذه التجربة الاستمرار أو التأسيس لانطلاقة تنظيمية جديدة، وبقيت حالة عامة لها طابعها الانتخابي، متسلحة باليافطة الناصرية وتاريخ بعض رموزها في أحداث ١٩٥٨.

ب ـ رابطة الإقليم اللبناني:

ترتبط رابطة الإقليم اللبناني بالاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، وتعود جذورها إلى العلاقة التي نشأت مع رموز الاتحاد وتمتنت فيما بعد.

البدايات الأولى في لبنان نُسجت من خلال العلاقات التي أقامها عبد الحليم الشيخ (تاجر من بيروت يتعاطى أعمال الأدوات المنزلية) مع جاسم علوان ثم مع د. جمال الدين الأتاسي الذي أصبح أميناً عاماً للاتحاد(٢). وقد بدأت المجموعة الأولى تتحلق كلقاءات شبابية، قبل أن تتبلور تنظيمياً، حول علي قبيسي (تاجر عطورات) من خلال الحركة الكشفية ونشاطاتها.

من هنا يعتبر الشيخ وقبيسي مؤسسي الرابطة عملياً في لبنان عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ حيث أخذت شكلها التنظيمي المعبر عنه «بالرابطة» انسجاماً مع الحجم والعدد ورقعة الانتشار، لأن تعبير الرابطة هنا له دلالاته، باعتباره شكلاً أو مستوى تنظيمياً يدل على رتبة محددة ضمن الانبناء الهرمي من القاعدة إلى القمة، (خلية، شعبة، رابطة، إقليم)(٣) وكان من رموز التجربة في البدايات الأولى سمير كبريت وأحمد حمود وعادل كريم وابراهيم منصور، وطلال سنو

(١) اتحاد القوى الوطنية رقم ملفه ١٠٧/٦٢، رقم الترخيص ٤٥٥. تاريخه ١٨/١٠/١٩٦٢. ونشاطه مشلول منذ ١٩٦٦ بسبب الخلاف بين دوغان وحمود. يراجع: ـ دراسات لبنانية، وزارة الاعلام، مركز النشر اللبناني ١٩٧٩، ص ١٢٩. بينما يشير حسن قبيسي في **مقابلة شخصية** الأحد ٢٧/٤/١٩٩٧ إلى أن الاتحاد تأسس في ١٠ نيسان ١٩٦٤، والتقى حول معين حمود عدد من الأشخاص منهم فاروق ضناوي، أحمد صفصوف، كمال شاتيلا، خليل شهاب... وهذا ما يؤكده ضناوي في مقابلة شخصية م. س.

(٢) حمود، أحمد: م. ش (١)، الاربعاء ١٤/٥/١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.

(٣) كبريت، سمير: م. ش (٢)، السبت ٢٦/٧/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.

وذبلت مع استتباب الوضع الأمني في لبنان وانتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية، بعد الاتفاق بين الدولة اللبنانية والجمهورية العربية المتحدة الذي كرس الهدوء وأعاد الاستقرار الأمني إلى ربوع البلد.

وعلى خلفية أحداث ١٩٥٨ السياسية العامة واستناداً إلى تجربة هيئة «المقاومة الشعبية» وتاريخها واتجاهها الناصري العام، قام «اتحاد القوى الوطنية».

يعتبر فاروق ضناوي أن الاتحاد جاء نتيجة صراع على القيادة داخل هيئة المقاومة الشعبية، حيث قاد سليمان الامام من بلدة المنارة في البقاع «الانقلاب الأول» الذي استلم على إثره معين حمود الهيئة[1] وحصل على «العلم والخبر» عام ١٩٦٢.

وللتأكيد على الخلفية الناصرية لاتحاد القوى الوطنية، يشير فاروق ضناوي إلى أن بيانات معين حمود في معركته الانتخابية عام ١٩٦٤ عن بيروت الدائرة الثالثة، كانت تستهدي بعناوين من الميثاق الوطني في مصر، ومن خطب الرئيس جمال عبد الناصر، الأمر الذي ساعد على توسيع تأثير الاتحاد وامتداده، فانضمت إليه شرائح اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة[2].

ويبدو أن تجربة «اتحاد القوى الوطنية» قد توقفت، كما تشير دراسات لبنانية، منذ العام ١٩٦٦ على اثر خلاف بين عبد الرزاق دوغان من جهة،

---

(١) معين حمود ضابط سابق في الجيش اللبناني ساهم في أحداث ١٩٥٨ وفي تأسيس (جيش التحرير) الذي تواجد في بلدة عيتا الفخار، قضاء راشيا الوادي.

(٢) فاروق ضناوي: م. ش (١)، الثلاثاء ٨/ ٧/ ١٩٩٧، البربير، بيروت. يشير إلى أنه انضم مع مجموعة كانت تنشط تحت اسم «المنتدى الادبي العربي» إلى اتحاد القوى الوطنية. وكانت هذه المجموعة تلتقي في المركز الثقافي العربي حيث يتواجد اليوم نادي خريجي الجامعة العربية في شارع حمد، بيروت، والذي لعب دوراً توجيهياً في لبنان لعلاقته المباشرة بمصر. وكان من مسؤوليه، أحمد قدري. ويوضح أن هذه المجموعة اختزنت في داخلها طموح قيام اتحاد اشتراكي عربي في لبنان، حيث اطلقت فكرته لأول مرة في مقال نشره الضناوي في جريدة «الشعب» يوم الخميس بتاريخ ١/ ١٠/ ١٩٦٤، العدد ١١٢٨ رداً على سليم اللوزي.

ومعين حمود من جهة أخرى، حيث أصبح كل منهما يدّعي أنه رئيس الحزب[1]. ولم تستطع هذه التجربة الاستمرار أو التأسيس لانطلاقة تنظيمية جديدة، وبقيت حالة عامة لها طابعها الانتخابي، متسلحة باليافطة الناصرية وتاريخ بعض رموزها في أحداث ١٩٥٨.

ب ـ رابطة الإقليم اللبناني:

ترتبط رابطة الإقليم اللبناني بالاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، وتعود جذورها إلى العلاقة التي نشأت مع رموز الاتحاد وتمتنت فيما بعد.

البدايات الأولى في لبنان نُسجت من خلال العلاقات التي أقامها عبد الحليم الشيخ (تاجر من بيروت يتعاطى أعمال الأدوات المنزلية) مع جاسم علوان ثم مع د. جمال الدين الأتاسي الذي أصبح أميناً عاماً للاتحاد[2]. وقد بدأت المجموعة الأولى تتحلق كلقاءات شبابية، قبل أن تتبلور تنظيمياً، حول علي قبيسي (تاجر عطورات) من خلال الحركة الكشفية ونشاطاتها.

من هنا يعتبر الشيخ وقبيسي مؤسسي الرابطة عملياً في لبنان عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨ حيث أخذت شكلها التنظيمي المعبر عنه «بالرابطة» انسجاماً مع الحجم والعدد ورقعة الانتشار، لأن تعبير الرابطة هنا له دلالاته، باعتباره شكلاً أو مستوى تنظيمياً يدل على رتبة محددة ضمن الانبناء الهرمي من القاعدة إلى القمة، (خلية، شعبة، رابطة، إقليم)[3] وكان من رموز التجربة في البدايات الأولى سمير كبريت وأحمد حمود وعادل كريم وابراهيم منصور، وطلال سنو

---

(١) اتحاد القوى الوطنية رقم ملفه ١٠٧/ ٦٢، رقم الترخيص ٤٥٥. تاريخه ١٨/ ١٠/ ١٩٦٢. ونشاطه مشلول منذ ١٩٦٦ بسبب الخلاف بين دوغان وحمود. يراجع: ـ دراسات لبنانية، وزارة الاعلام، مركز النشر اللبناني ١٩٧٩، ص ١٢٩. بينما يشير حسن قبيسي في **مقابلة شخصية** الأحد ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧ إلى أن الاتحاد تأسس في ١٠ نيسان ١٩٦٤، والتقى حول معين حمود عدد من الأشخاص منهم فاروق ضناوي، أحمد صفصوف، كمال شاتيلا، خليل شهاب... وهذا ما يؤكده ضناوي في مقابلة شخصية م. س.

(٢) حمود، أحمد: م. ش (١)، الاربعاء ١٤/ ٥/ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.

(٣) كبريت، سمير: م. ش (٢)، السبت ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧، الحمراء، بيروت.

وسمير برجاوي، حيث جمعت الرابطة في صفوفها تجاراً (المؤسسين) وموظفين وطلاباً[1].

لقد استمر العمل بصيغة «الرابطة» كمستوى تنظيمي إلى بدايات السبعينات ١٩٧١، حيث اكتمل بناؤها التنظيمي واتسع حجمها أكثر لتصل إلى مستوى الإقليم؛ عندها تحولت إلى صيغة «الاتحاد الاشتراكي العربي» وألغي تعبير رابطة؛ ثم مرت بتحولات عديدة فيما بعد ضمن محاولات التوحد والانقسام التي شهدتها الساحة اللبنانية، بدءًا من تجربة قيام الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري عام ١٩٧٤ على أثر مؤتمر ليبيا ١٩٧٣، وصولاً إلى الوحدة بين الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري (١٩٨٥)، حيث توقف عمل التجربة ولم يعد لها وجود تنظيمي بعد أن اندرج ما تبقى منهم في إطار هذا التشكيل الوحدوي[2].

إن هذه التجربة، سواء في صيغة «الرابطة» كإطار تنظيمي في البداية، أو في صيغة «الاتحاد الاشتراكي العربي» لاحقاً، اعتمدت أصولاً تنظيمية دقيقة وقواعد عمل داخلية، جعلها الأقرب للتجربة الحزبية، قياساً بغيرها من التجارب التي عرفتها هذه المرحلة. من هنا، ليس بالأمر المستغرب أن تضيف تعبير الحزب في مرحلة السبعينات، لتغدو أول تشكيل ناصري في لبنان يعتمد صيغة الحزب علنياً كتسمية لوضعه التنظيمي.

لقد ساعد في ضبط الوضعية التنظيمية لهذه التجربة العلاقة مع سوريا وشخصية الدكتور جمال الدين الأتاسي، والطموح في بناء تنظيم ناصري واضح المعالم. من هنا، ركزت في صيغتها الأولى «كرابطة»، لا في صيغتها اللاحقة، على الجوانب الفكرية والتنظيمية تركيزاً دقيقاً؛ ولعل هذا ما جعلها إطاراً للنخبة، إذا جاز التعبير، ولم يوفر لها فرصة الامتداد الجماهيري، أو أخذ مداها الشعبي اللازم.

(١) كبريت، سمير: م. ش (١)، الاثنين ١٤/٧/١٩٩٧، الحمراء، بيروت. - حمود، أحمد: م. ش (٢)، الثلاثاء ٢٠/٥/١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
(٢) حمود، أحمد، م. ن.

جـ - وحدة النضال العربي:

نشأت هذه التجربة في أواخر الستينات، وعزز فكرتها عملانياً على الأرجح، نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧. وكانت حالةً تنظيمية سرية ومحدودة الانتشار، تحلقت حول وجيه المدني الذي كان قائداً سابقاً في جيش التحرير الفلسطيني. ومن رموزها رشيد قباني، خليل شهاب، أحمد صفصوف[1]. إضافة إلى محيي الدين قباني وحسين الأحمر[2]. وقد انقسمت إلى تشكيلين في بداية السبعينات (١٩٧١) على أثر خلاف مع خليل شهاب الذي أصدر بياناً في ذكرى غياب عبد الناصر تأييداً لأنور السادات. الأول حافظ على الاسم بقيادة شهاب. والثاني أسس وحدة النضال الناصري برئاسة رشيد قباني[3]، إلى أن اندمجت التجربتان لاحقاً في التجربة الوحدوية التي أسست الاتحاد الاشتراكي العربي (١٩٧٤).

غير ان هذه التجربة بقيت من مراحلها الأولى إلى فترة ذوبانها في التجربة التوحيدية، إطاراً ضيقاً، محدود الانتشار، رغم امتداداته في بعض المناطق اللبنانية.

د - الاتحاد الاشتراكي العربي:

تشكل الاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٠ نيسان ١٩٦٨ على اثر خلاف داخل اتحاد قوى الشعب العامل. وعرف بعد السبعينات باسم الاتحاد الاشتراكي العربي - المكتب السياسي. وقد ارتبطت التجربة باسم فاروق ضناوي بالدرجة الاولى، الذي يتباهى بأنه أول من أطلق فكرة قيام اتحاد اشتراكي عربي في لبنان. وكان نشاطه «سرياً» ومحصوراً. ويبدو أنه لم يستطع أن يؤسس حالة جماهيرية، قياساً بغيره من التشكيلات الناصرية، وبقي حالة تنظيمية خاصة كغيره من الأطر الناصرية التي ترتبط بالشخص وتتمحور حوله،

(١) قباني، رشيد: م. ش (١) الجمعة ٤/٤/١٩٩٧، الحمراء بيروت.
(٢) الاحمر، حسين: م. ش (١)، الثلاثاء ١٥/٤/١٩٩٧، بعلبك، البقاع.
(٣) قباني، رشيد: م. ش (٢)، السبت ٧/٦/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.

الأمر الذي يجعل الدخول إلى عالمها مثيراً للتساؤل، لما يحمله من تناقض بين الطروحات والواقع المتجسد والإمكانات المتوافرة.

إن مجمل هذه التجارب تبدو إرهاصات غير مكتملة، اختلطت فيها العاطفة مع الرغبة في بلورة التنظيم لإعلان هويتها وتوضيح انشدادها للقائد، والتماثل مع التجربة التنظيمية في مصر. غير أنها لم تستطع أن ترسي الدعائم الأولية لمستلزمات التنظيم، وبقيت أسيرة التجاذب المفروض في الساحة الناصرية، بين ضرورة التنظيم كفكرة، والخوف من لبوس الشكل الحزبي ومتطلباته. ويبدو أن الوضعية الخاصة بالشارع الناصري في لبنان وتعابيره، لم تدفع باتجاه تنمية القناعة بحصر الناصرية بتنظيم محدد، أو تصورها ضمن إطار مقنن، الأمر الذي جعلها محصورة في الزمان والمكان. وقد نشأت ضمن هذه الفترة تجربتان مختلفتان إلى حد بعيد: الأولى سرية وجدُّ خاصة تمثَّلت في ما سمي بالتنظيم الطليعي، والثانية علنية وعامة تمثلت في اتحاد قوى الشعب العامل.

القسم الثالث: قراءة خاصة

التنظيم الطليعي

أثير الكثير من اللغط والتساؤل حول الامتداد التنظيمي «لطليعة الاشتراكيين» خارج مصر. وقد بقي الأمر موضعاً للنقاش والجدل في التيار الناصري عامة، والتشكيلات التنظيمية الناصرية في لبنان خاصة.

فالناصريون بعامة، يجمعون على وجود التنظيم الطليعي في مصر، وإن اتخذ أكثر من تسمية للتعبير عن وجوده السياسي، ويقرون بأن التجربة في مصر انحصرت في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، وهدفت في ما هدفت إلى قيام تنظيم سياسي جديد، يفعّل آلية عمل الاتحاد، ويعزّز فكرته العامة، ويبلور مبادئه الأساسية في الحرية والاشتراكية والوحدة، ويتجاوز السلبيات المستحكمة في بنائه التنظيمي وعلاقاته، ويكون قادراً على مواكبة التحولات ومواجهة التحديات التي تواجه الثورة داخلياً وخارجياً.

غير أن الإجماع على حضور الفكرة، طبيعة وهدفاً وجهازاً سياسياً وتنظيمياً، في مصر، لا يستتبعه إجماع على وجود التنظيم خارج مصر، الأمر الذي أدى إلى اختلافات في وجهة النظر تجاه طبيعة التجربة، وحقيقة وجودها خارج مصر.

من هنا اصطفت الآراء في لبنان ضمن تيارين أساسيين: الأول رافض فكرة الامتداد التنظيمي للتجربة خارج مصر؛ والثاني مصرّ على تأكيدها وتجذُّر

حضورها. وبين هذين الاتجاهين، هناك من يدعم هذا الرأي او ذاك، من موقع أشبه ما يكون بالحيادية، لعدم انخراطه المباشر في التجربة المذكورة.

يعتبر الاتجاه الأول أن فكرة التنظيم الطليعي وإطاره التنظيمي اقتصرا على مصر فقط لا غير، ولم يتخطَّيا حدودها السياسية، باعتبار أن التنظيم أنشىء بالدرجة الأولى لهدف داخلي يرتبط بوضعية الاتحاد الاشتراكي العربي، والحياة السياسية في مصر، وبالتالي فإن القول بامتداد التجربة في الاقطار العربية، يفترض بلورتها بصيغ تنظيمية محددة وطروحات فكرية وسياسية ونشاطات واضحة ومعروفة؛ وغياب أي مظهر عملاني وعلني خارج مصر يؤكد انتفاء الوجود، وعدم توسع التجربة.

بينما اعتبر الاتجاه الآخر أن فكرة التنظيم الجديد اتخذت مسارين: مسار داخلي في مصر، وآخر خارجي اخترق العديد من الأقطار العربية، ومنها لبنان. وكلا المسارين منفصل عن الآخر تنظيمياً وقيادة ومهامَّ، غير أنهما يلتقيان على الهدف نفسه، وهو إرساء فكرة البناء التنظيمي القومي الواحد في الوطن العربي وتجسيدها.

ويوضح أصحاب هذا الرأي أن عدم البلورة العلنية للتنظيم الطليعي، كإطار تنظيمي، في البلدان العربية، لا ينفي حضوره الفعلي، باعتباره اتخذ منذ بداياته الأولى، وفي التجربة المصرية بحد ذاتها، السرية التامة، منطلقاً لعمله ولنشاطه التنظيمي، الأمر الذي أبقى المعرفة به محصورة بالقيادة ـ المركز في مصر، وبالمنضوين فعلياً في صفوفه في الأقطار العربية الأخرى.

إن تتبع هذين الاتجاهين ومقولتهما حول التنظيم الطليعي، فكرة وطبيعة، وإطاراً، ونشاطاً، يلقي ضوءاً على طبيعة التشكيلات الناصرية في لبنان وطبيعة عملها، والعلاقات التي حكمتها على المستوى الداخلي، أو في علاقتها بمصر، وبالتالي يؤشر على قنوات الولادة والسمات التي وسمت التشكيلات في لبنان. فإلى أي مدى كان التنظيم الطليعي موجوداً في لبنان؟ وما هو التقييم العام للتجربة وانعكاساتها على الساحة اللبنانية؟

١ ـ الفكرة وحدودها

أ ـ **الرأي المؤيد:** يشير القائلون بوجود التنظيم إلى أن البدايات الأولى للتنظيم الطليعي في لبنان، ترافقت مع بداياته بمصر، من حيث المبدأ، وقد لعبت العاطفة القومية وحماس بعض الشباب والصدفة دوراً في التعرُّف إلى التجربة والانخراط في صفوفها.

من هنا، يعيد عمر حرب البداية إلى أوائل **١٩٦٥**، حيث قررت مجموعة من الشباب المتحمس، ناصرياً، المشاركة في حرب اليمن ضد الانكليز، فذهبت مجموعة إلى مصر للاتصال برموز الجبهة القومية اليمنية الموجودين في مصر، الذين أشاروا إليهم بالاتصال بأمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي. وهناك طُلب إليهم البقاء في لبنان، لأن الحاجة إليهم فيه أكبر من جهة، ولأن اليمن ليس بحاجة لمقاتلين من جهة أخرى؛ من هنا بدأ «العمل الطليعي» السري في لبنان[١].

ويفصّل رفيق مراد بعض القضايا ضمن هذا السياق، فيوضّح أن المجموعة الأولى التي أرسلت إلى مصر ضمته مع محمد سعيد الصميلي، وكانت بقرار من قيادة «بعث الثورة» في لبنان. وبعد أن تعرفت أمانة الشؤون العربية إلى «تجربتنا» في لبنان، اقترحت مشاركتنا في المعسكرات الشبابية التي يحضّرون لها في الاسكندرية. من هنا تم انتداب عبد الرحيم مراد ومحمد سعيد الصميلي للمشاركة في هذه المعسكرات، وهناك تمت مفاتحتهما «بالطليعة العربية»، وهي لم تزل في أشهرها الأولى، فانخرطا في التنظيم وأقسما اليمين. ثم ذهبت لاحقاً مجموعة أخرى ضمت رفيق مراد وابراهيم مرزوق وأكرم العالم، وأقسمت اليمين في مصر. ومن هاتين المجموعتين بدأت نواة العمل في إطار الطليعة العربية[٢] أو ما يسمى «بالتنظيم الطليعي».

لذلك، يوضح عبد الرحيم مراد بضرورة التمييز بين الطليعة العربية في

(١) حرب، عمر: م. ش(١)، الجمعة ١٠/١٠/١٩٩٧، المرج، البقاع.
(٢) مراد، رفيق: م. ش(١). الثلاثاء ١١/٣/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.

مصر التي بدأت في العام ١٩٦٥ والألوية العربية للطليعة العربية التي تشكلت خارج مصر بمسؤولية فتحي الديب مسؤول الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي. فالطليعة لها، بحسب رأي مراد، جسمان مستقلان لم يلتقيا تنظيمياً. والتجربة اللبنانية تندرج ضمن الجسم العربي وخارج مصر. وقد رافقت التجربة المصرية وبداياتها الأولى[١].

ويبدو أن هناك العديد من الأشخاص ضمن هذا الاتجاه، الذين تعرفوا بالتنظيم الطليعي في أواخر الستينات، قبل أن يأخذ منحى آخر إثر وفاة الرئيس عبد الناصر، وانخرطوا في صفوفه[٢]. من هنا يشير نزيه حمزة مثلاً إلى أنه تعرف بالتجربة في أواخر الستينات، من خلال فايز الفقيه الذي تعلم في مصر وكان يتردد إلى لبنان، حيث كشف له عن وجود تنظيم جديد شكله عبد الناصر، ونشاطه على مستوى الوطن العربي، وبرنامجه السياسي يرتكز على الميثاق. لذلك، انخرط في صفوفه مع «الجو الأساسي الذي كان لنا علاقة به من حركة الاشتراكيين الثوريين»[٣].

ويوضح فؤاد سلمان من موقع سياسي آخر، ومن خلال مسؤوليته في الحزب التقدمي الاشتراكي بأن التنظيم الطليعي كان موجوداً في لبنان. وقد «اخترق» العديد من الحركات والأحزاب المؤيدة لعبد الناصر، ومنها الحزب التقدمي الاشتراكي. غير أن الأمر لم يستمر طويلاً، إذ انتهى سريعاً بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر[٤].

ب ـ **الرأي الرافض**: أما في الاتجاه المعاكس، فنجد رأيين في هذا الموضوع: الأول يقول بضرورة التمييز بين التنظيم الطليعي الذي أنشأه عبد الناصر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي من جهة، وعرف بالاسم نفسه أو قريب

(١) مراد، عبد الرحيم: م. ش(١)، الاربعاء ٢٦/٢/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
(٢) يذكر العديد ممن قابلتهم أسماء عديدة ليست للنشر كانت على علاقة مباشرة بالتنظيم الطليعي. اضافة إلى آخرين دخلوا صفوفه بعد السبعينات مثل منير الصياد، سمير صباغ، وأسامة سعد.
(٣) حمزة، نزيه: م. س.
(٤) سلمان، فؤاد: م. س.

منه، وبين التنظيم الذي أنشأه فتحي الديب، رجل الأمن المصري بعد حركة الانفصال من جهة ثانية. وهذان التنظيمان مختلفان كلياً، والالتباس ناشىء عن الاسم وليس عن الوجود[١].

من هنا، يؤكد أحمد حمود بأن التنظيم الأول ارتبط بقيادة عبد الناصر داخل مصر، وسمي أيضاً الحزب الاشتراكي، ونشأ بعد النكسة عام ١٩٦٧. بينما الثاني انوجد بعد الانفصال عام ١٩٦١ وكان له اتجاه أمني وليس سياسياً، بدأه فتحي الديب مع قيادات وأشخاص على الصعيد العربي لضرب الانفصال عبر قوة قومية ناصرية. وأقام في مصر دورات للشباب الناصري.

إلى ذلك، فإن التنظيم الثاني (فتحي الديب) كان له «امتدادات قومية»، لكن من المنظار الأمني، ومن خلال مجموعات العمل التي ارتبطت به. وبعد نشأة الأول، برأي حمود، دخل قسم من جماعة فتحي الديب في صفوفه، فزاد الالتباس. لذلك، فالرموز التي عملت في لبنان باسم التنظيم الطليعي كانت عبر العلاقة مع فتحي الديب، ومنهم عمر حرب وعبد الرحيم مراد وخليل شهاب وعبد الغني سنو، وبعض الرموز الموجودة الآن في السلطة في لبنان وكانت منضوية في أطر حزبية لبنانية معروفة بعلاقاتها الوثيقة مع مصر وعبد الناصر. أما رابطة الإقليم اللبناني ضمن الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا، فقد كانت خارج الإطار الأول وضد الثاني، أي ضد تجربة فتحي الديب. لهذا، يتم اللغط بالاسم والإطار التنظيمي[٢].

أما الرأي الآخر ضمن هذا الاتجاه، فيرفض فكرة قيام إطار تنظيمي في لبنان باسم «التنظيم الطليعي». فعلي الحاج يعتبر أن عبد الناصر بدأ يهيّئ للفكرة بعد ١٩٦٧، وكان على أمل أن يعلنها، لكن لا يمكن القول بوجود امتداد تنظيمي للفكرة في البلدان العربية، لذلك، فإن بعض الرموز في مصر التي عاصرت عبد الناصر من خلال موقع عملها الرسمي ـ الوظيفي، لم تشكل

(١) حمود، أحمد: م. ش(١)، م.س.
(٢) حمود، أحمد: م. ش(٢)، م. س.

إطاراً تنظيمياً للعمل خارج مصر، ويعتقد بأن «التنظيم الطليعي»، لو كان قائماً في الاقطار العربية، لما حدث ما حدث من انقسامات بعد وفاة الرئيس عبد الناصر[1].

أما فيضي حمادة، فيؤكد أن عبد الناصر كان قد بدأ فعلاً بتشكيل نواته الأولى بقصد توجيه مسار تحالف قوى الشعب العامل وإدارته. لكن الفكرة لم تتخطَ حدود مصر. وتمنى لو أن الفكرة امتدت خارج مصر إلى بقية البلدان العربية، لأنها كانت قد «خففت علينا الكثير» من السلبيات. من هنا، فإن ادعاء البعض، برأيه، بأنهم «طليعيون» هو ادعاء، غير دقيق، وإرهاصة غير مبررة. ويؤكد بأن «الجماعة» ـ المجموعة التي عرفت لاحقاً «بالتيار» ضمن صفوف «رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين» لم يكونوا تنظيماً طليعياً. وكان الأجدر بابراهيم قليلات مثلاً، أن يدعي أنه في صفوف «التنظيم الطليعي» نتيجة لعلاقته الخاصة بمصر وبالرئيس عبد الناصر، لكنه لم يدَّع هذا الشرف الذي كان قادراً عليه، بينما يقوم آخرون بمثل هذا الادعاء بسهولَة متناهية[2]. وهذا ما يقول به حسين حيدر، بأنه لم يتشكل في لبنان تنظيم باسم «التنظيم الطليعي»[3].

جـ ـ **مقاربة توضيحية**: على حدود هذين الاتجاهين، تندرج بعض الآراء التوضيحية حول فكرة التنظيم الطليعي ووجوده العملاني في لبنان. فجلال بكداش يؤكد حقيقة الوجود على الصعيد العربي، كما المصري. وبأنه كان عملاً حزبياً من الطراز الأول، غير أن انتشاره كان سرياً وفي أقطار عربية متعددة منها دول الخليج. وقد أصبح على اتصال بالتنظيم. غير أن هذه التجربة الناضجة والمميزة، لم تثمر في لبنان عن وجود إطار طليعي، بل إن الموجود كان فقط مجرد أفراد وليس حالة تنظيمية، فعبد الرحيم مراد وعمر حرب

(١) الحاج، علي: م. ش(١)، م.س.
(٢) حمادة، فيضي: م. ش(٣)، الاثنين ١٩٩٧/٤/٧، الاونيسكو، بيروت. يشير سامي شرف (م. س. ص ١٥٣) إلى أن عبد الناصر اعتبر قليلات عنصراً شاباً، وكان بمنزلة أحد أبنائه.
(٣) حيدر، حسين: م. ش(١)، الثلاثاء ١٩٩٧/٢/١٨، النويري، بيروت.

ورفاقهما يصرِّحون علناً بانتسابهم للتجربة، أما الأسماء الأخرى فليس من المستحب ذكرها، بحسب رأيه، لأن بعضها أصبح في مواقع رسمية أو له مواقع قيادية في أحزاب أخرى غير ناصرية[1]، أو تتفاجأ بكونها كانت في إطار التجربة، نتيجة لتحولها إلى صفوف معاكسة للخط الناصري ومتناقضة معه[2].

وفاروق ضناوي يؤكد أن التنظيم الطليعي وكان تنظيماً «سرياً مطلقاً» ولا «نعرف تفاصيله إلا بالتواتر والاستشفاف»، وبالتالي لم يكن «الدينا أي دور في هذه التجربة»[3]. وعاطف ادريس يشير إلى أن الإطار التنظيمي بقي مصرياً، وكان نتيجة حوارات داخل الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، غير أنه «قد يكون له فروع في الوطن العربي، ومنها بعض الرموز في لبنان»[4]. أما محمد توفيق صادق، فيؤكد من جهته، أنه سمع عن وجود التنظيم، لكنه لم يكن ضمن صفوفه؛ وقد يكون في الساحة اللبنانية عناصر منخرطة ضمنه، كما قد ينتحل البعض الآخر الصفة «الطليعية» لاعتبارات متعددة، الأمر الذي عزز القول، بحسب رأيه، بأن التنظيم الطليعي أقرب لأن يكون «وهماً» أو مثله كمثل «قصة راجح الرحبانية»[5].

د ـ **طبيعة العلاقة**: إن تعارض الآراء وتناقضها في موضوع وجود التنظيم الطليعي أو عدمه، دلالة على طبيعة ولادة بعض التشكيلات الناصرية من جهة، ونمط العلاقة التي نسجتها تلك التشكيلات مع مصر من جهة أخرى. فالخلاف قد يكون حول فكرة، أو رأي، أو موقف، لكن هل يصل الخلاف أو التعارض إلى مستوى نفي الوجود، وعدم الإقرار بحضوره؟!

(١) بكداش، جلال: م. ش(١)، الثلاثاء ١٩٩٧/٦/٢٤، كركول الدروز، بيروت.
(٢) قيادي ناصري (دون ذكر الاسم): م. س.
(٣) ضناوي، فاروق: م. س.
(٤) ادريس، عاطف: م. ش(١)، السبت ١٩٩٧/٢/١، طريق الجديدة، بيروت.
(٥) صادق، محمد توفيق: م. ش(١) الاربعاء ١٩٩٧/٦/٢٥، الحمام العسكري، بيروت.

يحمل هذا التصرف في أحد مظاهره بعض الدلالات على نوع العلاقة التي حكمت التجربة التنظيمية للناصريين في لبنان بالمركز في مصر. فالتشكيلات التنظيمية قد تنشأ في منأى عن بعضها بعضاً، وضمن توجه خاص أو خطة محددة أو غرض معين للمركز، من دون أن تتقاطع في ما بينها، الأمر الذي يجعل التشكيل هنا أقرب للجهاز بالمعنى الأمني وليس للتنظيم بالمعنى السياسي. وما يؤكد هذا الرأي، أن المركز في مصر اعتمد على الأرجح في نشاطه على أكثر من نمط في البلدان العربية أو في البلد الواحد. تُغلف هذه النشاطات بالسرية أو تُربط بأشخاص، ولا تتبلور عبر حالة مؤسساتية لها طابعها الفكري وامتدادها الشعبي وقنواتها التنظيمية، لتأخذ مداها في الاتصال والتعبئة والتنظيم والعلاقات، الأمر الذي قد ساهم في إبقاء الحالة الناصرية تياراً جماهيرياً عفوياً أكثر مما هي حالة تنظيمية محددة.

٢ ـ السمات الأساسية

إن النقاش الدائر حول مدى حضور التنظيم الطليعي في لبنان وحدوده، لم يلغ حقيقة الإطار كشكل تنظيمي جمع مجموعة من الناصريين ضمن هيكلية ما مرتبطة بمصر.

ويبدو أن تجربة التنظيم الطليعي في لبنان كما في غيره من البلدان العربية، تحتاج إلى دراسات مستقلة لتبيان طبيعة الإطار القائم ومدى فاعليته كتنظيم سياسي، والأسس التي كان قائماً عليها، والمسارات التي مرّ بها، والنهاية التي وصل إليها، وذلك لتوضيح النمط التنظيمي ـ الناصري وارتقائه فكرة وممارسة.

غير أن متابعة التجربة في لبنان، كما في غيره من أقطار الوطن العربي، ترتبط بمرحلتين رئيسيتين: مرحلة وجود عبد الناصر، والمرحلة التي أعقبت وفاته. وكل من هاتين المرحلتين تتضمن عدداً من المحطات والمفاصل.

من هنا يمكن إلقاء بعض الضوء على التجربة اللبنانية في مرحلة ما قبل وفاة الرئيس عبد الناصر، من خلال الذين انخرطوا في التنظيم أو الذين كانوا على بيّنة من أمره، لإلقاء بعض الضوء على طبيعة العمل ونمطه وعلاقاته الداخلية في لبنان والخارجية مع مصر، في محاولة للوصول إلى بلورة الفهم الناصري للتشكيل الناصري وتطبيقاته العملانية. في حين أن مرحلة ما بعد وفاة الرئيس عبد الناصر تتوضح بعض معالمها ضمن سياق العرض، لأنها اتخذت مساراً آخر.

يلاحظ أن البدايات الأولى للتنظيم الطليعي في لبنان كانت من خلال أمرين رئيسيين:

الأول: الاتصالات المبكرة التي قامت بها مجموعة من الطلاب والشباب بمصر للانخراط في ثورة اليمن. وقد أسفر عنها عملياً تجنيد مجموعات منهم وإقامة خيط اتصال مع المركز في أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي.

الثاني: الطلاب الذين يدرسون في الجامعات المصرية، حيث تم تجنيد العناصر الكفوْة بإطارات شبابية ونشاطات طلابية. ويترشح المؤهلون منهم للمشاركة في المعسكرات الصيفية في مصر وإدخالهم رويداً رويداً في صفوف ما سمي بالتنظيم الطليعي. وبرز اسم فايز الفقيه كأحد أبرز الطلاب اللبنانيين الناشطين في مصر ضمن هذا الإطار. وقد توسعت مجالات الحركة مع الوقت، من خلال المنح الطلابية التي توافرت لمتابعة التحصيل في جامعات مصر. ويشير محمد سعيد الصميلي إلى أنه كان للتنظيم الطليعي في لبنان رأي في ترشيح أسماء الطلاب، أو في تقديم منح دراسية لهم، أو في مساعدتهم للتسجيل في بعض الفروع العلمية[١]. ويمكن توضيح بعض السمات العامة لتجربة التنظيم الطليعي في لبنان على النحو الآتي:

(١) الصميلي، محمد سعيد: م. ش(١)، الاحد ١٣/١/١٩٩٨، تلة الخياط، بيروت.

أ ـ صيغة قطرية:

انفصال التجربة اللبنانية، كما العربية، للتنظيم الطليعي عن تجربة طليعة الاشتراكيين التي أقامها الرئيس عبد الناصر في داخل الاتحاد الاشتراكي العربي. فالإطار المصري مستقل تمام الاستقلالية عن التجارب في الأقطار العربية الأخرى قيادةً وأطراً ومهام... إلخ. ويُجمع على هذا الرأي القائلون بوجود التنظيم أو عدمه. بل إن أصحاب الرأي المشكك أو الرافض لفكرة وجود التنظيم في لبنان أو في غيره من الأقطار العربية، يستندون إلى أن التجربة اقتصرت على مصر دون غيرها، ولم تتجاوزها لاي بلد آخر. لهذا، اعتبر فيضي حمادة في هذا السياق، ومن موقع المشكك بوجود التنظيم خارج مصر، بأن ما كان موجوداً في لبنان هو نوع من «الفذلكة التنظيمية المؤقلمة غير القومية»[1].

ب ـ عدم التواصل:

انفصال تجربة التنظيم الطليعي في البلدان العربية عن بعضها بعضاً. فالأطر التنظيمية في الأقطار العربية غير متواصلة في ما بينها، أفقياً أو عمودياً، وبقي كل بلد على علاقة خاصة مع المركز في مصر من دون أي وجود لقنوات ما تربط الأقطار أو تعرّف بعضها بالبعض الآخر. بمعنى أن التجارب في البلدان العربية لم ترتبط أو تتواصل، ولم يجمعها على الأرجح «قيادة قومية» واحدة مشتركة على المستوى القومي.

لعل هذه الوضعية كانت قد انكسرت لمرة واحدة لا غير ولحدود معينة في مرحلة ما قبل ١٩٧٠، من دون أن تثمر عن تأسيس حالة تنظيمية واضحة ومستقرة قومياً. وذلك، عندما تلقى فرع لبنان دعوة للمشاركة في لقاء عام في مصر (أيلول ١٩٦٩). وقد تبين لممثلي لبنان (عبد الرحيم مراد وفريد جابر) أنه يجمع ممثلين عن الأقطار العربية الأخرى.

ويبدو أن هذا اللقاء كان أول حركة انفتاح علني بين فروع الطليعة،

(١) حمادة، فيضي: م. ش(٢)، م. س.

باعتبار أن السرية في التنظيم كانت الركيزة الأساسية. وقد وفر «الاحتشاد التنظيمي» في اللقاء فرصة للتعارف والحوار. بل اعتبر في حينه وكأنه شرارة الانطلاق للبناء الفعلي. لكنها خطوة لم تستكمل. وتجمد الوضع بعد اللقاء الأول بدلاً من أن يتحرك. من هنا، أطلق «الطليعيون» على اللقاء بعد وفاة عبد الناصر «المؤتمر القومي الأول»[1] حيث اتخذ «التنظيم» بعدها منحى خاصاً.

يلاحظ من المؤشرات الدالة لهذا اللقاء أمران:

الأول، عدم حضور الرئيس عبد الناصر، وهو الرئيس الأول للتنظيم في مصر والوطن العربي، حيث لم تنفع محاولات الاجتماع به بحجة انشغاله بمتابعة ثورة ليبيا. لذلك، تم الاكتفاء بتلاوة رسالة باسمه إلى «المؤتمرين».

الأمر الثاني، غياب أي ممثل «للطليعة» في مصر.

من هذين الأمرين يمكن ملاحظة طبيعة النظرة في مصر لفكرة «التنظيم القومي» من جهة، وطبيعة الفهم «الناصري» لفكرة التنظيم السياسي بحد ذاته من جهة أخرى، ومدى الحرص المصري على السياسة المتبعة في تجنب كل ما من شأنه أن يثير حساسيات أي قطر أو يحرك شكوك أي دولة عربية، أو يبيِّن من قريب أو بعيد أن مصر تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، خاصة بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ ومقولة التضامن العربي وما يفرضه من مستلزمات. من هنا، يشير محمد سعيد الصميلي إلى أن فكرة التنظيم الطليعي بدأت بالتراجع بعد ١٩٦٧، وليس من المستبعد أن يكون المصريون قد اتخذوا قراراً بإنهاء التنظيم وتجميده عربياً[2].

جـ ـ مركزية صارمة:

المركزية الصارمة التي حصرت الأقطار العربية بالمركز الأم عبر أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي بمصر بالدرجة الأولى، من دون أن يعني هذا الوحدانيةَ المطلقة. بمعنى قد يكون ضمن القيادة المصرية حلقات

(١) مراد، عبد الرحيم: م. ش(٢)، الاثنين ١٩٩٧/٣/٣.
(٢) الصميلي، محمد سعيد: م. س.

تواصل أخرى باسم التنظيم الطليعي، وعبر مكاتب أخرى، وأشخاص آخرين. فإذا كانت التجربة اللبنانية تمر عبر فتحي الديب، مثلاً في أمانة الشؤون العربية، فليس بالضرورة أن تتكرر التجربة نفسها والأسماء عينها في بلدان عربية أخرى. لهذا، كان المركز يرسل بين فترة وأخرى مندوبيه إلى لبنان للإشراف والتوجيه... إلخ.

ويمكن أن نستشف بعض مظاهر المركزة، في ما يشير إليه عمر حرب من أن القيادة المصرية في مصر كانت تحدد لكل بلد عربي نسبة محددة من الأعضاء. وإذا كان لا يجد لهذه الفلسفة التنظيمية من تفسير غير محاولة إيجاد التوازن فيما بين الساحات[1]، فإنها تلقي بعض الضوء على طبيعة العلاقة وشدة الضبط.

د ـ سريّة كاملة:

سرية الإطار ـ الأطر التنظيمية، وتنوع أسمائها في لبنان. إضافة إلى سرية الانتساب إلى التنظيم والالتزام في صفوفه.

إن السرية في التنظيم الطليعي في لبنان أدت على نحو ما إلى امتناع العضو الطليعي عن الافصاح عن انتسابه للتنظيم بأي شكل من الأشكال. من هنا، لم يكن هناك أي مجال للتواصل إلا عبر المسؤول المكلف بالأمر؛ بل إن «الطليعي» المغطى بإطار سياسي آخر كالحزب التقدمي الاشتراكي مثلاً، أو غيره، عليه أن يبقى كامناً في مواقعه، لأن التنظيم الطليعي بحسب رأي نزيه حمزة، لم يعلن عن نفسه حتى لا يدخل في تناقضات مع الآخرين من جهة، ولأن أعداد التنظيم لم تزل بسيطة من جهة أخرى، ولتجنب إثارة المشاكل على صعيد الواقع السياسي المحلي من جهة ثالثة.

إن السرية في التنظيم فرضت إيجاد شبكات تنظيمية مرتبطة في ما بينها

(١) حرب، عمر: م. ش (٢)، السبت ١١/١٠/١٩٩٧، المرج، البقاع.

بشكل عنقودي بحيث لا تعرف المجموعة الواحدة الأخرى. وهذا ما أدى إلى وجود أشكال متعددة لحركة «التنظيم» وصيغ متنوعة للتعبير عن الهوية الناصرية. فكان شباب البقاع الناصري، وتجمع شباب الأقليم، ونادي المسلخ، ورابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين[1]... إلخ أو أطر أخرى لا نعرفها بالضرورة[2]. فكل منطقة على الأرجح لها غطاء للعمل، أو عدة أشكال للحركة والنشاط والتعبير عن نفسها. غير أن هذه الصيغ، على تنوعها، كانت توفر للأعضاء فضاءات مشتركة تفكيراً وتعبيراً وتحليلاً. لهذا كان أعضاء التنظيم في اللقاءات الشعبية العامة، أو النشاطات الجماهيرية العلنية، يجدون قواسم جد متقاربة مع الكثير من الشباب من دون أن يكونوا على تواصل معهم، الأمر الذي بيَّن لاحقاً على وجود رابطٍ ما يجمع بين هذه العناصر[3].

هـ ـ حضور السفارة:

التقاطع التنظيمي بين السفارة في لبنان وأمانة الشؤون العربية في مصر، أو ما يمكن أن نسميه الحضور «السفاراتي» في العمل التنظيمي بشكل أو بآخر. فبالرغم من الضوابط المحددة التي تربط التنظيم بالأمانة العامة للشؤون العربية، غير أن هذا الأمر لا يلغي الاستفادة من البعثات الدبلوماسية في لبنان، حيث يكلف شخص من البعثة بالعلاقة مع التنظيم. وقد يستخدمون المخابرات «لحماية التنظيم من أي اختراقات» انتهازية أو وصولية[4]. فالأجهزة أو بعضها ساعد الأمانة العامة على الأقل من خلال مراقبة الطلاب الذين يدرسون في مصر جدياً وانتقائهم ومعرفتهم معرفة صحيحة[5].

من هنا يشير البعض من موقع التجربة الخاصة، إلى أنه تم الاتصال بهم ليكونوا في التنظيم الطليعي من قبل «رجل مخابرات مصري». وبالرغم من

(١) حرب، عمر: م. ش(٣)، الجمعة ١٤/١١/١٩٩٧، المرج، البقاع.
(٢) الصميلي، محمد سعيد: م. س.
(٣) حرب، عمر: م. ش (١)، م. س.
(٤) مراد، عبد الرحيم: م. ش(٣)، الثلاثاء ١١/٣/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
(٥) حرب، عمر: م. ش(٢)، م. س.

«آدمية هذا الشخص» وإخلاصه لعبد الناصر، غير أنه تابع للأجهزة ومرتبط بالمخابرات. فالتنظيم في لبنان كانت تحركه الأجهزة والمخابرات بطريقة أو بأخرى[1].

٣ ـ إرباكات داخلية

إن السرية الخاصة التي سيَّرت عمل التنظيم الطليعي في لبنان وطبيعة العلاقات التي حكمته والسياسة التي وجهته، تركت بعض النواحي الإيجابية والكثير من السلبيات والارتباكات الداخلية.

من الإيجابيات التي يمكن لحظها، أن هذا النمط من العمل التنظيمي ساعد على تحصين التنظيم وحمايته، ومنع الاختراقات التي يمكن أن يتعرض لها عندما يغدو معروفاً أنه حزب عبد الناصر الوحيد. فقد تكون السرية والانتقائية في اختيار الأعضاء والمنتسبين حمت التجربة الناشئة من لوثة السلطة التي غرقت فيها التجربة في مصر وكانت من عوامل ضعفها وتراجعها. ففي إحدى ندوات معسكر الطلائع في مصر عام ١٩٦٨ لفت نظر عمر حرب، كمشارك في المعسكر، كلام في محاضرة كمال الديب رفعت: حيث اعتبر أن البلدان العربية أقدر على أن تبني تنظيماً طليعياً مناضلاً أفضل من الساحة المصرية. وهذا ما لم يكن في التصور «بالنسبة لنا، ولم نكن لنستوعبه في حينه»[2] لانشدادنا المطلق للتجربة المصرية وقائدها.

غير أن هذه الإيجابية والوضعية الانبهارية بالتجربة في مصر، لم تمنعا من إثارة التساؤلات داخل التنظيم من جهة، أو تحدّا من السلبيات التي اخترقت بنيانه وتركت آثارها على التجربة الناصرية بمجملها في لبنان.

ففي جانب التساؤلات الداخلية، فإن وضعية التنظيم قبل ١٩٧٠ حركت أسئلة متعددة حول هدفه وأسلوب عمله، واتجاهه وقيادته... إلخ. وجاءت

(١) قيادي ناصري: م. س.
(٢) حرب، عمر: م. ش(٤)، السبت ١٥/١١/١٩٩٧، المرج، البقاع.

هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ وبروز المقاومة الفلسطينية وضرورة المواجهة والمشاركة في الكفاح المسلح، لتزيد الإرباك الداخلي، وتولد نوعاً من الحماس، وتطلق الأسئلة القلقة والكامنة حول مدى جدية التنظيم ودوره وآفاقه المستقبلية.

أ ـ **قلق دائم**: يبدو أن هذا الإرباك كان حاضراً في التنظيم، وإن اتخذ مظاهر مختلفة وردود فعل متفاوتة تجاهه. فعبد الرحيم مراد يشير إلى أن فرع لبنان لحظ «نوعاً من الفرملة» من القيادة المركزية بمصر بعد ١٩٦٧[1]. وعمر حرب يؤكد وجود نوع من الخلل تمظهر في اللامبالاة والتقصير في التواصل والمتابعة التنظيمية[2]. ونزيه حمزة يبيّن أن وعيهم التنظيمي والفكري بدأ يتسع مع التجربة والاطلاع على تجارب الآخرين في موضوع التنظيم والبناء الحزبي والتثقيف السياسي والفكري والتحليل الطبقي... إلخ، وقد ترافق الوعي بل تعزّز مع الانشداد لتجربة المقاومة الفلسطينية وتجربة الكفاح المسلح، الأمر الذي حرّك مزيداً من التساؤلات المضطربة في الركود السائد، فبرزت أسئلة حول «دورنا في المقاومة» وكيفية المواجهة والعلاقة مع الرئيس عبد الناصر، فكيف «يكون رئيساً» ولا نراه إلا عبر شاشات التلفزيون والصحافة؟... إلخ[3].

إن التساؤلات الداخلية والملاحظات حول العمل التنظيمي، تطلبت تحديد موعد لممثلين عن فرع لبنان مع فتحي الديب المسؤول الأساس في مصر. فحضر اللقاء من لبنان، عبد الرحيم مراد ومحمد سعيد الصميلي وفايز الفقيه وفريد جابر ونزيه حمزة. غير أن النقاش مع الديب لم يكن ودياً، فزاد انقباضه من تساؤلات البعض، خاصة أن صورة الوضع التنظيمي في لبنان كانت منقولة له قبل الاجتماع. ولعله كوّن موقفاً مسبقاً قبل موعد الاجتماع، فجاءت أجوبته عما أثير من أسئلة، خارج المنطق وغير مقنعة، كما يوضح نزيه حمزة.

(١) مراد، عبد الرحيم، م. ش(٤)، الاربعاء ١٩/٣/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
(٢) حرب، عمر: م. ش(٤)، م.س.
(٣) حمزة، نزيه: م. س.

ففي موضوع المقاومة الفلسطينية مثلاً اعتبرها الديب «مجموعة عيال» ونوعاً من الخربشة التي لا تجدي نفعاً. لأن الرد هو في «إعادة تسليح الجيوش العربية»؛ وفي الموضوع التنظيمي الداخلي، فإنه رفض كلياً فكرة مقابلة الرئيس، بحجة أن الأمر من الممكن «تأمينه لاحقاً»؛ وهذه المقولة كانت تتردد دائماً من دون أن «يأتي هذا اللاحق». كما أن الديب لم يقدم أجوبة واضحة عن الأسئلة المتعلقة بوضعية التنظيم ومهامه وطبيعته... إلخ، الأمر الذي زاد الإرتباك الداخلي، والشك بأن التنظيم قد يكون تابعاً لجهاز معين. وهذا ما عزز الخلاف الداخلي بعد العودة إلى لبنان، فوصل الأمر إلى الطريق المسدود.

بعد العودة إلى لبنان عقد لقاء موسع للمجموعة الأساسية للتنظيم في لبنان، انقسم الأعضاء فيه إلى مجموعتين: الأولى بقيت ناصرية لكن من دون إطار تنظيمي واضح. وهي مجموعة «البقاع الغربي» ومنها عبد الرحيم مراد وعمر حرب ومحمد سعيد الصميلي وآخرون. والثانية تحولت عن الناصرية وتركت التنظيم الطليعي وهي «مجموعة الجبل» التي اتخذت منحى ماركسياً، ومنها نزيه حمزة والذين كانوا على تواصل سابق في ما بينهم.

ب ـ **مستويات التواصل**: أما لجهة التأثير على التجربة التنظيمية في لبنان، فإنه يمكن لحظ العديد من المظاهر السلبية التي تركت بصماتها على الوضعية التنظيمية بحد ذاتها، وأثرت سلباً في بلورة التشكيل السياسي الناصري إلى حد بعيد. فالتواصل بين المنضوين في الإطار التنظيمي كان غير واضح، سواء على المستوى القومي أو على المستوى القطري.

على المستوى القومي، كان التواصل مفقوداً، أما اللقاءات عبر المعسكرات الشبابية، فإنها كانت ظرفية ومحدودة في الزمان والمكان، إضافة إلى أن المشاركين اعتمدوا أسماء حركية، أو أرقاماً للتعريف بالشخص ـ الآخر، الأمر الذي يجعل حدود التواصل ضيقة، إضافة إلى انقطاع التواصل المباشر بعد انتهاء فترة المخيم ـ المعسكر مهما كان المستوى التنظيمي

للشخص المشارك؛ وهذه الحالة تبدلت بعد وفاة عبد الناصر وانتقال مركز الثقل والتوجيه إلى ليبيا.

أما على المستوى الداخلي اللبناني، فإن التواصل كان شبه مفقود، حيث إن السرية التي ضبطت إيقاع حركة المجموعات في التنظيم الطليعي جعلت التنظيم بعيداً عن النشاط السياسي الفعلي، وغير مشارك جدياً في الأحداث اللبنانية. من هنا يشير محمد سعيد الصميلي إلى أن التعميمات التنظيمية من المركز في مصر، أو من المسؤولين الذين يزورون لبنان، ركزت باستمرار على عدم القيام بأي نشاط، والاكتفاء بالتعبئة[١].

جـ ـ **حالة انتظارية**: هذه الوضعية لا تلغي حضوراً ما لأفراد التنظيم في مناسبات وطنية وقومية[٢]، غير أن السؤال حول مدى المشاركة وآفاقها وأطرها وطريقة توجيهها وحول دور القيادة في لبنان وصلاحياتها وإمكانات التنسيق ومجالاتها مع الآخرين أحزاباً وأفراداً وقوى، وحول مستوى التخطيط والبرنامج السياسي، وبالتالي مدى الجدية في إقامة التنظيم وترسيخه.

إن السلبية الأساسية التي يمكن لحظها في هذا المجال، هي غياب الحد المطلوب للتأسيس لوضعية تنظيمية سياسية ناصرية في البلد. بمعنى أن التنظيم الطليعي، ومن خلال التجربة، غيّب، إلى حد كبير، فكرة قيام التنظيم السياسي وهمشها. فعملية الانضواء للتنظيم والقواعد الأولية لأصول العمل التنظيمي على صعيد الحياة الداخلية، لم تكن مرعية الإجراء بالقدر الكافي الذي يمكنه أن يراكم لتراث تنظيمي، ويبني هيكلية قادرة على الاقتراب من فكرة التنظيم السياسي التي طرحها التنظيم الطليعي بحد ذاته. وهذا ما سوف يتبيّن لاحقاً ما بعد ١٩٧٠.

(١) الصميلي، محمد سعيد: م. س.
(٢) على سبيل المثال لا الحصر استشهاد عزالدين من بلدة رأس المتن مع المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٨ وكان من ضمن التنظيم الطليعي.

فالتنظيم بقي في حالة ترقب وانتظار التعليمات من المركز. والعلاقات التنظيمية الداخلية بقيت محكومة بالضوابط الأمنية التي تفرضها السرية ومستلزماتها، والمؤثرات التنظيمية، وتداول السلطة وأسلوب القيادة وتحديدها... إلخ تبدو معطلة. والممارسة الديمقراطية داخل التنظيم غائبة كلياً. ومقومات التثقيف الفكري[1] ترتكز على قراءات عامة.

ولم يقتصر الأمر السلبي على تغييب فكرة التنظيم، أو التأسيس لها عملانياً، بل إن التشكيلات التي عمل من خلالها التنظيم الطليعي وتلطى تحت اسمها، لم تتطور تنظيمياً، أو تؤسس لتكون بناء تنظيمياً طبيعياً. فباستثناء رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين التي تطورت لاحقاً بعد ١٩٧٠، وتجربة التنظيم الطليعي السرية والخاصة والملتبسة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي التي تأسست بعد عبد الناصر، والتي اختزنت في داخلها إشكالاتها وظروفها وخصوصيتها، فإن الصيغ الأخرى بقيت عامة، وعبارة عن تجمعات شعبية تربطها العاطفة الناصرية في الحي الواحد، أو المنطقة الواحدة. وهذا ما رسم لاحقاً التشكيلات الناصرية التي ظهرت بعد ١٩٧٠ بشكل أو بآخر.

من هنا، بقيت التجربة غير متأصلة في جانبها التنظيمي كما في جانبها الفكري. والمركزية الصارمة التي حكمتها تحت ذرائع شتى، منعت تطورها وحاصرتها وجعلتها أقرب «للجهاز الأمني» منه للتنظيم السياسي.

٤ ـ تجربة مصادرة

إن تجربة التنظيم الطليعي في لبنان بقيت، وإلى حد كبير «نخبوية» يجمعها الهوى الناصري، والاندفاعة الشبابية. فالإحساس بأن المنخرطين في التجربة

(١) يشير محمد سعيد الصميلي إلى انهم تبلغوا ضرورة متابعة أحد البرامج الذي كان يبث من اذاعة صوت العرب من القاهرة. وهو عبارة عن أسئلة وأجوبة يمرر من خلالها الموقف السياسي والقضايا الفكرية. ويبدو أنه مخصص لهذا الغرض (التثقيف السياسي) كما يبين عمر حرب في هذا المجال إلى وجود نشرات قومية كان يصل بعضها عبر (الحقيبة الدبلوماسية)إضافة إلى ما يطلعون عليه من كتب ودراسات في لبنان.

هم في «حزب» الرئيس جمال عبد الناصر الخاص، يكفي لترسيخ الالتزام وإثارة مشاعر جياشة غير محدودة، نتيجة لما يمثله الرئيس في الوجدان الشعبي من جهة، ولما طرحه التنظيم الطليعي بحد ذاته من أنه «الحزب البديل» على مستوى الأمة من جهة أخرى.

وإذا كانت تجربة التنظيم الطليعي بشكل عام وفي لبنان بشكل خاص لها خصوصيتها وتمايزها، الأمر الذي يفرض تناولها بدراسات خاصة ومعمقة، غير أنه يمكن القول إنها حوصرت في لبنان زمن عبد الناصر وبعده، ما ساعد على وأدها.

ففي مرحلة وجود الرئيس، فإن نكسة الخامس من حزيران فرضت الاتجاه نحو تعزيز فكرة التضامن العربي ووحدة الموقف، وجذب الأنظمة العربية إلى ساحة المعركة الكبرى. وهذا ما يتطلب الحد من أي نشاط يعكر الأجواء العربية. وتأتي فكرة التنظيم الطليعي وتجسيداتها في رأس القائمة التي تثير هواجس الأنظمة العربية وقلقها في الأقطار كافة، وتحرك حساسياتها وخوفها من «الخطر» الناصري الذي سيهددها، إضافة إلى ما يمكن أن تعتبره تدخلاً مباشراً في شؤونها الداخلية. وهذا ما يزيد حدة الانقسام وتبعثر القوى، ويضعف التوجه الذي اعتمده عبد الناصر لحشد الطاقات في مواجهة معركة إزالة آثار العدوان، ثم جاء موته ليجمد الوضع ويربك التجربة ويسهل محاصرتها ومصادرتها.

أما في المرحلة التالية، فلقد صودرت التجربة من رموزها. فتطوقت داخل مصر من خلال أحداث أيار ١٩٧١، حيث ضرب السادات مرتكزاتها وانحاز له العديد في داخل مصر وخارجها[1]. وجاءت التجربة الليبية والإمكانات المادية وإغراءاتها، لتكمل على ما بقي منها. فبحجة وجود التنظيم الطليعي وضرورة إحيائه وعظمة دوره وأهميته و... إلخ. نشأت حالة جديدة من الصعوبة ضبطها

(١) لمزيد من المعلومات عن احداث ايار **١٩٧١** و«الطليعة» بعد عبد الناصر، يراجع: محمد حسنين هيكل: **الطريق إلى رمضان**، بيروت، **١٩٧٥**، نقله إلى العربية يوسف الصباغ، دار النهار.

أو معرفة أجوائها الداخلية. وتحول التنظيم إلى جهاز لا يُعرف له مرجع ولا تظهر رموزه ولا تُحدد مصادر تمويله ولا طريقة صرفها وكيفية توظيفها في لبنان وخارجه، الأمر الذي حوّل التنظيم أو ما تبقى منه إلى علاقات هلامية يدخل فيها العام بالمصلحة الذاتية، والماديات بالأفكار السياسية، إلى أن ذَبُل التنظيم واختفى ذكره وبقيت بعض آثاره الخلافية.

لذلك يعتبر منير الصياد أن قوة التجربة قبل مرحلة ١٩٧٠، وبعدها تتلخص في قوة التنظيم السري كضابط للنشاط وموجِّه للعمل، وليست قوة التنظيم كإطار سياسي فكري، كون التجربة لم تضف شيئاً على الفكر الناصري[(١)].

قد يكون من السهولة إيجاد الكثير من التعليلات لتبرير تراجع فكرة التنظيم الطليعي بعد ١٩٧٠، والتجسيدات التي عرفتها لاحقاً في البلدان العربية عامة، وفي لبنان خاصة، سواء لجهة تعثر التجربة بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، أو في وفاة الرئيس عبد الناصر المبكرة، أو في قصر الفترة الزمنية للتنظيم بحد ذاته... إلخ. غير أن مجمل هذه الحجج والتبريرات التي قد تتضمن الكثير من الصحة في لحظة تاريخية معينة، لا تلغي المأزق الأساس الذي هيمن على قيام التنظيم السياسي في التجربة الناصرية في مصر ورافق امتداداتها في أرجاء الوطن العربي، وهذا يرتبط بالموقف «الناصري» من فكرة التنظيم وتطبيقاتها في مصر، وما عكسته على الأقطار العربية الأخرى من ارتباكات.

(١) الصياد، منير: م. ش(٣)، الاثنين ١٧/١١/١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.

الفصل الثاني

اتحاد قوى الشعب العامل

مثّل اتحاد قوى الشعب العامل تجربة مميزة في التشكيلات الناصرية في لبنان، لجهة الريادة في بلورة صيغة أولية لتنظيم ناصري له حضوره في مرحلة ما قبل ١٩٧٠ وما بعدها. فهناك شبه إجماع، إذا لم نقل إجماعاً تاماً، على كونه أول تنظيم يحمل الصفة الناصرية، ويجسدها في إطار سياسي علني واضح، إلى حدٍ ما، وإن اختلفت لاحقاً وجهات النظر والمواقف المتعارضة منه[(١)].

فالمبادرة التي أطلقتها مجموعة من الطلاب في الجامعة اللبنانية في بداية النصف الثاني من الستينات، استطاعت أن تؤسس لانطلاقة سياسية وحضور جدي.

١ ـ عوامل مساعدة

لقد ساعد العديد من العوامل المتداخلة والمترابطة في تعزيز التجربة وتوفير المقومات الأساسية لتدعيمها وتفعيل اندفاعاتها. ويمكن في هذا المجال ذكر بعضها على النحو الآتي:

(١) رفضت الرموز التي كانت ضمن تجربة اتحاد قوى الشعب العامل، ولم تزل، مع كمال شاتيلا حتى الآن اجراء أية مقابلة. ولم تنفع كل المحاولات والاتصالات في ذلك.

أ ـ المد الناصري:

يأتي في مقدمة العوامل المساعدة على بروز اتحاد قوى الشعب العامل، اتساع المد الناصري في الأوساط الشعبية. فالتأييد لعبد الناصر كان في لحظاته المتوهجة وتألقه المميز. والتعاطف مع شخص الرئيس ومواقفه متعاظم، والدعوة باسم الناصرية وعبد الناصر تلقى قبولاً والتفافاً واحتضاناً في الوسط الشعبي.

فالأرضية الأولية كانت متوافرة؛ ولم يكن التنظيم يحتاج إلى جهد جهيد لإقناع الناس وطلب تأييدهم. فمجرد اليافطة الناصرية كانت كافية بأن توفر فرصاً وافية للامتداد بين الناس والمثقفين والطلاب، وإلى استقطاب العديد منهم، خاصة في الأوساط الشعبية الإسلامية.

ب ـ الفراغ التنظيمي:

يبدو أن خلو الساحة السياسية من أي إطار تنظيمي ناصري في حينه، عزَّز في المقابل حضور الفكرة ودعم بلورتها. فالساحة اللبنانية لم تكن عملياً تعرف صيغاً تنظيمية بمستوى الفكرة التي طرحها الاتحاد في بداياته. وكل ما هو موجود عبارة عن تجمعات عامة ووضعيات بسيطة ولقاءات شعبية في الأحياء أو القرى، أو في الأوساط الطلابية، تعبِّر عن نفسها في التظاهر ومحصورة في إطار الجامعة وحرمها، إضافة إلى أن رجالات السياسة الذين يقتربون من عبد الناصر أو يدعون الناصرية، لم يرتقوا في تفكيرهم ومواقفهم إلى مستوى فكرة عبد الناصر وطروحاته. كما أنهم لم يبلوروا فضاءً ناصرياً واضحاً بقدر ما عبروا عن غايات ومصالح ذاتية في اقترابهم من عبد الناصر أو ابتعادهم عنه؛ كما أن بعض التشكيلات السياسية التي تقاطعت مع عبد الناصر، لم تكن «ناصريتها» خالصة، الأمر الذي جعل الساحة اللبنانية خالية، مبدئياً من إطار محدد يحمل اللواء الناصري.

إن الانتماء للناصرية ضمن هذه الأجواء، لم يكن في الأساس يحتاج إلى معبر تنظيمي محدد؛ لهذا، فإن الدعوة لتكوين إطار ناصري مباشر وسط غياب

صيغ تنظيمية، لقيت رواجاً ما، الأمر الذي عزز بلورة الفكرة ووسع إمكانية اتساعها.

جـ ـ الطابع المديني:

إن انطلاق الاتحاد من مدينة بيروت، وفَّر للتجربة في انطلاقتها دفعاً معيناً، وذلك لما تمثّله بيروت من موقع مهم كعاصمة، وما توفره من إطلالة إعلامية مميزة. ويبدو أن سمة المكان لم تتوافر للآخرين الذين انطلقوا من خارج المدينة ـ بيروت، وبقيت هذه الناحية عاملاً معززاً، إلى حد كبير، في تدعيم التجربة وإطلالتها.

لعل خصيصة المكان ـ بيروت، كانت، ولم تزل، عاملاً مهماً في إطلاق المبادرة وانطلاقها، بل إنها باستمرار حاجة ضرورية ملحة بالنسبة للتشكيلات الناصرية التي تشكلت خارج المدينة ـ العاصمة، كما لغيرها من التنظيمات السياسية الأخرى في لبنان التي كان لونها المديني باهتاً، أو يحضر هذا الأمر في إطرهم التنظيمية بشكل هامشي وضيق، فيبقى هاجساً يقضّ مضاجع الريفيين، قيادات كانوا أو تشكيلات سياسية. ويبقى المسعى للوصول إلى المدينة ـ بيروت حلماً يُبتغى تحقيقه مهما كلف الأمر، لدرجة غدا معها الحضور المديني يوفر «شرعية» ما واعترافاً سياسياً بالحضور السياسي للتنظيم. وهذا الأمر وفّره اتحاد قوى الشعب العامل بسهولة، فهيأ له رونقاً لم يتوافر لغيره، ما أعطاه إطلالة كانت غائبة عن سواه إلى حد بعيد. وهذا ما يمكن ملاحظته لاحقاً في صراعات الناصريين وتصارعهم على انتزاع شرعية تمثيل المدينة.

د ـ البيئة الاجتماعية:

تقاطعت العوامل السابقة مع كون رواد اتحاد قوى الشعب العامل ورموزه الأوائل بأغلبيتهم من وسط اجتماعي بيروتي، متماثل إلى حد كبير في وضعيته الاجتماعية، ومتجانس مع وسطه الذي ينشط فيه.

فالحضور المديني مثلاً، لم يكن ليأخذ مجاله الإيجابي لو كان رمز التجربة الأولى من خارج بيروت. وقد دلت التجارب على أهمية «ابن المحلة»

في الاستقطاب والتأثير، خاصة أن الدعوة الناصرية لم تنطلق في تجربة الاتحاد، كما في غيرها قبل ١٩٧٠ من خلفيات فكرية، بقدر اعتمادها على تراث الرئيس عبد الناصر وما يمثله لعامة الناس.

إضافة إلى ذلك، فإنَّ الوسط الاجتماعي لانطلاق التجربة، اعتمد على بيئة الإسلامية. لقد مثل الاتحاد نوعاً من التجانس الكامل مع بيئته، ويبدو أن الانشداد «لمتطلبات» البيئة بما يخدم هدف التنظيم، وبالتالي هدف رمزه الأول، وهو الذي لعب دوره في البدايات الأولى على إعطاء التجربة طابعها الإسلامي إلى حد بعيد، وهو الذي ساعد لاحقاً، إلى جانب غيره، في تحويل الاتحاد «جذريا» للاندراج ضمن «التيار الإسلامي».

وضمن الوسط الاجتماعي أيضاً، ساعدت طبيعة الداعين في تعزيز الفكرة وتدعيمها. فالشباب في مقتبل العمر، طلاب جامعيون في الأساس، أو موظفون ويتمتعون بمستوى تعليمي وثقافي يجعلهم محط أنظار بيئتهم الاجتماعية وتقديرها، الأمر الذي يجعل التجاوب ممكناً بين الدعوة والداعين. ولا يغدو الوسط الاجتماعي معرقلاً أو نافراً، خاصة إذا كانت الناصرية بالنسبة له تتداخل مع «الهوية» وتسعى لإبرازها وإعادة تجديدها.

هـ ـ موقع الشخص ودوره:

يبقى للشخص موقعه وتأثيره في أي تجمع أو نشاط، وعلى ضوئه يتقرَّر الكثير من القضايا. ولعلَّ كمال شاتيلا من النماذج الدالة على أهمية موقع الشخص في العمل ودوره في إتمامه، وتأثيره في انطلاقته وديمومته.

فلقد لعب كمال شاتيلا، كشخص، دور المحرك الأساس في تأسيس اتحاد قوى الشعب العامل، وبقي حتى «تاريخه» الشخص الأول، بالرغم من تعدد الأسماء والاتجاهات التي اتخذتها التجربة لاحقاً.

ويكاد أن يكون هناك إجماع على أهمية شخص شاتيلا وفاعليته؛ وبالرغم من المواقف المتعارضة والمتناقضة تجاهه، سواء داخل التنظيم، وما تولد عنها من انشراخات تنظيمية، أو خارج التنظيم، وما أنتجته من مواجهات وتكتلات،

فإن شخصيته حكمت الصيغة الناشئة وَطَبعتها بذاتية خاصة، كما حكمت على الصيغة في جانب آخر كما سيتبين لاحقاً. فإذا كانت في شقها الأول تحمل بعض الإيجابية، فإنها في الشق الآخر كانت من العوامل المجمدة للتنظيم والمفجرة لبنيته الداخلية. فلقد جمعت شخصية شاتيلا الشيء وضده في الوقت نفسه بالنسبة لاتحاد قوى الشعب العامل.

من هنا، فإن موهبة شاتيلا في العمل التنظيمي وقدرته على تحريك الآخرين والتأثير فيهم وانبهار البعض[1] به، إضافة إلى نشاطه وحنكته وتجربته السياسية التي اكتسبها من العلاقات التي نسجها خلال دراسته في مصر لتحضير شهادة التوجيهية، ومشاركته في تكوين بعض الأطر والتجمعات قبل قيام الاتحاد، في أن يكون الرجل الأول بين أقرانه في التجربة، والأساس الذي اقترن التنظيم باسمه وذاب فيه لاحقاً، وقام في بداياته في جزء كبير منه على وضعيته.

ولعلَّ تفرُّغ شاتيلا للدراسة في الجامعة، وعدم انشغاله الوظيفي خلال التحصيل الجامعي، ثم وظيفته لاحقاً عزَّزت حضوره، مقارنة بغيره من الذين خاضوا بدايات التجربة الأولى وكان وضعهم الاقتصادي لا يوفر لهم متطلبات العمل ومستلزماته، الأمر الذي جعلهم أقل فاعلية منه وبالتالي أقل تأثيراً، ما عزز موقعه أكثر كفرد في بناء التجربة ومتابعتها.

هذه العوامل، وغيرها بالتأكيد، أسست القاعدة الأولية لبناء اتحاد قوى الشعب العامل، وحملت في الوقت نفسه البذور الأولى لارتباكاته اللاحقة، حيث تمظهرت على مستوى البناء التنظيمي في عدم مراعاة قواعد العمل

(١) يمكن ذكر ما أشار إليه سمير صباغ (م. ش ١) على سبيل توضيح مدى تأثير كمال شاتيلا على «الشباب» ومدى تأثرهم به، والإيمان بدوره منذ بدايات التجربة. فيقول عند فوز الناصريين في مجلس الطلاب في كلية الحقوق في أواخر ١٩٦٧ حيث انتخب صباغ رئيساً وفاز شاتيلا بعضوية المجلس، أقام اتحاد قوى الشعب العامل احتفالاً بفوز شاتيلا في كافيتيريا الكلية. ومن ضمن هتافاتهم ما ردده حسن مطر «سنمشي وراءك يا كمال كما مشينا وراء جمال». ولعل هذا التعلق بشخص شاتيلا من العوامل المهمة في انطلاقة التجربة، وهو لم يزل قائماً وفاعلاً حتى الآن.

وأصوله، والشخصانية المغالية ودورها في التجربة لجهة تأثيرها السلبي في التوسع والانتشار أو التقوقع والانشطار، أو النمط الخاص لنوعية العلاقات الداخلية ضمن الإطار التنظيمي وما تركته من تأثيرات، أو الخارجية ـ خارج الإطار التنظيمي ـ وما خلقته من مواقف سياسية متعارضة... إلخ.

إن البداية الأولى وسمت الاتحاد بسماتها، والعوامل المحفزة لبلورة الفكرة كانت بمعظمها عوامل مساعدة على تبرير الانشطارات (التي أصابت الاتحاد لاحقاً) في عماراتها، بل لعلها تلخّص إلى حد كبير، الكثير من مسارات التجربة بحد ذاتها، وتطل على العديد من التجارب الناصرية الأخرى بعد ١٩٧٠.

٢ ـ الاسم ومضمونه

بالرغم من العوامل المساعدة على بروز اتحاد قوى الشعب العامل، وانطلاقته. غير أن البدايات الأولى حدّدت الكثير من السمات التي وسمت الانطلاقة ورافقت، إلى حد بعيد، مسيرة التنظيم في محطاته اللاحقة.

إذا كانت اندفاعة الانطلاقة وحماستها أخفتا الكثير من الثغرات في البنية التنظيمية والعلاقات الداخلية والقضايا السياسية والفكرية، أو تجاهلتها لنقص الخبرة السياسية وضعف التجربة التنظيمية، فإن السنوات اللاحقة عرّت البناء التنظيمي وكشفت الخلل في هيكليته ووضّحت الارتباكات البنيوية في تكوينه، الأمر الذي ساعد، في ظل ظروف سياسية لاحقة، على تفجيره من الداخل وبعثرة أجزائه.

لقد مر اتحاد قوى الشعب العامل بعدة محطات «تنظيمية» قبل أن يتبلور بصيغته واسمه المعروفين. وتتعدد الآراء، في هذا المجال، حول طريقة التشكيل ومراحلها واقتباساتها. ويمكن الإشارة إلى مجموعة من الآراء حول هذه المسألة.

يشير سمير طرابلسي إلى أن النواة الأولى «للعمل الاتحادي المنظم» كانت عبر فكرة «الرابطة الطلابية العربية» التي أسسها كمال شاتيلا عام ١٩٦٢. ثم تحولت النواة إلى صيغة «المثقفين الثوريين»، وتطورت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٥ لتصبح في المؤتمر الأول «اتحاد قوى الشعب العامل»[(١)].

ويعتبر جلال بكداش أن فكرة اتحاد قوى الشعب العامل جاءت نتيجة لتنظيم يحمل الاسم نفسه في سوريا، كان قد أسسه ثابت المهايني[(٢)]، أحد القياديين الذين تركوا حركة القوميين العرب، وعنه نقل شاتيلا فكرة التنظيم واسمه[(٣)].

ويوضح فيضي حمادة أن فكرة التنظيم قد تعود إلى فترة متابعة كمال شاتيلا لدراسته الثانوية في مصر، التي يمكن أن تكون قد ساعدته في نسج علاقات وطورت فكرته حول ضرورة قيام بناء ناصري في لبنان. وقد تعززت هذه العلاقة مع الأيام عبر نزيه حلمي المعروف باسم نزار عمار. وكان يعمل في مكتب الشؤون العربية بالاتحاد الاشتراكي العربي الذي يشرف عليه ويرأسه فتحي الديب[(٤)]. وفي جانب العلاقات بمصر وأثرها على فكرة التنظيم عند شاتيل، يشير سمير صباغ إلى أن الأخير كان يلتقي بمصر بعبد القادر حاتم، لكن من دون إعلام ودعاية. وحاتم كان مسؤولاً عن المعلومات والإعلام[(٥)].

وبالرغم من أن هذا الجانب من الخفايا في تشكيل بعض التنظيمات

(١) **الشراع** (مجلة): العدد ١٣٥ ـ الاثنين ١٥/١٠/١٩٨٤، السنة الثالثة، ملف «الناصريون»، الحلقة الثانية.

(٢) يذكر محمد جمال ياروت (م.س) إلى أن العلاقة بين حركة القوميين العرب والأجهزة في الجمهورية العربية المتحدة ولّدت عدة اشكالات، منها مثلاً، ما أشيع عن علاقة ثابت المهايني وهو من الجيل الثاني في الحركة بأحد الأجهزة. وقد يكون التوتر الذي تولد بين المهايني والحركة سبباً لقيامه بفكرة التنظيم.

(٣) بكداش، جلال: م. س.

(٤) حمادة، فيضي: م. **ش**(١)، م. س.

(٥) د. صباغ، سمير: م. **ش**(٢)، الجمعة ٢١/٢/١٩٩٧، النويري، بيروت.

وتدعيمها، فإنه يمكن الافتراض أن كمال شاتيلا لم يشتّ عن هذا الاتجاه من دون أن يكون هناك توضيحات كافية حول طبيعة العلاقات المنسوجة والقنوات التي تصب فيها وتضبط آليتها. وهذا على عكس ما حددته تجربة «التنظيم الطليعي»، حيث كانت حدود العلاقة ومركزها واضحة في بعض وجوهها العامة. وقد تبلورت هذه الناحية عند اتحاد قوى الشعب العامل لاحقاً بعد ١٩٧٠ من خلال الانشداد إلى مصر ـ السادات والعلاقات الخاصة مع سوريا.

ويبيّن فاروق ضناوي أن كمال شاتيلا بعد عودته من مصر، طوّر الرابطة الطلابية التي كانت قائمة (١٩٦٢) في برج أبي حيدر ومحصورة ضمن منطقتها، إلى حد كبير، فأقام مع مجموعة من الشباب حالة تنظيمية جديدة باسم «منظمة الشباب الاشتراكي العربي» (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥)، والتي حضر ضناوي بعض اجتماعاتها. وكان من أبرز رموزها، إلى جانب شاتيلا، نديم زيتوني، موسى دبوق، عبد السلام الحسيني، وضاح رمضان، وحسن مطر؛ غير أن هذه التجربة لم تترسخ وتنطلق، لهذا استمر النقاش على هامشها لبلورة فكرة قيام تنظيم أكثر جدية. من هنا، أعلن يوم السبت بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٥ ولادة «حركة الاتحاد الاشتراكي العربي» وكان من أبرز مؤسسيه: كمال شاتيلا، خليل يموت، موسى دبوق واسماعيل جمال. وقد انفرط مع قيام «حركة الاتحاد» عقد المنظمة الشبابية الذي كان هشاً من أساسه[١]. ويشير ضناوي في هذا الجانب إلى أن تنظيم الحركة الجديدة «حركة الاتحاد الاشتراكي العربي» بقي سرياً. لهذا، كانت البيانات الأولى تصدر باسم «المثقفين الثوريين، طلائع قوى الشعب العامل» كصيغة للعمل العلني والنشاط الواجهي، إذا جام التعبير. ويبدو

(١) ضناوي، فاروق: م. س.
يشير عبد اللطيف قاسم: م. ش(١)، الجمعة ١١/٧/١٩٩٧، إلى إطار تنظيمي عرف في حرم جامعة بيروت العربية باسم «الشباب الاشتراكي العربي» جمعهم الولاء لعبد الناصر، لكنه لم يتخطَ إطار الجامعة؛ غير أن البيانات التي كان يصدرها سرعان ما تصل لوسائل الاعلام في لبنان عامة ولإذاعة صوت العرب في القاهرة خاصة. وقد انفرط عقده مع تخرج الشباب من الجامعة.

أن الجانب السري في التنظيم وفي بعض الحالات أخذ مداه غير المبرر إلى حد كبير[١].

أما الاستقرار على اسم «اتحاد قوى الشعب العامل»، فقد تم بعد نكسة ١٩٦٧ تحت ذريعة غير مقنعة قدمها كمال شاتيلا، مفادها أن الاستمرار بـ «الاتحاد الاشتراكي العربي» يحرج الجمهورية العربية المتحدة، حيث يتواجد التنظيم الناصري بالاسم نفسه، واقتران اسم التنظيم في لبنان بالاسم في مصر له دلالاته، وعملية الفصل دلالة على عدم وجود علاقة بنيوية وتنظيمية مع مصر وتنظيمها؛ غير أن رأي شاتيلا لم يوافق عليه الجميع في حينه[٢].

إن ما يرجّح مقولة ضناوي ويعزّزها بطريقة مباشرة، هو ما أورده سمير طرابلسي، الذي أشار إلى أن اسم اتحاد قوى الشعب العامل اتخذ في المؤتمر الذي عقد عام ١٩٦٥، حيث امتنع المجتمعون عن اتخاذ اسم «الاتحاد الاشتراكي العربي» حرصاً على عدم تحميل القاهرة تبعات العمل المنظم في لبنان، وعدم «استغلال ادعاء صلة الوصل بمصر عبد الناصر»[٣].

من هنا يتبيّن أن الفكرة بدأت كاتحاد اشتراكي عربي إلى أن تحوّلت لاحقاً. وهذا ما يؤشر من جهة إلى علاقة ما مع مصر والدوائر التنظيمية

(١) يشير فيضي حمادة: م. ش(٢)، م. س إلى أنه اتجه بعد انتخابات كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية إلى الانضمام إلى اتحاد قوى الشعب العامل، فقابله فاروق ضناوي كمسؤول في الاتحاد في كافيتريا سينما دنيا في ساحة البرج لعدم إثارة الانتباه. وقد تفاجأ حمادة بأن ضناوي بدأ حديثه من خلال طرح جملة أسئلة محددة سلفاً على ورقة صغيرة من دون أي مناقشة، بحجة أن المطلوب الاستفسار عن وضعه كمنتسب جديد، الأمر الذي استفزه ودفعه للابتعاد عن التنظيم.
يشير نجاح واكيم في «**الشراع**»: عدد ١٣٦، الاثنين ٢٢/١٠/١٩٨٤، ضمن ملف «الناصريون»، الحلقة الثالثة، إلى أن دخوله العمل المنظم كان من موقع حبه لعبد الناصر، واختياره اتحاد قوى الشعب العامل، لم يكن عن معرفة مسبقة. بل أشار إليه أحدهم بضرورة الانتساب لتنظيم ناصري طالما هو يحب عبد الناصر، وكون واكيم لا يعرف أحداً قام (هذا الشخص) بتعريفه على التنظيم المذكور... وهكذا كان انخراطه. وهي حال العديد من الشباب المؤمن بعبد الناصر.

(٢) ضناوي، فاروق: م. س.

(٣) **الشراع** (مجلة): العدد ١٣٥، م. س.

الرسمية فيها، ويدلّ من جهة ثانية على نمطية الخيط الواصل بين التجارب التنظيمية قبل ١٩٧٠، وهو عدم الإعلان المباشر عن التماثل مع تجربة مصر أو تقليدها لا من قريب ولا من بعيد. وأحد المظاهر المعبرة التي كان ممنوعاً اقتباسها التطابق بالاسم، بينما تبقى قنوات التواصل غير المرئية توجه العمل وتتابعه، وهذا ما يساهم في تحويل التنظيمات إلى ما يشبه الأجهزة أكثر مما هي إطارات تنظيمية سياسية فكرية.

٣ ـ مصادرة الهوية

انطلاقاً من ذلك، يمكن القول إن اتحاد قوى الشعب العامل اكتفى للدلالة المباشرة على ناصريته، بالفكرة الناصرية القائلة برفض الصراع الطبقي، وبجوهر الدعوة التي تتلخص بتضافر القطاعات والقوى والهيئات الشعبية تحت يافطة اتحاد قوى الشعب العامل، وبمحاربة الحزبية لما تسببه من تفتيت وشرذمة في المجتمع. هذه المظاهر في تجربة الاتحاد، وإن اتخذت مظاهر شكلية في بعض الأوقات، غير أنها تحمل في مضمونها دلائل مهمة على مأزق التشكيلات الناصرية وطبيعة علاقتها بالمركز في مصر، والنتائج المترتبة عليها في عدم بلورة صيغة تنظيمية سياسية في لبنان، وبالتالي تأخر بروز تشكيل ناصري فيه.

إن الهوية الناصرية في تجربة اتحاد قوى الشعب العامل قد اكتفت قبل ١٩٧٠ بالإعلان عن الانتماء لعبد الناصر من دون إحراجه في الاسم، أو في النشاط والعلنية المباشرين، غير أن هذه الوضعية تغيرت بعد وفاة عبد الناصر (أيلول ١٩٧٠)، حيث أضيف تعبير «التنظيم الناصري» إلى اتحاد قوى الشعب العامل، كمظهر لتأكيد الهوية الناصرية التي بدأت تتوزع على التنظيمات الناشئة. من هنا، استدعى الأمر المستجد استرجاع السمة الناصرية والتمسك بها بوجه المنافسين الآخرين وقوة حضورهم.

إذا كانت الساحة ما قبل ١٩٧٠ تخلو من تشكيل تنظيمي ناصري علني منافس، بسبب ندرة التنظيمات، وعدم ارتقائها إلى مستوى التجربة التي أقامها

اتحاد قوى الشعب العامل، وعدم رغبة مصر في إعلان تنظيم ناصري لبناني، فإن الفيضان في التشكيلات الناصرية لاحقاً، فرض على الاتحاد إعادة إبراز ما تخلّى عنه، والتمسك به من موقع حق الوراثة الطبيعية أمام كثرة الأبناء المدّعين بأبوة عبد الناصر وانتسابهم إليه، أو الداعين إلى لحق الركب وحمل الاسم الناصري من جهة، وللاستفادة من الاندفاعة الشعبية المتجددة والعفوية في تعبيراتها الناصرية واستعدادها لتحديد الانتماء إليها من جهة ثانية.

إن الاسم هنا وفي هذه اللحظة التاريخية ليس أمراً شكلياً في حضوره، وليس حدثاً عابراً يمكن الاستغناء عنه، بل يحمل دلالة ما على مأزق كامن ويؤشر على أن الانتماء لعبد الناصر أصبح في هذه الوضعية يخضع لمقاييس الربح والخسارة من جهة، ولمعايير الاسبقية في التنظيم من جهة ثانية، ولمتطلبات الوراثة من جهة ثالثة. فيغدو التأكيد على ناصرية التنظيم في هذه الحالة، نوعاً من الملكية الذاتية والاحتفاظ بحق التمثيل الحصري والتباهي بالأسبقية ورفض الآخر والتسابق على اكتساب العطف الشعبي.

من هنا، استمر استخدام اتحاد قوى الشعب العامل ـ التنظيم الناصري حتى أواسط السبعينات وانفجار الحرب الأهلية في لبنان. ويبرر سمير طرابلسي تخليهم عن تعبير «التنظيم الناصري» بسبب بروز تشكيلات عسكرية صغيرة في الاحياء خلال انفجار الأحداث اللبنانية تستعمل الاسم نفسه، وتقوم ببعض الإساءات، ما أدى إلى التباس «لأن الناس تعرفنا ولا تعرف غيرنا، مما اضطرنا إلى الإبقاء على اسم الاتحاد»[1] دون الإضافة الناصرية[2].

ويبدو أن الاتحاد لم يكن قادراً على أن يتحمل وجود اسم ناصري آخر في لبنان خارج إطاره التنظيمي مهما كان هذا الإطار ضرورياً. ففي البداية أضيف تعبير «التنظيم الناصري» للتأكيد بعد غياب عبد الناصر على أن الناصرية

(١) **الشراع** (مجلة): العدد ١٣٥، م. س.

(٢) من هنا يمكن تفسير رفضهم اجراء مقابلة خلال إعداد الكتاب بحجة انهم الناصريون الوحيدون، ولا يجوز بحسب هذا الادعاء مقارنتهم بالغير. وتعبير سمير طرابلسي في الشراع (م. ن) بأن «الناس تعرفنا ولا تعرف غيرنا» يتضمن بحد ذاته نوعاً من المغالاة غير المبررة.

«ثورة مستمرة» وأن «التنظيم السياسي هو الذي يضمن استمرارها[1]». غير أن الهدف. على الأرجح، خضع لمقاييس سياسية لبنانية وعلاقات محددة، سواء في حمل الاسم أو في التخلي عنه.

إن انخراط الاتحاد في سياسات خاصة وتحالفات معينة، مع وجود تنظيمات ناصرية أخرى، ساعد في سحب الغطاء الناصري عن التجربة. لهذا اتسع التحول في التجربة. أما الحضور الناصري، فيبقى خاضعاً للمناسبات ليس إلا، ولمقاييس الربح والخسارة حيث تحضر الناصرية مع حضور المناسبة. مثل ولادة عبد الناصر، وذكرى وفاته... إلخ أو غيرها من الأحداث التي تدغدغ عواطف الناس وتهز مشاعرهم وتثير في نفوسهم حنيناً دفيناً افتقدوه ويحنّون إلى ذكره وتمثّله. وهذا الأمر لا يرهق التنظيم أو يضره بقدر ما يبقيه على خيط ما مع ماضيه وبيئته.

من هنا، فإن ما يمكن استنتاجه في تجربة اتحاد قوى الشعب العامل في موضوع الاسم وتحولاته، ما قبل ١٩٧٠ وفي تجربة التنظيم الطليعي وأدائه، هو الرغبة المصرية المتأصلة أيام حكم عبد الناصر في مراعاة أوضاع الأقطار العربية وظروف كل بلد عربي. فالتوجه المصري في عهد الرئيس عبد الناصر لم يكن مقتنعاً، كما يبدو، بإعلان تشكيل مرتبط بمصر، ولا ساعياً لإيجاده. لهذا بقي الناصريون في لبنان بمنأى عن أي إطار يجمعهم، أو يبلور حضورهم التنظيمي خارج إطار العلاقات «السرية» المرتبطة بالمركز أو قنوات الاتصال بالسفارة، أو عبر أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، أو عبر أجهزة أخرى غير معروفة أو مرئية يمكن أن تتلمس وجودها وآثارها من دون أن تراها أو تؤكد حضورها، الأمر الذي أضعف إمكانية بلورة تشكيل تنظيمي سياسي ناصري في لبنان. فالمحاولات التي جرت في لبنان، ولربما عربياً ضمن هذه الحقبة، أرست قنوات تواصل مع المركز متعددة الخيوط والأشكال على حساب التنظيم السياسي، بل على خلفية رفضه وتجاوزه وتفريغ أي محاولة لقيامه. فما هي أبرز العوامل التي ساعدت في تهميش الحضور التنظيمي للناصريين قبل ١٩٧٠؟

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٣٥، م. س.

الفصل الثالث

عوامل التأخر ومبرراته

يلاحظ أن البواكير الأولى للتشكيلات الناصرية في لبنان، بدأت عملياً في النصف الثاني من الستينات، الأمر الذي يثير التساؤلات حول سبب تأخرها، والعوامل المعوقة لبلورة تشكيل ناصري واضح في لبنان، كغيره من التنظيمات السياسية الأخرى الناشئة فيه، بالرغم من أن الأرضية الشعبية متوافرة بامتياز وحاضرة بقوة.

ويزداد التساؤل حضوراً والحاحاً، بعد أن شهدت الساحة اللبنانية بعد وفاة الرئيس عبد الناصر فيضاناً تنظيمياً واسعاً تُحدد مجراه العاطفة الناصرية من دون أن تجمعه، ويلوّنه الاسم الناصري من دون أن يوحده، وتظلّله صورة عبد الناصر من دون أن تلم شمله.

من هنا، تتعدّد التفسيرات لتوضيح هذه المسألة وتبيان خلفيتها. فهل يعود الامر إلى طبيعة الناصرية بحد ذاتها؟ أم إلى نظام الحكم في مصر؟ أم إلى مبررات فكرية؟ هل ترجع إلى موقف عبد الناصر من الظاهرة الحزبية؟ هل يمكن تفسيرها بطبيعة العلاقات ومسارها بين مصر عبد الناصر والأنظمة العربية الأخرى؟ هل يعود السبب إلى خاصية الواقع اللبناني بحد ذاته؟ هل لاتساع المد الجماهيري الذي لم يكن من الممكن ضبطه في إطار؟ إن معالجة بعض هذه التساؤلات يساعد على ترسيم معالم محددة لتوضيح سبب التأخر والعوامل المؤثرة فيه.

١ ـ الفكرة ومسؤولية الرئيس

قد يكون موقف عبد الناصر خاصة وحركة الضباط الأحرار عامة من الظاهرة الحزبية، أحد العوامل الأساسية التي تبرز لتوضيح إشكالية عدم بلورة تنظيم ناصري محدد في لبنان، رغم الحضور الشعبي المؤيد بقوة لعبد الناصر.

إن رؤية عبد الناصر للحزب السياسي، كما تبيّن، شابها، وإلى حد كبير، نظرة سلبية واضحة. فإذا كانت خطوته العملانية الأولى في مصر، تمثلت بقرار حل الأحزاب، فكيف يمكن أن يكون عليه الوضع خارجها؟ وإذا كانت التشكيلات التنظيمية التي أنشأها عبد الناصر وجسّدها نماذج سياسية حيّة في مصر، بقيت بعيدة عن الإطار التنظيمي الدقيق، ومتعارضة مع صيغة الحزب السياسي بالمفهوم الحديث، ومأزومة في وضعيتها، فكيف يمكن أن تكون الخطوات خارج مصر؟.

إن رفض الفكرة الحزبية عند عبد الناصر، وربطها بالاستعمار، والقوى الخارجية، قد يكون من العوامل التي جعلته غير معني مباشرة بقيام الحزب في مصر أو في خارجها. غير أن حل الأحزاب والنظرة السلبية تجاهها، كان له ظروفه الخاصة في مصر، وارتبط بمرحلة انطلاق الثورة. لهذا فإن هذا السبب قد يكون مبرراً مع البدايات الأولى للثورة، وليس بالضرورة مقبولاً بعد وضوح مسيرتها وتعاظم إنجازاتها. فتصور عبد الناصر للتنظيم السياسي تحول إيجابياً مع تقدمه في ممارسة السلطة، وهاجس بناء تشكيل سياسي أخذ يقترب بطريقة أو بأخرى من خط الحزب السياسي، وبقي حاضراً باستمرار، ويمكن ملاحظته من خلال التحولات التي شهدتها التجارب في مصر والإصرار على تفعيل آلية العمل فيها، وجعلها قادرة على مواكبة التغييرات والمشاركة في صناعتها وحمايتها، وذلك بتأطير الجماهير والتواصل معها.

يعتقد البعض أن فكرة التنظيم السياسي عند عبد الناصر هي من المفاهيم التي تطورت عنده، من خلال موقعه في السلطة وممارساته لها[1]. فالتنظيم

(١) قيادي ناصري: م. س.
ـ الصياد، منير: م. ش(٤)، الاربعاء ١٩/١١/١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.

السياسي ارتبط إلى حد كبير بطبيعة المعارك التي كان يخوضها، وتتطور هذه النظرة أو تتغير تجاه فكرة التنظيم السياسي وضرورته بحسب هذه المعارك وطبيعتها.

غير أن الموقف الناصري العام من التنظيم السياسي عامة، والظاهرة الحزبية خاصة، بقي ملتبساً، إلى حد بعيد، وبقيت الرؤية متأرجحة بين الرفض الكامل، والقبول المشروط، وبين متطلبات الوجود وضرورته، والتوجس منه. فالتعارض بقي سيد الموقف في الفهم الناصري للتشكيل السياسي بحد ذاته، لذلك، جاءت تطبيقاته العملانية متناقضة إلى حد كبير، فكل مرحلة تنسف الأخرى من دون أن تطور في جوهر التجربة وتدعّم أسسها. لهذا، يلاحظ أن كل التجارب التنظيمية في مصر، ولاحقاً في لبنان، لم ترتبط بكلمة «حزب» رغم كل محاولات الاقتراب من فكرة الحزب السياسي أو محاكاته. وما أطلق عليه حزباً سياسياً في مراحل لاحقة في لبنان، بقي إطاراً هامشياً إلى حد بعيد، ونموذجاً نخبوياً، وغير قادر على الاستمرار.

فالموقف الناصري المتوتر من فكرة الحزب وأسلوب عمله، بقي حاضراً في صميم التوجه الناصري وراسخاً في «لاوعيه» السياسي، الأمر الذي جعله ينعكس على طبيعة الساحات العربية، موقفاً ونموذجاً يحتذى.

وإذا كان الموقف السلبي من الظاهرة الحزبية قد ترسخ بطريقة أو بأخرى في الاتجاه الناصري، وكان عاملاً من عوامل عرقلة تشكيل تنظيمات ناصرية في لبنان، فإن مسؤولية الرئيس عبد الناصر تحضر هنا بقوة ووضوح، لارتباط الموقف بالرئيس إلى حد كبير. من هنا، فإن إلقاء بعض الضوء على مسؤولية عبد الناصر كعنصر، يوضح الموقف من الحزبية ويبيّن بعض جوانبها.

إن غياب تنظيم ناصري في لبنان أقلق العديد من المحسوبين على الخط الناصري، والملتزمين بنهجه والمنخرطين في تياره. من هنا، يوضح شفيق الحوت أن تأخر بروز تشكيلات ناصرية في لبنان يعود بالدرجة الأولى والأساسية إلى عبد الناصر شخصياً، نتيجة لرفضه تعبير الناصرية كمفهوم من

جهة، ورفض فكرة قيام تنظيم سياسي باسمها خاصة، أو حزب سياسي عامة من جهة أخرى[1].

لقد اعتبر عبد الناصر أن تعبير الناصرية[2] أو «الناصريين» هو اختراع جريدة «النهار» في بيروت. لأنه لا يوجد «شيء اسمه ناصريون وناصرية» بل إن الموجود قوميون عرب ووطنيون... إلخ. بمعنى لا يوجد ناصريون كمفهوم، ولا حزب ناصري كأداة لهذا المفهوم[3].

من هنا، يشير الحوت إلى أن فكرة الحزب ـ كتنظيم سياسي بشكل عام، وفكرة «حزب ناصري» بشكل أخص، لم تكن تغريه. لهذا، كان يفضل أن يبقى في الوطن العربي «زعيماً جماهيرياً» و«منارة تشع من القاهرة» فيراها الجميع من أن يكون زعيم حزب محدَّد.

وفي لقاءات متعددة مع عبد الناصر (١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٧) طرح الحوت، كما طرح غيره بالتأكيد، فكرة قيام تنظيم ناصري وأهميتها وضرورتها في الساحات العربية، لكن عبد الناصر لم يكن مقتنعاً بذلك، سواء على مستوى الساحة الفلسطينية ـ الفلسطينية أو على الساحة اللبنانية ـ اللبنانية، أو على الساحة اللبنانية ـ الفلسطينية في لبنان.

فعلى الساحة الفلسطينية في لبنان، أو في غيره من الأقطار العربية، رفض عبد الناصر نهائياً فكرة تشكيل تنظيم «محسوب عليه». فبالرغم من كل المساعدات التي قدمها للثورة الفلسطينية، ومن معسكرات التدريب لمن يريد من الفصائل، ولعل آخرها كان لفتح «لوجود بعض الشكوك في خلفياتهم». وبالرغم من ذلك، فإنه لم يتبنَّ تنظيماً محدداً، ولم يدخل في هذا البازار لا من قريب

(١) الحوت، شفيق: م. ش(١) الاثنين ٣٠/٣/١٩٩٨، وطى المصيطبة، بيروت.
(٢) يشير سامي شرف في مقابلة تلفزيونية (م.س) إلى أن محسن ابراهيم هو الذي أطلق تعبير الناصرية خلال رئاسته لجريدة لبنانية. غير أن عبد الناصر كان يكره التسمية لشخصه لأن هناك، تيار قومي عربي أهم من الشخص.
(٣) الحوت، شفيق: م. س.

ولا من بعيد، مع حرصه الشديد على أن يدعم بمعنى من المعاني «الرموز الفلسطينية ذات التوجه القومي العربي ويحول دون ضربها»[1].

أما في الساحة اللبنانية، فإن رد عبد الناصر على فكرة قيام تنظيم ناصري في لبنان، كما في غيره من الأقطار العربية، كان محكوماً بالقلق العام الذي هيمن على الموقف من الظاهرة الحزبية. فقيام تنظيم جديد «لن يقدم جديداً» وستكون النتيجة «قيام فئات ضد أخرى، وستتلوث الحركة بالخلافات الداخلية». بل إن الرئيس عبد الناصر، كما يبيِّن الحوت، رد بنوع من السخرية على الإلحاح في ضرورة قيام تنظيم في لبنان «خلاص رح اعمل تنظيم واستلم البسطة»[2].

إن مسؤولية الرئيس عبد الناصر تبدو منسجمة مع التوجه العام الذي حكم النهج الناصري في النظرة إلى الحزب السياسي بشكل عام. وما علق بذهن الرئيس عبد الناصر من سلبيات حول التجارب الحزبية التي عرفتها مصر قبل الثورة، وما لحظه لاحقاً في الساحات العربية، عزَّز قناعاته حول الموقف السلبي ـ الرافض لقيام التنظيم الحزبي، فبقيت البذور معششة في التربة الناصرية وقابلة للنمو بسرعة لمواجهة قيام التنظيم.

غير أن مسؤولية الرئيس هنا تعيد طرح الالتباس الذي حكم مسارات التجارب التنظيمية في مصر بشكل خاص، والتجارب الموحى بها من المركز في لبنان بشكل عام، حيث التعارض بقي قائماً بين الوجود ورفضه. ويشتد حضور هذا الالتباس عند تبيان توجه عبد الناصر الجدي قبل وفاته في بلورة تنظيم جدي. فالمسؤولية الخاصة إذاً تبرز هنا في لحظة تاريخية كمعرقل لنشوء التشكيلات وتحد من ضرورتها.

٢ ـ الحضور الفكري وأثره

قد يكون لغياب الجانب الفكري، أو ما يمكن أن نسميه بعامة «البعد

(١) الحوت، شفيق: م. ش (١)، الاثنين ٣٠/٣/١٩٩٨.
(٢) م. ن.

الإيديولوجي». أثره في تأخر تشكيل التنظيمات الناصرية في مرحلة ما، باعتبار أن الحضور الايديولوجي يدعم مقومات البناء التنظيمي ويشد أزره ويعطيه مبرره أو يشرعن وجوده، فتغدو الأداة وسيلة لتحقيق الفكر وتجسيده.

من الضروري التمييز بين منطلقين أساسيين في المشروع الناصري: الأول سياسي، والآخر عقائدي. فالجانب السياسي استقطب الكثير من الجماهير وفي مختلف أرجاء الوطن العربي، لكنه لم يحوّل الاحتشاد الجماهيري الواسع إلى أطر تنظيمية، لأن التحوُّل، إلى تنظيم سياسي، برأي منير الصياد، يحتاج إلى «فكرة عقائدية»، وهي لم تكن موجودة في البداية، وتأخرها عملياً عكس تأخراً في بروز التشكيلات الناصرية[1] كأطر تنظيمية في لبنان، كما في الأقطار العربية الأخرى. فالتشكيلات الناصرية ترافقت لاحقاً مع نضج «الآراء الإيديولوجية» وبلورتها، إذا جاز التعبير، في المشروع الناصري. الأساس في هذا السياق ترافق مع طرح الميثاق (١٩٦٢)[2]، وبداية الاقتراب من «الفكرة العقائدية» بشكل أو بآخر. وبالرغم من أن هذا الاقتراب لم يأخذ الطابع الشمولي، خاصة تجاه قضايا الكون والخلق ومسائل الدين... إلخ، غير أنه وفر للناصريين إرهاصات أولية لبلورة إطارهم النظري ـ الفكري. لأن غياب الدليل النظري يؤخر صياغة المشروع وتحديد أداته.

إن هذه المقاربة لتوضيح تأخر التشكيلات التنظيمية، تطرح تساؤلات عديدة، لعل أهمها يتلخص في مدى امكانية القبول بالطابع «الإيديولوجي» للناصرية، أو مدى اقتراب الإطار الفكري ـ النظري من الإيديولوجيا. فالناصرية أقرب لأن تكون نظرة وليست نظرية، الأمر الذي يجعل الجانب النظري بالمعنى الإيديولوجي بعيداً عنها. غير أن تتبع الجانب الفكري يبيّن أن تحوُّلاً جدياً ترافق مع صدور الميثاق (١٩٦٢) وفَّر للناصريين معبراً نحو الإطار النظري ـ

(١) الصياد، منير: م. ش(٤)، م. س.
(٢) يراجع: عبد الناصر، جمال: الميثاق
ـ نعمة، ماجد (مدير التحرير): **موسوعة السياسة**، جـ٦ بيروت، ط.٣، ١٩٩٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مادة الناصرية ص٥٤٩، ومادة ميثاق العمل الوطني ص٥٠٠.

الفكري كانوا يحتاجونه، وامتلكوا بوجوده (الميثاق) دليلاً أساسياً كان ينقصهم ويؤثر في حركتهم فكرياً وتنظيمياً. فإلى أي مدى استلهم الناصريون مضمون الميثاق وطروحاته؟

إضافة إلى ما طرحه الميثاق من ومضات في الجانب الفكري، فإنه أعاد طرح فكرة التنظيم السياسي وأدائه في مصر بشكل خاص، من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي كإطار تنظيمي للالتزام والتجديد من جهة، وكمجال لمواكبة التحول النظري وتجسيده من جهة أخرى. وهذا ما ترك، بدون شك، آثاره لاحقاً على بقية الأقطار العربية، التي حاولت من خلال تجاربها التنظيمية أن «تؤدلج» التوجه الناصري وطروحاته، وتؤطره إنطلاقاً من وحي الميثاق ومضمونه. لذلك، طُرحت مثلاً فكرة «الحركة العربية الواحدة» التي نظّر لها ناصريون خارجون من تجارب قومية[1]. لكنها لم ترَ النور، أو تتبلور في جسد حي. وبقيت فكرة تحاول أن تقلد حزب البعث العربي الاشتراكي من دون أن ترتقي إلى فكرته في التنظيم القومي، وتسعى لتطوير حركة القوميين العرب وامتلاكها من دون أن تستطيع تجاوزها وتطوير فكرتها، فبقيت حدود الاستفادة مما طرحه الميثاق محدودة.

إن فكرة «تحالف قوى الشعب العامل» التي نظّر لها الناصريون كإطار نظري ـ فكري «بديل» عن الطروحات الفكرية التي ترتكز على مقولة الصراع الطبقي والطبقات الشعبية الكادحة (الماركسية خاصة، والبعث عامة)، لم تكن قادرة، من حيث المبدأ، على التأطير والصمود. وبيّنت التجارب التنظيمية التي دعت للفكرة في لبنان عن ارتباكات نظرية واختلالات تنظيمية، الأمر الذي عطل التواصل بين عناصرها ومقوماتها، وجعلها أقرب لأن تكون شعاراً مناسباتياً أكثر مما هي حقيقة حية.

ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى أن الإطار النظري الذي بلوره الميثاق، لم يتعمّق من خلال الدراسة والبحث لتطويره وتجديده كما نص على

(١) الريماوي، عبد الله: **الحركة العربية الواحدة**، بيروت، ط١، ١٩٦٤، دار النشر للجامعيين.

ذلك الميثاق، وأكد على ضرورة المراجعة كل عشر سنوات. لهذا، تحوّلت هذه الومضة النظرية إلى «منهج إيديولوجي» إيماني، كما هو سائد في الاحزاب الإيديولوجية والشمولية لجهة النقل والتكرار والترديد، أو لجهة تحويلها إلى تعويذة كافية وافية تشفي الأمة من أمراضها، وتحل مشاكلها، لكنها لم تربط الفكر بالتنظيم أو تعتبر التنظيم معبراً لتحقيق الفكرة.

من هنا، يمكن القول إن غياب الإطار الفكري أثّر سلباً في بلورة الصيغ ـ الصيغة التنظيمية لتحقيق الفكرة ـ المشروع النظري في مرحلة ما، وعند حضور لمحات محددة في مرحلة أخرى، لم تنسج أصول موضوعية للبناء التنظيمي، فبقي الاهتمام منصباً على السياسة بعموميتها كمواقف واتجاهات. ولم تكن الأداة حاضرة في التجربة كرافعة ضرورية للوصول إلى الفكرة. والناصريون في الحالتين لم يساهموا في تمتين العلاقة بين الفكرة وأداتها، كما أنهم لم يغنوا الفكرة بحد ذاتها، أو يعمقوا مفهوم الأداة ويجسدوها في أرض الواقع، الأمر الذي صبغ التعامل مع الفكرة وتنظيمها برومانسية واضحة.

٣ ـ الشارع وقائده

يبدو أن طبيعة العلاقة الخاصة التي نُسجت بين الشارع الناصري وقائده، كانت من العوامل المعطلة، إلى حد كبير، لعملية بلورة تشكيل سياسي منظم يحمل الفكرة الناصرية ويجسِّدها في إطار محدد.

فالشارع الناصري المؤمن بشخص الرئيس جمال عبد الناصر وتجربته وإنجازاته، شعر بأنه على تماس مباشر معه عبر خطبه ومواقفه. ففي المفاصل الأساسية، والأحداث المهمة والمناسبات القومية والظروف الطارئة، كان يحضر الرئيس عبر صوته من الإذاعات أو عبر صوته وصورته على شاشات التلفزة، أو عبر خطبه وصوره في الصحافة المقروءة بدون تكلفة أو واسطة، فيصل للجميع بسهولة ويسر.

لقد امتاز عبد الناصر في مخاطبة جمهوره بسمة خاصة ميزته عن غيره من القيادات السياسية، لدرجة جعلت حديثه يبدو، وإلى حد بعيد، وكأنه «حديث خاص» موجّه للشخص ـ المجموعة التي تستمع إليه مباشرة. فكان قادراً على إيصال رسالته ببساطة، وعرض ما يريده بأسلوب يشد المستمع ويزيل التكلف معه. ولعل اللهجة المصرية التي تبدو أكثر انتشاراً في الأقطار العربية وأكثر مفهومية في تعابيرها ومفرداتها قياساً بغيرها من اللهجات العربية، قد وفرت إمكانات التواصل مع الشارع الناصري بمختلف شرائحه الاجتماعية والمناطقية. كما أن شخصية القائد بحد ذاتها وما تحمله من مقومات «كارزماتية» خاصة، ساعدت على جذب الجمهور وانشداده.

هذه الوضعية جعلت المواطن العادي في الشارع الناصري يبدو ناصرياً من دون مشقة الالتزام بالقنوات التنظيمية، ومن دون الشعور بالحاجة إليها. فالفكرة بدت واضحة عند عامة الناس، لا تحتاج إلى تأويل أو شرح أو تفسير، والتجاوب الشعبي حاضر لا يحتاج إلى مستلزمات التعبئة وقنواتها، والاندفاعة موجودة لا تحتاج إلى محرك، والقناعة راسخة لا تحتاج إلى متطلبات التثبيت وتقنياته. والفكرة، بحد ذاتها، التي أطلقها عبد الناصر في لبنان، كما في العديد من الأقطار العربية الأخرى، لم تفرض على معتنقيها الكثير لتوضيح معالم الانتماء إليها، أو الانخراط في صفوفها. وفي اللحظات التاريخية التي يتطلب الأمر ذلك، أخذت مظاهر التعبير الناصري أشكالاً أخرى (انتفاضة ١٩٥٨). لهذا، كانت المقتضيات/المتطلبات المترتبة على الشارع الناصري غير معقدة، من حيث المبدأ، وقد تنحصر ببعض المظاهر الأولية كالتظاهر أو حضور مهرجان، أو التحلق حول وسائل الإعلام لسماع خطب القائد وأحاديثه... إلخ، الأمر الذي جعل العاطفة الناصرية بديلاً من الإطار التنظيمي. وهي قبله بالأساس. فالمواطن ناصري، من دون منّة من أحد، أو تطويب من هيئة، أو ترتيب مسبق. والصفة الناصرية ـ أو الهوية الناصرية، لم تكن تحتاج إلى قرار ما لشرعنتها والاعتراف بها.

من هنا، يمكن ملاحظة العديد من التجمعات ذات الهوى الناصري من دون أن تأخذ طريقها إلى إطار ما، أو تؤطر نفسها في قناة محددة.

لذلك، يبدو أن التشكيلات السياسية الناصرية تأخرت نسبياً في التبلور، لأن الشارع الناصري كان على علاقة ما مع قائده، الذي يعطي الاطمئنان لمناصريه، وفي حضوره الكبير يكاد يعطل حضور أطر تنظيمية كمندوب عنه للتواصل مع شارعه. وبالرغم من هذه الوضعية وظروفها وما يمكن أن تجده من تحليل أو تعليل، فإنها تبدو بالمقابل كما يقول أسامة سعد، أحد مظاهر التعبير عن «القصور في إدراك أهمية البناء الحزبي في قيادة العمل السياسي». لهذا، كان التيار الناصري، واتساع مده الجماهيري في لبنان، وفي غيره من الأقطار العربية، وإن بنسب مختلفة، من العوامل المعرقلة لعملية الانبناء التنظيمي وتشكّله السياسي في أطر محددة.

إن وضعية التيار الناصري، التي لم تكن تحتاج للتعبير عن ناصريتها لكثير من المظاهر والإجراءات، والتي لم تكن تستلزم قناة ما لتأطيرها، أنتجت على الأرجح أموراً ثلاثة:

الأول، تمثّل في أن حضور التيار الناصري وقوة اتساعه وسعة امتداداته وشدة تعاظمه في مراحل مختلفة، قد ولّد نوعاً من الركون إلى ثبات القاعدة الناصرية في لبنان، كما في غيره، والاطمئنان إلى رسوخها، الأمر الذي عزّز الركود في عدم إثارة موضوع التنظيم وضرورته. وفي هذا الجانب إنحصرت فكرة التنظيم بمفهوم «الخزان» الذي يوفر الاحتشاد الجماهيري ويكون مظهراً لعرض القوة وإبراز العدد.

الثاني، تمثّل في اعتبار التيار أكبر من أن يضمه إطار وأوسع من إمكانية الحصر، وهو بالتالي عصي على التقنين؛ وفي هذا الجانب تبدو فكرة التنظيم هلامية وغير واضحة، ولا تقيم فصلاً بين الأداة وجمهورها، فيغدو الجمهور هو الأداة، ويجعل الأداة لكل الجمهور، بل يغدو التنظيم أقرب لأن يتماثل مع المذهب بالمعنى الديني، حيث يفترض أن يندرج في صفوفه كل مؤمن ومهتد.

الثالث، تمثّل في اعتبار التيار بعظمته وجبروته، أهم بالتأكيد من أي حزب أو تنظيم، وأفضل من أي إطار أو تأطير. من هنا، يشير أسامة سعد إلى أن التيار الناصري كان يعتبر نفسه متميزاً عن التجارب الحزبية المعروفة تاريخياً في لبنان. ولم يسع إلى «تشكيل حزبه» بوجود عبد الناصر، بل إن القناعة عند الكثيرين أو لدى الغالبية، أن التيار «أكبر من الحزب أو التنظيم وأهم»، فلماذا التقوقع بحزب صغير[1]؟

من هنا، يمكن القول إن طبيعة التيار الناصري وفهمه للناصرية والمهام الموكلة إليه، أو المنوطة به، أثرت بشكل أو بآخر في بلورة صيغ تنظيمية في لبنان.

٤ ـ الخصوصية اللبنانية

إن تأخر بلورة أطر تنظيمية سياسية «ناصرية» في لبنان، قد يعود في جزء منه إلى طبيعة نظرة عبد الناصر للعلاقات العربية عامة وللواقع اللبناني وخصوصيته خاصة. فاحترام عبد الناصر للخصوصية اللبنانية، ومعرفته بحساسية الوضع اللبناني، جعلاه يستبعد فكرة قيام تنظيم ناصري مرتبط به بشكل واضح ومباشر، والاكتفاء بالتجمعات الشعبية غير المنظمة، والتيار الجماهيري المؤيد، باعتبار أن التنظيم السياسي قد يبدو في مثل الوضعية اللبنانية المعقدة تدخلاً مباشراً في الشؤون اللبنانية وإخلالاً بتوازناتها الداخلية.

إن نظرة متفحصة على طبيعة العلاقة التي نشأت بين الرئيسين جمال عبد الناصر وفؤاد شهاب، وإلى النمط السياسي الذي تعامل فيه عبد الناصر مع القضايا اللبنانية الشائكة، والاتجاه الذي حكم مسار نظرته للواقع اللبناني وفهمه لأوضاعه، تدفع بشكل أو بآخر إلى القول بتهميش فكرة قيام تنظيم سياسي وعدم الحاجة إلى وجوده.

---

(١) سعد، اسامة: م. ش(١)، الجمعة ١٩٩٧/٨/١، صيدا، الجنوب.

من هنا، يشير باسم الجسر إلى أن الرئيس عبد الناصر «تفهم لوجهة نظر» الرئيس شهاب. وكان اللقاء بينهما مفصلاً في تحديد معالم العلاقة المستقبلية بينهما وبين البلدين؛ بل يبدو أن مجرد قبول عبد الناصر بلقاء الرئيس شهاب في «بناء صغير من الصفيح» على الحدود بين سوريا ولبنان دلالة واضحة على تفهمه لطبيعة لبنان وظروفه، ولإمكاناته في الشؤون العربية ودوره فيها.

لقد أوضح عبد الناصر أن ما يريده من لبنان أمرين: خارجي وداخلي، إذا جاز التعبير، الأول أن لا يدخل لبنان في تحالفات وسياسات دولية معادية للعرب، أو موجهة إلى أي فريق أو دولة عربية، من دون أن يعني هذا تخلياً عن صداقات لبنان الدولية وانفتاحه على الغرب. والثاني المحافظة على الوحدة الوطنية وكيان لبنان واستقلاله[(١)].

هذا التوجه جعل الرئيس شهاب يرد على منتقديه الذين أخذوا عليه مسايرته لعبد الناصر وإفراطه بحسب رأيهم «أكثر من اللزوم» في علاقته بمصر، فيؤكد أنه (عبد الناصر) لم يطلب منه ما يتعارض مع مصلحة لبنان واللبنانيين، بل على العكس من ذلك، دعم لبنان داخلياً وخارجياً. إضافة إلى أن مسايرة عبد الناصر برأي شهاب تخدم أحاسيس وعواطف «نصف سكان لبنان» الذين يحملون في نفوسهم شعور «الإعجاب أو المحبة، بل التقديس لبطل قومي»[(٢)].

لقد ترافقت هذه العلاقة مع توقف أحداث **١٩٥٨**. فلبنان كان خارجاً من محنته، وعداء كميل شمعون لمصر وسياسة عبد الناصر وانسياقه باتجاه الغرب وأحلافه، تركت مضاعفات داخلية خطيرة وانقسامات مجتمعية كبيرة. فسياسة عبد الناصر تجاه الحكم اللبناني بعد أحداث **١٩٥٨** أطفأت الغليان المتفجر في الداخل، ولم تفقد لبنان «خصوصيته»، وحافظت على ما له من امتيازات وعلاقات خارجية مع الغرب، ولم تفرض عليه بالمقابل مواقف حادة. فبقي مثلاً غير معترف بجبهة التحرير الجزائرية، والصين الشعبية، كما لم تجره إلى الانحياز لما كان يسمى في حينه بالكتلة الاشتراكية[(٣)].

(١) الجسر، باسم: **فؤاد شهاب**، ١٩٩٨، مؤسسة فؤاد شهاب، ص (٣٦ ـ ٣٨) و(٧٥ ـ ٧٦).
(٢) م. ن، ص ٧٣.
(٣) **اشتراكيون لبنانيون**: م. س، ص١٨١.

يبدو أن الاتجاه الذي رسمه عبد الناصر، ما كان ليقوم لولا فهمه الموضوعي والعميق للواقع اللبناني وطبيعته وخصوصيته، وبالتالي التعامل معه انطلاقاً من هذه القاعدة. ويوضح جوزف أبو خاطر أن الرئيس عبد الناصر أكد أكثر من مرة تفهمه لأوضاع لبنان، وعدم الرغبة في «تحميله فوق طاقته» أو الدخول «طرفاً» في قضاياه «لا حاضراً ولا مستقبلاً». بل إن فكرة الوحدة مع لبنان كما يقول عبد الناصر « لم تجل في خاطري يوماً». ولمنع حدوث مثل هذه الخطوة، كان يشترط «الإجماع اللبناني» لا الغالبية المطلقة[(١)].

كما يشير سامي شرف في هذا السياق إلى أن مصر لم تفكر في تغيير النظام اللبناني. وعندما عرضت فكرة «إحداث تغيير في لبنان» عام **١٩٦٩** تتولاه عناصر «ذات اتجاه قومي عربي» رفض عبد الناصر مجرد مناقشة الفكرة أو معرفة تفاصيلها، مصرّاً على أن خصوصية التركيبة اللبنانية هي التي تحفظ توازنه من جهة، وبأن لبنان نافذة العالم العربي على العالم، ومن المصلحة القومية إبقاء هذه النافذة بالوضع الحالي[(٢)].

من هنا، يمكن القول إن تأخير قيام تشكيل ناصري في لبنان أمر يتعلق بشكل مباشر، وإلى حد بعيد، بالرئيس عبد الناصر الذي لا يريد تغييراً في البنية

(١) أبو خاطر، جوزف: **لقاءات مع جمال عبد الناصر في صميم الأحداث**، بيروت، ط. ٢، ١٩٧١، دار النهار، ص ٨٤ و١٠٥ ـ ١٠٦ و١٠٨.
ـ لمزيد من التفاصيل حول نظرة عبد الناصر، يراجع خطب الرئيس عبد الناصر في الوفود اللبنانية التي التقاها في دمشق. أحمد يوسف أحمد (المحرر) جـ٣، القسم الأول (١٩٥٨ ـ ١٩٥٩) سنوات الوحدة، بيروت، ط. ١، ١٩٩٩.
(٢) يراجع: ـ شرف، سامي: **عبد الناصر كيف حكم مصر**، م. س، ص٣٥٣.
ـ في مقابلة تلفزيونية (م. س).. يعيد سامي شرف التأكيد على نظرة عبد الناصر تجاه لبنان على النحو التالي:
١ ـ للبنان خصوصية مميزة نتيجة لبنيته الاجتماعية.
٢ ـ التركيبة اللبنانية يجب أن لا تمس.
٣ ـ يبقى لبنان نافذة العالم العربي على الغرب ونافذة الغرب على العالم العربي.
٤ ـ عدم تغيير الوضع في لبنان ـ وهذا كان إيماناً قاطعاً لديه، لأن أي تغيير سيخل بالموازين الداخلية والاقليمية.
٥ ـ لا هيكلية تنظيمية مع التشكيلات الناصرية في لبنان.

اللبنانية، أو إيجاد ما يساعد على إحداث تحوُّل في المجتمع اللبناني. وهذا ما يحاول سامي شرف تأكيده بطريقة مباشرة من خلال توضيحه عدم رغبة مصر في إقامة تنظيمات سياسية لها خارج حدودها. فمصر، كما يشير شرف، لم تسعَ أو تفرض قيام تنظيمات في أي بلد عربي. وإذا وجدت مثل هذه التنظيمات المؤيدة لثورة ٢٣ يوليو في أي بلد عربي، فإنها نابعة من «قناعة أبناء هذا البلد وليس فرضاً من القاهرة». والموقف عينه تقريباً، واجه فكرة قيام الحركة العربية الواحدة، حيث أكّد عبد الناصر أن «لكل مجتمع عربي خصوصياته، وتقاليده ومزاجه» وهو يتحرك من خلال ذلك وفق إرادته[١].

إن هذه الوضعية تؤشر على طبيعة الحكم في مصر وأسلوبه في التعاطي مع الساحات العربية. فقيام أشكال ما للعمل يبقى مرتبطاً بالمركز، إلى حد كبير، وبتوافق تام معه، قد يساهم في إلغاء أي مبادرة شعبية في الأقطار المتضخمة بناصريتها من جهة، ويهمّش دور الناس في العمل والتنظيم من جهة ثانية، ويعزز الاشكالية بشكل أو آخر، بكل معانيها ومظاهرها من جهة ثالثة. من هنا، يشير البعض إلى أن أسلوب الحكم الذي فرضه عبد الناصر لم يكن قادراً على تكوين الحزب الذي يخلف الفرد، أو بلورة «مؤسسة صنع القرار في حضور الفرد والبديلة عنه إذا غاب»، الأمر الذي جعل الإطار التنظيمي باستمرار شبيهاً بأجهزة الأمن[٢].

أن قراءة موازية للوضع، تعتبر ،برأي البعض، أن الموقف المصري والرئيس عبد الناصر في عدم تشجيع قيام تنظيمات ناصرية في لبنان، له ما يبرره أو يفسره، وهو نتيجة طبيعية «لانشغالات» عبد الناصر وعدم وجود الوقت الكافي لديه لمتابعة الموضوع في الأقطار العربية، لذلك، ليس بالضرورة إرجاع الأمر إلى خلفيات سياسية.

غير أنه في الحالتين، فإن طبيعة نظرة الرئيس عبد الناصر للوضعية

(١) شرف، سامي: عبد الناصر كيف حكم مصر، (م. س)، ص ١٠٦.
(٢) عبده، سمير، م. س، ص (٨٢ ـ ٨٣).

اللبنانية، جعلته ينأى عن الاتجاه الداعي إلى قيام تنظيم سياسي مرتبط بمصر أو محسوب عليه، الأمر الذي ساعد في تأخير بلورة التشكيلات السياسية الناصرية في لبنان.

٥ ـ الأجهزة وفاعليتها

إذا كان لمصر رغبة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية، أو فرض تنظيمها السياسي الخاص، فهل يعني هذا انتفاء أي تدخل لمصر في الأقطار العربية عامة ولبنان خاصة؟ هل كان للأجهزة المصرية دور ما في لبنان؟ هل أقامت علاقات خاصة مع الرموز السياسية والشخصيات التقليدية عبر السفارة في بيروت؟ هل أثرت العلاقات التي نسجتها الأجهزة والسفارة في بيروت في الوسط السياسي والشعبي اللبناني، فكانت بديلاً من بلورة إطار سياسي ناصري؟ هل حلّت الأجهزة محل التنظيم السياسي؟ هل كانت داعماً أو معرقلاً لقيام التنظيم السياسي؟

يبدو أن للتدخّل الذي اعتمدته الأجهزة المصرية مباشرة أو عبر السفارة المصرية في بيروت، أثره في عرقلة قيام هياكل تنظيمية من جهة، وتشويه العلاقة مع الشارع الناصري في لبنان من جهة ثانية، وايجاد هياكل تنظيمية مشوهة من جهة ثالثة، الأمر الذي ترك بصماته السلبية على الوجود الناصري وتشكيلاته.

من المتعارف عليه، أن كل دولة تسعى من خلال أجهزتها أو سفاراتها لإقامة علاقات معينة في البلد المضيف. وقد تتخذ هذه العلاقات أشكالاً متعددة. فكيف إذا كان الأمر سفارة مصر ـ عبد الناصر، وفي بيروت بالذات؟ حيث شاع رأي عام حول أهمية مركز العاصمة اللبنانية كحلقة وصل بين العرب والغرب، وبأنها إحدى النوافذ المهمة للإطلالة على الأقطار العربية والدول الغربية، خاصة أن قوة السفارة والأجهزة المصرية كانت قد ازدادت تأثيراً مع ازدياد حجم الرئيس عبد الناصر، واتساع شعبيته، بحيث غدا التواصل مع السفارة والأجهزة المصرية نوعاً من تأكيد الولاء الناصري.

في غياب التشكيل السياسي الشعبي المنظم كقناة عمل تحمل الفكرة وتبشر بها وتوسع حضورها الجماهيري، تغدو السفارة عامة، والأجهزة خاصة، بوابة العبور لتوطيد العلاقة مع المركز الأم، بل تحلّ السفارة وقنواتها محل التنظيم وأطره.

قد يبدو هذا الأمر طبيعياً من الوجهة النظرية، باعتبار أن «الناصرية»، إذا جاز التعبير، ولدت من خلال السلطة، ونشأت من القمة ثم تدرجت للقاعدة، لتمتد لاحقاً إلى وجدان الناس ومشاعرهم. فلم تكن تعبيراً عن نشأة جماهيرية حزبية وصلت إلى السلطة بناء على تنظيمها السياسي وحضورها الشعبي. لهذا، فالأجهزة السلطوية بأشكالها المتعددة وأسمائها المتنوعة، سبقت قيام التنظيم السياسي في مصر، وبالتالي ساعدت على وجوده.

من هنا، يشير أحد الرموز الناصرية إلى هذه الناحية بالقول: إنه إذا كانت الأجهزة سابقة بالأساس على تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي مثلاً، وما سبقه من تنظيمات سياسية في مصر، فإن حضورها ونشاطها سيكونان متقدمين على قيام حركة ناصرية حزبية أو شعبية منظمة على الصعيد العربي[(١)]. وهذا ما يؤشر اليه سامي ذبيان أيضاً، في أن أجهزة عبد الناصر في الخارج من أمنية وسياسية، كانت تشرف على تنظيم الأحزاب، أو الفئات، أو التجمعات التي انحازت في مواقفها لعبد الناصر[(٢)]. ويشير أحمد حمروش إلى الأمر نفسه لجهة علاقة التشكيلات بالملحقين العسكريين، فيوضح أن «كمال رفعت كان ينشط في المنطقة العربية لتشكيل تنظيمات مرتبطة بثورة يوليو، وكان يشرف عليها الملحقون العسكريون صلاح مصطفى في الأردن وحسن خليل في بيروت»[(٣)]. وقد تعزز هذا الاتجاه مع الموقف السلبي من الظاهرة الحزبية، وتهميش فكرتها ورفض أسلوب عملها، الأمر الذي عزز قبضة السلطة وأجهزتها على النشاطات الشعبية وما يمكن أن تنتجه من تشكيلات سياسية.

(١) قيادي ناصري: م. س.
(٢) ذبيان، سامي: م. س، ص٢٣٦.
(٣) حمروش، أحمد: جـ٣، م. س، ص٤٥٣.

بل إن أحد أهم مظاهر النقد الأساسية للتجارب التنظيمية التي أقامها عبد الناصر، من هيئة التحرير، إلى الاتحاد القومي، إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم إلى فكرة طليعة الاشتراكيين داخل الاتحاد الاشتراكي، تركزت على تماثلها مع الأجهزة، وقوة نفوذ الأجهزة في أدائها، وشدة حضورها في توجيهها، وتحديداً نمط علاقاتها الداخلية، وتدخلها في مراقبة المنضوين في صفوفها... إلخ.

لتوضيح مدى ثقل حضور الأجهزة المصرية وشدة وطأتها مثلاً، يمكن مراجعة مناقشة فكرة دمج حركة القوميين العرب بالناصرية، والآراء الحركية المعترضة على إتمام هذه الخطوة، فبالرغم من تأييد الحركة الجارف لعبد الناصر وهيمنة فكرة الالتحام بينها وبين الناصرية، فالاعتراض الأساس انصبّ بالدرجة الأولى على أن اندماج الحركة بالناصرية خارج الجمهورية العربية المتحدة، يعني حل تنظيمات الحركة «والعمل كوكلاء لشبكة المخابرات، أو في أفضل الأحوال وضع هذه التنظيمات في يد المخابرات الناصرية»[(١)].

من هنا، يشير جلال بكداش إلى أن الأجهزة لم تكن تسمح لفكرة التشكيل السياسي وما تمثله، أو للتنظيم الحزبي بالتبلور. لأنها منافسة لها. وهذا ما أخر وجود تنظيم سياسي في لبنان وبقية الاقطار العربية[(٢)].

غير أن هذه الوضعية تحمل التباساً بحد ذاتها. وهي موضع نقد ومناقشة، من حيث المبدأ، لما أثارته من لغط، كونها ربطت ما بين الجهاز المخابراتي ونمط عمله والعلاقة الأمنية ومستلزماتها من جهة، وما بين الولاء لعبد الناصر والالتزام بالفكرة «الناصرية» من جهة أخرى. فالعلاقة مع الأجهزة اعتبرت في جزء كبير منها خدمة لقضية ولم تُفسر عملاً مخابراتياً مسيئاً. وهذه المسألة يمكن تعميمها، إلى حد ما، على وضعيات العديد من الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى، قومية كانت أو أممية، لما تتضمنه طبيعة الفكرة وضرورة تحقيقها وتقديم ما يمكن لخدمتها وتسهيل انتشارها، من أساليب وقنوات. من

(١) الكبيسي، باسل: م. س، ص٨٥.
(٢) بكداش، جلال: م. س.

هنا، يشير حسن قبيسي إلى أن البعض افتخر بعلاقات، ربما كانت أمنية مع أجهزة الأمن المصرية، واعتبروها «صك براءة» أو امتيازاً خاصاً، أو «توكيلاً حصرياً» باحتكار العمل الناصري في لبنان. وهذا ما أساء إلى الناصرية بحد ذاتها كفكرة وأسلوب عمل(١).

لقد زاد من التأثير السلبي أنه في ظل هشاشة التشكيلات السياسية وغياب الحضور السياسي لها، وفي ظل تعطيل الممارسة الديمقراطية على صعيد المجتمع؛ كما في التنظيم السياسي، بحد ذاته، فإن التنافس السياسي أو الفاعلية السياسية للتشكيلات يغدو معرضاً أكثر لاختراق الأجهزة الداخلية أو الخارجية، بل يغدو النشاط السياسي خاضعاً أكثر للضبط والتوجيه والتحكم. وقد تصبح بعض الحالات التنظيمية أو بعض الصراعات داخلها امتداداً بشكل ما لتنافس الأجهزة والصراعات في ما بينها. فاتحاد قوى الشعب العامل في لبنان، كما يشير أحمد حمود، لم يكن على وفاق مع فتحي الديب؛ والتنظيم الطليعي المرتبط مباشرة بفتحي الديب ليس على وفاق مع غيره من المسؤولين في مصر أو مع مندوبيهم وممثليهم خارجها، الأمر الذي كان ينعكس على العمل الناصري في لبنان مواقفَ وسياسة، وبالتالي من هو غير مندرج في إطار الأجهزة أو خاضع لتوجهاتها فمعرّض للمحاربة والتضييق(٢).

وإذا كان من الصعوبة، برأي فيضي حمادة، الحكم في مدى علاقة بعض التشكيلات أو رموزها بالأجهزة وحدود هذه العلاقة وطبيعتها ومساراتها، غير أن نشاط بعض المسؤولين المصريين في لبنان يؤكد على وجود شكل ما من العلاقة. فإلامَ يمكن إرجاع زيارات نزيه حلمي إلى لبنان وهو الذي كان له موقعه بمكتب الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر؟ وهل يمكن أن تُفسر علاقاته ببعض الرموز الناصرية خارج حدود الأجهزة التي يرتبط بها ويعمل ضمنها أو المسؤول عنها(٣)؟

(١) قبيسي، حسن: م. س. أجريت عدة **مقابلات شخصية** وتم تلخيصها بنص مكتوب.
(٢) حمود، أحمد: م. ش(١)، م.س.
(٣) حمادة، فيضي: م. ش(١)، م. س.

إن هذه الحالة ـ العلاقة بالأجهزة ـ قد اتسعت وازدادت حضوراً مع قيام الجمهورية العربية المتحدة ونشاطات عبد الحميد السراج في لبنان. ويبدو أن تغلغل الأجهزة وتنوعها، وسرية علاقاتها، جعل من الصعوبة الفصل أو التمييز بين العلاقة بالمركز ـ مصر ـ من موقع سياسي فكري وتنظيمي (إذا وجد) من جهة، والعلاقة بأحد أجهزة المركز الأمنية من جهة أخرى. إن هذا التداخل أصبح أكثر عمقاً، خاصة أن المركز في الأساس لم يقم بمثل هذا القطع أو يعتمده، بل أضفى على الأجهزة طابعاً «ايديولوجياً» إذا جاز التعبير، فبدت العلاقة معها خدمة للفكرة وسعياً لتجسيدها.

إن ربط الفكرة بالجهاز الأمني، أو تجييرها لخدمته، همَّش إمكانية تأسيس أطر تنظيمية سياسية في لبنان. لذلك، يشير شفيق الحوت إلى أن من كان يُرسل من المخابرات أو من مركز أمانة الشؤون العربية، أو مركز رئاسة الجمهورية العربية المتحدة لحل مشاكل ما يسمى بالناصريين، أو متابعة أوضاعهم، لا يعمل على بلورة تيار شعبي ناصري منظم وواسع وعريض، بقدر ما يرغب ويهتم بلقاءات محدودة. لهذا، كانت الاتصالات محصورة بفلان أو علّان، وكانت الأوامر تصدر، والتنفيذ بدون نقاش. وهذا لا يؤسس بالتأكيد لحركة شعبية أو أطر تنظيمية(١).

ويبدو أن مستوى العلاقة الودية بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان في عهد الرئيس فؤاد شهاب ساعد في حضور الأجهزة وتدعيم قوتها، خاصة مع اتساع نفوذ الشعبة الثانية، الأمر الذي وفر مجالات أكثر لأشكال متعددة من العلاقات «التنظيمية» عبر أجهزة البلدين والتنسيق الخاص بينهما، على حساب أية محاولة لتشكيل سياسي منظم.

من هنا، سمحت الأجهزة اللبنانية بالتنسيق مع المركز في الجمهورية العربية المتحدة، بالنشاطات المنظمة سلفاً، أو المحسوبة بدقة، من حيث المبدأ، والتي لها طابع شكلي ومن أشخاص موثوقين، إذا جاز التعبير، «فذكاء»

(١) الحوت، شفيق: م. س.

الأجهزة اللبنانية أيام الرئيس شهاب كان يسمح مثلاً لسيارات البلدية أن تساهم في تعليق صور عبد الناصر. فتم الاكتفاء بالمظاهر والقبول بها لتمرير قضايا الهيمنة على الدولة ومؤسساتها[(١)] من جهة، بينما لم يكن ممكناً التساهل تجاه أي خطوة سياسية تنظيمية جدية من جهة أخرى.

إن الحضور المصري في لبنان لم يكن خارج القنوات الرسمية والمشرعنة. من هنا، كان للسفارة المصرية في بيروت حضور سياسي مميز وعلاقات واسعة على الساحة اللبنانية. لهذا، اعتبر بطرس حرب أن السفير المصري عبد الحميد غالب في مرحلة «سحر عبد الناصر» في الستينات، قد تحول إلى «مندوب سام». وبالرغم من الخلفية السياسية التي يحمله هذا الرأي، غير أنه يؤشر على مدى النفوذ السياسي للسفارة المصرية بحد ذاته. وهذا ما لا ينفيه أحد، وإن استدعى أكثر من تفسير وتعليل وتبرير.

ويشير ياسر نعمة إلى أن السفارة المصرية في بيروت، مقارنة بغيرها، بدت أكبر من أي سفارة أخرى كالسفارة الأميركية، أو الفرنسية أو حتى السوفياتية. فعدد الموجودين فيها يفوق الخمسين عنصراً، إلى جانب الذين يكلفون بمهمات في لبنان والمنطقة ويستقرون بعض الوقت في السفارة[(٢)].

لذلك، اعتبرت السفارة كأحد المراكز التنظيمية، إذا جاز التعبير، غير أن إيجابياتها قليلة برأي فاروق ضناوي. فكل طابق من طوابقها السبعة له مسؤول «يبني علاقاته مع أطراف لبنانية قد تكون متناقضة مع غيره، الأمر الذي جعل بعض هذه العلاقات ينجح وبعضها الآخر يفشل[(٣)]».

ويوضح ياسر نعمة أن تأثير السفير المصري عبد الحميد غالب، في حينه، كان على «صعيد الزعامات ولا أقول القيادات السياسية». والموظفون في السفارة الجديد منهم والقديم، كان يعكس السياسة الناصرية وينفذها، إلى جانب المستشارين والموفدين من قبل الأجهزة العسكرية، والمدنية الذين لهم

(١) براج، سنان: م. ش(١)، الخميس ١٣/٢/١٩٩٧، مار الياس، بيروت.
(٢) نعمة، ياسر: م. س.
(٣) ضناوي، فاروق: م. س.

اتصالاتهم وعلاقاتهم في لبنان[(١)]. فقد تقاطعت المصالح وتشابكت الميول وتداخلت الاتجاهات والعلاقات. فالعديد من الأشخاص الوطنيين أو زعماء الأحياء، أو السياسيين التقليديين أو غيرهم، وجدوا في السفارة مرجعية ما. من هنا، يشير البعض إلى أن السفارة كيفت الاتصالات معها والعلاقات التي نسجتها إلى فرد أو جهة أو مؤسسة في هيكلية النظام وأجهزته في مصر. لهذا، فحضور بعض الأسماء، مثل فتحي الديب أو فتحي رضوان في مصر، أو محمد نسيب أو أنور الجمل في السفارة في بيروت، إنما يأتي ضمن السياق الناصري العام وضمن هيكلية النظام وأجهزته[(٢)].

٦ ـ القوانين اللبنانية

إن مختلف العراقيل أعلاه لا تلغي، من حيث المبدأ، الوضعية اللبنانية، خاصة لجهة الوضع القانوني والأنظمة المرعية الإجراء التي يتم على أساسها قيام الأحزاب السياسية ونشأتها. فقبل الخطوة الجريئة التي أطلقها كمال جنبلاط في السبعينات والسماح للأحزاب الممنوعة في حينه (شيوعي، بعثي، سوري قومي اجتماعي) من حرية النشاط العلني، كانت الأحزاب السياسية ذات الهوى التغييري ممنوعة من العمل العلني ومحظورة من النشاط تحت طائلة الملاحقة القانونية وتَتَبع الأجهزة الأمنية لها وخضوعها لسيف ما سمي «الترخيص». فالالتباس الحاصل في القوانين اللبنانية بين الحزب السياسي والجمعية وغياب قانون عصري للأحزاب، يجعل هيمنة السلطة أمراً واضحاً على حركة الأحزاب ونشاطاتها، ويلعب بشكل أو بآخر دوراً في بلورة تنظيم سياسي[(٣)]. وهذه المسألة تنطبق على الناصريين كما على غيرهم من الأحزاب والتشكيلات السياسية.

(١) نعمة، ياسر: م. س.
(٢) م. ن.
(٣) اشتي، شوكت: وزارة الداخلية ومشروع الهيمنة على الأحزاب السياسية، **النهار** (جريدة)، الاربعاء ١٨/٢/١٩٩٦.

٧ ـ خلاصة محددة

إن الوضعية التي هيمنت على الشارع الناصري وصادرته بطريقة أو بأخرى، ساهمت في إجهاض أية محاولة جدية لتشكيل إطار ـ أطر تنظيمية ناصرية جدية في لبنان. غير أنه يمكن في هذا السياق توضيح ما يلي:

أولاً، ما يرتبط بطبيعة الأجهزة وعلاقاتها. فالأجهزة كانت الأنشط في الساحة اللبنانية، وقد مدت قنواتها عبر السفارة أو عبر غيرها على حساب التشكيل السياسي وضرورته. من هنا، كانت علاقاتها «غير صحيحة» ومع «سياسيين» فاشلين. كما يقول البعض، أما السياسيون الناجحون فلقد كانت لهم علاقاتهم الطبيعية مع الرئيس جمال عبد الناصر مباشرة. من هنا، تبرز اسماء القيادات التاريخية، مثل كمال جنبلاط في لبنان وعلي بوظو في سوريا وأحمد بن بللا في الجزائر[١]. بينما تختفي الأسماء الأخرى وتذوي.

ثانياً، ما يرتبط بالتلطي باليافطة الناصرية على حساب التشكيل السياسي، فأحد مظاهر التأثير السلبي لهذه الحالة يتلخص في تدعيم بعض الرموز السياسية التقليدية ووأد ما يؤسس لوضعية تنظيمية. فلقد سايرت الرموز التقليدية الشارع الناصري واستفادت منه من دون أن تخدمه، بل خدمت أغراضها الطبقية ومصالحها السياسية عبر امتطائها الشارع الناصري وعلى حساب الفكرة الناصرية بحد ذاتها.

من هنا، يشير منير الصياد إلى ضرورة نقد علاقة بعض الرموز السياسية بعبد الناصر. فبعضها تقليدي اختار التقرب من الرئيس، وبعضها الآخر أعلن «مشروعاً» قريباً من مشروعه في مرحلة معينة. لكن وفي الحالتين، فإنها كانت رموزاً تتلطى بالناصرية للاستفادة من امتداداتها الشعبية، ثم عادت ووقفت ضد المشروع الناصري، خاصة عندما تبلورت فكرة

(١) قيادي ناصري: م. س.

العدالة الاجتماعية في هذا المشروع. ويُستثنى في هذا السياق كمال جنبلاط بالدرجة الأولى ورشيد كرامي لاحقاً[١].

ثالثاً، ما يرتبط بطبيعة الحركة الشعبية الناصرية وعلاقتها بعبد الناصر، فالنظام المصري كأي نظام سياسي في أي بلد آخر، يحاول الاستفادة من أجهزته وسفاراته لربط علاقات ما مع العديد من الرموز والهيئات... إلخ، للإيحاء بحضور شعبي ما؛ بل إنه قد يساهم في تكوين هذا المناخ ويدعم رموزه لمآرب تخص النظام وتخدمه، فتولد «تجمعات شعبية» متمركزة حول مصالح معينة. غير أن الحقيقة يجب أن تقال في موضوع علاقة الشارع الناصري وحركته مع جمال عبد الناصر، بأنها كانت خارج حدود المصالح الآنية والتواءاتها. وفي كل المراحل والمحطات التاريخية والسياسية.

وفي هذا السياق، لا بد من التأكيد القاطع بأن الحركة الناصرية في لبنان، كما في غيره من الأقطار العربية، كحضور شعبي وامتداد جماهيري باتساعاتها وامتداداتها، لم تكن أبداً في يوم من الأيام مفبركة في السفارة أو صنيعة هذا الجهاز أو ذاك، بل هي حركة حقيقية من دون رياء، واقعية من دون ادعاء، صادقة من دون مواربة، عميقة في انتمائها، واضحة في تعبيراتها، أصيلة في حضورها، راسخة في ولائها العروبي، متدفقة في حماستها، مؤمنة بالفكرة وقائدها من دون منّة أو وجل، ولم تزل تحفظ الذكرى في وجدانها كحلم جميل.

(١) الصياد، منير: م. ش(٢)، م. س.

القسم الرابع: مسارات التجربة

الفصل الأول: تعدد التشكيلات

الفصل الثاني: التجارب الوحدوية

الفصل الثالث: العوامل الموضوعية للتصدع

الفصل الرابع: العوامل الذاتية للتصدع

مسارات التجربة

شهدت مرحلة ما بعد الرئيس عبد الناصر طفرة واضحة في عدد التشكيلات الناصرية، قياساً على المرحلة السابقة. ومن اللافت للنظر أن اندفاعة الناصريين في لبنان وحماستهم لإيجاد تنظيمات سياسية خاصة بهم، اشتدت وتيرتهما مباشرة بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، حيث تجاوز عدد التنظيمات التي اتخذت الناصرية عنواناً لها حتى العام ١٩٧٣ العشرين تنظيماً[١].

إن وفاة «الأب السياسي» أوجد فراغاً كبيراً في الشارع الناصري خاصة، والفضاء السياسي عامة، ما دفع الناصريين في لبنان إلى تأكيد هويتهم الناصرية والتمسك بها وفاءً للقائد وسياسته، وإصراراً على متابعة مسيرته واستمرار نهجه. ولعلَّ أحد المظاهر المعبِّرة عن هذه الحالة كان الطفرة الواضحة في عدد التشكيلات الناصرية.

من هنا، يمكن اعتبار المرحلة الأولى من السبعينات مفصلاً تاريخياً مهماً

(١) في موضوع عدد التنظيمات يوجد اختلاف في تحديد العدد الإجمالي للتشكيلات الناصرية في لبنان في مراحله الأولى من السبعينات، وذلك لكثرة التجمعات التي اعتبرت نفسها ناصرية. غير أنه من خلال المقابلات الشخصية يمكن القول إن العدد كان بحدود العشرين.
فمنير الصياد في **مقابلة شخصية** (كما في **الشراع**، عدد ١٤٢، الاثنين ٣/١٢/١٩٨٤، السنة الثالثة) يعتبر أن العدد قارب ٣١ تنظيماً بين ١٩٧٠ و١٩٧١. وعمر حرب (**مقابلة شخصية ٢**) اعتبر أن العدد في بداية السبعينات كان بحدود ٢٨ تنظيماً، وحسين حيدر حدد العدد بأنه وصل إلى ما يزيد على العشرين.

في مسيرة العمل الناصري ومسار تجربته، لاعتبارين على الأقل: الأول سياسي، والثاني ذاتي. الاعتبار السياسي يتمثل في كونه المرحلة الأوضح، من حيث المبدأ، في بلورة صيغ تنظيمية محددة. والاعتبار الذاتي يتمثل في أن غالبية الناصريين يعتبرونها «الأنقى»، إذا جاز التعبير، كونها عبّرت عن عفوية صادقة وطموحات واعدة وحماسة بريئة.

غير أن الملاحظ في كثرة التنظيمات الناصرية، أنها اقترنت بظاهرة التفكك إلى فرق وجماعات متناحرة، الأمر الذي أثر سلباً في مسار التجربة من جهة، وعطّل عمليات التلاقي والتوحد بين فصائلها من جهة ثانية، وهمّش حضورها من جهة ثالثة.

لذلك، يمكن القول إن المرحلة التي أعقبت وفاة الرئيس عبد الناصر تلخِّص، إلى حد بعيد، الكثير من الخصائص التي وسمت التجربة الناصرية في لبنان. ولعَّل أبرز هذه الخصائص يتلخص في ثلاث: الأولى، التكاثر العددي في التشكيلات الناصرية. الثانية، الانقسام في أطرها التنظيمية. الثالثة، فشل محاولات الوحدة بين فصائلها. فكيف يمكن تتبع هذه الخصائص؟ وما هي العوامل التي عززت عملية التشظي في صفوفهم؟ وما هي المعوقات الأبرز التي ساهمت في تصدُّع أطرهم التوحيدية؟..

الفصل الأول

تعدد التشكيلات

استمرت في مرحلة السبعينات تجربتان أساسيتان كانتا قد نشأتا قبل وفاة عبد الناصر، وكان لاستمرارهما أثر ما في التشكيلات التي استجدت لاحقاً.

الأولى، اتحاد قوى الشعب العامل، والثانية التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين). في ما خص التجربة الأولى، يلاحظ أن الاتحاد اتخذ في تلك المرحلة نهجاً سياسياً مثيراً للجدل، سواء في أطره التنظيمية أو في التيار الناصري. فبعد الزخم الذي شهده الاتحاد والالتفاف الشعبي حوله، جاءت مواقفه السياسية بعد وفاة عبد الناصر ملتبسة، الأمر الذي أثار موجة من ردود الفعل «التنظيمية» على نهجه المتبع. وقد اتخذت هذه الموجة شكلين: الأول، قيام تشكيلات جديدة من خارج إطاره التنظيمي للرد على طروحاته وسياساته وتفسيراته للناصرية وتحالفاته الداخلية والخارجية، كان من أهمها: وحدة القوى الناصرية واتحاد القوى الناصرية.

الشكل الثاني، حركة اعتراضات في داخل أطره التنظيمية قادها عدد من كوادره، كرد فعل على أزمته الداخلية وارتباطاته الخارجية بمصر ـ السادات خاصة، وقد ساهمت هذه الاعتراضات في إحداث انشراخات في صفوفه،

وولّدت العديد من التشكيلات الجديدة ابتدأها عصام العرب وتصاعدت بشكل مكثف[١].

أما في ما يخص التجربة الثانية (التنظيم الطليعي)، فبالرغم من الشكوك التي بقيت سائدة حول طبيعة حضوره ونوعيته بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، غير أن «الخيط التنظيمي» الذي كان معمولاً به بين الطليعيين بعد خروجهم من مصر إلى ليبيا، ساهم عملياً في نشأة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري (سيتم التطرق إليه لاحقاً) في العام ١٩٧٤ إثر مؤتمر ليبيا عام ١٩٧٣.

وإذا كانت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، هي من أهم التشكيلات التي برزت في بداية السبعينات، غير أنها سرعان ما تحولت إلى مولد آخر لأطر وتجمعات وتشكيلات ناصرية أخرى بدأت مع خليل شهاب واستمرت لتكون، إلى حد بعيد، التجربة الأم لما استجد لاحقاً داخل التيار الناصري من تنظيمات جديدة.

إن تتبع مسار التكاثر في التشكيلات الناصرية بعد السبعينات يمكن إعادته. من حيث المبدأ، إلى جملة من المسائل المتداخلة في ما بينها، لعلَّ من أهمها الآتي:

١ ـ تأكيد الهوية

إن غياب قائد بحجم الرئيس عبد الناصر، لم يكن أمراً هيناً على الناصريين خاصة، كما على العرب عامة. فلقد هزت الفاجعة وجودهم وصدمت كيانهم. فكان لا بد من ردة فعل في محاولة لإعادة التماسك الذاتي وتحقيق نوع من التوازن النفسي؛ فجاءت التشكيلات إطاراً للتحصن، إذا جاز التعبير، كرد على الصدمة ومحاولة التأكيد على استمرار النهج الذي خطه جمال عبد الناصر.

(١) رفض رموز ما كان يعرف باتحاد قوى الشعب العامل إجراء أية مقابلة، سواء قبل عودة كمال شاتيلا أو بعد عودته. ولم تنجح المحاولات والاتصالات المتكررة معهم أبداً، ومن دون تقديم أسباب مقنعة لمثل هذا الموقف.

ويكاد الناصريون يجمعون في تبرير تكاثر تشكيلاتهم، بداية، إلى نوع من الوفاء للرمز. لهذا، يلاحظ أن الأسماء ارتبطت بناصر والناصرية؛ فالطفرة الأولى تبدو في هذه اللحظة استجابةً تداخل فيها السياسي مع النفسي، فإذا مات القائد فإن الفكرة باقية، وإذا غاب البطل فإن الراية مرفوعة، وإذا اهتز البناء فإن المسيرة مستمرة. لذلك، بدا الحضور التنظيمي المتعدد في أشكاله وصيغه، منطلقاً من ذهنية المحافظة على «الإرث الكبير» وحمايته (من دون أن ندخل هنا في تقييم هذا الإطار أو ذاك التشكيل ومدى إمكاناته للاضطلاع بهذه المسؤولية).

٢ ـ التيار الناصري الشعبي

إن قوة الشارع الناصري وضخامة المد الجماهيري المؤيد للرئيس عبد الناصر في الشارع اللبناني ساهمتا، إلى حد بعيد، في تسهيل عملية إفصاح التشكيلات الجديدة عن نفسها والإعلان عن وجودها، «فالمادة الجماهيرية»، إذا جاز التعبير، حاضرة ومتحفزة للتعبير عن ولائها لشخص الرئيس وأفكاره. لهذا، لم تكن التجمعات والتشكيلات الناشئة بحاجة للبحث عن قواعد شعبية والتبشير بأفكارها واستقطاب جمهورها. ولعل انحسار هذه التشكيلات في أوساط شعبية يغلب عليها طابع المحلة أو المنطقة من جهة، والطابع الاسلامي العام والسني منه خاصة من جهة أخرى، وفَّر لها أرضية أولية لم تكن متوافرة لغيرها من التنظيمات والاحزاب الأخرى في المنطقة عينها أو المحلة نفسها.

٣ ـ هامشية الأسس التنظيمية

إن بروز تجمعات وفرق ناصرية متعددة، لم يكن يتطلب، في الأغلب، أسساً تنظيمية واضحة أو يعتمد على مرتكزات صارمة، الأمر الذي جعل الإعلان عن التشكيل أمراً سهلاً من جهة، وجعل عملية الانضواء إلى صفوفه غير معقدة من جهة أخرى. ففي ظل غياب النظرية التنظيمية وهامشية مرتكزاتها، كأساس في العلاقات الداخلية لعمل التنظيم أو في علاقاته مع محيطه، يغدو

أي شكل أقرب لأن يكون إطاراً للإفصاح عن محبة عبد الناصر وتعبيراً عن العاطفة تجاهه، أكثر من كونه إطاراً سياسياً بالمفهوم الحديث للتنظيم السياسي، الأمر الذي يعزز الطفرة ويوسعها.

٤ ـ بساطة المبادىء

إن الجانب الفكري ساهم، إلى حد بعيد، في تفعيل وتيرة التعدد في التشكيلات الناصرية. فالناصرية، من حيث المبدأ، وضعت مبادىء عامة، وركزت على خطاب سياسي أساسه التحرر والوحدة والعدالة، ومضمونه الانتماء القومي، الأمر الذي جعلها قريبة للفهم والاستيعاب من عامة الناس، ولم تقدم الناصرية نفسها كحركة عقائدية إيديولوجية أو نظرية معقدة، ما جعل كل شخص يدّعي فهمها والنطق باسمها والتنظير لها وتفسيرها، وبالتالي تكوين التنظيم المؤتمن على مسيرتها[(١)].

من هنا، فإن التعدُّد التنظيمي في لبنان كانت قاعدته إدعاء[(٢)] هذا التشكيل أو ذاك التنظيم، امتلاك الفكرة وصدق تمثيله لمضمونها كغيره من التشكيلات، إذا لم يكن أكثر منها. فتسلحت التجمعات الناشئة بخطب الرئيس وكتاباته (فلسفة الثورة والميثاق) لتعطي لحضورها معنى ولوجودها مبرراً. وكلا المرجعين (الخطب والكتب) يبدو متوافراً بكثرة ولا يتطلب في الأغلب إلا المقدرة على ترديد بعض فقراتهما وحفظ بعض شعاراتهما.

---

(١) لعل التجربة التنظيمية التي حاولت في بداية السبعينات أن تعطي لحضورها معنى خاصاً ومتمايزاً عن السائد، فكريا وتنظيمياً، كانت وحدة القوى الناصرية. في الجانب الفكري تكمن خصوصيتها في محاولتها بلورة تفسير «يساري» للناصرية، وقد يكون ذلك رداً على اتحاد قوى الشعب العامل. أما في الجانب التنظيمي، فقد حاولت التماثل مع الأحزاب السياسية، خاصة لجهة التشدد على ضوابط تحكم قواعد العمل. لمزيد من التفاصيل يمكن مراجعة:
ـ **وحدة القوى الناصرية في لبنان**: دراسات ناصرية (١): لقاءات حول الفكر الناصري.

(٢) يشير منير الصياد إلى حادثة جرت معهم قبل تشكيل وحدة القوى الناصرية، حيث قررت مجموعة من الشباب الالتقاء بكمال شاتيلا لتنسيق العمل الناصري. وبعد طول انتظار في مكتب شاتيلا اجتمع معهم. وكانت أول مداخلته أنكم لا تفهمون الناصرية. فأجابوه «طيب فهَّمنا». لكن اللقاءات توقفت بسبب النرجسية التي حكمت عمل الاتحاد.

٥ ـ الطموحات الشخصية

إن التعدد التنظيمي في التجربة الناصرية ارتبط، إلى حد بعيد، ببعض الطموحات الفردية عند العديد من الأشخاص والرموز الناصرية في لبنان. لذلك، يلاحظ أن غالبية التنظيمات الناصرية تمحورت حول شخص محدد، وكأنها تتماهى بطريقة أو بأخرى، باللاوعي مع شخص الرمز ـ الأب السياسي.

لقد عبرت كثرة التشكيلات، انطلاقاً من تلك المرحلة، عن ذاتية مغالية أكثر مما جاءت تلبية لحاجة موضوعية، لدرجة بدا التنظيم تعبيراً عن شخص هذا الكادر أو ذاك المسؤول. وقد تداخلت الذاتية في مرحلة لاحقة مع عوامل داخلية وخارجية لتضخِّم الأنا على حساب التنظيم. فبالرغم من اليافطة الناصرية والشعارات الناصرية وقوة العاطفة الناصرية، فإن ذلك لم يخفِ بعض الذاتيات التي حاولت أن تكون على رأس الهرم التنظيمي، وعملت جاهدة للوصول بمختلف الوسائل، الأمر الذي ساهم بطريقة أو بأخرى في عملية التكاثر.

إن الزعامة الفردية التي وسمت التعدد التنظيمي للناصريين في لبنان، وساعدت في بلورته بعد غياب عبد الناصر، وجدت في البنية المجتمعية اللبنانية ما يعزِّز حضورها وينمِّيها. فالاجتماع السياسي في لبنان القائم في بعض مظاهره على زعامة الأحياء والأساس الطائفي والمذهبي والعائلي... إلخ، يجعله أرضاً خصبة لنمو المزيد من التجمعات والتشكيلات الشخصانية. من هنا يعتبر أسامة سعد أن التعدد في التشكيلات الناصرية له علاقة عضوية بالواقع المجتمعي اللبناني، إذا لم نقل إنه انعكاس لهذا الواقع وتماثل معه. لقد انطلق الناصريون من واقع مجتمعي مريض، فكانت النتائج تحمل سمات هذا الواقع وسلبياته[(١)].

٦ ـ النفور من التنظيمات المحلية

كان للتنظيمات والأحزاب المحلية على اختلافها دور مهم في تشكيل أطر

---

(١) د. سعد، اسامة: م. ش(٢)، السبت ١٩٩٧/٨/٩، صيدا ـ الجنوب.

وتجمعات ناصرية مستقلة. فالشارع الناصري لم يجد في هذه الأحزاب والتنظيمات ملاذاً أو فسحة للانخراط في صفوفها والتعبير عن هويته الناصرية. بل يمكن القول، إلى حد بعيد، بأنه كان هناك نوع من الجفاء والتوتر بين الشارع الناصري والأحزاب والتنظيمات القومية العربية خاصة والمحلية الأخرى عامة.

فالأحزاب والتنظيمات القومية لم تكن على وئام مع الناصريين، وقد يعود السبب الرئيس إلى سلسلة الاختلالات التي حكمت العلاقة بين هذه التنظيمات (حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي) وعبد الناصر. لهذا، ابتعد عنها الناصريون في لبنان ولم تكن حصنهم البديل عند غياب الرئيس عبد الناصر.

فحركة القومين العرب كانت قد أعلنت انفكاكها عن الناصرية وتحوّلت في الاتجاه الماركسي المباشر، ودخلت بعد هزيمة الخامس من حزيران، بشكل خاص، في خلاف فكري وصراع سياسي مع الرمز الناصري وسياسته، الأمر الذي أبعد الناصريين عنها وعن إفرازاتها اللاحقة. بل إن تنكر بعض التشكيلات التي أفرزتها حركة القومين العرب، لتاريخها ونقدها اللاذع لتجربتها الماضية، وتفنيدها لعلل النظام المصري وبنيته وطبيعة قيادته وتحميل عبد الناصر ونظامه وزر الهزيمة، كانت مجتمعةً كافية لإقامة السدود بينها وبين الشارع العربي.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد كانت علاقاته مع عبد الناصر متوترة[1] جداً؛ إن لم نقل مقطوعة وسلبية. وقد اختزن الناصريون في ذاكرتهم الكثير من صور الصراعات الحادة بين البعث وعبد الناصر منذ أيام الوحدة (١٩٥٨) وحركة الانفصال (١٩٦١). وتعاظم التناحر بينهما بعد الخامس من حزيران (١٩٦٧)، فاشتد الخلاف السياسي مع أنظمة البعث في سوريا والعراق، وازدادت التعارضات فيما بينهم حول المشاريع التي طُرحت لحل قضية فلسطين

(١) يراجع على سبيل المثال:
- حسن الصاوي عبد العزيز: **العلاقات الناصرية - البعثية**، م. س.
- **سلسلة نضال البعث**: الأجزاء ٤، ٦، ١٠، ١١، دار الطليعة، بيروت.

وتسوية الصراع العربي - الصهيوني، الأمر الذي أقام المزيد من الحواجز السميكة جداً بين الشارع الناصري وحزب البعث.

أما بعض الأحزاب المحلية الأخرى، فإن ناصريتها كانت أمراً مضافاً إلى شخصيتها، وغير متأصلة في بنيتها (حزب النجادة). والبعض الآخر له سياسته وبنيته وبرامجه، وإن تكن مؤيدة لعبد الناصر وسياسته (الحزب التقدمي الاشتراكي)؛ في حين أن الاحزاب الماركسية كانت خارج إمكانية جذب الشارع الناصري في لبنان.

إن مجمل هذه الوضعيات حرّك في الناصريين ذاتية خاصة لإعادة بلورة حضورهم في الوسط السياسي في موازاة الموجود من تنظيمات وأحزاب، الأمر الذي ساهم في قيام تشكيلات جديدة. فإذا كانت مرحلة عبد الناصر قد همشت فكرة التنظيم وضرورته خارج مصر، فإن غيابه كان له ردة فعل عكسية، بحيث أخذت التجارب الناشئة كامل تفتحها، وحملت كل مخاضات الطفرة الأولى وإرهاصاتها.

هذه العوامل التي رافقت البدايات الأولى لا تلغي التدخلات الخارجية والمحلية التي أثرت في ولادة التشكيلات الناصرية، وساهمت لاحقاً في وسم التجربة التنظيمية وتحديد مسارها.

الفصل الثاني

التجارب الوحدوية

تحظى فكرة الوحدة بين القوى الناصرية في لبنان باهتمام استثنائي. فظاهرة التعدد في صفوف الناصريين، لم تمنع التفكير الجدي بإقامة أطر وحدوية بينهم. بل لعل هذه الظاهرة كانت حافزاً للسعي نحو المزيد من التنسيق باتجاه الوحدة. خاصةً أن الفكرة الوحدوية بحد ذاتها تكمن في صميم الفكر الناصري ومبادئه.

من هنا يعي الناصريون جيداً، على المستوى النظري، أن نجاح فكرة الوحدة بين فصائلهم، له نتائجه الإيجابية على المستوى المحلي كما القومي.

في الجانب المحلي تساهم الوحدة في تعزيز عملية التفاعل السياسي وإغنائه وتمتين الأداء النضالي، وتحقيق المزيد من الإنجازات الوطنية؛ إضافة إلى أن الوحدة بين فصائلهم تعمّق حضورهم وتفعّل دورهم نوعياً وعددياً. فالناصريون برأي فضل شرورو كُثر، ولو قدر لهم أن يكونوا ضمن إطار تنظيمي واحد، لمكنهم ذلك من لعب دور جدي في لبنان، ولأمكنهم تبعاً لذلك احتلال جزء كبير من الشارع الوطني[1].

أما على المستوى القومي، فإن نجاح التجارب الوحدوية بين فصائلهم يجعل هذه التجارب محط أنظار القوى الناصرية في الوطن العربي، الأمر الذي

---

(١) شرورو، فضل: **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان (١٩٣٠ ـ ١٩٨٠)**، بيروت، ط.١، ١٩٨١، دار المسيرة، ص٨٥.

قد يساهم في تأطيرهم وتجميع قواهم لإحياء «حلم» بعض الناصريين في «التنظيم الناصري العربي الموحد» لتحقيق الأهداف التي يدعو إليها الناصريون ويناضلون في سبيلها.

غير أنه يمكن القول بأن المسار التوحيدي بين الناصريين في لبنان، لم يكن بمستوى الفكرة، أو الوعي بالفكرة وبضرورتها. فقد عرف الناصريون العديد من الأشكال والصيغ والتجارب التوحيدية، بدءاً من اللقاءات التمهيدية واجتماعات التنسيق، وصولاً إلى وضعيات التوحيد والاندماج. غير أن كل محاولاتهم لم تنجح أو تصمد أو تنتج حالة متقدمة أو وضعية نموذجية يمكن البناء عليها لترسيخ التجربة وتعميمها، الأمر الذي ترك آثاره السلبية على وجودهم ورسّخ بينهم، إلى حد بعيد، التباعد بدلاً من التقارب، والتوتر بدلاً من التفاعل، والتشظي بدلاً من الوحدة.

لذلك، فإن التجارب الوحدوية بين الناصريين في لبنان، تكاد أن تلخص وضعيتهم القائمة وحقيقتهم الفعلية من جهة، وتكشف من جهة أخرى، شدة مأزقهم وارتباك تنظيماتهم، لما تطرحه هذه التجارب من إشكاليات وتثيره من تساؤلات وتبيّنه من تناقضات داخل الجسم التنظيمي الواحد أو الجامع لأكثر من فصيلين. خاصة لجهة الطلاق الحاصل بين الفكرة وتجسيداتها، والدعوة وممارساتها، والخطاب وتجلياته العملانية. فالمشكلة هنا، إذا جاز التعبير، لم تعد محصورة في ظاهرة التعدد (رغم خطورتها) بل غدت في الطبيعة والبنية القائمتين، إلى حد بعيد، على رفض الآخر وسياسة التنابذ والتفرقة.

إن الإشارة إلى ما يمكن أن تختزنه فكرة الوحدة بين القوى الناصرية من إيجابيات، وما تصبو إليه نفوس الناصريين من طموحات نحو جمع قواهم ولملمة شملهم، وما تتضمنه خطاباتهم من دعوات مستمرة نحو التلاقي والوحدة، لم تكن كافية لحماية أية تجربة وحدوية فيما بينهم، الأمر الذي يدعو للتساؤل مع نجاح واكيم: هل يمكن «فهم خلافاتهم؟»[١]، وكيف يمكن تفسير الانتكاسات التي عرفتها تجاربهم الوحدوية في لبنان؟... لذلك، شكلت مسلسلات الفشل مزيداً

(١) واكيم، نجاح: الشراع (مجلة)، العدد ١٣٦، م.س.

من الاحباطات، أو ما يمكن تسميته بـ «عقدة للناصريين»[١]. بل كأن العمل الناصري في لبنان هو ثنائية الوحدة والانفصال، حيث هامش التوحيد يقابله مخطط التشرذم والتفريخ المستمر لتشكيلات ناصرية جديدة[٢]. من هنا يمكن متابعة الموضوع من خلال رصد أهم التجارب الوحدوية بين القوى الناصرية كخطوة أولى للوصول إلى محاولة لتفسير أسباب فشلها.

أولاً، صعوبة الحصر:

يبدو من الصعوبة بمكان حصر الوضعيات وتحديد الصيغ والتجارب الوحدوية التي عرفتها التشكيلات الناصرية في لبنان. وقد تعود هذه الصعوبة في أحد وجوهها إلى تعدد التجارب الوحدوية وغياب المراجع حولها من جهة، وغلبة الطابع التنسيقي على غالبيتها من جهة أخرى، وقصر مدتها الزمنية من جهة ثالثة. غير أنه يمكن التمييز بين مرحلتين في المسار التوحيدي بين الناصريين: الأولى قبل وفاة الرئيس عبد الناصر، والثانية بعد وفاته.

المرحلة الأولى: لم يكن الهاجس التوحيدي في هذه المرحلة متأصلاً، لأن الحضور التنظيمي في الأساس كان، وإلى حد بعيد، هامشياً، واتخذ أشكالاً عفوية محاصرة في المكان ومحدودة في الاتساع. ولم تهيمن فكرة الوحدة كضرورة ملحة لقلة التنظيمات من جهة، ولطبيعة التجمعات القائمة من جهة أخرى. فانحصرت التجربة الوحدوية، باللقاءات والنشاطات التي تفرضها المناسبات والأحداث الوطنية والقومية. وتركزت التساؤلات حول أهمية بلورة صيغ تنظيمية خاصة بالناصريين. بمعنى أن الجهد كان منصباً على صيغ العمل وأشكاله، والبحث متمحوراً حول كيفية تجسيد هذه الصيغ. من هنا، يُجمع الناصريون على أن السائد في تلك المرحلة كان اجتماعات عامة. غير أن علي الحاج يشير إلى ما يمكن أن نسميه، من حيث المبدأ، حالة توحيدية «للعمل الناصري» في لبنان في العام ١٩٦٨، حيث تكلفت مجموعة من الأشخاص لتحقيق إطار موحد للناصريين. وكان من أبرز رموز هذه المجموعة عفيف

(١) مراد، عبد الرحيم: م. ش، (٣)، م.س.
(٢) حرب، عمر: السفير ٢٣/٧/٩٧.

الطيبي، وفيق العجوز، كلوفيس مقصود وأمين الأعور وآخرون. غير أن وفاة عبد الناصر عرقلت النشاط وجمدته ويبدو أن عمل هذه المجموعة، برأي الحاج، كان ضمن سياقات التحضير «للتنظيم الطليعي» الذي تعرقل لاحقاً، ولم يرَ النور خارج حدود مصر[1].

ورغم أن هذه الخطوة لم تكتمل عملياً، لكنها كانت قد وضعت، من حيث المبدأ، في اهتماماتها تحقيقَ أمرين مترابطين: الأول، التنسيق بين الناصريين أشخاصاً ورموزاً وتجمعات، خاصة وأن التيار الناصري واسع الحضور في لبنان. والثاني، الدفع باتجاه تأطيرهم في إطار تنظيمي ما. وحضور فكرة «التنظيم الطليعي» ـ طليعة الاشتراكيين ـ هنا لها دلالاتها وأبعادها السياسية والتنظيمية.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة، فرضت فكرة التوحيد نفسها على الناصريين، لذلك تعززت وتيرة اللقاءات والاجتماعات بين القوى الناصرية. ويبدو أن الطفرة في التشكيلات التي أعقبت وفاة الرئيس عبد الناصر، دفعت للتساؤل عن مبررها الموضوعي من جهة، وحثت من جهة أخرى على العمل لإيجاد الصيغ التوحيدية للملمتها. فلقد وقف الناصريون عاجزين عن تقديم مسوغات منطقية لظاهرة التعدد غير الطبيعي في تنظيماتهم. خاصة وأنهم يحملون الفكر نفسه وينادون بالمبادىء ذاتها ويرفعون الشعارات عينها. لذلك عرفت هذه المرحلة محاولات عديدة لتوحيد الناصريين اختلفت في الشكل والمضمون، يمكن عرض أهمها بناء على طبيعتها وتاريخها.

ثانياً، لقاءات تمهيدية:

بعض هذه التجارب رافقت البدايات الأولى لظاهرة التكاثر التنظيمي. غير أنها لم تتخطَ الاجتماعات التمهيدية؛ ومن نماذجها:

١ ـ الدعوة التي أطلقها العقيد أحمد زعرور رئيس منظمة فلسطين العربية في آب من العام ١٩٧٠، ويشير فاروق ضناوي إلى أن هذه التجربة لم تكن خارج التنسيق مع مصر. وقد شارك فيها غالبية الفرقاء، وأعقبها محاولة أخرى

(١) الحاج، علي: م. ش (٢)، م.س.

في ٥ شباط من العام ١٩٧٢، حيث كانت تعقد الاجتماعات في بيروت ـ بناية العازارية ـ لكن المحاولتين لم تسفرا عن أية نتيجة.

٢ ـ اللقاءات التي حصلت في العام ١٩٧٢ لتوحيد وحدة النضال العربي ووحدة القوى الناصرية. غير أنها بقيت محاولة معزولة ولم تنجح[1].

٣ ـ ضمن هذا السياق، يمكن إدراج الاجتماعات التي عقدت في نادي خريجي جامعة بيروت العربية في أيار ١٩٧٨. وضمَّت، من حيث المبدأ، اتحاد قوى الشعب العامل، منظمة قوات الثورة العربية، الحركة العربية الثائرة، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ المكتب السياسي، التنظيم الثوري الناصري ـ قوات ناصر. لكن المحاولة سرعان ما تراجعت[2].

هذه التجارب تكررت لاحقاً ورافقت مسيرة القوى الناصرية في لبنان؛ ومن الصعوبة ضبطها كافة. غير أنها تبدو جميعها محدودة في الشكل والمضمون والنتائج التي أسفرت عنها. وقد يندرج ضمنها، وإن يكن في سياق آخر، العديد من التجارب التي كان لها بعض الامتداد العربي[3]، إلى حد

(١) الضناوي، فاروق: م. ش(٢) الاربعاء ١٩٩٧/٧/٩ النويري، بيروت.
(٢) قبيسي، حسن: م. ش(١)، م.س.
(٣) يمكن استعراض ما يلي على سبيل المثال لا الحصر:
ـ كشف الأمين العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر ضياء الدين في لقاء مع فرع بيروت في حزب الاتحاد عن تحضيرهم لمشروع قومي لتوحيد الناصريين على الساحة العربية. يراجع: **السفير** ١٩٩٧/١٠/٣٠.
ـ جرت بين الاتحاد الاشتراكي العربي والحزب العربي الناصري في مصر عدة لقاءات، لكنها لم تثمر عن نتيجة إيجابية. يراجع: **السفير** ١٩٨٩/٧/٢٠.
ـ أشار حسن قبيسي (مرجع سابق ـ **مقابلة شخصية**) إلى محاولة لم تكلل بالنجاح ضمت بالأساس مجموعة فصائل لبنانية وبعض العرب. اجتمعت تحت اسم مكتب التنسيق القومي الناصري في أيلول ١٩٧٨، وهذه الفصائل هي: الحركة العربية الثائرة، فصائل الفداء العربي، منظمة قوات الثورة العربية، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، التنظيم الثوري الناصري ـ قوات ناصر. إضافة إلى حزب الوحدويين الاشتراكيين في سوريا وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق. وأشار إلى الموضوع أيضاً علي الحاج (مقابلة شخصية) من دون أن يفصل في الموضوع.
ـ أشار أسامة سعد (**مقابلة شخصية ٣**) إلى هيئة التنسيق بين الأحزاب والقوى الناصرية في الوطن العربي. وقد اجتمعت مرات عدة آخرها كان في القاهرة ١٩٩٦ وضمت قوى من مصر، اليمن، السودان، سوريا، موريتانيا ولبنان.

بعيد، حيث تتقاطع مع تجارب البدايات لجهة عدم الوصول إلى نتائج واضحة في توجيه العمل التوحيدي بين الناصريين.

ثالثاً، إعلانات حسن نوايا:

بعض هذه التجارب بقي في حدود «الوثيقة»، أو الدعوة العامة من دون أن تتجسد عملياً في أطر محددة. وقد هيمنت هذه الوضعية على الخطاب الناصري، باعتبار الدعوة للوحدة بين الفصائل الناصرية كانت ولم تزل من صميم المبادىء الناصرية. وبالرغم من صعوبة حصر هذه الدعوات كونها أقرب لأن تكون من مستلزمات النشاط السياسي، غير أنه من الممكن رصد بعض نماذجها المعبرة على النحو الآتي:

١ ـ الجبهة الناصرية الواحدة التي أُعلن عن ولادتها في الاحتفال الذي أقيم في جامعة بيروت العربية في ذكرى ميلاد الرئيس جمال عبد الناصر، وأكدت الوثيقة السياسية على الطابع الجبهوي، واعتبرت أطرها مفتوحة «لكل ناصري شريف، ومنغلقة على كل ناصري مدع ومتاجر». وبأنها خطوة باتجاه «التنظيم الناصري الواحد»[١].

يبدو أن هذه الدعوة وجدت أصداء لها في الأوساط الناصرية، حيث أكدت اللجنة المركزية لحركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون على أثر اجتماعها الاستثنائي، تأييد الجبهة، معتبرة أنها خطوة تنبع من «جوهر المبادىء والإيديولوجيا الناصرية»، ولن تكون «وحدة قوانين» بل وحدة إرادات وقناعات شعبية ناصرية. لذلك، أشارت اللجنة المركزية لـ«مرابطون» إلى ضرورة التمهل في العمل لإنجاز الجبهة، حرصاً على المصداقية من جهة، ولفتح المجال أمام بقية القوى الناصرية من جهة أخرى.

غير أن هذا التمهل يبقى محدوداً؛ لأن «الدعوة ليست مفتوحة للأبد»،

(١) السفير: ١٩/١/١٩٨٢.

ولأن الإطالة «تتعارض مع حسم إقامة تنظيم جذري لمؤسسات وحدة العمل الناصري»[١] في لبنان.

٢ ـ تكررت الدعوة بعد أربع سنوات تقريباً، أي في العام ١٩٨٦. غير أنها بدت أكثر تواضعاً. فقد أعاد منير الصياد طرح المبادرة من خلال خطوات إجرائية أكثر وضوحاً. تمثلت هذه الخطوات في إنشاء مكتب تنسيقي كمرحلة أولى يجمع القوى الناصرية، على أن يكون مصطفى سعد على رأس المكتب المذكور[٢].

٣ ـ الدعوة التي أطلقها الاتحاد الاشتراكي العربي في العام ١٩٧٥ للتوحد مع «المرابطون». وقد اتسمت هذه الدعوة بمرونة واضحة، سواء لجهة القيادة أو لجهة آلية العمل التوحيدي. لجهة القيادة: تضمنت الدعوة إشارة واضحة إلى أنه ينتج عن العملية الوحدوية تنظيم جديد يكون برئاسة ابراهيم قليلات. أما لجهة آلية التنفيذ، فلم تحدِّد شروطاً مسبقة أو مسائل معقدة، بل دعت للاتفاق على دليل عمل ميداني يستند إلى مبدأين: الأول، ترسيخ هيكلية تنظيمية محددة للتنظيم المقترح، والثاني، اعتماد الديمقراطية في حياة التنظيم الداخلية وبنائه وعمل مؤسساته[٣].

غير أن هذه الدعوات كانت أقرب لأن تكون مظهراً من مظاهر إعلان حسن النوايا والتماهي بالدعوة الوحدوية والسعي لإنجازها. لذلك، بقيت في حدود الشعارات، وغلب عليها الطابع «المناسباتي» ولم تثمر عملياً عن وضعية ملموسة.

رابعاً، لقاءات غير مثمرة:

حاولت العديد من القوى الناصرية الانخراط في لقاءات تباحثية بهدف الوصول إلى أطر توحيدية بين فصائلها. وقد تعددت هذه المحاولات أيضاً، ولعل من أبرز نماذجها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) السفير: ٧/٢/١٩٨٢.
(٢) السفير: ٢٤/١/١٩٨٦.
(٣) الشراع (مجلة): الاثنين ٦/٦/١٩٨٨.

١ ـ اللقاءات التي عقدت في العام ١٩٧٢ بين مجموعة من التنظيمات الناصرية، وهدفت إلى الوصول إلى صيغة موحَّدة باسم الاتحاد الاشتراكي العربي في لبنان. وقد ضمت هذه التجربة في حينه، الشبابَ الاشتراكي العربي (عبد اللطيف قاسم) ـ وهو إطار يعتبر امتداداً لتجربة طلابية في جامعة بيروت العربية ـ ومنظمة وحدة النضال الناصري (رشيد قباني)، والاتحاد الاشتراكي العربي ـ المكتب السياسي (فاروق ضناوي)، والتجمع الناصري في النبطية (علي الصباح)، والشباب الناصري في بعلبك[١]. وقد صدر عن هذه اللقاءات عدة بيانات سياسية مشتركة، وصنفت نفسها كجزء من القوى التقدمية التي كان على رأسها كمال جنبلاط. وأيدت في حينه معركة نجاح واكيم الانتخابية. غير أن اللقاءات توقفت ولم تصل إلى نتيجة.

٢ ـ جرت محاولة مشابهة، إلى حد بعيد، في العام ١٩٧٥ أطلقتها مجموعة من الشباب الناصري. هدفت أيضاً إلى الوصول إلى صيغة عمل تنظيمية موحدة باسم «الحركة الناصرية الواحدة». وقد جال المبادرون على التشكيلات الناصرية كافة في تلك المرحلة، وعقدت سلسلة اجتماعات ولقاءات، وأصدرت بياناتها باسم «الأمانة العامة الموقتة». إلا أن حركة المبادرين تجمدت نتيجة لعدم التجاوب مع دعوتهم الوحدوية[٢].

٣ ـ اللقاءات بين التنظيم الشعبي الناصري وحركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون. وقد استمرت فترة من الزمن ووصلت إلى العديد من القواسم المشتركة. وكادت أن تتوّج في العام ١٩٧٩ بخطوة وحدوية بين التنظيمين، غير أن اللقاءات تراجعت ثم تجمدت وفشلت المحاولة. والسبب برأي عاطف أدريس، يعود إلى خوف بعض القوى المحلية من جهة، والتدخلات الليبية[٣] من جهة أخرى، الأمر الذي حتم الفشل وعدم الوصول إلى النتيجة المرجوة.

---

(١) قاسم، عبد اللطيف: م. ش. الجمعة ١١/٧/١٩٩٧، بيروت.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) أدريس، عاطف: م. ش(١).

خامساً، خطوات غير مكتملة:

أسفرت بعض اللقاءات التنسيقية بين بعض القوى الناصرية عن نتائج محددة، وخرجت بصيغ عمل واضحة، من أهمها تجربة «القوة الناصرية الموحدة».

أعلنت «القوة الناصرية الموحدة» في العام ١٩٨١ بعد سلسلة من الحوارات الجدية واللقاءات المكثفة بين مجموعة من القوى والتنظيمات الناصرية، ضمَّت هذه اللقاءات حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون، الاتحاد الاشتراكي العربي ـ الأفواج العربية، التنظيم الطليعي (غير طليعة الاشتراكيين ـ مصر)، حركة أنصار الثورة والتنظيم الشعبي الناصري. وقد تميزت هذه التجربة بعدد من الخصائص، سواء على مستوى الشكل أو على المستوى الإجرائي ـ التنظيمي.

● على مستوى الشكل امتازت بما يلي:

ـ ضمَّت عدداً كبيراً من الفصائل الناصرية.

ـ ضمَّت إلى حد بعيد، القوى الناصرية البيروتية كافة.

ـ ضمَّت التنظيم الشعبي الناصري الذي أعطى للتجربة بُعداً مهماً على المستوى اللبناني.

● أما على المستوى الإجرائي، فإنها امتازت بما يلي:

ـ وُضع للقوة الناصرية الموحدة نظام داخلي يحدد العلاقات الداخلية بوضوح.

ـ اعتبر الأمناء العامون للتنظيمات المشاركة في القوة الناصرية الموحدة القيادةَ العليا ـ أو مجلس القيادة.

ـ توزعت المسؤوليات داخل مجلس القيادة على النحو الآتي: ابراهيم قليلات الأمين العام، منير الصياد المسؤول التنظيمي والفكري[١].

---

(١) الصياد، منير: م. ش(٤).

ـ تشكيل قوة عسكرية موحدة، حيث أعلن المجتمعون عن تشكيل سرية عسكرية شارك فيها مختلف التنظيمات التي انضمت للتجربة الوحدوية.

ـ التدريب العسكري، حيث خضعت القوات العسكرية المشتركة لتدريبات مشتركة. وأقامت القوة الناشئة في الملعب البلدي ـ طريق الجديدة مركزاً عسكرياً موحداً وقيادة عسكرية واحدة. كما أقامت عرضاً عسكرياً[1] مهماً في حينه.

بالرغم من البدء العملي في تنفيذ ما اتفق عليه باتجاه ترسيخ الخطوة الوحدوية وسعي المشاركين لتوفير الظروف المناسبة لإنجاحها وتطويرها، غير أن «القوة الناصرية الموحدة» لم تعمِّر طويلاً، وانفرط عقدها بعد حوالى ثلاثة أشهر من الإعلان عن ولادتها.

سادساً، إجراء محدود:

أسفرت بعض اللقاءات عن التحاق عناصر تنظيم بآخر. ويمثل هذه الحالة الاجتماعات التي عقدت في بدايات الحرب الأهلية (١٩٧٥) بين حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)، والحركة التصحيحية التي قادها عصام العرب بعد خروجه من اتحاد قوى الشعب العامل.

يوضح في هذا السياق كل من حسين حيدر ومحمد توفيق صادق، اللذين كانا ضمن الحركة التصحيحية في تلك المرحلة، أنهما وضعا نظاماً داخلياً لتنظيم ناصري موحَّد بعد أن عقدت سلسلة من الاجتماعات بين الحركتين. وقد وافق ابراهيم قليلات (أبو شاكر) على معظم بنود النظام الداخلي، وتعززت مجالات التعاون بين التنظيمين باتجاه الاندماج. غير أن نتيجة هذه اللقاءات أسفرت عن التحاق أغلب رموز الحركة التصحيحية بالـ «مرابطون». وبقي عصام العرب وحيداً في حركته التصحيحية. لذلك، يعتبر حيدر أن هذه الخطوة قد تكون من أوائل أشكال العمل الواقعي والفعلي للتوحيد بين القوى الناصرية.

(١) الايوبي، مروان: م. ش(١). ١٩٩٧/٢/٢٠، المصيطبة، بيروت.

غير أن الأمور سارت لاحقاً باتجاه معاكس للوحدة، ولم تنجح التجربة في الوصول إلى ما طمحت إليه[1]، الأمر الذي جعلها أقرب لأن تكون عملية امتصاصية لكوادر الحركة التصحيحية.

سابعاً، حركة التفافية:

بعض المحاولات الوحدوية بين الناصريين طغى عليها الهم الذاتي والمأزق الداخلي، فجاءت وكأنها حركة التفافية أو عملية هروبية للأمام، اتخذت من التوحيد مدخلاً للتفلت من الواقع الذاتي المأزوم وظروفه ومستجداته. وتمثل هذه الوضعية تجربة الوحدة بين الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة أنصار الثورة في العام ١٩٧٦.

أثير الكثير من التساؤلات حول مدلول هذه الخطوة ومبرراتها، خاصة أن الاتحاد كان أكثر انتشاراً وامتداداً وحضوراً و«استقلالية» قياساً بحركة أنصار الثورة المحصورة في حيز البسطة الفوقا من جهة، والمرتبطة بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح والمعتبرة أحد أجهزتها.

لقد اعتبر كمال يونس الناطق الرسمي باسم الاتحاد أن الوحدة بين الفصيلين الناصريين خطوة جدية تؤكد سياسة الاتحاد الوحدوية، وتهدف هذه التجربة إلى قيام حركة ناصرية واحدة في لبنان، تمهيداً لحركة عربية واحدة في الوطن العربي[2].

غير أن القراءة الموضوعية للخطوة بيَّنها عبد الرحيم مراد وعمر حرب، حيث أكد مراد من جهته، أن الإقدام على الخطوة فرضته ظروف محددة، من أهمها هاجس التواجد في المدينة (بيروت). هذا الهاجس كان المحرك لإتمام الوحدة، لأن أي عمل تنظيمي، برأيه، يحتاج إلى وجود مؤثر في العاصمة. وكان موضوع الامتداد إلى المدينة، على ما يبدو، مُشكلاً «عقدة حقيقية» منذ

(١) حيدر، حسين ـ وصادق، محمد توفيق: م. ش.

(٢) المحرر: ١٩٧٦/١١/٧. ويراجع: ذبيان، سامي: **الحركة الوطنية اللبنانية**، بيروت، ط١ ١٩٧٧، دار المسيرة، ص٢٨٣.

تشكيل شباب البقاع الناصري ومرحلة «التنظيم الطليعي» قبل ١٩٧٠[١]. وفي السياق نفسه يعتبر حرب أن الخطوة التوحيدية باتجاه حركة أنصار الثورة عززتها عدة عوامل: الأول، وجود مصطفى الترك المسؤول الأول في الحركة ضمن أطر التنظيم الطليعي. والثاني، كان الهدف منه تحسين «صورتنا» ـ صورة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ بيروتياً بعد الخلاف مع منير الصياد (الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري). بمعنى أن حقيقة الخطوة تكمن في أن الاتحاد سعى في خطوته التوحيدية لتغطية النكسة التي أصابت بنيانه الداخلي بعد الخلاف مع الصياد[٢].

هذه الحقيقة هي ما أكدها منير الصياد ومروان الأيوبي (الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري) حيث اعتبرا الخطوة الوحدوية التفافاً على المأزق الذي كان يعيشه الاتحاد من جهة، وهروباً من جهة أخرى من محاولات حل هذا المأزق؛ ويشيران إلى أن من أهم مظاهر الأزمة التي كانت تعصف بالاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري تتمثل في «ازدواجية التنظيم» داخل جسم الاتحاد، بحيث سعت عناصر ما سُمي «بالتنظيم الطليعي» داخل جسم الاتحاد إلى شطب كل من لا يخضع لسلطتهم، الأمر الذي عمّق الأزمة التنظيمية وزاد من توتير العلاقات الداخلية، فحصل الخلاف ثم الطلاق. عندها حاول «الطليعيون» استخدام الترك (أنصار الثورة) غطاء لخروجهم من الاتحاد تحت يافطة وحدة القوة الناصرية في لبنان. لكن هذا الغطاء سرعان ما تمزق لهشاشته ومن جهة، ولطبيعته الاستعراضية وعدم صدقيته الوحدوية من جهة أخرى[٣].

ثامناً، عمليات اندماجية:

تعدَّدت التجارب الوحدوية التي اتسمت باندماج التنظيمات الناصرية في إطار واحد وموحَّد. وتبدو هذه التجارب الأهم، إذا جاز التعبير، كونها

(١) مراد، عبد الرحيم: م. ش(٣)، م.س.
(٢) حرب، عمر: م. ش(١ و٢)، م.س.
(٣) الصياد، منير ـ والأيوبي، مروان: م. ش.

هدفت، من حيث المبدأ، إلى تجاوز «الذاتية» الشخصية والتنظيمية، وسعت، إلى حد ما، إلى بلورة صيغة جامعة تتخطى الموجود. لذلك، تعددت هذه المحاولات وتنوّعت سواء لجهة الحجم أو الفاعلية أو التأثير أو الطموحات، التي عُلقت على هذه الخطوات، أو لجهة الظروف السياسية التي أنتجتها، ويمكن في هذا المجال إيراد أبرز الخطوات الآتية كنماذج معبرة:

١ ـ اتحاد القوى الناصرية

اتحاد القوى الناصرية كان عبارة عن مبادرة سياسية لاندماج مجموعة من التنظيمات الناصرية قُبيل الحرب الأهلية. وقد تشكل الاتحاد بعد سلسلة اجتماعات ضمت أربع تشكيلات هي: وحدة القوى الناصرية (سنان براج، سمير صبح، محمود عز الدين)، الطلائع الوحدوية الاشتراكية (هاني عبد الهادي خليل)، الحركة العربية الواحدة (عبد اللطيف قاسم) ووحدة النضال الناصري (رشيد قباني).

توافقت هذه التنظيمات على أن تتخلى كل منها عن هيكليتها التنظيمية الخاصة وأسمائها وتشكل تنظيماً جديداً يجمع المشاركين باسم اتحاد القوى الناصرية. ويشير هاني خليل إلى أن هذه الخطوة لم تكن خارج الإيحاء الليبي والرغبة الليبية، باعتبار أن وسائل الإعلام الليبية عامة، والصحف منها خاصة، أوردت الحدث وهلّلت للتجربة الوحدوية ـ الاندماجية فور إعلانها، وأبرزت الخبر في صدر صفحاتها الأولى كحدث ناصري مهم في لبنان[١].

غير أن التجربة لم تعمر طويلاً، ولم تصمد بوجه ما استجد من أحداث في لبنان. إذ سرعان ما ابتلعتها الظروف الناشئة عند اندلاع الحرب الأهلية (١٩٧٥). ولعل أهميتها تكمن، إذا جاز التعبير، بالخصائص الآتية:

١ ـ القرار الذاتي بحل التشكيلات التي شكلت الاتحاد[٢].

٢ ـ فشل التجربة لم يدفع المشاركين فيها إلى العودة لتنظيماتهم الأساسية

(١) خليل، هاني: م. ش(١)، الثلاثاء ١٧/٦/١٩٩٧، البسطة الفوقا، بيروت.
(٢) قباني، رشيد وخليل، هاني وبراج، سنان: **مقابلات شخصية**.

ـ الأولى التي كانت قائمة قبل الاندماج. لذلك، توزعت العناصر على التنظيمات الناصرية التي كانت قائمة، وبقي البعض الآخر كأشخاص ناصريين مستقلين.

٢ ـ الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري

تبدو التجربة الاندماجية التي أفرزت الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، من أوائل التجارب التوحدوية وأهمها، ومن أكثرها إثارة للنقاش والجدل. فقد ضمت تحت لوائها خمسة تشكيلات، وجاءت نتيجة لحوارات داخلية ولقاءات مكثفة بحثت في تفاصيل الاندماج وآلياته. والأهم أن هذه التجربة وُلدت في سياق عمل توحيدي قومي عام. وكان يُفترض أن تكون خطوة باتجاه تجربة عربية أكبر.

يُعتبر الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري من ثمار مؤتمر ليبيا، الذي عقد في طرابلس الغرب بتاريخ ١٨ آذار **١٩٧٣**، وبدعوة من مجلس قيادة الثورة الليبي للتباحث بين الناصريين من الأقطار العربية كافة في الأسلوب الأمثل لإنشاء الحركة العربية الواحدة[١] ـ المشروع الناصري الذي لم يتحقق أيام الرئيس جمال عبد الناصر ـ والاتفاق على برنامج سياسي تنظيمي يحمي الفكرة الوحدوية القومية ويجسدها عملياً في إطار سياسي قومي الفكرة والهيكلية التنظيمية.

إن فكرة التنظيم القومي الواحد «حلم» لم يفارق الناصريين، لذلك جاء المؤتمر الذي عُقد في ليبيا، ليخدم هذا الاتجاه وليوفر مستلزماته الضرورية. من هنا، يعتبر عمر حرب أن فكرة المؤتمر وهدفه كانا عملياً، ثمرة عمل «الإخوة الطليعيين» ـ نسبة إلى التنظيم الطليعي ـ الذين تواجدوا في ليبيا، وكانوا قريبين من العقيد معمر القذافي[٢]. لهذا، بدأت الاتصالات الأولية تتبلور منذ العام **١٩٧١**، وقد اخذت وقتها الكافي، إلى أن توافرت ظروفها الموضوعية والذاتية.

(١) الريماوي، عبد الله: م.س.
(٢) حرب، عمر: م. ش(١).

فانعقد المؤتمر بمشاركة حوالى ثلاثماية شخص[١]، وسمي هذا المؤتمر بالمؤتمر التأسيسي للحركة العربية الواحدة. واعتبر المشاركون أعضاء مؤسسين حيث منحتهم ليبيا الصفة السياسية والمواطنية[٢]. وقد شارك من لبنان في المؤتمر غالبية القوى الناصرية، إضافة إلى بعض الشخصيات ذات الهوى الناصري الواضح.

إن هذه التجربة التوحيدية جاءت ضمن التوجه الليبي في حينه، لتأسيس تنظيم قومي واحد، حيث أوصى المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا الذي عقد في العام **١٩٧٢**، أي قبل سنة تقريباً من انعقاد المؤتمر التوحيدي للناصريين العرب، بضرورة قيام التنظيم القومي الواحد كأداة للثورة العربية من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، والوقوف مع «الحركة الناصرية ودعوتها لتحول نفسها رسمياً إلى اتحاد اشتراكي عربي». لأن المؤتمر الوطني العام يرفض «تعدد الحركات الناصرية في القطر الواحد»[٣]. وهذا القرار أخذ مجراه التنفيذي من خلال مؤتمر **١٩٧٣**، فكانت نتائج مؤتمر **١٩٧٣** العربي ثمرة لمؤتمر **١٩٧٢** الليبي.

وعليه، فقد أصدر مؤتمر **١٩٧٣** عدة قرارات من أهمها: تشكيل لجنة قومية واحدة، وأن تحمل فكرة الحركة العربية الواحدة اسم الاتحاد الاشتراكي العربي، وأن تحل المنظمات والأحزاب والتجمعات الناصرية نفسها ضمن الأقطار العربية كافة، وتندمج في هيكلية تنظيمية واحدة تكون جزءاً من التنظيم القومي الواحد على مستوى الوطن العربي برمته[٤].

من هنا، وبناء على هذا التوجه، توافقت بعض القوى الناصرية اللبنانية المشاركة في المؤتمر على حل تنظيماتها انسجاماً مع قرارات المؤتمر

(١) عيتاني، فؤاد: م. ش. الاثنين ١٩٩٧/١١/٢٠ البربير، بيروت.
(٢) حمادة، فيضي: م. ش(٢).
(٣) من مقررات وتوصيات المؤتمر الوطني العام الأول للاتحاد الاشتراكي، العربي في ليبيا. لمزيد من التفاصيل، يراجع: الفكر الوحدوي (١)، **الثورة العربية والتنظيم السياسي**، بدون دار نشر، ص (١٠ ـ ١١).
(٤) شرورو، فضل: م. س، ص (٨٦ ـ ٨٧).

وتوجهاته. وعادت إلى لبنان على خلفية إنشاء التنظيم الواحد. وهذه التنظيمات هي: وحدة القوى الناصرية، شباب البقاع الناصري، وحدة النضال الناصري، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ـ فرع لبنان (القريبون من د. جمال الأتاسي) ووحدة النضال العربي. إضافة إلى رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في لبنان. واستُثني اتحاد قوى الشعب العامل الذي رفض الفكرة من أساسها لاعتبارات عربية، فبقي خارج الإطار الجديد، رغم مشاركته في المؤتمر.

عند العودة إلى لبنان، وَضع الموافقون على الفكرة الوحدوية آلية للتنفيذ تمثّلت أهم إجراءاتها العملانية بأن يفرز كل تنظيم عنصرين للمتابعة، حيث شكل هؤلاء لجنة تحضيرية كانت مهمتها تهيئة المقومات الضرورية لولادة التنظيم الجديد (الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري). وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات، أُعلن عن ولادة التنظيم بتاريخ ٢٥ كانون الثاني من العام ١٩٧٤ ـ وذلك بعد أن حلت القوى المشاركة تنظيماتها وتخلّت عن أسمائها واندمجت كلياً في الصيغة الوحدوية. غير أنه كان من اللافت للنظر في هذا الإطار، العلاقة مع حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون. فقد اعتُبر «المرابطون» القوة الضاربة للتنظيم الناشىء وغير متناقض[١] معه، بالرغم من أن «المرابطون» لم يشاركوا في مؤتمر ليبيا، ولا في الاجتماعات التحضيرية التي عقدت في بيروت ومهدت لقيام الاتحاد.

غير أن تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري كصيغة وحدوية وكتجربة مميزة في أبعادها اللبنانية والعربية، سرعان ما انفجرت داخلياً وتشرذمت إلى تنظيمات جديدة لأسباب عديدة (سترد في سياق النص). فكان أول انقسام في العام ١٩٧٦، ثم كرت السبحة لاحقاً وعادت كل قوة إلى قواعدها سالمة. مع فارق، أن كل تنظيم خرج من الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري أبقى على اسم الاتحاد الاشتراكي العربي بشكل أو بآخر، ولم يعد عملياً إلى اسمه الأول. فتنوعت «الاتحادات الاشتراكية» وتعددت لدرجة

(١) المعلومات عن المؤتمر من **المقابلات الشخصية**: فيضي حمادة، منير الصياد وفؤاد عيتاني.

غدت في النهاية تُعرّف بأسماء أمنائها العامّين (الشخص الأول). وانتكست التجربة الوحدوية قبل أن تعطي ثمارها[١]، أو تحقّق الحد الأدنى من الطموحات التي هدفت الوصول إليها، وبقي «حلم الناصريين» أمنية تبتعد عن الهدف الوحدوي تجربة إثر تجربة.

٣ ـ التنظيم الطليعي

التنظيم الطليعي يتماثل في فكرته الاندماجية مع ما سبقه، ويتعارض في ظروفه وطبيعة المشاركين فيه والآثار التي ولّدها. جاءت هذه التجربة نتيجة تخلي مجموعة من القوى الناصرية عن أسمائها والانضواء في تنظيم جديد واحد يجمع عناصرها كافة ضمن «التنظيم الطليعي». ويبدو أن اختيار الاسم كان مقصوداً. وجاء تماهياً مع الفكرة التي كان قد أطلقها الرئيس عبد الناصر قبل وفاته.

يعتبر المشاركون في التنظيم الطليعي أن قرار الاندماج جاء نتيجة لعدد من الخطوات والمواقف التنسيقية. فقد اتفق كل من حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (سمير كبريت وأحمد حمود) والحركة العربية الثائرة (علي الحاج) والاتحاد الاشتراكي ـ قوات الثورة (حسين الأحمر) وبعض الشخصيات الناصرية المستقلة على عقد لقاءات فيما بينهم للتشاور في الأوضاع والمستجدات التي فرضتها ظروف الحرب الأهلية. وقد توطدت العلاقات فيما بينهم، فأقاموا بداية مكتب التنسيق الناصري لمتابعة الأوضاع العامة في البلد وتفعيل العلاقات التنظيمية بين تشكيلاتهم، الأمر الذي ساعد على اختمار فكرة الاندماج في تنظيم واحد. لذلك، أعلن عن التنظيم الجديد بتاريخ ١/٨/١٩٨٠.

وزع المندمجون المسؤوليات فيما بينهم، انطلاقاً من طاقات كل تنظيم وقدراته الخاصة ومميزاته الذاتية. وعليه، تسلم علي الحاج الأمور السياسية،

(١) تحتاج تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري إلى دراسة مستقلة لأهميتها وللنتائج السلبية التي ولدتها سلسلة الانشراخات فيها على المسار الناصري ومصير تشكيلاته.

وكان بمثابة الأمين العام، وحزب الاتحاد (كبريت وحمود) تولى الجانب الفكري والتنظيمي، واعتبر سمير كبريت بمثابة الناطق الرسمي، وأنيطت المسؤولية العسكرية بالاتحاد الاشتراكي ـ قوات الثورة، واعتبر حسين الأحمر بمثابة المسؤول العسكري.

غير أن التجربة الاندماجية سرعان ما تفسخت في العام ١٩٨٢ قبيل الاجتياح الإسرائيلي، ولم يمضِ سنة على تشكيلها. وعاد كل تشكيل إلى مواقعه التنظيمية السابقة على الوحدة، وإلى الاسم الذي عُرف به قبل الاندماج[١]، فتحصّن في أطره الأولى مع تراجع واضح في الحضور والفاعلية.

٤ ـ التنظيم الشعبي الناصري

حملت التجربة الوحدوية التي ضمت الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري اسم التنظيم الشعبي الناصري. بمعنى لم يتم الإعلان عن اسم جديد للتنظيم الناشىء عن عملية الاندماج بين التنظيمين، كما في التجارب الناصرية الوحدوية السابقة، بل قَبِل الاتحاد الاشتراكي العربي التخلي عن اسمه الخاص والانضواء تحت اسم شريكه في الوحدة. وقد جاء هذا الإجراء نتيجة لقرار ذاتي اتخذه الاتحاد «بكامل إرادته»[٢]. ولعل إرادة الذوبان هذه كانت للتعبير عن الرغبة الكاملة في التوحد من جهة، وتكريماً لرمز التنظيم الشعبي الناصري معروف سعد من جهة أخرى. وقد حظيت التجربة الاندماجية ـ الوحدوية باهتمام خاص عند الناصريين في لبنان وخارجه. وكان لها وقع سياسي مهم نتيجة لأهمية التنظيمين اللذين اندمجا معاً، ولقوة حضورهما السياسي والعسكري والعربي، ولدورهما المميز قياساً للقوى والتنظيمات الناصرية الأخرى في لبنان.

لم تأتِ الخطوة الاندماجية بنت ساعتها، بل كانت وليدة مخاض طويل

(١) المعطيات عن التنظيم الطليعي من **المقابلات الشخصية**: علي الحاج، سمير كبريت، أحمد حمود، وحسين الأحمر.
(٢) السفير ١٦/١/١٩٨٧.

عبرت عنه وسبقته خطوات تنسيقية عملانية، واحتضنه فضاء مشترك وحرّكه همّ واحد، ما عزّز عوامل التلاقي والوحدة بين التنظيمين، الأمر الذي عمق حضور التجربة الواعدة، وضخّم الآمال التي علقت عليها. ووسّع الطموحات التي ارتبطت بها.

إن الخطوات التنسيقية بين الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري كانت قديمة وتعود رسمياً إلى العام ١٩٧٧ أي إلى ما يقارب العشر سنوات من الإعلان عن الاندماج[١]. هذه الوضعية تفترض نظرياً، على الأقل، توفير التوافق حول العديد من القضايا والانسجام في العديد من المسائل الأساسية وتوفير التناغم السياسي والفكري والتنظيمي، وحتى الشخصي، بين قيادة التنظيمين وكوادرهما وعناصرهما.

ولتبيان أهمية هذه الخطوة والتدليل على أبعادها، يمكن متابعتها من خلال ما يمكن أن نسميه بالعوامل الكامنة التي فعّلت وتيرة التوحيد وسرّعت آلياته من جهة، ومتابعة خطوات التنفيذ وإجراءاته من جهة ثانية، ولحظ الاهتمام المحلي بالتجربة وكيفية تسويق الفكرة ناصرياً في لبنان من جهة ثالثة، وتوضيح مدى الاحتضان الناصري العربي للتجربة الواعدة من جهة رابعة.

في المسألة الأولى: يبدو أن العوامل الكامنة تعود إلى أمرين غير مرئيين، من حيث المبدأ: الأول، يتعلق بالتنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين)، والثاني، يتعلق بوضعية الاتحاد الاشتراكي العربي خاصة، والحركة الناصرية عامة. الأمر الأول يلخصه وجود «الطليعيين» في الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري. والمقصود «بالطليعيين» الكوادر التي ارتبطت بالتنظيم الطليعي وانضوت ضمن الأطر التنظيمية التي اتخذها خارج مصر. وهذا الموضوع لم يعد، برأي أسامة سعد، أمراً سرياً الآن.

لقد كان «للطليعيين» في لبنان وخارجه دور أساس في التقريب بين الاتحاد والتنظيم الشعبي الناصري، وتوسيع مجالات التنسيق وصولاً إلى صياغة

(١) الشراع (مجلة) ٦/٦/١٩٨٨ والسفير ١٨/١/١٩٨٧.

الوثيقة السياسية وانعقاد المؤتمر بين التنظيمين وإعلان الوحدة بينهما[١]. ويبدو أن العلاقة «الطليعية» سهلت عملية التواصل، إلى حد بعيد، فعمر حرب يشير إلى أن مجالات التعاون تعود بين التنظيمين إلى العام ١٩٧٧، حيث تم فرز «اثنين من الأخوة في الاتحاد» للمساعدة في ترتيب الوضع الداخلي للتنظيم الشعبي الناصري. لأن المراهنة، برأيه، كانت كبيرة على نجاح التجربة التوحيدية لوجود أسامة سعد ولما يتمتع به من مواصفات «طليعية» سليمة، ولما يمتلكه من مفاهيم تنظيمية ووعي سياسي وثقافة سياسية اكتسبها من «التنظيم الطليعي»، الأمر الذي وفر في حينه فسحة مشتركة للتفاعل وأرضية صلبة للتعاون كان يمكن لها أن تثمر نتائج كبيرة[٢].

الأمر الثاني، يمكن تلخيصه بالأزمة العامة التي عصفت ببنية الاتحاد من جهة، وبالتشكيلات الناصرية من جهة أخرى. وهذا ما اعتبره عبد الرحيم مراد أزمة جمود في شكليه الخاص والعام، تمثل الخاص في الركود داخل الاتحاد بعد العام ١٩٨٦ وانتخاب عمر حرب أميناً عاماً. ويتجسد العام في تراخي حركة التوحيد بين الناصريين وتنظيماتهم السياسية في لبنان[٣].

في المسألة الثانية: يلاحظ أن سيرورة التوحيد خضعت لآلية عمل بدت موضوعية ودقيقة إلى حد بعيد. فقد سبق الإعلان عن الوحدة بين التنظيمين سلسلةٌ من اللقاءات والاجتماعات شارك فيها كوادر التنظيمين. وقاما بعدة إجراءات تنسيقية، منها زيارة مشتركة لإيران وسوريا. كما شكل التنظيمان قيادة عسكرية مشتركة في الجنوب لمواجهة العدو الصهيوني استمرت لغاية ١٩٨٢. وعندما اضطر مصطفى سعد مثلاً إلى مغادرة صيدا إثر الاحتلال الإسرائيلي، فإنه توجه إلى البقاع[٤] حيث حصن الاتحاد الاشتراكي العربي ومعقله الأساس.

إضافة إلى ذلك، فقد تكثّفت قبل سنة ونصف السنة من الإعلان الرسمي

(١) سعد، د. أسامة: م. ش(٢).
(٢) حرب، عمر: م. ش(٢).
(٣) مراد، عبد الرحيم: م. ش(٢).
(٤) الشراع (مجلة): ٢٦/١/١٩٨٧.

عن الوحدة بين التنظيمين، اللقاءات المشتركة وعمل اللجان المختصة، وتم تشكيل لجنة لإنجاز الوثائق السياسية، حيث وضعت تصوراً للنظام الداخلي وقدمت اقتراحاً حول الهيكلية التنظيمية المقترحة للتنظيم الجديد، وحددت المراتب القيادية وأقرت برنامجاً فكرياً وسياسياً يقع في حدود الخمسين صفحة فولسكاب...[١] إلخ. وتوجت اللجنة أعمالها بعقد المؤتمر التأسيسي.

عقد المؤتمر التأسيسي يوم الجمعة ١٦/١/١٩٨٧ تحت شعار «لنناضل جميعاً لبناء الحزب الجماهيري الناصري العامل لبناء لبنان العربي الديمقراطي الموحد»[٢]. وأنهى أعماله، نظرياً، يوم الأحد بتاريخ ١٨/١/١٩٨٧ وأصدر وثيقته السياسية[٣]، وأعلن عن انتخاب اللجنة المركزية التي انتخبت بدورها المكتب السياسي حيث توزعت فيه المهام على النحو التالي: مصطفى سعد رئيساً، عبد الرحيم مراد نائباً للرئيس، عمر حرب أميناً للسر، أسامة سعد نائباً للأمين العام، نبيل الراعي أمين سر اللجنة المركزية، وكل من أحمد عبود، أسعد النادري، حسن شلحة، توفيق عسيران، أحمد عوض المرعي، محمود البزري، فياض حيدر وقاسم الطفيلي أعضاء[٤].

في المسألة الثالثة. ولتبيان أهمية التجربة الوحدوية الاندماجية، قامت وفود مشتركة من التنظيمين قُبيل الإعلان الرسمي عن الاندماج بزيارة العديد من القوى والتنظيمات الناصرية في لبنان لوضعهم في التصور المقترح لهذه الخطوة والخلفية المحركة لها، ولحثّ هذه القوى والتنظيمات على إنجاز خطوات مماثلة من أجل الوصول إلى حالة توحيدية تجمع لاحقاً الناصريين كافة. وأكّدت هذه الوفود على أن وحدة التنظيمين ستشكل الإطار العام والنموذج المحدد للتحرك المنتظر باتجاه وحدة الناصريين، ولملمة شملهم، وجمع قواهم المبعثرة.

(١) السفير ١٦/١/١٩٨٧.
(٢) السفير ١٩/١/١٩٨٧.
(٣) الحقيقة ١٩/١/١٩٨٧.
(٤) السفير ١٩/١/١٩٨٧.

من هنا، يشير منير الصياد مثلاً إلى أن الخطوة الاندماجية التي أقدم عليها الاتحاد والتنظيم الشعبي كان يُفترض أن تكون ثلاثية، وذلك من خلال انضمام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري. غير أن البعض فضلها بداية بصيغتها الثنائية[1] كنقطة انطلاق.

وفي السياق نفسه، قام التنظيمان قبل الإعلان الرسمي عن الخطوة بزيارات مشتركة أيضاً للقيادات السياسية والروحية في لبنان، لعرض أجواء الوحدة وأبعادها، ودعوة هذه القيادات إلى حفل الإعلان عن الاندماج الذي كان قد تقرر الأحد ١٨/ ١/ ٨٧ في فندق البريستول في بيروت[2].

في المسألة الرابعة: حظيت الخطوة التوحيدية بين الاتحاد والشعبي الناصري بنوع من الاحتضان الناصري العربي. فقد رافق البدايات الأولى للفكرة وهيأ لها وشجع عليها رموز ناصرية عربية. وكان الحفل السياسي الذي أعلن عن ولادة الوحدة الكاملة بين التنظيمين دليلاً على مدى الدعم الناصري العربي، إلى حد بعيد، حيث حضر محمد فائق وزير الإعلام المصري في عهد الرئيس عبد الناصر، وأحد أركان المعارضة المصرية في حينه، إضافة إلى وفد ناصري من مصر، ضمّ فريد عبد الكريم وكيل الحزب الاشتراكي العربي الناصري (قيد التأسيس) وأحمد الجمال وعادل آدم[3]، كنوع من إعطاء «شرعية ناصرية» للخطوة الوحدوية. وقد حثّ فائق عبد الكريم التنظيمين على المحافظة على التجربة، ودعا الناصريين الآخرين للانخراط فيها بكل ما يتطلبه الأمر من شجاعة وإنكار للذات[4].

غير أن هذه التجربة، وبعيداً عما حملته من آمال واعدة وطموحات كبيرة، سرعان ما تفككت عناصرها الموحّدة وتفسَّخت داخلياً كغيرها من التجارب، فالوحدة بين التنظيمين لم تتجاوز، عملياً، الأشهر الستة. وما تبقى من المدة

(١) الصياد، منير: م. ش (٣ و٤).
(٢) السفير: ١٦/ ١/ ١٩٨٧.
(٣) السفير ١٨/ ١/ ١٩٨٧.
(٤) السفير ١٩/ ١/ ١٩٨٧.

الوحدوية، التي استمرت، نظرياً، ما يقارب السنة والنصف، فإن التنظيمين كانا يعملان بشكل مستقل. فلقد سبق الافتراق حالة من التوتر والفتور والجمود والإشكالات الأمنية، إلى أن أعلن بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٨٨ عن طلاق حبي بينهما، فعادا «جسدين منفصلين لكن بروح واحدة» كما عبر مراد[1]. وكان من نتيجة الانقسام بقاء بعض كوادر الاتحاد في التنظيم الشعبي الناصري[2]. ورجع كل تنظيم إلى اسمه الأول ومعاقله التنظيمية والمناطقية المعروفة عنه قبل الوحدة.

تاسعاً، نتائج مخيبة:

إذا كانت ظاهرة التعدد التنظيمي للناصريين في لبنان ولّدت تساؤلات عدّة، وبقيت حالة مربكة، فإن الانقسام في أطرهم التنظيمية عامة، وتجاربهم الوحدوية خاصة، بدا مسألة محيرة ومثيرة للاستغراب. فإذا سلمنا جدلاً بأن التعدد التنظيمي رافق البدايات الأولى، وجاء استجابة لمتطلبات اللحظة التاريخية التي أعقبت وفاة الرئيس عبد الناصر وظروفها، وفرضته ضرورات موضوعية وخاصة؛ إلا أن الانقسام الذي وسم مسيرة العمل الناصري لاحقاً غدا أمراً مقلقاً ومثيراً للشكوك، وموضوعاً مولّداً للنقاش والجدل بين الناصريين، كما المهتمين بالشأن العام.

من المفارقات المؤلمة أن الناصريين الذين يدينون التشظي الذي أصاب أطرهم التنظيمية وصفوفهم الوحدوية، لا يتورّعون عن الانسياق في مسيرة التشظي وإتقان آلياتها. فرغم وعيهم لخطورة الظاهرة، إلا أنهم ساهموا في استمراريتها وإعادة إنتاجها بأشكال متعددة، من دون الاستفادة من غنى هذه التجارب أو تجاوز سلبياتها.

ويلاحظ على الصعيد اللبناني أمران لافتان للنظر: الأول قوّة حضور الفكرة الوحدوية. والثاني المغالاة في النظرة للتجربة الوحدوية. الأمر الأول

(١) الشراع (مجلة): ٦/ ٦/ ١٩٨٨ والسفير ٢٨/ ٥/ ١٩٨٨.
(٢) يونس، كمال: م. ش.

يتعلق بمستوى حضور الفكرة الوحدوية عند التنظيمات الناصرية كافة مهما كبر حجمها أو صغر. فالدعوة لجمع الشمل تكاد لا تبرح أي خطاب ناصري أو لقاء أو مناسبة، لدرجة يبدو فيها أن وحدة القوة الناصرية معطى بديهي خارج النقاش، إذا جاز التعبير. غير أن ثقل الهم الوحدوي، على المستوى النظري، لا يتجسد عملياً في أرض الواقع كنموذج حي وقابل للحياة، ويبقى كلاماً عابراً تفرضه الظروف وتستحضره المناسبات، بمعنى أن ترديد الفكرة يغدو لفظياً وكأنه «فعل إيمان» يمارسه المؤمن (التنظيم) لإراحة الضمير وللتدليل على عمق الالتزام بالفكرة والتعلق بها. وهذا ما يعزز الشرخ بين الواقع والفكرة من جهة، ويهمش المسؤولية الذاتية عن فشل التجارب الوحدوية من جهة ثانية، ويحيل المسألة على الآخر من جهة ثالثة. الأمر الثاني يتعلق بما يُسقط على التجارب الوحدوية من طموحات وما يترافق مع إعلانها من أمانٍ، وما يناط بها من مهام، بحيث تعتمد الفصائل الناصرية على التضخيم والمغالاة، بغض النظر عن حجم التجربة وظروفها ونوعية المشاركين فيها وقدراتهم.

إن الناصريين في هذا الأمر لا يرضون لتجاربهم الوحدوية إلا أن تكون مدماكاً باتجاه إقامة «التنظيم الناصري الواحد» في لبنان والوطن العربي. ويضخّون في التجربة الوحدوية الوليدة كل الأوهام والأحلام والآمال والتطلعات. وإذا كانت هذه المسألة حقاً مشروعاً إنسانياً وتنظيمياً وسياسياً وطبيعياً، غير أنهم يتعاطون السياسة في هذه الحالة من موقع التمني وتضخيم الأوهام الايديولوجية واستحضارها، كونهم لا يأخذون بعين الاعتبار وضعيتهم وإمكانياتهم وخاصية تشكيلاتهم من جهة، ولا الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة من جهة أخرى.

لذلك، تغدو اللحظة الوحدوية (لحظة الإعلان عن الوحدة) بين فصيلين أو أكثر لحظة «التجلي» المطلق، بحيث يمنحون تجاربهم قوة خارقة ويقلبون الرغبة الشخصية إلى حقائق ثابتة، الأمر الذي ترك آثاره السلبية، ولم يزل، على طريقة التعاطي مع الفكرة الوحدوية إعداداً وبرامج وآليات... إلخ.

والتجارب الوحدوية بين الناصريين، تزودنا بنماذج معبرة عن هذه

الوضعية، فتجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري ـ الذي جاء ثمرة مؤتمر ليبيا ١٩٧٣، هدفت إلى أن يكون الاتحاد اللبنة الأولى لتوحيد الناصريين في لبنان ضمن التنظيم القومي الشامل. والوثيقة السياسية لدمج الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري (١٩٨٧) وضعت في رأس اهتماماتها «النضال للقاء القوى الناصرية كافة والعمل معها وصولاً إلى بناء الحزب الناصري الذي يعمل لتحقيق أهداف الأمة في الحرية والاشتراكية والوحدة»[(١)]. والتنظيم الشعبي الناصري الذي ضم التنظيمين كان يسعى في الوثيقة «لصهر جميع القوى الناصرية على الساحة اللبنانية في بوتقة واحدة...»[(٢)].

والجبهة الناصرية الواحدة التي أعلنت في الذكرى الرابعة والستين لميلاد عبد الناصر، أكدت في وثيقتها السياسية عقدها العزم على تجاوز كل العراقيل التي حالت دون توحيد الناصريين. واعتبرت قيامها الخطوة الأولى على «طريق التنظيم الناصري الواحد»[(٣)]، بل إن حركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون، بررت دعمها الكامل لهذه الخطوة لكونها «تشكل محطة الفرز النهائي والحقيقي بين الناصريين ولا تتخذ منحى إقليمياً، بل تندرج في مسيرة التكامل القومي الناصري مع قوى التحرر القومية والأممية»[(٤)].

وعملية الدمج بين الاتحاد الاشتراكي العربي وحركة أنصار الثورة، فُسرت بأنها تأكيد للسياسة الوحدوية من أجل إقامة حركة ناصرية واحدة في لبنان، تمهيداً لحركة عربية واحدة في كل الوطن العربي[(٥)]؛ رغم محدودية التجربة وملابساتها والتباساتها من جهة، ورغم طبيعة كل من الاتحاد والحركة من جهة ثانية.

---

(١) الحقيقة ٢١/١/١٩٨٧.
(٢) الحقيقة ٢٠/١/١٩٨٧.
(٣) السفير ١٦/١/١٩٨٢.
(٤) السفير ٧/٢/١٩٨٢.
(٥) ذبيان، سامي: م. س، ص ٢٨٣.

في الحالتين (قوة حضور الخطاب الوحدوي، وكثرة النفخ في الوليد الناشىء) ما يعكس نوايا صادقة وشعوراً نبيلاً. غير أن القراءة السياسية للتجارب الوحدوية بين القوى والتنظيمات الناصرية في لبنان، تفترض البحث خارج النوايا والمشاعر من أجل تلمس الثغرات ومحاولة تحديد المسببات، التي أدّت إلى فشل هذه التجارب وتفكيكها. لأن التجربة بيّنت أن السير باتجاه الوحدة لم يَزِدْ الفرقاء إلا ابتعاداً، والقوى المشاركة إلا جفاءً، والفكرة الوحدوية إلا خواءً. فالناصريون كغيرهم من القوى والأحزاب، ساهموا في ضرب العديد من الأفكار وتهميشها، وذلك من خلال عدم الارتقاء إلى مستوى الفكرة ومضمونها. فاستخدموا فكرة الوحدة في ما بين فصائلهم كشعار يدغدغ العواطف ويحرك المشاعر، من دون أن يمس الواقع أو يبدل في معطياته؛ الأمر الذي يمكن معه القول بأن الذين يعجزون عن توحيد صفوفهم في القطر الواحد، هل بوسعهم، بل هل يحق لهم الادعاء بالوحدوية والتفاني في سبيل مقاومة التجزئة وتحقيق وحدة الأمة العربية[1]؟

من هنا، غدت الأفكار في وادٍ والسلوكيات في وادٍ آخر. فزاد الفراق بين الفكرة والممارسة من جهة، وتراجع دور التنظيمات الناصرية من جهة ثانية. فإلامَ يمكن أن يعيد الناصريون فشل تجاربهم الوحدوية؟ ومن يتحمل مسؤولية النتائج المأسوية التي وصلت إليها فصائلهم؟ وعليه، فإنه يمكن إعادة عملية التصدُّع في التجارب الوحدوية بين الناصريين إلى سببين مترابطين: الأول موضوعي، والثاني ذاتي. ويندرج ضمن كل منهما عدد من العناوين الفرعية. مع الإشارة إلى أن مثل هذا التوصيف العام لعوامل الانقسام ومسبباته، ليس جامداً أو ميكانيكياً بقدر ما هو مدخل أولي لمتابعة ظاهرة معقدة في تشكلها ومتداخلة في عناصرها، الأمر الذي يجعل البحث فيها على قدر كبير من الصعوبة.

(١) السفير ٩/٢/١٩٨٧.

الفصل الثالث

العوامل الموضوعية للتصدع

يقصد بالعوامل الموضوعية المسبّبات التي تبدو، من حيث المبدأ، خارج نطاق التشكيلات الناصرية وقدراتها الذاتية، باعتبارها نوعاً من التدخل الخارجي، الأمر الذي يخفّف إلى حد بعيد، المسؤولية الذاتية التي يمكن أن تقع على هذا التنظيم أو ذاك من دون أن يلغيها من جهة، ويجعل من الصعوبة بمكان التحكم بها من جهة أخرى.

إن هذا التحديد يحيل العوامل الموضوعية إلى القوى المعادية، إذا جاز التعبير، أو الآخر - الخارجي كمعوِّق أساس لوحدة الناصريين ومعرقل فاعل لآلية توجههم الوحدوي، ومتدخل مهم في تطويق اللقاءات التنسيقية وتفشيلها.

من السهولة بمكان إعادة عوامل الانقسام في التشكيلات الناصرية أو في تجاربهم الوحدوية إلى القوى الخارجية المعادية ومؤامراتها ودسائسها. ويحظى هذا المنطق بثقله في العقل السياسي العربي عند تعليل أو تفسير[1] الاحباطات والانتكاسات الوحدوية على مستوى الدول أو التنظيمات السياسية. كما يبدو مدخلاً عند الناصريين، كما عند غيرهم من القوى والأحزاب، لقراءة الواقع وتفنيد الأخطاء. «فالخارج» يخشى الوحدة ويقلقه ما قد ينتج عنها من قوة، الأمر الذي وضعه في الموقع الأول والأهم. ففضل شرورو يعيد عوامل

(١) اشتي، شوكت: الشيوعيون والكتائب، م. س، ص (٤٨٢ - ٤٨٦).

الشرذمة في الجسم الناصري إلى «خوف البعض من وحدتهم كتنظيم واحد»[١]. فالاستهدافات المعادية كانت، ولم تزل، حاضرة بقوة وواردة باستمرار، سواء مع وجود عبد الناصر أو بعده.

إن الناصريين في مناقشتهم مسألة الوحدة والانقسام يركزون على الآخر ـ الخارج (الغير) ويبرزونه بوضوح كامل، وإليه يستندون في تفسير عمليات التصدع التي أصابت أطرهم التنظيمية وهدمت تجاربهم الوحدوية وعماراتهم السياسية. لذلك، يعتبر سمير طرابلسي أن المشكلة «ليست في القوى الناصرية المتواجدة في لبنان، بل في بعض الجهات الداخلية والخارجية التي لا تريد للناصريين أن يتفقوا أو يلتقوا»، لأن المتضررين كُثر في حال حصل الالتقاء والاتفاق[٢]. لذلك، فإن وجود «تنظيم ناصري قوي» يتعارض، برأي سمير صباغ، ومصلحة معظم القوى والأطراف السياسية. ومن «المتوقع أن تُشهر الحرب على مثل هذا التنظيم» مباشرة منذ لحظة وجوده[٣]. فلو قُدر للقاعدة الجماهيرية الناصرية العريضة، الانتظام في تنظيم واحد، لأحدث ذلك «خللاً في موازين القوى المحلية والإقليمية»، بل إن وجود تنظيم ناصري واحد بالنسبة لخليل شهاب يعني «عودة عبد الناصر إلى لبنان». فكيف يمكن للاستعمار العالمي وللرجعية ولأصحاب المصالح أن تتهاون في مثل هذا الأمر[٤]. فخوف الآخر يصد الوحدة ويمنعها[٥] ويفجرها من الداخل عند قيامها.

غير أن الخارج ـ الآخر الخائف من تماسك الجسم الناصري، يتوزع على أكثر من جهة. من هنا، يمكن أن نجد ضمن هذا العنوان قوى الرجعية والاستعمار إلى جانب الأنظمة والأحزاب والقوى السياسية غير الناصرية التي يندرج عداؤها ضمن مقولة التنافس والصراع السياسي في الخندق الواحد، وهي تهدف إلى الهيمنة على الشارع الناصري واستقطاب عناصره وقواه المنظمة. وفي

(١) شرورو، فضل: م. س، ص٨٥.
(٢) الشراع (مجلة): العدد ١٣٥، م. س.
(٣) الشراع (مجلة): العدد ١٣٧، الاثنين ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٤، ملف «ناصريو لبنان».
(٤) الشراع (مجلة): العدد ١٤٤، الاثنين ٧/ ١١/ ١٩٨٤، ملف «ناصريو لبنان».
(٥) شرورو، فضل: م.س.

خضم هذه الوضعية التناحرية ـ التنافسية تغدو مقولة الخائفين من وحدة الناصريين تعبيراً يكاد أن يستبعد للحظة قوى الاستعمار وما شابهها وينحصر، إلى حد بعيد، في «الصف الواحد». من هنا، تحضر الأنظمة العربية وأجهزتها المتعددة التي اعتمدت سياسة التفرقة والتقسيم، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية التي حكمها منطق السلطة وليس الثورة، وظروف الحرب الأهلية في لبنان التي فرضت التفتيت والبعثرة... إلخ كعوامل موضوعية رئيسية مسببة التصدع في الأطر الناصرية وتشكيلاتها الوحدوية المتنوعة. فكيف يمكن تحديد دور هذه العوامل ومتابعتها؟

أولاً، الأنظمة العربية:

تعدّدت مظاهر تدخل الأنظمة العربية وأجهزتها في تفتيت الناصريين وبعثرة قواهم. وبرزت الأنظمة ذات الاتجاه الناصري على رأس قائمة الذين سعوا لشرذمة التنظيمات الناصرية وتفكيك أطرها بدءاً من مصر وصولاً إلى ليبيا[١]، إضافة إلى عدد من الدول العربية الأخرى. وإن اختلفت أشكال هذا التدخل ومضامينه.

١ ـ الدور المصري

عرفت بعض المظاهر التنظيمية للناصريين في لبنان أشكالاً معينة من العلاقات مع الأجهزة المصرية منذ أيام الرئيس جمال عبد الناصر، وقد ازداد نشاط هذه الأجهزة بعد تجربة الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨) وتصاعدت مع حركة الانفصال (١٩٦٢). غير انه من الضروري التمييز في المجال المصري بين مرحلتين. مرحلة عبد الناصر والمرحلة التي أعقبته.

في المرحلة الأولى، بقيت أشكال التغلغل المصري خارج دائرة الاتهام،

(١) من الضروري التمييز بين أمرين والفصل بينهما: الأول نشاط بعض الأنظمة وأجهزتها، والثاني التأييد الشعبي لعبد الناصر والناصرية. بمعنى أن المد الناصري لم يكن يوماً من فبركة الأجهزة وعملها، بل حاول البعض من الأنظمة العربية التلطي تحت ظلال المد الشعبي الناصري ومسايرته والاستفادة منه.

إذا جاز التعبير، كونها محكومة بمنطق خدمة الرئيس وتجربته، وغير متفلتة من سياساته. بمعنى هي نوع من «الالتزام» بالدفاع عن مسيرة الثورة ومظهر للتعبير عن الانتماء إلى «صفوفها»، الأمر الذي جعل النشاط في إطارها أو الخضوع لتوجهاتها مسألةً غير مُنفّرة أو «وصمة عار» لهذا الشخص أو ذاك التنظيم، باعتبار هذه الأجهزة هي أجهزة الرئيس و«مُجيّرة» لخدمة الأهداف القومية والوطنية الكبرى. هذه الوضعية في أيام الرئيس عبد الناصر كانت تحد من تدخل الأنظمة العربية الأخرى وتقلص تأثير أجهزتها في بعثرة الناصريين وتفتيت تنظيماتهم. لأن الآخرين (الأنظمة العربية) كانوا في مرحلة عبد الناصر غير قادرين على لعب هذا الدور، سواء في تقسيم الأطر الموجودة أو في إنتاج تشكيلات أخرى تحمل اليافطة الناصرية. لأنه لم يكن من الممكن التستر بالناصرية. فالشرعية كان لا يمكن أن تُعطى في حينه لمن هو خارج العلاقة مع مصر عبد الناصر.

في المرحلة الثانية، فإن هذه الوضعية سرعان ما تحللت بعد انتقال عبد الناصر إلى الرفيق الاعلى. فخرجت «الشرعية الناصرية» من المركز ـ مصر، وازدادت بُعداً عن مصر خلال حكم الرئيس أنور السادات. لذلك، كان من الممكن أن تُمنح الشرعية لطرف دون آخر. كما كان من السهولة بمكان فبركة تنظيمات ناصرية جديدة أو تفتيت القائم منها وتوفير المستلزمات الضرورية والظروف الملائمة للحماية والمساعدة على النمو، الأمر الذي شرّع الأبواب أمام تدخل العديد من الأنظمة العربية وأجهزتها من جهة، وفسح المجال للصراعات في الداخل الناصري من جهة أخرى، كما زاد من حدة التنافس بين هذه الأنظمة لوراثة الإرث الناصري من جهة ثالثة.

ضمن هذا السياق، يمكن ملاحظة العديد من أشكال التعدد والانقسام بين الناصريين في لبنان بعد العام ١٩٧٠، الناتجة في أحد وجوهها عن صراعات الأجهزة المصرية وغير المصرية، وتدخلها في شأن الناصريين اللبنانيين.

في ما يخص الجانب المصري، يمكن القول بأن المصريين كانوا السبّاقين في تكريس الاتجاه التفتيتي بين الناصريين، ساعدهم في ذلك عمق معرفتهم

بالوضع الناصري في لبنان وطبيعة تشكيلاته. فكانوا الأقدر على العبث، إذا جاز التعبير، بهذا الوضع ومحاولة توجيهه وضبط إيقاعاته. لهذا، سعت مصر لإعادة التحكم بحركة الناصريين وتقنينها بما يخدم السياسة التي اعتمدتها مصر بعد الرئيس عبد الناصر.

لقد انعكست السياسة المصرية على التنظيمات الناصرية في لبنان صراعات حادة، وغلب على الناصريين الموقف الرافض لمنطق السادات وسياساته. غير أنه من الجدير الإشارة في حدود أثر الأجهزة المصرية ودورها إلى أن بعض القوى والتنظيمات الناصرية في لبنان أعادت العمل على إيقاع المُوجّه لها في مصر. بل إن مصير البعض هنا ارتبط بمصير هذا المُوجّه ومساراته. لذلك، لاحظ أحد الرموز الناصرية أن من كان «مُعلمه» في مصر مع أنور السادات وسياساته، بقي في لبنان خاضعاً للسياسة نفسها والتوجه عينه، والعكس صحيح أيضاً[1]. وما يؤكد هذا التفسير أو يقربه من الفهم، هو حدة دفاع بعض الناصريين اللبنانيين عن أنور السادات في ضرب الناصريين في مصر.

إن الاتجاه الذي استجد بعد السبعينات من القرن العشرين، كان له أثره السلبي في تطوير الجسم الناصري وتوضيح هيكليته، لأنه أحدث عملية قطع منهجي مع التوجهات العامة التي كان عبد الناصر قد بدأ بالافصاح عنها، خاصة لجهة الرغبة في إحداث تحولات في مفهومه للأداة التنظيمية، ونظريته لدورها السياسي والفكري. فالناصرية كانت قد اتخذت بعد النكسة من جهة، ومن خلال قراءة التجارب التنظيمية السابقة من جهة أخرى، منحى أكثر «عقلانية»، إذا جاز التعبير، نتيجة لنضج فكرة التنظيم ولبداية التفكير الجدي في ضرورة إقامة أسس موضوعية للتشكيلات الناصرية. وكانت «طليعة الاشتراكيين» في مصر إحدى المظاهر المعبرة عن طبيعة هذا التحول ونوعيته. غير أن هذا الاتجاه ضُرب باكراً في مصر ولم يستكمل نموه خارجها. من هنا خضع الناصريون في لبنان ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ إلى مفاعيل الانقسامات التي

(١) قيادي ناصري: م. س.

أحدثتها سياسة السادات ومواقفه، الأمر الذي جعل الناصريين مسرحاً لمزيد من التدخلات العربية على اختلافها.

٢ ـ الدور الليبي

اتخذ التدخل الليبي في الشأن الناصري أبعاداً على قدر كبير من الأهمية. لدرجة بدا معها الدور الليبي الأكثر فجاجة والأطول مدة والأعمق تأثيراً. وقد ترك آثاره على مسار التجربة الناصرية في لبنان ومصيرها.

لقد استفادت ليبيا من عدد من المسائل التي عززت حضورها في الوسط الناصري في الوطن العربي برمته، وفتح لها الأبواب على مصاريعها للولوج إلى أعماق الشارع الناصري في لبنان ومعرفة أدق تفاصيله وخباياه. فقد قامت الثورة الليبية على قاعدة أن الرئيس عبد الناصر ملهمها والناصرية هدفها، الأمر الذي جعلها تستمد شرعيتها الناصرية من الرئيس عبد الناصر مباشرة، وتستند بالتالي بعد وفاته إلى ما يمكن أن نسميه «إرثاً ناصرياً» لا ينازعها فيه أحد. فالرئيس عبد الناصر كان قد وصف القذافي بأنه الأمين على القومية العربية ويذكره بشبابه، مما عزز الموقع الليبي وجعل منه بعد رحيل عبد الناصر محط أنظار الناصريين في لبنان، كما في غيره. وزاد من أهميته سياسة السادات ومنهجه المتناقض مع سياسة عبد الناصر ونهجه. فبعد ضرب السادات للناصريين في مصر بذريعة ضربه مراكز القوى (أيار ١٩٧١) وفكفكته تنظيم «طليعة الاشتراكيين» ـ التنظيم الطليعي ـ استقطبت ليبيا في لحظة تاريخية الناصريين. وكاد أن يكون هناك إجماع عام حول قيادتها والانخراط في الأطر التي تدعو إليها. فتوافد إليها الناصريون من كل الأقطار العربية، وانتقل إليها رموز من «طليعة الاشتراكيين» واستقرت فيها رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين.

غير أن الدور الليبي بدأ بالتحول سريعاً نحو اتجاهات ضيقة وسياسات خاصة. فبدلاً من المحافظة على الدور القيادي الجامع، انخرط بعض الليبيين في لعبة تقاسم الحصص، والسعي الجاد للحصول على مغانم محددة من الشارع

الناصري. فبعد أن كان هذا الشارع متجهاً بمجمله طوعاً نحوها، أعادت ليبيا العمل مع الناصريين في لبنان على قاعدة التنافس والكسب السريع لخدمة سياسات آنية، والتعبير من خلال ذلك عن مظاهر التأييد لليبيا ومواقفها. فصُغّرت الظاهرة الناصرية وانخرط بعض الليبيين في لعبة «الزواريب» من خلال تشكيل وإعادة بلورة أطر محددة وصيغ تنظيمية، يسهل ضبطها والتحكم بمسارها وتوجيه مواقفها، مستفيدين، إضافة للإرث الناصري، من الامكانات المادية الهائلة.

إن التدخل الليبي رافق مسار التجربة الناصرية في لبنان منذ ١٩٧٠، لذا تنوّعت مظاهره في الشكل والمضمون، بدءاً من العرقلة، مروراً بالضغط، وصولاً إلى التدخل المباشر، الأمر الذي أعطى الحضور الليبي وزناً خاصاً وتأثيراً مميزاً[١]. فاجتماعات التنسيق في العام ١٩٧٠ التي عقدت بين الناصريين بمبادرة من العقيد أحمد زعرور رئيس منظمة فلسطين العربية، والتي تكررت في شباط من العام التالي، كانت برعاية مصرية وقد تجمدت نتيجة التدخلات الخارجية[٢]. وتجربة القوى الناصرية تفسخت من الداخل وتفرغت بسبب جذب عناصرها نحو هذا الموقع الداخلي أو ذاك الموقع الخارجي[٣]. وتعطيل اللقاءات التي دعا إليها كمال شاتيلا في العام ١٩٧٩ ومنع استمرارها، كانت برأي سمير طرابلسي، بسبب تدخل بعض الأطراف الخارجية وضغطها[٤]. وأفشل الليبيون محاولة الوحدة بين«المرابطون» والتنظيم الشعبي الناصري في العام ١٩٧٩، [٥] وساهموا إلى جانب بعض الرموز الفلسطينية في تراجع القوة العسكرية الموحدة في أوائل الثمانينات[٦]... إلخ.

---

(١) لا يدخل في هذا السياق التجمعات والتشكيلات التي نشأت في لبنان بدعم ليبي مباشرة، واتخذت لنفسها أسماء غير ناصرية.
(٢) الضناوي، فاروق: م. ش(١)، م.س.
(٣) خليل، هاني: م. س.
(٤) الشراع (مجلة): العدد ١٣٥، م. س.
(٥) ادريس، عاطف: م. ش(١)، م.س.
(٦) صباغ، د. سمير ـ م. ش(٣) ـ والحاج، علي: م. ش(٢)، م.س.

غير أنه من الأشكال اللافتة للنظر في التدخل الليبي، كانت محاولتهم فرض طرف على آخر، أو محاولة حصر مركز الثقل داخل التجربة الوليدة بشخص دون آخر أو بقوة دون غيرها. ويشير عيتاني إلى أنه خلال الاجتماعات التي عقدت في العام **١٩٧٦** لإعادة النقاش وتفعيله من أجل إحياء العمل الوحدوي بين القوى الناصرية، أصر ممثل ليبيا في هذه الاجتماعات على مركزة التجربة الوحدوية المقترحة حول قوة محددة دون غيرها، وحصر التمويل بأحد الرموز الناصرية دون غيره. واعتبر الليبيون في حينه أن هذا الاقتراح شرط أساسي وغير خاضع للنقاش والمساءلة[١]. ومثل هذه السياسة أثارت حفيظة المشاركين وحركت تساؤلاتهم وشكوكهم حول مغزى هذه «الوكالة الحصرية» ومدلولاتها وأبعادها والأسباب الموجبة لاعتمادها وفرضها، طالما أن الفكرة توحيدية وليست مشروعاً خاصاً، الأمر الذي يبين مدى التأثير الليبي ومفاعيله ومردوديته على مسار التجربة الناصرية في لبنان وقواها المنظمة.

ويبدو أن الليبيين قد بدأوا في التعاطي مع القوى الناصرية في لبنان بعفوية صادقة، غير أنهم تحوّلوا في تعاملهم من منطق خدمة الثورة إلى منطق خدمة السلطة. ويمكن رصد مظاهر هذا التحول في أمرين على الأقل: الأول سياسي تنظيمي، والثاني فكري عقائدي. في الجانب الأول عملوا على إعادة صياغة القوى الناصرية وترتيب شؤون «البيت الناصري» في لبنان؛ وفي الجانب الثاني انهمكوا في التبشير بالكتاب الأخضر ومقولة النظرية الثالثة لحل مشاكل العالم وقضاياه. المحاولة الأولى أدرجت الليبيين في خانة المتهمين بتقسيم الناصريين وبعثرة قواهم، معتمدين على قدراتهم المالية والمادية. والمحاولة الثانية بدت خروجاً عن الناصرية ومقولات رمزها الأول الرئيس جمال عبد الناصر باتجاه «القذافية» ورمزها الرئيس معمر القذافي. وفي الحالتين، كانت النتيجة مزيداً من التنابذ والفرقة والانقسام في صفوف التنظيمات الناصرية.

(١) عيتاني، فؤاد: م. ش، م.س.

٣ ـ أدوار أخرى

أما في ما يتعلق بالأنظمة العربية الأخرى ودور أجهزتها في شرذمة الناصريين، فإنه يمكن القول بأن هذا الدور تعاظم تأثيره بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، حيث استبيح الشارع الناصري والتنظيمات الناصرية. فكان التسابق بين الأنظمة وأجهزتها حامياً جداً في محاولة كل طرف الهيمنة على بعض التركة التي خلّفها «الأب السياسي». فالمد الناصري كان فريسة مغرية أمام هذه الأنظمة يمكن توظيفها لخدمة سياسات هذا النظام أو ذاك الجهاز من جهة، ولتجيير هذا المد الشعبي لتوسيع دائرة شعبية هذه الدولة أو تلك، من جهة ثانية. فأمام الالتفاف الشعبي والتأييد الجماهيري الذي حظي به الرئيس عبد الناصر ونظامه، بدت الانظمة الأخرى وكأنها في قحط شعبي ويباس جماهيري واضحين. من هنا، حاول العديد من الأنظمة العربية، التقدمية وغير التقدمية، الاستفادة من الشارع الناصري عبر تصنيع تنظيمات جديدة أو تفكيك القائم منها، رغم تواضعه، وشرذمته، ما جعل بعض التنظيمات الناصرية تندرج في «محور» هذه الدولة أو تلك وتُصنّف في خانة هذا النظام أو ذاك، أو تكون في بعض الحالات فُسحة للصراعات العربية وتدخلاتها المباشرة[١].

(١) كنموذج على بعض مظاهر الصراعات العربية، يلاحظ على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:
- الانقسامات في اتحاد قوى الشعب العامل. فالحركة التصحيحية التي قادها عصام العرب حظيت، إلى حد بعيد، بمباركة عراقية. كما أن انفكاك هذه الحركة لاحقاً وتفرق عناصرها لم تكن خارج الدعم المادي والمعنوي لجهات سياسية عربية أخرى. بحيث تلوّن المنقسمون بألوان الأطراف التي دعمتهم في الداخل اللبناني وخارجه.
- المثال المبكر يمكن لحظه في المبادرة التي أطلقتها ليبيا في العام **١٩٧٣** لتوحيد الناصريين من خلال مؤتمر طرابلس الغرب، الذي دعا إلى حل التشكيلات الناصرية القائمة في حينه في الأقطار العربية وإعادة انخراطها في إطار واحد باسم الاتحاد الاشتراكي العربي. ورغم النتائج اللاحقة لهذه التجربة السلبية منها والإيجابية، غير أن المؤتمر كان، بحد ذاته، ساحة لصراع بعض الأجهزة وتجاذباتها. فالوفد المصري مثلاً حضر محملاً بتوجهات السادات وسياسته، فأغرق المؤتمر في اشكالات لم يكن لليبيين ولا للتنظيمات الناصرية المُشاركة المقدرة على حلها أو مواجهتها. كما حضر بعض الناصريين اللبنانيين إلى المؤتمر عن طريق مصر، الأمر الذي أدى إلى إحداث عراقيل مهمة أمام المؤتمر وعند متابعة المقررات التي اتخذها. وعلى ضوء هذه الصورة يمكن فهم الأسباب التي حالت دون مواكبة بعض القوى الناصرية للتجربة الوحدوية التي تشكلت في لبنان باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري.

ومن المفيد الإشارة إلى أنه كان من الصعوبة بمكان تغطية تدخل الأنظمة العربية الأخرى ناصرياً، لسببين على الأقل: الأول بسبب التركة الثقيلة لغالبية هذه الأنظمة مع عبد الناصر والناصرية، بحيث أثار تدخلها ومنذ بداياته نوعاً من القلق والشك تجاه نواياها ومراميها. والثاني بسبب التزام بعضها بشخصية سياسية حزبية خاصة بها (سوريا والعراق). لذلك، فإن تدخلها اتخذ طابعاً خاصاً وغير ظاهر، لأن بروز الدور العلني كان كفيلاً بتقييد حركة الداعم من الأنظمة والمدعوم من الناصريين وتقليص فاعليتهم.

إن التدخل العربي في لبنان ودعم الأنظمة للعديد من القوى والأحزاب السياسية، جعل القوى الناصرية منخرطة كغيرها في إقامة علاقات مع هذا النظام أو ذاك. ولعل سوريا والعراق كانتا الدولتين الأكثر فاعلية في نسج مثل هذه العلاقات مع قوى وتنظيمات ناصرية وبأشكال مختلفة. فقُبيل الحرب الأهلية انخرط اتحاد قوى الشعب العامل في علاقة تحالفية مع سوريا، بينما كانت الحركة التصحيحية التي حدثت في الاتحاد محسوبة على الخانة العراقية. وقد استمر تدخل الأنظمة وأجهزتها مع استمرار الصراع في لبنان. لهذا، لم يكن الناصريون خارج دائرة هذا الصراع وتأثيراته، لدرجة أصبحت التبعية للأنظمة العربية ظاهرة عامة وواضحة في الحياة السياسية اللبنانية، وغير مقتصرة على هذا الفريق أو ذاك الاتجاه. ولعل الفورة التنظيمية التي عرفتها التشكيلات الناصرية في بداية السبعينات، استفادت من المناخ السائد. لهذا، يعتقد البعض أنه لم يعد من الممكن معرفة منبت هذه القوة الناصرية أو تلك، أو معرفة علاقاتها ومع من ترتبط[1]. وهذه الوضعية لم تكن لتتفشى برأي جلال بكداش، لو لم تكن البنية الداخلية قابلة لامتصاص الأمراض وغير قادرة على مواكبة التطور[2].

ثانياً، المقاومة الفلسطينية:

لم تقتصر عملية التدخل في شؤون القوى الناصرية على الأنظمة العربية

(١) محمود، أحمد: م. ش(١)، م. س.
(٢) بكداش، جلال: م. ش(١)، م.س.

وأجهزتها، بل كان لبعض فصائل المقاومة الفلسطينية تأثير واضح على مسار التجربة الناصرية في لبنان. بحيث لعبت هذه الفصائل دوراً فاعلاً في تعميق آلية الانقسام والتفتيت في التنظيمات الناصرية. بالرغم من انحياز الناصريين الكامل لفكرة المقاومة وتبنيهم لمنطقها والتزامهم بالدفاع عن وجودها في لبنان.

لقد حظيت المقاومة الفلسطينية، منذ انطلاقتها الأولى، بتأييد الناصريين، فساهموا في مختلف أشكال الدعم والمساندة لها، والتزموا بالشعار الذي أطلقه عبد الناصر «المقاومة وجدت لتبقى». وأضافوا عليه بعد وفاته «ستبقى وتنتصر». وجسدوا هذا الشعار سلوكاً حياً في لبنان، كما في الاقطار العربية الأخرى. ولم يكن هذا التوجه عند الناصريين مسألة ظرفية أو حدثاً طارئاً أو نزوة عاطفية عابرة، بقدر ما كان نهجاً عميقاً ومتأصلاً في الوجدان الشعبي الناصري، لما تمثله قضية فلسطين في ذاكرة الناس وعقولهم وعواطفهم من معانٍ وقيم وتطلعات. لهذا، لم يكن هناك من فواصل أو حدود بين الشارع الناصري والثورة الفلسطينية. بل اعتبر الشارع الناصري، كما الوطني والقومي، أهم الحصون التي حضنت المقاومة ودافعت عنها، بحيث أصبح الشارع الناصري المجال الحيوي الذي تعيش فيه وترسخ حضورها في أطره. من هنا يلاحظ مثلاً أن أوائل الشهداء اللبنانيين في صفوف الثورة الفلسطينية كانوا من الناصريين مثل خليل الجمل وراجح عزالدين.

مع خروج المقاومة من الأردن في العام ١٩٧٠، بدأ حضورها السياسي والعسكري والأمني يتسع ويترسخ في لبنان، ويزداد الالتفاف الشعبي الناصري حولها وتقديم ما يلزم لحماية هذا الحضور وتعميقه. وقد ترافق الوجود المباشر للمقاومة مع بداية الطفرة في التشكيلات الناصرية وتعدد أطرهم التنظيمية والسياسية.

إن القراءة المتأنية لدور المقاومة وتاثيره في مسار التجربة التنظيمية والسياسية للناصريين في لبنان، تفصل من حيث المبدأ بين مسألتين: المسألة الأولى تتعلق بالموقف المبدئي من المقاومة، والمسألة الثانية تنطلق من التقويم الموضوعي لدورها في الشأن الناصري. بمعنى أن التزام الناصريين بالثورة

الفلسطينية وتبني قضيتها والانحياز إلى مواقعها، يعتبر جزءاً من واجبهم الوطني والقومي وملازماً لتكوينهم السياسي والتزامهم الفكري. وهذا الأمر غير خاضع للتساؤل أو الشك. إلا أن القول بالموقف المبدئي لا يلغي حقائق الواقع ومظاهره السلبية، خاصة لجهة دور بعض القيادات الفلسطينية في شرذمة الناصريين وتفتيت قواهم وبعثرة تجاربهم الوحدوية. لذلك، فإن ما يمكن أن يُقدم من تبريرات وحجج للتخفيف من وطأة هذا الواقع وثقله ومردوده السلبي على مسار التجربة الناصرية ومستقبلها يبقى محدوداً.

من هنا، تتعدد التفسيرات لفهم ما جرى وتبيان أسبابه. فلماذا جعلت بعض رموز الثورة الفلسطينية الشارع الناصري حلبة لصراعاتها السياسية؟ ولماذا حولت الالتفاف الشعبي الناصري حولها من حاضن إلى متراس. ومن قوة مدافعة عنها وحامية لوجودها إلى قوى متناحرة فيما بينها؟ وما العبرة من التدخل في الشأن الناصري؟ وما الفائدة من تفتيت الناصريين؟ يعطي الناصريون عند مراجعتهم لتجربتهم العديد من التفسيرات، بعضها يبدو تبريراً للمقاومة، وغالبيتها يغلب عليه النقد الموضوعي لطبيعة العلاقات التي نسجتها المقاومة مع الناصريين.

١ ـ غطاء سياسي

ينطلق البعض في موضوع التدخل الفلسطيني في الشأن الناصري من ضرورة التمييز بين الأنظمة والثورة الفلسطينية. فالأول عمل مشكوك فيه، بينما الثاني كان أمراً اضطرارياً[١] نتيجة لوضع المقاومة في لبنان؛ خاصة بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن. فلقد حاولت المقاومة الإمساك بالشارع اللبناني[٢] لاعتباراتها الخاصة. فعملية تشكيل قوى ناصرية جديدة، أو ما سمي عملية «التفريخ» الذي اعتمدته حركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح بشكل خاص لم يكن عملاً مقصوداً بذاته، بل وسيلة تتلطى بها حتى لا يقال إنها مسيطرة على الشارع السياسي اللبناني ومصادرة لقراره[٣].

(١) صادق، محمد توفيق، م.ش م. س.
(٢) الحاج، علي: م. ش(١)، م.س.
(٣) أدريس، عاطف: م. ش(٢)، م.س.

إن الغطاء السياسي اللبناني كان هاجساً دائماً بالنسبة لأبي عمار بشكل خاص، والمقاومة الفلسطينية بشكل عام. لذلك، سعى لتأمين هذا الغطاء بالوسائل كافة مستفيداً من قراءته لتجربة الأردن القاسية. فلقد اعتبر أبو عمار أن أحد الأسباب الرئيسية لخروج المقاومة من الأردن هو غياب الواجهة السياسية الأردنية القادرة على تحمل المسؤولية وحماية المقاومة. لهذا، كان الصدام المباشر بين الثورة وقوات السلطة في الأردن، من دون أي حاجز شعبي ـ سياسي محلي لردع السلطة ومواجهتها. من هنا، عمد في لبنان إلى تأمين ما كان يعتقد أنه افتقده في الأردن. لذلك، كانت القوى الناصرية إحدى الضحايا إذا جاز التعبير.

٢ ـ سياسة تفتيتية

يعيد آخرون الموضوع إلى سياسة تفتيتية مباشرة ومقصودة لذاتها اعتمدها أبو عمار بشكل خاص، فلجأ عبرها إلى «تفقيس» تشكيلات ناصرية كأسلوب عمل له في لبنان[١]، ضمن رغبة «فتحاوية» لتكوين جماعات تابعة من جهة، والسيطرة على الشارع الناصري من جهة أخرى، وإضعاف القائم من جهة ثالثة[٢]. بل إن سمير صباغ يؤكد ان هذا النمط ركز عملياً على مواجهة نمو التنظيمات الناصرية الجدية ومحاصرتها[٣]. وقد تعممت هذه السياسة على العديد من الرموز القيادية في حركة فتح، وهم كُثُر؛ الأمر الذي عدد الأطر والقوى الناصرية[٤].

إن «مجموعة الاباوات» برأي عبد الرحيم مراد، حاولت بعد خروجها من الأردن، وتعثر الأوضاع الأمنية في لبنان أن تستخدم «عباءات جماهيرية» فلم تجد أغنى من الجماهير الناصرية[٥]. فقاموا بفبركة التنظيمات، الأمر الذي أدى إلى إرتباك وضعية الناصريين واهتزاز صورتهم عند الرأي العام[٦].

(١) **الوسط** (مجلة): الاثنين ١٩٩٧/٣/٢٤.
(٢) صباغ، د. سمير: م. ش(٢)، م.س.
(٣) **الوسط** (مجلة): الاثنين ١٩٩٧/٣/٣١.
(٤) حمادة، فيضي: م. ش(١)، م.س.
(٥) **اللواء**: ١٩٩٧/٣/١٣.
(٦) **السفير** ١٩٩٧/٧/١٣.

ويبدو أن أبا عمار لم يخفِ توجهه أو يساير فيه. ففي لقاء نادر مع قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي شتاء ١٩٧٩، أكد إصراره على إبقاء الناصريين «وهم القوة الأساسية في البلد» تحت سيطرته وضمن قبضته، لأنه ليس من الممكن، برأيه، ترك هذه القوة لغيره خشية توجيهها ضده[١].

غير أن هذا الموقف يدعو للاستغراب، لعدم موضوعيته ولعدم وقته. فالناصريون لم يتخذوا في لبنان موقفاً معادياً للثورة الفلسطينية، كما لم تستطع أية قوة داخلية أو خارجية أن تتلطى بالناصرية لضرب المقاومة بسبب قدسية القضية الفلسطينية عندهم. لهذا، اعتبر بعض الناصريين أن الموقف الذي اعتمده أبو عمار خاصة وعدداً من قيادات الثورة، لا يعبر عن الخشية من القوى الناصرية والشارع الناصري بحد ذاته، بل من تدخل بعض الأنظمة العربية وأجهزتها، خاصة أن المقاومة كانت في صراع دائم مع هذه الأنظمة من جهة، وأن لبنان من جهة أخرى كان في تلك المرحلة إحدى «ساحات الصراع» الأساسية، إذا جاز التعبير، ويتطلب الأمر الكثير من الحذر لحماية المقاومة[٢].

٣ ـ تحول في الطبيعة

ويعيد البعض الآخر المسألة إلى طبيعة المقاومة بحد ذاتها. فمن الواضح أن استقرار المقاومة في لبنان حوّلها إلى سلطة سياسية لها امتداداتها ومؤسساتها. وهذا ما جعلها، كأي سلطة أخرى، تسعى لتمكين نفسها وتحصين مواقعها وحماية وجودها؛ الأمر الذي جعلها برأي أسامة سعد تخضع لمنطق هذا الوضع ومتطلباته. فدخلت لعبة السلطة واجتهد بعض القيادات في الثورة الفلسطينية للإكثار من القوى المؤيدة لها تلبية لطموحات شخصية وفردية[٣].

لقد عزز هذا المنطق، برأي البعض، تحوُّل المقاومة من حركة ثورية إلى أجهزة مخابراتية. من هنا، فإن «التركيبة المخابراتية» فرضت سلوكها ونمط

(١) الشراع (مجلة): ٢٦/ ١/ ١٩٨٧.
(٢) مضمون العديد من المقابلات الشخصية: الحاج، علي وصادق، محمد توفيق، والأحمر، حسين. . .
(٣) سعد، د. اسامة: م.س.

تفكيرها في التعامل مع القوى السياسية في لبنان ومنهم الناصريون. فسعى كل جهاز إلى خلق أدواته في الشارع في ضوء الهاجس الأمني ومستلزماته، وبعيداً عن منطق الثورة وسلوكياته. وهذا التوجه أصاب القوى الناصرية في لبنان بشظاياه. لذلك، يؤكد هذا البعض أننا «ابتدأنا بالناصري المصري والليبي والعراقي والسوري لننتهي مع تغلغل الحرب الأهلية إلى الناصري الأبو عماري والأبو الزعيمي والابو الايادي. . . إلخ». وذلك بحسب مقتضيات الحاجة وضروراتها[١]. لكن هذه الوضعية هل تلغي مسؤولية الناصريين أنفسهم؟.

٤ ـ سياسة إقليمية

يعتبر البعض من الناصريين أن موضوع شرذمة القوى الناصرية له بُعد إقليمي. من هنا، يشير عيتاني إلى أن أبا عمار في مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ عمد إلى تحويل الناصريين إلى «شقف صغيرة»، وكان يعي ما يقوم به ويعرف ماذا يريد. لذلك، هيمن على الشارع الناصري، وأصبح، إذا جاز التعبير، وريثاً للناصريين بتوافق ومبايعة مصرية. فالرئيس أنور السادات ما كان ليرفع يده عن الناصريين في لبنان لولا معرفته بأن أبا عمار قد أمسك بالبلد عامة وبالناصريين خاصة. وبالتالي سيتابع النهج الذي كان قد بدأه السادات مع الناصريين في مصر. وهذه المهمة التي قام بها أبو عمار تتطلب حنكة واحترافاً وخبرة عريقة[٢].

٥ ـ تقاطع في المصالح

إن الناصريين لا يلقون كامل المسؤولية في موضوع شرذمة صفوفهم على المقاومة وبعض رموزها فقط، بل يحيلون جزءاً كبيراً من الأزمة إلى الأنانيات الرخيصة والمصالح الضيقة التي خضع لها بعض القوى الناصرية. من هنا، تقاطعت مصالح سياسة بعض القيادات في الثورة الفلسطينية مع وضعية بعض الناصريين. فانخرط هؤلاء في لعبة تبادل المصالح بالدرجة الأولى من دون أي

(١) قيادي ناصري: م. س.
(٢) عيتاني، فؤاد: م. س.

اعتبار لأي قضية سياسية، محلية كانت أم قومية، الأمر الذي جعل من الشعارات الكبيرة غطاءات لمصالح وأنانيات ضيقة[1].

ويشير شفيق الحوت من موقع تجربته، كمسؤول عن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، إلى أن حضور القيادات الفلسطينية، إلى بيروت بعد أحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن، حوّل مركز الجذب من مقر المنظمة في بيروت إلى مكاتب هذه القيادات. الأول عنده «النصائح والفلسفة»، والثاني لديه المال والسلاح. لذلك، دخلت المصلحة اللبنانية المحلية بشكل أو بآخر ونسجت لها علاقة ما مع بعض المكاتب والقيادات الفلسطينية. ويبدو أنه كان يوجد في قيادة المنظمة من تفرّغ لاستلام تنظيم ما أو إيجاده، من دون الدخول في التفاصيل والأسماء[2].

٦ ـ مظاهر محددة

إن مظاهر تدخّل بعض فصائل المقاومة الفلسطينية في تفتيت التشكيلات الناصرية تبدو عديدة. وكانت حركة فتح السبّاقة في هذا المجال والأكثر تأثيراً. ولعل تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري خير دليل على سياسة التفرقة التي اعتمدتها حركة فتح في ضرب التجمعات الناصرية وتجاربها الوحدوية في لبنان. فلقد تحصن الاتحاد بعلاقات عربية (ليبيا) وإمكانات مادية عززت حضوره المستقل والمميز خارج العلاقات، التي كانت قد نسجتها أطراف الاتحاد قبل عملية الاندماج مع فتح، الأمر الذي جعله كتجربة وحدوية ناصرية غير «مطواع» إذا جاز التعبير، وغير خاضع مباشرة لأوامر الحركة. لهذا، عمد بعض قيادات حركة فتح إلى تمزيقه نتفاً صغيرة وسحب كوادره وقياداته واحداً إثر الآخر. فكان الانشقاق الأول بقيادة خليل شهاب وتشكيله ما عرف بالاتحاد الاشتراكي العربي ـ الأفواج العربية بمباركة فلسطينية/فتحاوية واضحة[3].

(١) مجمل **المقابلات الشخصية** ركزت على العامل الذاتي في هذه المسألة.
(٢) الحوت، شفيق: م.س.
(٣) **اللواء** ١٣/٣/١٩٩٧.

كما أن اللقاءات التنسيقية التي جمعت الناصريين ما بين ١٩٧٦ و١٩٧٧ للتباحث في موضوع توحيد فصائلهم لبنانياً، وضمن مسعى توحيدي للناصريين على مستوى الوطن العربي، عرقلها بعض فصائل المقاومة الفلسطينية من خلال بعض الأطراف والقوى الناصرية المشاركة في هذه اللقاءات. فعصام العرب وابراهيم قليلات طلبا التريث في متابعة خطوات التوحيد نتيجة لعلاقاتهما بحركة التحرير الوطني الفلسطيني ـ فتح، التي كان لها الكلمة الفصل في حينه؛ الأمر الذي جمّد اللقاءات وأجهض الفكرة لبنانياً، رغم نجاح المبادرة في اليمن.

ويوضح فؤاد عيتاني من خلال معايشته لتجربة الحركة التصحيحية، ثم لتجربة قوات ناصر التي جاءت نتيجة لحركة الانشقاق في اتحاد قوى الشعب العامل، إلى أن أبا عمار لعب على جبهتين: الجبهة الأولى سياسة التفرقة، حيث كان التعاطي «معنا في الحركة التصحيحية» كأفراد وليس كمجموعة، والقيام بتسليح كل شخص على انفراد وتقديم السلاح والعون له بشكل مستقل عن الآخر. والجبهة الثانية سياسة البدائل، حيث سعى لإيجاد بدائل أخرى، فقام بتقوية ظاهرة «المرابطون» وتمتين علاقته بها[1].

والمبادرة التي اتخذها الاتحاد الاشتراكي العربي في النصف الثاني من السبعينات نحو «المرابطون» للتنسيق بينهما باتجاه الوحدة، أزعجت قيادة حركة فتح، فعملت على تعطيلها لأنه لم يكن مسموحاً في تلك المرحلة «الحد الأدنى من التنسيق، فما بالك بخطوة وحدوية[2]»! وفي السياق نفسه كانت نهاية «القوة الناصرية الموحدة» (١٩٨١) والتي أنتجت «القوة العسكرية الموحدة»، كإحدى أطر التوحيد بين المشاركين في التجربة. لقد تعرضت لهجوم مركّز من حركة فتح بشكل خاص، ولسلسلة من التدخلات المباشرة لضربها وتفكيكها. فلقد أُعلن عن ولادة هذه التجربة الوحدوية بين الناصريين وأبي عمار في زيارة إلى دمشق، فطلب «فرط» القوة عند وصوله إلى بيروت وكلّف من قام بهذه

(١) عيتاني، فؤاد: م.س.
(٢) يونس، كمال: م. ش(١)، م.س.

المهمة[١]، بالرغم من أن الفصائل الناصرية المشاركة لم تكن متناقضة مع من مارس ضغوطاته لتفتيت التجربة.

ويمكن ملاحظة بعض مظاهر التدخل الذي مارسه بعض قيادات الثورة الفلسطينية لضرب الخطوات التوحيدية بين الناصريين وشرذمتهم، من خلال تحويل القوى الناصرية إلى ساحة للصراع بين أجنحة المقاومة. بمعنى أن أي خطوة توحيدية كانت تصنف على خانة هذا الجهاز أو ذاك، أو تتم برعاية وحماية هذا المسؤول أو ذاك، الأمر الذي يجعل التجربة منذ اللحظات الأولى في الصراع الداخلي لأجهزة المقاومة. ويبدو أن طبيعة بعض القوى الناصرية ساهمت على إبقائها في فلك أجهزة المقاومة وساعدت على فتح المجال للتدخل في شؤونها، باعتبارها أحد الأجهزة الخاصة للمقاومة. ولعل تجربة «التنظيم الطليعي» مثال بارز على هذا النوع من التدخل في شؤون القوى الناصرية والتلاعب بأطرهم التنظيمية. فقد تدخل أبو الزعيم مباشرة لتفكيك «التنظيم الطليعي»[٢] بالرغم من علاقة أطرافه المميزة مع حركة فتح عامة وجهاز الـ (١٧) خاصة. ويبدو أن هذه العلاقة «المميزة» كانت من أسباب القضاء عليه وإنهائه[٣].

إن مجمل هذه المظاهر وغيرها يبيِّن مدى التأثير الفلسطيني في منع أي اتجاه توحيدي بين الناصريين. ويوضح شفيق الحوت من خلال ملاحظاته لمجريات الأمور أن همّ بعض القيادات الفلسطينية وهاجسهم لم يكن توحيدياً[٤]؛ فلقد كان لتدخلهم عبر التسليح والتمويل[٥]، أو عبر التهديد والتهويل الدور الأساس في شرذمة صفوفهم وبعثرة قواهم،الأمر الذي انعكس سلباً على الفلسطينيين كمقاومة، وعلى الناصريين كقوى مساندة، وعلى الصف الوطني في لبنان.

---

(١) صباغ، د. سمير م. ش(٤) والحاج، علي (٢)، م.س.
(٢) الحاج، علي: م. ش(٢)، م.س.
(٣) كبريت، سمير: م. ش(٣)، السبت ٢٦/ ٧/ ١٩٩٧ ـ الحمراء، بيروت.
(٤) الحوت، شفيق: م.س.
(٥) الشراع (مجلة): العدد ١٣٤، الاثنين ٨/ ١٠/ ١٩٨٤.

ثالثاً، ظروف الحرب الأهلية:

أحدثت الحرب الأهلية في لبنان (١٩٧٥) وما تخللها من أحداث مزيداً من الشروخات في القوى الناصرية. ويبدو أن الاختلالات التي أحدثتها الحرب في البنية المجتمعية، وما ولدته من أجواء مرضية، استبيحت فيها القيم والمبادىء، وما أفرزته من طموحات ضيقة ومصالح فئوية عند العديد من المجموعات والتنظيمات والأشخاص، ساهمت أكثر ما ساهمت في عملية التفتيت. وقد اتخذ هذا المنحى أكثر من اتجاه بدءاً من تشكيل تنظيمات جديدة، أو تفكيك ما هو موجود، وصولاً إلى منع مجالات اللقاء والتفاعل والوحدة بين القائم من التنظيمات. فماذا قدمت الحرب الأهلية وظروفها من العوامل المساعدة على تشظي الناصرية في لبنان؟

١ ـ حالة مجتمعية:

لقد غذّت الحرب الأهلية في لبنان حالة الانقسام المجتمعي وفعّلته. فكلما كانت الحرب تتوغل في الحياة المجتمعية، كانت الانشطارات في المجتمع تزداد عمقاً واتساعاً وتطال مختلف المظاهر من سياسية واقتصادية واجتماعية... إلخ. فالانقسام المجتمعي العنفي غدا مولداً للتفتيت السياسي، والعكس صحيح، من حيث المبدأ؛ لذلك، تكاثرت التنظيمات السياسية والعسكرية في الحرب، وتوالدت بشكل بكتيري. وتراجعت في المجتمع الواحد الذرات الجامعة إلى حدودها القصوى، الأمر الذي عكس نفسه على الوضع السياسي وأطره التنظيمية والفكرية، حيث استجابت التشكيلات السياسية لحالة الانقسام المجتمعي ونسجت على منواله وانخرطت في آلياته.

إن التنظيمات السياسية بشكل عام لم تبادر، من حيث المبدأ، لرأب التصدعات المجتمعية، بل انساقت لمقتضياتها ووفرت مستلزماتها وقدمت المسوغات النظرية لديمومتها، لدرجة بدا فيه العديد من هذه التنظيمات السياسية وكأنها ردة فعل على الواقع أو انعكاس له ولمعطياته. وقد تكون هذه الرؤية مؤشراً على مدى الخلل في دور التنظيم السياسي وهامشية فاعليته في المجتمع،

بل إنها أحد المظاهر الدالة على طبيعة التشكيلات السياسية في تلك المرحلة، فيغدو هذا التنظيم أو ذاك صدى لفاعل وانفعالاً لمؤثر وتابعاً لمحرك.

ويلاحظ أن العديد من التشكيلات الناصرية وتجاربها الوحدوية لم تخرج عن هذا المنطق أو تتفلت من آلياته. فالقوة الناصرية الموحدة والتنظيم الطليعي والاتحاد الاشتراكي العربي ـ أنصار الثورة والتنظيم الشعبي الناصري (الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري)... إلخ. كانت في أحد وجوهها محاولة للرد على التفتيت في القوى الناصرية، كما على الوضعية المجتمعية السائدة؛ غير أنها محاولات لم تستمر أو تستطع الصمود لمواجهة حالة التشظي، فانخرطت التنظيمات المشاركة في التجربة الوحدوية في مسيرة الانقسام وواكبت متطلباته، من دون أن تكون نموذجاً بديلاً أو تطرح اتجاهاً معاكساً للسائد في المجتمع. وقد جاء الاجتياح الاسرائيلي (١٩٨٢) ليزيد الوضع تأزماً، فتهمَّش العديد من التنظيمات وانكفأ البعض واندفع آخرون للانضواء تحت عباءات أخرى، الأمر الذي زاد من الفرقة وعرقل التجارب التوحيدية[١]. بدلاً من أن تقدم هذه المستجدات والظروف المجتمعية نتائج معكوسة. بمعنى أن ظروف الحرب الأهلية كانت تستدعي نظرياً، من الناصريين، كما من غيرهم من الأحزاب والقوى السياسية، التوحد أو إيجاد القنوات والأطر التنسيقية في ما بين فصائلهم، للمواجهة أو لتوفير المقومات الأولية للمواجهة. غير أن هذا الأمر لم يحدث، ما يستدعي التساؤل عن مبرر حضور الآخر ـ الخارج هنا بأخطاره وتهديداته ومخاطره، من دون أن تحضر المقومات الذاتية لمواجهته والتصدي له؟ ومن يتحمل في مثل هذه الوضعية مسؤولية الانشقاق والتباعد والانقسام بين الناصريين، بدلاً من اللقاء والتقارب والاتحاد؟

إذاً، فرضت الحرب الأهلية في لبنان قوانينها، فتسابق المتسابقون للانصياع والسقوط تحت تأثير صدمة الحرب وشعاراتها. فقدمت التنظيمات

(١) الشراع (مجلة): العددان ١٣٧ و١٤٢، (الاثنين ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٤)، (الاثنين ٣/ ١٢/ ١٩٨٤).

نفسها في لحظة سياسية معينة وكأنها «ضرورة تاريخية» لحماية الوجود والدفاع عنه. وغدت حركة الانقسامات والتشظي في البناء التنظيمي الواحد مواكبة بشكل أو بآخر للوضع المتفجر في الخارج ـ المجتمع. لقد أعادت غالبية الناصريين فشل العديد من تجاربها الوحدوية إبان الحرب الأهلية إلى السعي لتصحيح الاتجاه السياسي والتنظيمي وإعادة التنظيم إلى أصالته ومساره السليم لمواجهة الأخطار الداهمة التي فرضتها ظروف الحرب. وكأن الرد على التفتيت المجتمعي لا يكون إلا بمزيد من التفتيت، لذلك، أفرزت الحرب وضعية انشطارية في المجتمع تغلغلت في النسيج الاجتماعي والسياسي. فإلى جانب التعدد في الأطر والقوى الناصرية، حضر الانشراخ الحاد في صفوفهم. فإذا كانت مرحلة ما قبل ١٩٧٥ قد اتسمت بالتعدد، فإنّ المرحلة التي أعقبتها أضافت إلى التعدد ظاهرة البعثرة والانقسام. وإذا كانت مرحلة ما قبل ١٩٧٥ اتسمت بوجود تشكيلات ناصرية لا تحمل مقومات الاستمرار، فإن الحرب بالمقابل وفرت للعديد من هذه النماذج نوعاً من الاستمرارية، الأمر الذي أغرى العديد من الكوادر والأشخاص للتقدم للصفوف الأولى والسعي للتربع في «سدة الرئاسة» في هذا التنظيم أو ذاك.

٢ ـ اختلال القيم

من هذه الزاوية، يمكن القول بأن الحرب الأهلية وفرت فرصاً أكبر لتغلغل كل أنواع التدخلات في التنظيمات الناصرية، كما في غيرها، وهمشت الكثير من القيم والمعايير، وفتحت المجال لبروز العديد من المظاهر المرضية في السياسة كما في غيرها، من نواحي الحياة الأخرى. من هنا دخلت الشخصانية بكل تعبيراتها المرضية، وهيمنت القيم المادية والمصلحية الضيقة بكل إغراءاتها وتعابيرها، ما أعطى للانقسام مقومات جديدة وللشرذمة مستلزمات إضافية لم تكن موجودة بالحجم نفسه في المرحلة السابقة للحرب. فالمتطلبات المادية التي كان يحتاجها التنظيم السياسي قبل الحرب الأهلية، كانت متواضعة[١] باعتراف الجميع وإقرارهم. وما كان يمكن تأمينه عبر قنوات خارجية

(١) اشتي، شوكت: **الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة**، (قيد الطبع) مؤسسة الانتشار العربي.

أو داخلية، كان سرّياً جداً ومحصوراً بأشخاص محددين؛ غير أن ظروف الحرب حطّمت السدود وأزالت المعوقات وتجاوزت المحرمات، بحجة توفير مستلزمات المعارك ومقومات الصمود والمواجهة، ما وسّع دائرة المستفيدين، وأعطى للتدخلات على أنواعها ولانحراف السُلّم القيمي مبرراته وشرعيته السياسية. فتضخمت الذاتية عند الأشخاص كما التنظيمات، وتعاظم حضور الأنا الشخصية كما التنظيمية.

لذلك، يُجمع الناصريون، من حيث المبدأ، على مدى التأثير الذي أحدثته مغريات الحرب وقيمها في توليد الوضعيات الانقسامية. فقد دخلت «المصالح الخاصة» وطغت على القضايا الموضوعية[1]. فتضخمت الأنانيات[2] وتفشت الذاتيات[3] وهيمنت العقلية الفردية على حساب عقلية الجماعة[48]، وسيطرت العظمة الشخصية[4] واشتدت الرغبة في الحضور[5] وقويت حدة الخلافات على الزعامة[6]. فأغلب الذين تسنموا القيادة في العمل الناصري، كانوا فرديين[7]، ما عزز من تسرب الانتهازية وحب القيادة والوجاهة والطمع في المكاسب والمغانم والامتلاك[8]، وتوغل منطق «البلطجية» إلى العمل الناصري أمام فشل «الأوادم» وأخطائهم[10]، ودخل مرض «الأباوات» والتفرغ والمرافقين[11]... إلخ. فتفسخت التنظيمات وتقسمت إلى نتف صغيرة وتبعثرت التجارب الوحدوية إلى أشلاء هامشية.

(١) ديه، غابي: م.ش، الاربعاء ٣٠/٧/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
(٢) الأحمر، حسين: م.ش.م.س.
(٣) قباني، محمد: م.ش، الاربعاء ١٢/٣/١٩٩٧، الروشة، بيروت.
(٤) يونس، كمال: م.ش، م.س.
(٥) كبريت، سمير: م.ش، م.س.
(٦) ضناوي، فاروق: م.ش (٢)، م.س.
(٧) صباغ، د. سمير: م.ش (٢)، م.س.
(٨) صادق، محمد توفيق: م.ش، م.س.
(٩) حيدر، حسين: م.ش، م.س.
(١٠) واكيم، نجاح: الشراع (المجلة)، العدد ١٣٦، م.س.
(١١) بكداش، جلال: م.ش، م.س.

٣ ـ عوامل إضافية

لم تقتصر الأنانيات على الذات الشخصية للفرد أو التنظيم، بل تحصن بعضها بما يمكن تسميته بـ «الذاتيات المناطقية»، فارتبط بعض التنظيمات والمسار الانقسامي في العديد من الحالات بالمناطق والأحياء. وتبدو ظاهرة التنظيمات الناصرية في بيروت أحد المؤشرات الدالة في هذا المجال. فالشخص (التنظيم) في منطقة محددة أو حيّ معيّن، يجمع حوله أبناء محلته، فيغدو إبراز اسمه إبرازاً لمنطقته وإعلاء لشأنها. لهذا، غالباً ما انحسر التنظيم أو حركة الانقسام إلى حدود المحلة ومنطقة الأمين العام ومساحتها الجغرافية. فالانقسام الأول في الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري الذي قاده خليل شهاب، انحصر في منطقة طريق الجديدة. كما أن الحركة التصحيحية في اتحاد قوى الشعب العامل بقيادة عصام العرب، تمركزت في حي العرب في الطريق الجديدة، مقابل تخندق كمال شاتيلا وجماعته في منطقة برج أبي حيدر، كما أن الانقسامات اللاحقة في الحركة التصحيحية أخذت امتداداتها في إطار مناطق تواجد رموزها.

إن الوضعية الانقسامية في هذا الجانب بالتحديد، ترافقت مع أمرين:

الأول يتمثل في افتقار الناصريين في لبنان «للمتقدم بين متساويين»[1]. فالمسترئسون في معظمهم كانوا في سن الشباب، تحضر «الأنا» عندهم بقوة وفجاجة، وتختزن نفوسهم الكثير من الطموحات والغرور، إضافة إلى أن الناصريين لم يجمعوا على شخص أو مجموعة أشخاص يمكنها أن تتولى قيادة العمل ومهامه. ومن توافر فيهم بعض المقومات، أصابته لوثة الأمراض السابقة، أو حاصرته الأخطاء والوضعيات الشاذة.

الثاني، يتمثل في أن متطلبات قيام التنظيم وتشكيله قبل الانقسام أو بعده، لم تكن أمراً صعباً، ولا تستدعي جهداً خاصاً. من هنا، كان يكفي انتقاء اسم جديد وبرّاق للتنظيم الناشىء وصورة للرئيس جمال عبد الناصر مع مجموعة من

(١) قبيسي، حسن، م.ش، م.س.

الشباب المتحمس، وبعض الأسلحة، وما تستلزمه ضرورات الحرب الأهلية من مظاهر وسلوكيات وشكليات، وبعض المرافقين الذين يتقنون فن الاستعراض والبهورة، وتوفر «الأب الروحي» من أحد الأجهزة الداخلية أو الخارجية ليدعم التنظيم، ويتبنّى المولود الجديد ويرعاه بعنايته ويلحظه باهتمامه المعنوي والمادي، وإعطاء «المبررات التاريخية» للتنظيم... إلخ. إن مجرد توافر هذه المقومات يكفي لإعلان الولادة، خاصة وأن ظروف الحرب توفر البُعد السياسي «وتجذّر» الحضور. ولقد شهد لبنان الكثير من هذه الوضعيات التنظيمية والسياسية الناصرية، حيث كان عدد أعضائها محمول سيارة الأمين العام أو عدد كلمات اسم التنظيم بحد ذاته.

رابعاً، غياب المرجعية:

تبرز مقولة غياب المرجعية عند الناصريين بقوة، لتبرير تعثُّر الاتجاه التوحيدي أو تشظي الأطر التنظيمية.

ويبدو أن فقدان الناصريين لمصر عبد الناصر، وعدم الاطمئنان إلى دولة بديلة بعد موت عبد الناصر، كان له الأثر السلبي في مسار تجربتهم التنظيمية في لبنان. فغياب مصر ترك فراغاً هائلاً[1]. وحضور السادات أفقدهم مرجعيتهم وزاد في ارتباكاتهم[2] وتأزمهم وبعثرتهم. كما أن مشاكل الناصريين في مصر، تركت بصماتها السلبية الواضحة[3] على مسيرتهم، ما جعل الشارع الناصري والتنظيمات الناصرية في حالة من القلق السياسي والارتباك التنظيمي.

لقد علّق الناصريون في لبنان في المرحلة المباشرة لوفاة الرئيس عبد الناصر الآمال الكبيرة على ليبيا، حيث غدت للحظة مركز الاستقطاب وموقعاً محركاً وفاعلاً للقوى الناصرية، غير أنها سرعان ما فقدت بريقها ولم تستطع أن

---

(١) حرب، عمر: الشراع (مجلة)، العدد ١٣٤، م.س.
(٢) الحوت، شفيق: م.ش، م.س.
(٣) السفير: الاربعاء ٢٣/٧/١٩٩٧.

تلعب الدور المركزي الذي حلم به الناصريون. وبالتالي أصبحت طرفاً في خضم الصراع الناصري من خلال تدخلها المعلن والمبطن.

ان لحظ غياب المرجعية كعامل في اختلال مسيرة الناصريين في لبنان، يؤشر في أحد مظاهره على وضعية تشكيلاتهم وضعف فاعليتها، إلى حد بعيد.

فالمرجعية كانت ولم تزل حاضرة بثقلها وقوة وطأتها، من دون أن يجد الناصريون حلاً لغيابها أو مسلكاً لتجاوز «الفراغ» الحاصل قطرياً وقومياً. وهذا ما يُدخلنا في البحث عن الأسباب الذاتية للتصدُّع في الأطر الناصرية.

العوامل الذاتية للتصدع

يقصد بالعوامل الذاتية المسببات التي يُفترض أن تكون، من حيث المبدأ، من مسؤولية التشكيلات الناصرية، المباشرة. بمعنى أن البحث يركز على التنقيب في البنية الخاصة للناصريين ورصد المعطيات التي كانت من صنع أيديهم، إلى حد بعيد، والتي أدّت بطريقة أو بأخرى إلى شرذمتهم وبعثرة قواهم، ما يجمد، منهجياً للحظة، إلقاء التبعية على الآخر ـ الخارج.

يتطلّب هذا الأسلوب في متابعة آليات التشظي في الأطر التنظيمية للناصريين مستوى من النقد الذاتي، والمقدرة على المحاسبة الذاتية، والجرأة في تحديد الأخطاء والاعتراف بها. لذلك، قد يكون البحث في البنية الداخلية أكثر صعوبة، ويحتاج إلى نوع من الدقة والموضوعية والشجاعة لتوضيح مواطن الخلل التي أدت إلى إفشال التجارب الوحدوية بين فصائلهم، أو إلى بعثرة التشكيل الواحد وتجزئته.

من هنا، يشير نجاح واكيم إلى أن «مسؤولية التوحيد تقع على عاتق الناصريين وحدهم»، لأنه من الطبيعي أن تكون مصلحة الخارج المتمثلة بأميركا والملوك واسرائيل مُنصبة على التفتيت. لكن أين المسؤولية الذاتية؟ فعوامل اللحمة يفترض أن تقاوم الميكروبات والأمراض وتطردها من الجسم(١). فهل

---

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٣٦، م. س.

قام الناصريون بهذا الدور؟ وما هي حدود مسؤولياتهم المباشرة في إحداث التشقق في أطرهم التنظيمية، وتفكك تجاربهم الوحدوية؟

بالرغم من أن حالة الشرذمة وعدم التوحد تبدو ظاهرة عامة تسم الحياة السياسية في لبنان وتلتصق بالقوى والأحزاب والتنظيمات الأخرى، من ماركسية ومحلية وقومية وإسلامية... إلخ. غير أن هذا لا يلغي خصوصية الناصريين ضمن الحالة السائدة باعتبارهم أكثر من عَمِل من أجل توحيد صفوفهم وأكثر من فَشِل بالمقابل في ذلك قياساً للآخرين. لذلك، قد تتنوع العوامل هنا. باعتبار المسؤولية الذاتية المتعلقة بالناصريين وتشكيلاتهم متشعبة المسالك مختلفة في مضامينها متنوعة في أشكالها! لأن التجارب الوحدوية التي خاضوا غمارها كانت متنوعة في الشكل والمضمون. من هنا، يبدو من الضروري البحث في طبيعة التشكيلات بحد ذاتها وآليات الدمج والتوحيد التي أقدمت عليها، مروراً بالعصبيات المناطقية وما أشيع حول المصالح الضيقة والأمور المالية، وصولاً إلى تحديد مسؤولية «طليعة» الناصريين في لبنان والوطن العربي. مع الإشارة إلى أن التركيز على هذه العوامل لا يلغي غيرها من العوامل الذاتية الأخرى.

١ ـ طبيعة التشكيلات

إن ظاهرة الانقسام في التشكيلات الناصرية وتجاربها الوحدوية تغذت، إلى حد بعيد، من طبيعة التشكيلات بحد ذاتها. فالأطر والتجمعات والتنظيمات التي نشأت بعد ١٩٧٠، يبدو أنها حملت في أحشائها بذور تفتتها وعوامل تشرذمها. فلقد أنتجت الطفرة التنظيمية التي أعقبت وفاة عبد الناصر تجمعات عفوية وبسيطة، حيث إن الظروف السياسية والمجتمعية من جهة، ونقص الخبرة وحداثة التجربة من جهة أخرى، لم توفر للتنظيمات الناشئة الوقت الكافي للتفكير اللازم والاشتغال الجدي على بناء تنظيم سياسي واضح المعالم وسليم الأسس، يراعي في هيكليته وعملية بنائه وعلاقاته الداخلية، أصول التنظيم السياسي ومستلزماته سواء على المستوى التنظيمي أو الفكري.

تنظيمياً، غاب عن التشكيلات الناشئة، إلى حد بعيد، الالتزام بالأنظمة

الداخلية التي تحدد الصلاحيات وتوضّح العلاقات وتبين أسس تداول السلطة. وتأجلت إلى أجل غير مسمى أصول الممارسة الديمقراطية في الحياة الداخلية للتنظيمات الناصرية، وهيمنت العقلية الفردية وإفرازاتها على حساب المؤسسة السياسية ومرتكزاتها. فالقرارات تبدو فوقية، والمواقف ترتبط بالمسؤول الأول. من هنا غابت المحاسبة وسادت ظاهرة الأمناء العامين والتنظيم ـ الشخص.

ضمن هذا المناخ تعمّقت الأزمة البنيوية داخل العمارات التنظيمية للناصريين وأدت إلى مزيد من الانقسام والشرذمة في الإطار الواحد والتشكيل الواحد. لقد حمل المنقسمون بوجه بعضهم بعضاً لواء التجديد في البُنى الداخلية ورفض الهيمنة الفردية وضرورة الاحتكام إلى قواعد عمل صحيحة، وتصحيح العلاقات الناظمة لعمل التنظيم، واعتماد الديمقراطية في الحياة الداخلية... إلخ. فالحركة التصحيحية في اتحاد قوى الشعب العامل استندت في ما استندت إليه، في تعليل حركتها وتسويغ الانقسام، إلى تعاظم الأزمة الداخلية في الاتحاد. ومن المفارقات الدالة أن مسلسل الانشراخات التي تفرعت من الحركة التصحيحية نفسها، أبقت على هذه الأسباب. كما أن الانقسامات التي حدثت في الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، أشارت إلى الاختلالات التنظيمية وطبيعة العلاقات السائدة قبل أن تنكشف أسباب أخرى كمحرّك للانقسام في صفوف الاتحاد[1].

إن الوضعية التنظيمية للناصريين تبدو متماثلة، إلى حد بعيد، مع العديد من التنظيمات والأحزاب والقوى السياسية الأخرى، إلا أن ميزة الناصريين في هذا الجانب، أنهم لم يراكموا إرثاً واضحاً في تجاربهم التنظيمية يكفي لتقديم صيغة جدية أو نموذجاً يمكن الاقتداء به والبناء عليه. وقد تكون الخشية من

(١) لمزيد من الاطلاع يراجع على سبيل المثال لا الحصر:
ـ **السفير**: الاثنين ١٩٩٧/١/٢٠، الخميس ١٩٩٧/١/٢٣، والاربعاء ١٩٩٧/٢/٥، والجمعة ١٩٩٧/٢/٧، والجمعة ١٩٩٨/٤/١٧، والاربعاء ١٩٩٩/١/٦.
ـ **النهار**: الثلاثاء ١٩٩٧/١/٢١، والاربعاء ١٩٩٧/١/٢٨، والسبت ١٩٩٧/٢/٨.
ـ **نداء الوطن**: الاثنين ١٩٩٨/٣/٣٠، والجمعة ١٩٩٨/٤/٣، والاربعاء ٩٨/٩/١٦، والسبت ١٩٩٨/١٠/١٧.

فكرة الحزب السياسي هي التي أبقت الناصريين في صراع حول طبيعة التشكيل المقترح والتجمع الأنسب للعمل السياسي.

في الجانب الفكري، يلاحظ أن إقرار غالبية الناصريين بعجز تنظيماتهم وهشاشتها الداخلية وتراخي أسسها التنظيمية، لم يقدهم بالمقابل إلى القول بأن مظاهر الأزمة البنيوية تعود إلى طبيعة الفكر الناصري. فالناصريون يرفضون بمجملهم، ومن حيث المبدأ، إعادة الانقسام في صفوفهم إلى العامل الفكري أو «الإيديولوجي» مقارنة بصراعات بعض التنظيمات والأحزاب التي كان الفكر يحتل حيزاً مهماً في صراعاتها الداخلية.

لذلك، يصر الناصريون على أن المشكلة عندهم ليست فكرية[1] ولا علاقة للخلافات بالفكر القومي[2]. وهذا عملياً ما بينته التجارب الوحدوية والتنظيمية كافة، حيث لم يثر أي تنظيم عند خروجه من الإطار الموحَّد أو أي فصيل عند انقسامه على نفسه قضايا تعود إلى خلاف فكري. فاتحاد القوى الناصرية، وتجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري (١٩٧٤) واندماج التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الاشتراكي العربي، أو الاتحاد الاشتراكي العربي وأنصار الثورة أو التنظيم الطليعي... وغيرها من التجارب لم يبرز فيها الفكر كعامل مُفجِّر.

غير أن ما يمكن لحظُهُ في هذا الجانب لا يتعدّى خلافات محدودة ومحصورة نتجت عن بعض الاجتهاد في التفسير، من دون التجديد أو الإضافة أو النقد؛ بحيث اعتبر هذا التفسير نوعاً من التمايز عن الآخرين. فقد انحازت مثلاً وحدة القوى الناصرية إلى قراءة «يسارية» لما قدمه عبد الناصر، بينما اعتمد اتحاد قوى الشعب العامل في حينه على العموميات وتورية الهوية الاجتماعية والسياسية، مقابل ما وصل إليه حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ـ رابطة اقليم لبنان في القول بـ «الاشتراكية العلمية»، في حين ركز الاتحاد الاشتراكي العربي

(١) مراد، عبد الرحيم وسعد، مصطفى: السفير ٢٣/٧/١٩٩٧.
(٢) الحوت، شفيق: م. س.

ـ التنظيم الناصري على الجانب الثوري والاجتماعي في قراءة عبد الناصر. بينما لم يقدم الاتحاد الاشتراكي العربي من خلال ندوات ناصر الفكرية، ما يمكن التأسيس عليه فكرياً.. وبقيت التنظيمات الناصرية الأخرى في حالة ركود فكري واضح. لهذا، فإن القوى الداخلية احتكمت، مبدئياً، إلى ما قدمه الرئيس عبد الناصر عامة وما تضمنه «الميثاق» و«فلسفة الثورة» بالتحديد من دون الغوص في التفاصيل أو محاولة الاجتهاد لتطويره، خاصة أن عبد الناصر كان قد طرح ضرورة مراجعة الميثاق كل عشر سنوات.

من هنا، يمكن القول إن تقصيراً قد وقع في تشكيل التنظيمات الناصرية تمظهرت بعض أشكاله في عدم تعميق الفكر وتجذيره. فلقد اطمأن الناصريون إلى ما جاء في كتب الرئيس عبد الناصر وكفى الله المؤمنين شر السعي ومخاطر البحث وعواقب الدراسة. بل إن الازمة الفكرية غدت أكثر تعقيداً، عندما فهمت بعض القوى الناصرية الناصريةَ صورةً وعلماً ومالاً وقوة[1]. فعمدت إلى ترداد ما قاله المعلم من دون أن تراكم معرفتها أو تجددها. فكيف يمكن في مثل هذه الحالة الحديث عن الفكر وحضوره في التنظيم السياسي؟ من هنا يشير البعض إلى أن العديد من القيادات الناصرية ليس لها علاقة بالعمل الفكري الحقيقي، وقلائل منهم من يقرأ كتاباً، فكيف يمكن أن يكون الفكر قضية خِلافية؟ وعلى ماذا يختلفون إذا كانت «الأمية» هي السائدة[2] بين الناصريين؟

إن تغييب الفكر كحالة نقاشية داخل التنظيمات الناصرية وكمرشد للعمل، جعلها في حالة جمود على هذا المستوى. لقد بقي الفكر «محايداً» إذا جاز التعبير لا خلاف حوله أو فيه. لذلك، بقي خارج صراع الناصريين وانقساماتهم. غير أن هذه «الحيادية» عمقت الأزمة البنيوية من دون أن تخفف من حدتها.

وعليه، فإن التجارب التوحيدية التي قام بها الناصريون لم تتجاوز كصيغ عمل وأطر سياسية، وضعية التشكيلات وطبيعة التنظيمات المشاركة فيها. يمكن

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٣٧، م. س.
(٢) قيادي ناصري: م. س.

القول إن الدخول في هذه التجارب أعاد إنتاج الأزمة البنيوية وزادها تعقيداً. لأن الإطار الوحدوي الجامع غدا عملية دمج لمجموعة الاختلالات المترسخة في كل تنظيم على حدة، أو عملية جمع حسابي للسلبيات القائمة في كل تشكيل. وهذا زاد الترهل وضخّمه ووسّع الخلل وعمّقه وعرقل عملية التفاعل المطلوبة لإنتاج وضعية متجددة أو متطورة أو مختلفة عن السائد. لذلك، فإن مظاهر الأزمة الكامنة سرعان ما تنفجر في التجربة الوحدوية بسهولة متناهية.

إن التجارب الوحدوية المدروسة بين الناصريين، بيّنت هامشية حضور الفكر ومحدودية تأثيره. فالجانب النظري بقي إطاراً فضفاضاً ومعطى ثابتاً ومقولة بديهية، غلبت عليه العاطفة والنزعة الإيمانية. أما الجانب التنظيمي(١) لهذه التجارب، فقد دلّ على أن منطلقات العمل التنظيمي هيمن عليها الحضور الشكلي والنمط الاعلاني وشدة المركزية. فترتيب عملية الدمج أو التوحيد، تأتي بالتراضي الفوقي بين المسؤولين سواء في توزيع المهام أو في تحقيق التوازن بين المندمجين أو في تسطيح اللقاءات التنسيقية التي تسبق الوحدة، أو في غياب المشاركة الفعلية للقواعد... إلخ. وأعطت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري (١٩٧٤) وعملية الدمج بين الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري، باعتبارهما من أهم المحاولات الوحدوية بين الناصريين في لبنان، الدليل القاطع على عمق الأزمة البنيوية في جانبيها التنظيمي والفكري. فالأسس التي قامت عليها التجربتان لم تصمد، وتفككت عراها بسرعة متناهية، ولم تترك أثراً يُذكر في مسار التجربة الناصرية غير الخيبة والإحباط. أما بقية التجارب الأخرى مثل: التنظيم الطليعي (١٩٨٠)، الاتحاد الاشتراكي العربي وأنصار الثورة (١٩٧٦) القوة الناصرية الموحدة (١٩٨١)... إلخ. فإنها لم تكن أحسن حالاً، لشدة الارتباكات البنيوية التي تعشش في التنظيمات المشاركة في هذه التجارب، سواء قبل الاندماج ـ الوحدة أو بعدها.

(١) لمزيد من التفاصيل حول أثر البنية التنظيمية وانعكاساتها، يراجع: اشتي، شوكت سليم: **الشيوعيون والكتائب**، م. س.

٢ ـ عملية الدمج وآلياتها

ترتبط عملية الدمج ـ التوحيد وآلياتها بين الناصريين في لبنان بطبيعة التشكيلات بحد ذاتها. بل إنها أحد مظاهر التعبير عن حقيقة هذه التنظيمات بطريقة أو بأخرى. فأي عملية من هذا النوع يفترض أن تتوافر فيها العناصر المساعدة على إنضاجها، وأن يوفّر لها المقوّمات الأولية للاستمرار بعيداً عن الارتجال والتسرّع. باعتبار أن العملية التوحيدية سيرورة تتكامل خطوة خطوة من خلال تداخل عناصرها وقواها في علاقة جدلية.

إن نظرة متأنية في التجارب الوحدوية بين القوى الناصرية في لبنان، تبيّن أنها كانت أقرب إلى عملية تجميع أكثر مما كانت عملية توحيد. فالتشكيلات المشاركة بقيت بعد الوحدة على حالها، إلى حد بعيد، وبقيت عناصرها وعلاقاتها متكتلة فيما بينها ومتمحورة حول ذاتها وكأن شيئاً لم يحدث. والدليل على ذلك أن كل تنظيم يعود إلى ما كان عليه بعد انفكاك عُرى الوحدة من دون تغييرات تذكر. لهذا، فإن الخطوة الوحدوية تأتي ناقصة وسريعة فتتعثر أمام أي استحقاق أو تحد داخلي على مستوى التنظيم، أو خارجي على مستوى الوطن الكبير أو الصغير.

لقد عزّز هذه الوضعية أن عملية الانضواء في الإطار الوحدوي كانت جماعات جماعات. بل إن التحول الأساس كان في الاسم فقط إلى حد بعيد. بمعنى أن التنظيم ينتقل بكل عناصره وقواه إلى التجربة الجديدة من دون الشعور بأي تغيير، إلا الاسم الجديد للتنظيم. بل قد ينقل هذا التشكيل أو ذاك، معه إلى الإطار الوحدوي، مواقفه السابقة وتصوراته الذهنية وهواجسه وتطلعاته وما اختزنته الذاكرة التنظيمية والسياسية لكل تنظيم تجاه الآخر ـ الشريك في الوحدة. ويبدو أن سنوات التباعد والجفاء والانقسامات بين القوى الناصرية نسجت تصورات ورسمت اتجاهات غير موضوعية تجاه بعضهم بعضاً. فهل كان يمكن أن تزول كل هذه الأمور لحظة الإعلان عن الوحدة والانتقال من اسم إلى آخر؟ لذلك، بدت الخطوات الوحدوية وكأنها منعزلة عن سياقها العام

القول إن الدخول في هذه التجارب أعاد إنتاج الأزمة البنيوية وزادها تعقيداً. لأن الإطار الوحدوي الجامع غدا عملية دمج لمجموعة الاختلالات المترسخة في كل تنظيم على حدة، أو عملية جمع حسابي للسلبيات القائمة في كل تشكيل. وهذا زاد الترهل وضخّمه ووسّع الخلل وعمّقه وعرقل عملية التفاعل المطلوبة لإنتاج وضعية متجددة أو متطورة أو مختلفة عن السائد. لذلك، فإن مظاهر الأزمة الكامنة سرعان ما تنفجر في التجربة الوحدوية بسهولة متناهية.

إن التجارب الوحدوية المدروسة بين الناصريين، بيّنت هامشية حضور الفكر ومحدودية تأثيره. فالجانب النظري بقي إطاراً فضفاضاً ومعطى ثابتاً ومقولة بديهية، غلبت عليه العاطفة والنزعة الإيمانية. أما الجانب التنظيمي[1] لهذه التجارب، فقد دلّ على أن منطلقات العمل التنظيمي هيمن عليها الحضور الشكلي والنمط الاعلاني وشدة المركزية. فترتيب عملية الدمج أو التوحيد، تأتي بالتراضي الفوقي بين المسؤولين سواء في توزيع المهام أو في تحقيق التوازن بين المندمجين أو في تسطيح اللقاءات التنسيقية التي تسبق الوحدة، أو في غياب المشاركة الفعلية للقواعد... إلخ. وأعطت تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري (١٩٧٤) وعملية الدمج بين الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري، باعتبارهما من أهم المحاولات الوحدوية بين الناصريين في لبنان، الدليل القاطع على عمق الأزمة البنيوية في جانبيها التنظيمي والفكري. فالأسس التي قامت عليها التجربتان لم تصمد، وتفككت عراها بسرعة متناهية، ولم تترك أثراً يُذكر في مسار التجربة الناصرية غير الخيبة والإحباط. أما بقية التجارب الأخرى مثل: التنظيم الطليعي (١٩٨٠)، الاتحاد الاشتراكي العربي وأنصار الثورة (١٩٧٦) القوة الناصرية الموحدة (١٩٨١)... إلخ. فإنها لم تكن أحسن حالاً، لشدة الارتباكات البنيوية التي تعشش في التنظيمات المشاركة في هذه التجارب، سواء قبل الاندماج ـ الوحدة أو بعدها.

(١) لمزيد من التفاصيل حول أثر البنية التنظيمية وانعكاساتها، يراجع: اشتي، شوكت سليم: **الشيوعيون والكتائب**، م. س.

٢ ـ عملية الدمج وآلياتها

ترتبط عملية الدمج ـ التوحيد وآلياتها بين الناصريين في لبنان بطبيعة التشكيلات بحد ذاتها. بل إنها أحد مظاهر التعبير عن حقيقة هذه التنظيمات بطريقة أو بأخرى. فأي عملية من هذا النوع يفترض أن تتوافر فيها العناصر المساعدة على إنضاجها، وأن يوفّر لها المقوّمات الأولية للاستمرار بعيداً عن الارتجال والتسرّع. باعتبار أن العملية التوحيدية سيرورة تتكامل خطوة خطوة من خلال تداخل عناصرها وقواها في علاقة جدلية.

إن نظرة متأنية في التجارب الوحدوية بين القوى الناصرية في لبنان، تبيّن أنها كانت أقرب إلى عملية تجميع أكثر مما كانت عملية توحيد. فالتشكيلات المشاركة بقيت بعد الوحدة على حالها، إلى حد بعيد، وبقيت عناصرها وعلاقاتها متكتلة فيما بينها ومتمحورة حول ذاتها وكأن شيئاً لم يحدث. والدليل على ذلك أن كل تنظيم يعود إلى ما كان عليه بعد انفكاك عُرى الوحدة من دون تغييرات تذكر. لهذا، فإن الخطوة الوحدوية تأتي ناقصة وسريعة فتتعثر أمام أي استحقاق أو تحد داخلي على مستوى التنظيم، أو خارجي على مستوى الوطن الكبير أو الصغير.

لقد عزّز هذه الوضعية أن عملية الانضواء في الإطار الوحدوي كانت جماعات جماعات. بل إن التحول الأساس كان في الاسم فقط إلى حد بعيد. بمعنى أن التنظيم ينتقل بكل عناصره وقواه إلى التجربة الجديدة من دون الشعور بأي تغيير، إلا الاسم الجديد للتنظيم. بل قد ينقل هذا التشكيل أو ذاك، معه إلى الإطار الوحدوي، مواقفه السابقة وتصوراته الذهنية وهواجسه وتطلعاته وما اختزنته الذاكرة التنظيمية والسياسية لكل تنظيم تجاه الآخر ـ الشريك في الوحدة. ويبدو أن سنوات التباعد والجفاء والانقسامات بين القوى الناصرية نسجت تصورات ورسمت اتجاهات غير موضوعية تجاه بعضهم بعضاً. فهل كان يمكن أن تزول كل هذه الأمور لحظة الإعلان عن الوحدة والانتقال من اسم إلى آخر؟ لذلك، بدت الخطوات الوحدوية وكأنها منعزلة عن سياقها العام

ومنقطعة عن فكرتها ومعطلة آلياتها وغير مهيأ لها التربة الصالحة للنمو والتكامل. لذلك، تبقى متحفزة باستمرار وحاضرة دوماً للعودة إلى ما كانت عليه.

من هنا، كان كل تنظيم يعود إلى سابق عهده وبكامل عدته وعديده بعد انفكاك عرى التوحيد بين عناصره. والاستثناءات هنا جد بسيطة. والشواهد التي قدمتها التجارب الوحدوية كانت ولم تزل واضحة للعيان. فالتشكيلات الخمسة التي حلت نفسها لتشكل الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري (١٩٧٤) خرجت بعد تفسُّخ التجربة تحت عباءة الشخص الأول فيها. والتغيير الذي أحدثته الوحدة كان في الاسم فقط. بمعنى أن التنظيمات التي تركت الاتحاد احتفظت باسم الاتحاد الاشتراكي العربي، من حيث المبدأ، مع إضافة ما للتمايز عن الآخرين. والتنظيم الطليعي (١٩٨٠)، والقوة الناصرية الموحدة ـ القوة العسكرية الموحدة (١٩٨١)، والاتحاد الاشتراكي العربي ـ أنصار الثورة والتنظيم الشعبي الناصري (الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري)... إلخ، لم يطرأ على قواها أي تغيير بعد الانفصال. ولعل تجربة اتحاد القوى الناصرية (١٩٧٦) تبدو الوحيدة التي توزعت على التنظيمات القائمة في تلك المرحلة بعد فشلها، لأسباب قد تعود في الأساس إلى خاصية تنظيماتها وطبيعتها.

إن سرعة انهيار الإطار الوحدوي وانفكاك عرى الوحدة بين القوى الناصرية من جهة، وعودة كل تنظيم إلى وضعيته السابقة من دون أي تغيير يُذكر من جهة أخرى، يدعو إلى التساؤل عن صدقية الادعاء بالتهيئة للوحدة من خلال الاجتماعات التمهيدية والخطوات التنسيقية والمؤتمرات التنظيمية... إلخ، وعن معنى الإجراءات التي ادعى المشاركون أنهم وفروها لنجاح التجربة. ولعل تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري من جهة، ودمج الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري من جهة ثانية كانتا من أكثر التجارب التي توافرت لها الظروف والامكانات والإجراءات لتجاوز وضعية الجمع العددي والضم الشكلي باتجاه الوحدة والاندماج. فالتجربة الأولى جاءت في مناخ وطني وقومي جامع، وشكّل المشاركون في التجربة لجنة خاصة

وأخذت وقتها للدراسة والتباحث لتوفير مستلزمات الوحدة. والثانية جاءت في سياق استنهاض تنظيمي ووطني، وحملت أبعاداً قومية واستفادت من عثرات الآخرين والتجارب السابقة، ومثلت، من حيث المبدأ، أكثر التنظيمات الناصرية حضوراً وفاعلية في لبنان، وخضع كل من التنظيمين لتجربة تنسيقية مميزة، وتعاونا في مسائل وقضايا عديدة وعقدا مؤتمراً تأسيسياً... إلخ، غير أن النتائج في التجربتين جاءت خارج المنطق ومتعارضة مع ما قدّمه المشاركون من مسوّغات نظرية وعملانية، الأمر الذي يبيِّن أن عملية الدمج ـ الوحدة وآلياتها كانت شكلية ـ دعائية، وعناصر الوحدة بدت متنافرة في العمق متناغمة في المظهر الخارجي، متناقضة في التكوين والأسس، متوافقة في الشعارات والمنطلقات العامة. بمعنى جمعتها اليافطة الناصرية بعموميتها الجامعة، وفرّقتها كل المسائل الأخرى من سياسية وفكرية وتنظيمية... إلخ. من هنا، تبدو المسؤولية الخاصة كبيرة ومباشرة.

٣ ـ غرضية خاصة

يندرج ضمن العوامل التي ساعدت على تصدُّع الأطر الناصرية عامة وتجاربهم الوحدوية خاصة، أن الفكرة الوحدوية استخدمت في العديد من الأوقات لأغراض خاصة ولتحقيق مكاسب آنية، بمعنى أن الاندماج لم يكن لذاته، بل هدف لتأمين خدمات معينة ومصالح ضيقة بعيدة عن مضمون الفكرة وجوهرها. من هنا، يشير فؤاد عيتاني مثلاً إلى أن بعض القيادات الناصرية كانت تعي جيداً موقف أبي عمار الرافض لأيّ اتجاه أو خطوة لتوحيد الناصريين في لبنان، لهذا، عمد البعض عند توتر علاقاتهم معه، أو عند حاجتهم لقضايا محددة منه، إلى «زكزكته» بفكرة التوحيد[١]، الأمر الذي كان يؤمن متطلباتهم الآنية ويعيدون ترتيب أوضاعهم الخاصة ويعززون موقعهم عنده؛ فتكون التجربة حاملة مبررات تفكيكها، لأن نتيجتها مقررة مسبقاً. ويبين سمير

(١) عيتاني، فؤاد: م. س.

صباغ أن «المرابطون» مثلاً اندفعوا لفكرة توحيد الناصريين في لبنان بعد زيارة القيادة إلى ليبيا في أواخر الثمانينات مسايرة لرغبةٍ ليبية في هذا المجال. غير أن العمل باتجاه التوحيد لم يكن جِدّياً، حيث التقطت صور اللقاءات الأولى لاجتماعات بعض الفصائل الناصرية لتثميرها في مركز القرار ليس إلا. وتجمَّدت الدعوة وتوقف السعي الوحدوي بعد أن حققت الخطوة الإعلانية هدفها الآني ومكاسبها المتوقعة[1].

وفي السياق عينه، يمكن الإشارة إلى أن من أسباب فشل بعض التجارب الوحدوية أن الفكرة الوحدوية استخدمت أسلوباً للهروب من أزمة داخلية عند المنخرطين في التجربة أو عند بعض أطرافهم. لذلك، جاءت مجمل التجارب الوحدوية التفافاً على واقع مأزوم وتمويهاً لارتباك داخلي وتورية لحقائق مطمورة، وعجزاً عن المكاشفة والمعالجة الموضوعية، التي سرعان ما يفضح هذا الواقع فشل التجربة فينكشف المستور ويتعرى الزيف وتزداد الأسئلة وتتعمق الشكوك. فضرورة تضخيم الحضور العسكري، دفعت بعض القوى الناصرية للتوحد في القوة العسكرية الموحدة؛ وانسداد الأفق عند تشكيلات التنظيم الطليعي عزز اندماجهم؛ وارتباك وضعية الفصائل الخمسة وهامشيتها سرَّعا في قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري؛ وتوتر العلاقات التنظيمية بين منير الصياد من جهة وعبد الرحيم مراد وعمر حرب من جهة أخرى، دفع الآخريْن للتعلق بمصطفى الترك وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ أنصار الثورة، والإشكالات الداخلية في الاتحاد الاشتراكي العربي حرّكت عملية اندماجه في التنظيم الشعبي الناصري... الخ. وفي مطلق الاحوال، فإن التجربة التوحيدية كانت باستمرار الضحية، لأن فكرة الهروب للأمام وطرق التمويه لم تؤتِ ثمارها الوحدوية لعجزها عن حماية التجربة وتعميقها. لذلك، فشلت التجارب الوحدوية وبقيت الخلافات والتوترات الداخلية عند التنظيمات الناصرية قائمة.

إن الغرضية الخاصة وذهنيتها المصلحية والضيقة حكمت عمل العديد من القيادات الناصرية وحالت دون إنجاح أي تجربة توحيدية بين فصائلهم. ولقد

(١) صباغ، د. سمير: م. ش (٣)، م. س.

توسعت هذه العقلية وتعزَّز هذا المنطق نمواً مع ظروف الحرب الأهلية وأوهامها. فكانت بعض القيادات الناصرية قصيرة النظر، فعملت ضد مبدأ التوحيد، معتقدة بأن «قطف ثمار الحرب» سيكون قريباً. لهذا، سعت للحصول على المكاسب بدون شريك[1]، وفي النتيجة ضُربت فكرة الوحدة وتعطلت بمسؤولية ناصرية مباشرة.

٤ ـ مسؤولية الطليعيين

يتحمل «الطليعيون» ـ نسبة إلى التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) أيام الرئيس عبد الناصر ـ وإلى حد بعيد، مسؤولية مباشرة في شرذمة الناصريين. فبعد وفاة الرئيس عبد الناصر، أخذ «الطليعيون» على عاتقهم بناء التنظيم الناصري القومي الواحد. فسعوا في أكثر من قطر عربي لجمع القوى الناصرية وتوحيدها. وكان من أهم نتائج نشاطهم التوحيدي في لبنان قيام تجربتين واعدتين: الأولى في ١٩٧٤ والمتمثلة في قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري. والثانية في العام ١٩٨٧ والتي أسفرت عن اندماج الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الشعبي الناصري. وفي الحالتين بقي «الطليعيون» في الظل، من حيث المبدأ، يخططون ويوجهون من دون أية إشارة إلى وجودهم.

لقد استقوى «الطليعيون» بكونهم امتداداً للتنظيم السري للرئيس عبد الناصر، ما أشعرهم بأنهم مميزون عن غيرهم من الناصريين فكراً وتنظيماً وسلوكاً ونشاطاً... الخ. ولعلهم تصرفوا بأنهم ورثة عبد الناصر الحقيقيون والأمناء الوحيدون على تراثه ومتابعة مسيرته، هذه الوضعية حوّلتهم إلى ما يمكن أن نسميه أوصياء على العمل الناصري من جهة، والاعتقاد بأنهم الأقدر من غيرهم من جهة أخرى على متابعة العمل وقيادته.

ويبدو أن «الطليعيين» اعتمدوا في عملهم على مبدأ التنظيم السري. فقيادتهم لا تظهر عملياً، ومؤتمراتهم لا يُعلن عنها، واجتماعات كوادرهم

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٣٤، م. س.

صباغ أن «المرابطون» مثلاً اندفعوا لفكرة توحيد الناصريين في لبنان بعد زيارة القيادة إلى ليبيا في أواخر الثمانينات مسايرة لرغبةٍ ليبية في هذا المجال. غير أن العمل باتجاه التوحيد لم يكن جِدّياً، حيث التقطت صور اللقاءات الأولى لاجتماعات بعض الفصائل الناصرية لتثميرها في مركز القرار ليس إلا. وتجمَّدت الدعوة وتوقف السعي الوحدوي بعد أن حققت الخطوة الإعلانية هدفها الآني ومكاسبها المتوقعة[1].

وفي السياق عينه، يمكن الإشارة إلى أن من أسباب فشل بعض التجارب الوحدوية أن الفكرة الوحدوية استخدمت أسلوباً للهروب من أزمة داخلية عند المنخرطين في التجربة أو عند بعض أطرافهم. لذلك، جاءت مجمل التجارب الوحدوية التفافاً على واقع مأزوم وتمويهاً لارتباك داخلي وتورية لحقائق مطمورة، وعجزاً عن المكاشفة والمعالجة الموضوعية، التي سرعان ما يفضح هذا الواقع فشل التجربة فينكشف المستور ويتعرى الزيف وتزداد الأسئلة وتتعمق الشكوك. فضرورة تضخيم الحضور العسكري، دفعت بعض القوى الناصرية للتوحد في القوة العسكرية الموحدة؛ وانسداد الأفق عند تشكيلات التنظيم الطليعي عزز اندماجهم؛ وارتباك وضعية الفصائل الخمسة وهامشيتها سرَّعا في قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري؛ وتوتر العلاقات التنظيمية بين منير الصياد من جهة وعبد الرحيم مراد وعمر حرب من جهة أخرى، دفع الآخريْن للتعلق بمصطفى الترك وقيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ أنصار الثورة، والإشكالات الداخلية في الاتحاد الاشتراكي العربي حرّكت عملية اندماجه في التنظيم الشعبي الناصري... الخ. وفي مطلق الاحوال، فإن التجربة التوحيدية كانت باستمرار الضحية، لأن فكرة الهروب للأمام وطرق التمويه لم تؤتِ ثمارها الوحدوية لعجزها عن حماية التجربة وتعميقها. لذلك، فشلت التجارب الوحدوية وبقيت الخلافات والتوترات الداخلية عند التنظيمات الناصرية قائمة.

إن الغرضية الخاصة وذهنيتها المصلحية والضيقة حكمت عمل العديد من القيادات الناصرية وحالت دون إنجاح أي تجربة توحيدية بين فصائلهم. ولقد

(١) صباغ، د. سمير: م. ش (٣)، م. س.

توسعت هذه العقلية وتعزَّز هذا المنطق نمواً مع ظروف الحرب الأهلية وأوهامها. فكانت بعض القيادات الناصرية قصيرة النظر، فعملت ضد مبدأ التوحيد، معتقدة بأن «قطف ثمار الحرب» سيكون قريباً. لهذا، سعت للحصول على المكاسب بدون شريك[1]، وفي النتيجة ضُربت فكرة الوحدة وتعطلت بمسؤولية ناصرية مباشرة.

٤ ـ مسؤولية الطليعيين

يتحمل «الطليعيون» ـ نسبة إلى التنظيم الطليعي (طليعة الاشتراكيين) أيام الرئيس عبد الناصر ـ وإلى حد بعيد، مسؤولية مباشرة في شرذمة الناصريين. فبعد وفاة الرئيس عبد الناصر، أخذ «الطليعيون» على عاتقهم بناء التنظيم الناصري القومي الواحد. فسعوا في أكثر من قطر عربي لجمع القوى الناصرية وتوحيدها. وكان من أهم نتائج نشاطهم التوحيدي في لبنان قيام تجربتين واعدتين: الأولى في **١٩٧٤** والمتمثلة في قيام الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري. والثانية في العام **١٩٨٧** والتي أسفرت عن اندماج الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الشعبي الناصري. وفي الحالتين بقي «الطليعيون» في الظل، من حيث المبدأ، يخططون ويوجهون من دون أية إشارة إلى وجودهم.

لقد استقوى «الطليعيون» بكونهم امتداداً للتنظيم السري للرئيس عبد الناصر، ما أشعرهم بأنهم مميزون عن غيرهم من الناصريين فكراً وتنظيماً وسلوكاً ونشاطاً... الخ. ولعلهم تصرفوا بأنهم ورثة عبد الناصر الحقيقيون والأمناء الوحيدون على تراثه ومتابعة مسيرته، هذه الوضعية حوّلتهم إلى ما يمكن أن نسميه أوصياء على العمل الناصري من جهة، والاعتقاد بأنهم الأقدر من غيرهم من جهة أخرى على متابعة العمل وقيادته.

ويبدو أن «الطليعيين» اعتمدوا في عملهم على مبدأ التنظيم السري. فقيادتهم لا تظهر عملياً، ومؤتمراتهم لا يُعلن عنها، واجتماعات كوادرهم

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٣٤، م. س.

وقواعدهم غير معروفة، وعملية جذب المحازبين إلى صفوف التنظيم السري كانت تخضع لآلية خاصة جداً، بحيث يُفترض أن يتصف المرشح للعضوية بالمواصفات «الطليعية»، وأن يُبقي التزامه سرياً ولا يبوح بعضويته، ولا يعبِّر عن هويته التنظيمية الجديدة لأقرب المقربين إليه.

هذه الوضعية تبدو طبيعية عندما يكون التنظيم السري مشروعاً قائماً بذاته. كما كانت وضعية بعض الأحزاب اللبنانية الممنوعة من العمل العلني قبل ١٩٧٠، كالحزب الشيوعي والبعث العربي الاشتراكي والسوري القومي الاجتماعي. فيصبح للسرية ظروفها ومبرراتها وأهدافها، غير أن الأزمة تتعاظم عندما يكون التنظيم الناصري القائم والعلني والمعروف واجهة لنشاط الطليعيين السري في أوقات العمل السياسي والتنظيمي العلني بامتياز. من هنا أصبح الالتزام مزدوجاً، وغدت حركة كوادر التنظيم السري في التنظيم العلني حركة «شبحية» إذا جاز التعبير، وأثارت بذلك الكثير من التساؤلات والشكوك والريبة بين رفاقهم، إضافة إلى ما اختزنه أفراد التنظيم السري وكوادره من نظرة استعلائية باعتبارهم أرفع مرتبة وأكثر فاعلية، الأمر الذي ساهم في تهميش الثقافة الديمقراطية وشوَّه ممارستها، لأن القرارات كانت تؤخذ في الغرف المغلقة والأطر الخفية وغير المعروفة، وتُفرض على قواعد التنظيم العلني.

إن التجربة الناصرية في لبنان شهدت نماذج واضحة لهذه الإشكالية التنظيمية تجسَّدت في تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري والاتحاد الاشتراكي العربي. وفي التجربتين كانت النتائج سلبية، بحيث لعبت دوراً أساسياً في تفكيك الأول وضرب محاولات الوحدة التي بادر إليها الثاني.

ويشير منير الصياد في هذا الجانب إلى أن فكرة التنظيم داخل التنظيم كانت من أهم العوامل التي ساهمت في خلخلة الاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري[١]. فالطليعيون كانوا المحرِّك من خلف الستار، وقراراتهم هي التي تُفرض على الاتحاد، والتمييز كان قائماً بين الطليعي وغير الطليعي في

(١) الصياد، منير: م. س.

الاتحاد. كما يعتبر عبد الرحيم مراد أنه قد يكون من دوافع انفصال الخطوة الوحدوية بين الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري شعور مصطفى سعد بوجود تنظيم طليعي، أو شكل من العلاقات الطليعية داخل التجربة الوحدوية.

ومن المفارقات الدالة أن اندماج الاتحاد الاشتراكي العربي مع حركة انصار الثورة اعتمد في حينه على وجود طليعيين في الحركة. غير أن المتابعة المتأنية لكل من التنظيمين (الاتحاد والحركة) تبيِّن مدى التناقض بين الصورة التي قدمها بعض الطليعيين عن أنفسهم وطبيعة نشاطهم، وبين الحركة قواعدَ ودوراً خلال الحرب الأهلية، الأمر الذي يبين أن الطليعيين راهنوا في تجاربهم على نوع من الأوهام أكثر مما اعتمدوا استقراء الواقع ومعطياته ومتغيراته؛ بل إنهم لم يأخذوا المستجدات السياسية والتحولات المجتمعية بعين الاعتبار، ولم يعوا أنهم كأشخاص غير ما كانوا عليه قبل وفاة الرئيس عبد الناصر.

إن «التنظيم داخل التنظيم» الذي اعتمده «الطليعيون» لم يقدم تجربة مميزة، ولم ينجح كأسلوب عمل في تحقيق الحد الأدنى من الصيغ والأطر الوحدوية، فصودرت بذلك الفكرة «الطليعية» لأهداف أخرى وفشلت كل التجارب التي كان للطليعيين الدور الأساس في انبعاثها، الأمر الذي يحمّلهم بالدرجة الأولى، مسؤولية ذاتية على قدر كبير من الخطورة لمساهمتهم في ديمومة حالة التشظي والانقسام بين الناصريين.

٥ ـ الحيِّز الجغرافي

يتجسَّد الحيِّز الجغرافي في حدود المناطق ويتغذَّى بحساسياته تجاه بعضها بعضاً. لقد قامت علاقة عضوية ـ تساندية بين التنظيم الناصري والمكان الجغرافي. فالمكان هو المجال الحيوي للتنظيم وقاعدة نشاطه، والتنظيم هو المعبر عن شخصية المكان وهواجسه؛ لذلك، غدا الحيِّز الجغرافي ومساحته الشغل الشاغل لهذا التنظيم أو ذاك. من هنا، كانت القضايا المناطقية عاملاً من عوامل التفتيت والشرذمة بطريقة أو بأخرى.

فرغم أن الفكرة الناصرية اخترقت، من حيث المبدأ، العديد من المناطق اللبنانية، غير أن التشكيلات الناصرية ارتبطت، إلى حد بعيد، بحدود جغرافية دون أخرى، وعجزت عن مواكبة الاتساع الجماهيري وامتداداته، فتخندقت في حدود المكان أو في بعض أجزائه، وجعلت حضورها في بقية الأماكن شكلياً وغير مؤثر. لذلك، يلاحظ من التجارب الوحدوية أن العديد منها حمل في بعض ثناياه هواجس هيمنة مكان على آخر، ومخاوف غلبة منطقة على أخرى. وبالتالي لم تستطع التجارب الوحدوية بين الناصريين أن تزيل هذه الفروقات الناجمة عن التركيبة الاجتماعية ـ المناطقية.

وقد زاد من تعقيد المسألة، الترابط الحاصل بين المكان وبعض الأشخاص. فتداخلت أسماء بعض المناطق بأسماء بعض الأشخاص أو التنظيمات. بل يمكن القول إن عدداً من الأشخاص صادر، بطريقة أو بأخرى، المنطقة وتحصَّن بها ومنعها عن غيره. وإذا كان الناصريون يرفضون، من حيث المبدأ، مثل هذه المقاربة، إلا أن التشكيلات التنظيمية والتجارب الوحدوية كشفت الكثير من صدقية هذه المقاربة، سواء في بيروت أو خارجها.

ويلاحظ أن وحدة الناصريين في بيروت كانت شبه مستحيلة، لأنه لم يكن من الممكن تسليم زعامة بيروت لمنطقة. ويشير مصطفى سعد إلى أن عدم النجاح في مسعى التوحيد يعود في أحد مظاهره إلى الخصوصية التي تتمتع بها مدينة بيروت[١]. ويمكن تبيان هذا الأمر من خلال ما كان عليه التوزع والانتشار الجغرافييْن للتشكيلات الناصرية في العاصمة. فحركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون في أبو شاكر من فوق (الطريق الجديدة)؛ واتحاد قوى الشعب العامل في برج أبي حيدر منطقة الجامع؛ والاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري في عين المريسة؛ والتنظيم الثوري الناصري ـ قوات ناصر في النويري؛ واتحاد قوى الشعب العامل ـ الحركة التصحيحية في حي العرب (الطريق الجديدة)؛ والاتحاد الاشتراكي العربي ـ الأفواج العربية في شارع

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٤٣، الاثنين ١٠/١٢/١٩٩٧، ملف «ناصريو لبنان». الحلقة ٦.

حمد؛ والحركة العربية الثائرة في السبيل (الطريق الجديدة)؛ وأنصار الثورة في البسطة الفوقا؛ وقوات الثورة العربية في شارع البيبسي (الخندق الغميق)... الخ.

لقد تمترس كل تنظيم في منطقة ـ حيّ، وفرض نفسه على المكان وأصبح جزءاً من صورة العاصمة كونه في أحد أحيائها، ولم يسلِّم بالمقابل لغيره، ما أدخل الناصرية كفكرة قومية في صراع الزواريب والأحياء، وعمّق الشرخ بين الفكرة وأداتها.

أما التنظيمات الناصرية التي نمت خارج بيروت ـ العاصمة. فلقد اتسم بعضها بالطابع الريفي أو بطابع مدن الأطراف، ولم تستطع في تجاربها الوحدوية أن تتفلت من «عقدة» الحيز الجغرافي الذي نشأت فيه، وخضعت لمأزق المناطقية بشكل أو بآخر. فاندماج الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري خير مثال على وضعية التنظيمات الناصرية خارج العاصمة. الأول في البقاع الأوسط والثاني في صيدا. غير أن الوحدة بينهما لم تكسر الحاجز المناطقي. من هنا أشار الاتحاد في تقويمه لتجربة الوحدة إلى أن العامل الجغرافي كان أحد دوافع الافتراق بينهما[١]، بحيث فشلت الوحدة لأن التنظيم الشعبي الناصري يرتكز في الأساس على «العمل في بقعة جغرافية معينة هي صيدا» فيما طموح الاتحاد إقامة «تنظيم قوي» على كل الساحة اللبنانية للانطلاق منه إلى الوطن العربي[٢]، لقد تناسى الاتحاد في عملية التقويم هذه أن الاتحاد نفسه خضع لتأثير المنطقة ومفاعيلها.

لقد أعطت التجارب الوحدوية بين ناصريي المدن والريف مؤشراً آخر على تحكم العقلية المناطقية بمسار التجربة الناصرية وصيغها الوحدوية في لبنان. ويبدو أن هاجس ابن الريف في الوصول إلى المدينة، كان يقابله خشية ابن المدينة من تصدر الريفي للعاصمة وتنظيماتها المدينية الطابع. من هذه الزاوية، يمكن تفسير فشل التجارب الوحدوية ـ الاندماجية التي شارك فيها الاتحاد

(١) السفير: ٢٨/٥/١٩٨٨.
(٢) الشراع (مجلة): ٦/٦/١٩٨٨.

فرغم أن الفكرة الناصرية اخترقت، من حيث المبدأ، العديد من المناطق اللبنانية، غير أن التشكيلات الناصرية ارتبطت، إلى حد بعيد، بحدود جغرافية دون أخرى، وعجزت عن مواكبة الاتساع الجماهيري وامتداداته، فتخندقت في حدود المكان أو في بعض أجزائه، وجعلت حضورها في بقية الأماكن شكلياً وغير مؤثر. لذلك، يلاحظ من التجارب الوحدوية أن العديد منها حمل في بعض ثناياه هواجس هيمنة مكان على آخر، ومخاوف غلبة منطقة على أخرى. وبالتالي لم تستطع التجارب الوحدوية بين الناصريين أن تزيل هذه الفروقات الناجمة عن التركيبة الاجتماعية ـ المناطقية.

وقد زاد من تعقيد المسألة، الترابط الحاصل بين المكان وبعض الأشخاص. فتداخلت أسماء بعض المناطق بأسماء بعض الأشخاص أو التنظيمات. بل يمكن القول إن عدداً من الأشخاص صادر، بطريقة أو بأخرى، المنطقة وتحصَّن بها ومنعها عن غيره. وإذا كان الناصريون يرفضون، من حيث المبدأ، مثل هذه المقاربة، إلا أن التشكيلات التنظيمية والتجارب الوحدوية كشفت الكثير من صدقية هذه المقاربة، سواء في بيروت أو خارجها.

ويلاحظ أن وحدة الناصريين في بيروت كانت شبه مستحيلة، لأنه لم يكن من الممكن تسليم زعامة بيروت لمنطقة. ويشير مصطفى سعد إلى أن عدم النجاح في مسعى التوحيد يعود في أحد مظاهره إلى الخصوصية التي تتمتع بها مدينة بيروت[1]. ويمكن تبيان هذه الأمر من خلال ما كان عليه التوزع والانتشار الجغرافييْن للتشكيلات الناصرية في العاصمة. فحركة الناصريين المستقلين ـ المرابطون في أبو شاكر من فوق (الطريق الجديدة)؛ واتحاد قوى الشعب العامل في برج أبي حيدر منطقة الجامع؛ والاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري في عين المريسة؛ والتنظيم الثوري الناصري ـ قوات ناصر في النويري؛ واتحاد قوى الشعب العامل ـ الحركة التصحيحية في حي العرب (الطريق الجديدة)؛ والاتحاد الاشتراكي العربي ـ الأفواج العربية في شارع

(١) الشراع (مجلة): العدد ١٤٣، الاثنين ١٠/١٢/١٩٩٧، ملف «ناصريو لبنان». الحلقة ٦.

حمد؛ والحركة العربية الثائرة في السبيل (الطريق الجديدة)؛ وأنصار الثورة في البسطة الفوقا؛ وقوات الثورة العربية في شارع البيبسي (الخندق الغميق)... الخ.

لقد تمترس كل تنظيم في منطقة ـ حيّ، وفرض نفسه على المكان وأصبح جزءاً من صورة العاصمة كونه في أحد أحيائها، ولم يسلِّم بالمقابل لغيره، ما أدخل الناصرية كفكرة قومية في صراع الزواريب والأحياء، وعمّق الشرخ بين الفكرة وأداتها.

أما التنظيمات الناصرية التي نمت خارج بيروت ـ العاصمة. فلقد اتسم بعضها بالطابع الريفي أو بطابع مدن الأطراف، ولم تستطع في تجاربها الوحدوية أن تتفلت من «عقدة» الحيز الجغرافي الذي نشأت فيه، وخضعت لمأزق المناطقية بشكل أو بآخر. فاندماج الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري خير مثال على وضعية التنظيمات الناصرية خارج العاصمة. الأول في البقاع الأوسط والثاني في صيدا. غير أن الوحدة بينهما لم تكسر الحاجز المناطقي. من هنا أشار الاتحاد في تقويمه لتجربة الوحدة إلى أن العامل الجغرافي كان أحد دوافع الافتراق بينهما[1]، بحيث فشلت الوحدة لأن التنظيم الشعبي الناصري يرتكز في الأساس على «العمل في بقعة جغرافية معينة هي صيدا» فيما طموح الاتحاد إقامة «تنظيم قوي» على كل الساحة اللبنانية للانطلاق منه إلى الوطن العربي[2]، لقد تناسى الاتحاد في عملية التقويم هذه أن الاتحاد نفسه خضع لتأثير المنطقة ومفاعيلها.

لقد أعطت التجارب الوحدوية بين ناصريي المدن والريف مؤشراً آخر على تحكم العقلية المناطقية بمسار التجربة الناصرية وصيغها الوحدوية في لبنان. ويبدو أن هاجس ابن الريف في الوصول إلى المدينة، كان يقابله خشية ابن المدينة من تصدر الريفي للعاصمة وتنظيماتها المدينية الطابع. من هذه الزاوية، يمكن تفسير فشل التجارب الوحدوية ـ الاندماجية التي شارك فيها الاتحاد

(١) السفير: ٢٨/٥/١٩٨٨.
(٢) الشراع (مجلة): ٦/٦/١٩٨٨.

الاشتراكي العربي، بدءاً من تجربة شباب البقاع الناصري، مروراً بالاتحاد الاشتراكي العربي ـ التنظيم الناصري، وصولاً إلى الاتحاد الاشتراكي العربي ـ أنصار الثورة.

إن العقلية المناطقية التي فرضها الحيِّز الجغرافي استحوذت، إلى حد بعيد، على ذهنية الناصريين ووجهت سلوكهم فعرقلت مسارهم التوحيدي، أو كانت دافعاً لتفكيك ما أنجزوه من أطر وحدوية. فالعباءة الناصرية الجامعة لم تستطع أن تخفِّف من حدة الفروقات المناطقية. فكانت العصبيات الأولية بشكلها المناطقي حاضرة باستمرار للتعبير عن نفسها من خلال التحصن بالمناطق والأحياء على حساب الوحدة وفكرتها، الأمر الذي ترك بصماته السلبية على القوى الناصرية وعطّل مسيرتها الوحدوية في لبنان.

١ ـ مصالح ضيقة

إن الغرضية الخاصة وطبيعة التنظيمات حمتا بعض المصالح الضيقة، بحيث تمظهرت من خلال تفشي مظاهر الأنانية والفردية. ولقد كان لهذه المظاهر حضورها الساطع وبذورها الحية في مختلف مراحل التجربة التنظيمية للقوى الناصرية في لبنان. ولعل من أبرز تجلياتها نمطين أساسيين: الأول ارتبط بالشخص ـ الفرد، والثاني ارتبط بالتنظيم السياسي بحد ذاته.

النمط الأول يمكن ملاحظته من خلال ظاهرة المسؤول الأول، الذي تصرَّف على أنه الحاكم المطلق والآمر الناهي وصاحب السلطان الأوحد، يتربع في رأس «الهرم التنظيمي» من دون أي منازع، ما ضرب مرتكزات البناء التنظيمي وحال دون تطوره وهمّش فكرة التنظيم ـ المؤسسة لحساب التنظيم ـ الشخص. وهذا ما ساهم في ترسخ علاقات كانت أشبه «بالاستزلام»[١]، الأمر الذي حوّل التنظيم إلى نوع من الإقطاعية الخاصة إلى حد بعيد؛ وهو ما يتناقض في الجوهر مع فكرة التوحيد وأطرها التنظيمية وآلياتها التنفيذية.

(١) يراجع: خليل، خليل أحمد: **العرب والقيادة**، بيروت، ط. ١، ١٩٨٥، دار الحداثة ص (١٨٥ ـ ١٩٥).

النمط الثاني أخذ تعبيراته من خلال التضخيم القسري للتنظيم القائم، وإسقاط الأوهام على دوره التاريخي. لقد تصوَّر بعض التنظيمات الناصرية، وبالرغم من صغر حجمها وندرة عدد أعضائها وانحسارها في حدود مكانية ضيقة ومحدودة، أنها الأهم بين الموجودين، ما يفترض بالآخرين الإقرار بأفضليتها والاندماج في أطرها. هذا النوع من المغالاة في النظرة للذات التنظيمية، ضيّق مجالات التواصل بين القوى الناصرية وأقام الحدود غير الموضوعية بينها. فالتوحيد عند اتحاد قوى الشعب العامل، كان يعني انضمام التنظيمات والقوى الأخرى إليه. ومن قمع من التنظيمات الناصرية للحظة الذاتية التنظيمية عنده في سبيل تجربة توحيدية أوسع وأرحب، عادت فرادة التنظيم وتمايزه إلى ضرب الوحدة وتفكيكها.

إن الذاتية الشخصية، أو التنظيمية، طوَّقت في العديد من الأوقات الفكرة الوحدوية وأجهضتها؛ حيث تضاربت الأهداف الخاصة والضيقة مع تطبيقات المشروع الوحدوي ومستلزماته العملانية. من هنا يشير مصطفى سعد إلى أن البعض انحازوا لوضعيتهم الخاصة على «حساب المشروع الناصري العام»[١]. فتسابقت بعض القيادات على المركز الأول وسعوا للمحافظة عليه والبقاء فيه.

٧ ـ الوضع المادي

إن البحث في الموضوع المالي ومصادر التمويل يبقى من الأسرار المقدسة التي يصعب درسها والوصول إلى مكنوناتها ومعرفة حقائقها[٢]. خاصة أن التعرُّض لهذا الأمر يثير الحساسية ويوتر النقاش. لذلك، بقي الوضع المادي من المسائل الخفية التي يدور الهمس حولها ويكتنفها الغموض وتحيط بها الشائعات. غير أن هذه الوضعية لا تمنع من متابعة بعض جوانب الوضع المادي، واعتباره من العوامل الأساسية في تصدُّع القوى الناصرية وتجاربها الوحدوية.

(١) السفير: ٢٣/٧/١٩٩٧.

(٢) اشتي، شوكت: **الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة**، (قيد الطبع) مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط. ١، فصل مصادر التمويل.

ولعلَّ أحد مظاهر الأزمة في الوضع المادي تمثلت في مصادر التمويل، بحيث اعتبرت حقاً شخصياً وملكاً خاصاً، لا يحق للآخرين الوصول إلى ينابيعه أو الاطلاع على تفاصيله أو المشاركة في خيراته، أو معرفة حجمه. فتكدست الأموال وأصبح كل تنظيم حريصاً على خزنته الخاصة وصندوقه الخاص، يخشى عليهما ويسعى لصونهما. وقد نوّعت الحرب الأهلية مصادر الدعم وعززت أشكال التمويل، الأمر الذي ساعد على تنمية بعض الثروات باسم هذا التنظيم أو ذاك. ويشير شفيق الحوت، من دون أن يسمي ومن موقع إعطاء نموذج ليس إلا، إلى أنه خلال الأحداث اللبنانية، وفي بعض العواصم العربية تتفاجأ بالحديث عن محور الصمود لبعض القوى، فيعتقد أصحاب القرار ومواطنوهم في هذه العاصمة أو تلك، بأن المحور المذكور يمتد لألوف الكيلومترات. وهم لا يعرفون أنه في حي صغير، ويكاد لا يتجاوز الأمتار العشرة على أبعد تقدير[1].

ويبدو أن مصادر التمويل وفّرت، إلى جانب غيرها، مصادر دخل غير منظورة. فبحجة المعركة ومستلزماتها، تدفقت الأموال لهذا التنظيم أو تلك القوة، الأمر الذي أغرى الكثيرين من الصف الأول لاحتكار الوضع المادي ومصادر تمويله وعدم الرغبة في مشاركة الآخرين. لذلك، أصبحت التجارب الوحدوية مقبولة طالما أنها تلتزم بالمحرمات التالية: عدم التدخل في تفاصيل الوضع المادي الخاص؛ عدم التأثير على مصادر التمويل والحد منها؛ وعدم التعارض السياسي مع مصادر التمويل واتجاهاتها. وفي لحظة تطاولت التجربة الوحدوية على هذه المحرمات يمكن عندها التضحية بالعام في سبيل حماية الخاص وصيانته. ولعلَّ هذا التوصيف كان كامناً بطريقة أو بأخرى في إفشال العديد من التجارب الوحدوية، وسبباً للعديد من الشروخات في التنظيم الواحد.

(١) الحوت، شفيق: م. س.

٨ ـ أزمة مستعصية

إن مجمل العوامل الموضوعية والذاتية المساهمة بشكل أو بآخر في عرقلة التجارب الوحدوية، أو في شرذمة التنظيمات بحد ذاتها، تبدو مترابطة في ما بينها في علاقة جدلية تساندية. فالتشكيل الناصري الذي يختزن في داخله ارتباكات جمة واختلالات عميقة، سيكون بالتأكيد أكثر عرضة للتفسخ الداخلي وأقل قدرة على تفعيل اللقاءات المشتركة مع الآخر لإنجاح الوحدة والاندماج. بل يمكن القول إن وضعية مثل هذه التنظيمات وطبيعتها غير السوية ستمنع عملية التلاقي والتفاعل في إطار واحد ومُوَحَّد؛ كما أن العوامل الموضوعية بكل مظاهرها، ستكون أقدر في مثل هذه الوضعية التنظيمية المهترئة على التسرب إلى الداخل لتفكيكه، سواء كان هذا الداخل تشكيلاً أو مجموعة تشكيلات متحدة في إطار واحد، لأن الضوابط تبدو متراخية والدفاعات الأولية غير متماسكة.

لقد كانت الدعوة لتوحيد القوى الناصرية، أو من تبقّى منها، ولم تزل، قضية حيَّة في ذهن الناصريين؛ غير أن تجذّر الأمراض الذاتية في بنية هذه القوى وعجزها عن الارتقاء إلى مستوى المرحلة ومتطلباتها، أفشلا الخطوات الوحدوية وحولّاها إلى ما يشبه الضجيج السياسي المفرّغ من أصول الممارسة الديمقراطية، والفاقد لبرامج العمل؛ الأمر الذي جعل هذه الخطوات متعثرة وغير قادرة على مواصلة المسيرة. فبقي الناصريون يحلمون بالوحدة وينتظرونها معتقدين بأنه يمكن بلوغها بالتمني والانتظار وكثرة الدعاء بعيداً عن الدراسة والإرادة. ويبدو أنهم لم يفعلوا حتى الآن شيئاً جدياً لتجاوز وضعهم القائم، أو التخفيف من وطأته وثقل سلبياته، ما أدّى ويؤدي إلى مزيد من الشرذمة والانقسام والتشظي من جهة، وإلى هامشية في الحضور وتراخياً أكثر في الفاعلية.

عَوْدٌ على بدء

إنَّ متابعة المسار العام للتنظيمات والقوى الناصرية في لبنان، تساعد بشكل أو بآخر على توصيف واقعها، ومحاولة استشراف مستقبلها. فتاريخ التنظيمات من جهة، وطبيعة النشأة الأولى من جهة أخرى يؤثران، وإلى حد بعيد، في الواقع الراهن للتشكيلات ويحكمان مسارها العام. ويحددان الكثير من ملامح صورتها القادمة.

يذهب موريس دوفرجيه إلى اعتبار أن الأحزاب تحافظ على جذور الانطلاقة الأولى وتتأثر بها وتحمل بعضاً من سماتها وخصائصها[١]. هل يعني هذا أن «مراحل الطفولة المبكرة» للأحزاب والتنظيمات السياسية تؤثر في مراحل النمو اللاحقة وتحدد مستقبلها؟ وهل يعني أن ظروف النشأة تطبع التشكيل بسمات خاصة ومميزات شبه ثابتة، فتغدو وشماً في مسيرته ومكوناً من مكونات شخصيته؟ هل تتماثل الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في هذه الخصيصة مع مراحل النمو عند الإنسان، خاصة لجهة سنوات العمر الأولى وأثرها في تكوين الشخصية العامة وبلورتها؟

كثيرة هي الأحزاب التي تحتفظ بالعديد من سمات النشأة الأولى، ثم تأتي السنون اللاحقة لتكرِّس الأمر، وتعززه وتعمق حضوره. فهل يمكن الركون إلى النشأة الأولى للتنظيمات والقوى الناصرية لتوضيح بعض السمات في

(١) دوفرجيه، موريس: **الأحزاب السياسية**، بيروت، ط. ٤، ١٩٨٣، دار النهار، ص١٧.

تكوينها، وتوصيف بعض أسس واقعها، وتبيان الكثير من ملامح صورتها المستقبلية؟ إن الانطلاق من هذه الزاوية لا يلغي، من قريب أو بعيد، طبيعة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... إلخ في المجتمع اللبناني خاصة، والعربي عامة، والعالمي بشكل أعم، وأثرها جميعاً في الوضع الحزبي والقوى والتنظيمات السياسية. ولعل التنظيمات والقوى الناصرية تبدو نموذجاً معبراً عن علاقة النشأة الأولى بالواقع الراهن والمستقبل القادم، كما أنها أكثر عرضة لتأثير التحولات الحاصلة ومفاعيلها.

من هنا، يمكن التساؤل إلى أي نتيجة يمكن أن تصل اليه العفوية التي حكمت قيام التشكيلات الناصرية؟ والى ما يمكن أن تؤدي مسلسلات الانقسام التي فتكت بالأطر التنظيمية للناصريين؟ وما هي إفرازات البناء التنظيمي الهش وطبيعته المجتمعية وعلاقاته بمحيطه؟ وما هي نتائج تفسخ التجارب التوحيدية؟ وإلى أين يمكن أن تصل هيمنة النزعة الفردانية وسيادة منطقها وأسلوب عملها في الأطر الناصرية؟ ... إلخ. هل يمكن أن تؤدي هذه المظاهر، وغيرها الكثير، إلى غير واقع متردٍ ووضعية مأزومة؟ بمعنى آخر، هل يمكن للحالة الحاضرة أن تكون خارج سياق الاهتزازات التي ضربت البناء الناصري، أو في منأى عن التحولات السياسية والمجتمعية المرافقة؟ فالمحطات التي شهدتها التشكيلات والتجارب التي عاشتها، جعلت من غير الممكن أن تقودها إلّا إلى ما هي عليه من تخبّط وارتباكات. فواقعها ثمرة لما زرعته، وانعكاس لجزء من صورتها التي بان بعض مظاهرها خلال سياق العرض (النص).

إنّ الواقع المعيوش يبيِّن أن التنظيمات الناصرية متنوّعة جداً، فبعضها اضمحل إلى حد بعيد، وبعضها الآخر تجمّد شكلاً ومضموناً عند محطات تاريخية معينة لم يبرحها أو يغادرها، وبعضها الثالث تستحضره المناسبات، وبعضها الرابع تكثَّف حضوره قيادة وقواعد في شخص المسؤول الأول، وبعضها الخامس تنخره الصراعات الداخلية، وبعضها السادس اكتفى باليافطة والصورة، وبعضها السابع وهي أقلية بسيطة جداً تحاول التجديد... إلخ. إلى

آخر ما يمكن أن يتخيله المرء من وضعيات واهتراءات. والواقع غني بمثل هذه النماذج وبغيرها الكثير.

إن الناصريين في لبنان يعترفون بغالبيتهم، بالأمراض المعشِّشة في بناءاتهم، ويقرون بالانهيارات الضخمة التي هزت وجودهم والانشراخات التي بعثرت قواهم السياسية وبددت إمكاناتهم المادية والمعنوية، وطمست طاقاتهم البشرية، وبالتالي أوصلتهم إلى ما هم عليه اليوم من ترهل يكاد يلغي وجود حركة ناصرية منظمة وفاعلة. غير أنهم بالمقابل، يحاولون الفصل ما بين الفكرة من جهة، وأداتها من جهة أخرى. ففي الجانب المتعلق بالفكرة، يؤكدون على ديمومة صلاحيتها كمنطلق يلبي طموحات الحاضر وتحديات المستقبل. أما في الجانب الثاني، فإنهم يصرّحون بأن الحالة المأزومة تجعل الأداة عاجزة عن مواكبة الفكرة وآفاقها: الأمر الذي يجعل التساؤل مشروعاً حول مدى إمكانية الواقع القائم بتشققات أدواته واختلالاتها على الاطلالة على المستقبل والتحضير له؟ وإلى أي حد يمكن الفصل بين الفكرة وأداتها؟ وكيف؟ سواء في الظاهرة الناصرية، أم في غيرها من التجارب السياسية الأخرى.

يعتبر الناصريون أن الفكرة الناصرية بمضمونها الاجتماعي وأبعادها النضالية والسياسية، لم تزل رداً طبيعياً على الواقع المأزوم، وجواباً صادقاً على إشكالياته المعقدة، وحلاً مقبولاً لمعضلاته المستعصية. فإذا كانت التنظيمات في تردٍ ما، فإن هذا لا يعني أن الناصرية بحد ذاتها قد فقدت مبرر وجودها، ووصلت إلى نهاياتها المأسوية المحتومة، أو أنه لم يبقَ منها غيرُ الاسم والذكرى التاريخية، التي تشير إلى شخص الرئيس جمال عبد الناصر وتدلل على إنجازاته، خاصة في هذه المرحلة الصعبة من تاريخنا العربي. فعبد الناصر كما يوضح محمد حسنين هيكل، «تجربة لا تزال مستمرة تطرح خياراتها حتى هذه اللحظة»، وليس تاريخاً[1] انقضى إلى غير رجعة، بل إنه أقرب لأن يكون في مضامينه واتجاهاته الرئيسية «برنامج مرحلة». فرغم كثرة الخصوم والمنافقين

(١) السفير: ١٩٩٧/١/٦.

والأدعياء، ورغم محاولات التشويه والأحكام الظالمة بحقه كشخص وتجربة، فإنه لم يزل يسكن الوجدان العربي كأمنية، أو كحلم للمستقبل[١]، الأمر الذي يلغي مقولة الماضوية بمدلولاتها المؤشرة على الموات واليباس، ويضع الفكرة وقائدها في قلب الحاضر وصميم المستقبل. فالأزمة تبدو ضمن هذا التوصيف خارج الفكر والمبادىء (دون التقليل من أي منهما)، والبحث يفترض أن يتجه إلى مواضع أخرى لكشف مسببات الترهل الحاصل.

نجد أن النظرة المتفائلة تجاه الفكرة، وما أنتجته من مبادىء وأوضحته من أهداف، وما استحضرته المرحلة الراهنة من حنين لعبد الناصر وخياراته ومواقفه وسياسته، تفرض، بالمقابل، تحديات جمة على من يحمل لواءها ويتسلح بها. فهل من الممكن الاكتفاء بما طرحه عبد الناصر من دون لحظ التحولات السياسية والمتغيرات المجتمعية والاقتصادية على مختلف الصعد والمستويات؟ وهل يمكن الاطمئنان إلى التسليم بصلاحية الدعوة بإطلاقيتها؟ وما هي الخطوات المفترض الإقدام عليها لتجاوز السائد وتجديده؟ ... إلخ.

ولماذا لا تطبق الناصرية معاييرها في نقد تجربتها وتقويمها، مما يحررها من أن تكون «قفصاً للحلم العربي» أو العقل العربي[٢]؟ فهل يقوم الناصريون بهذه المهمة؟ وكيف؟.

أما في الجانب المتعلّق بفاعلية الأداة في تجسيد الفكرة لمعالجة قضايا الحاضر وامكانية الولوج إلى المستقبل وآفاقه، فإن التساؤل يبدو مشروعاً حول ما يمكن أن تنتجه العاطفة الأولية والانجذاب العفوي تجاه عبد الناصر وتجربته في ظل استمرارية بعض من يعتبر نفسه «رمزاً تاريخياً»، أشخاصاً أو تنظيمات، في إعادة إحياء الجسم الناصري لأخذ موقعه ودوره. فهل يمكن للوهج الذي تركه عبد الناصر أن يستعيد حالة فاعلة في الواقع الحاضر، ويساعد على إرساء معالم أولية لآفاق جديدة ومتجددة؟ أم يتحول البريق المتبقي مع تقدم الوقت

(١) سلمان، طلال: **السفير** ٢٤/٧/١٩٩٨.
(٢) منح الصلح: **نداء الوطن**، ملف «ماذا بقي من عبد الناصر».

وتوغّله إلى ما يشبه الأسطورة، التي تسكن ذاكرة التاريخ من دون أن يكون لها علاقة بالحاضر والمستقبل؟.

فالناصريون موجودون كأشخاص، والناصرية متدفقة كعاطفة وحنين، لكن الواقع التنظيمي المجسد للفكرة يبدو غائباً إلى حد التلاشي. وغالبية المظاهر المعروفة، أقرب لوضعية صنمية منها لحالة سياسية منظمة. ومأزقها ناتج في أحد مظاهره عن مجمل الاهتراءات التي أصابت التجارب الناصرية بأنواعها كافة.

إن الطلاق بين الفكرة والأداة جمّد الأخيرة وجعلها خاوية تكتفي بالاسم وتختبىء خلف الشعارات. فاطمأنت غالبية التنظيمات الناصرية، ومن تبقى منها حتى الآن، إلى ما اختزنته الساحة اللبنانية من عاطفة تجاه عبد الناصر، من دون أن تكلف نفسها عناء العمل لتأطير هذه العاطفة واستلهام طاقاتها، الأمر الذي أحدث توتراً في العلاقة مع «الشارع الناصري» فانفضّ من حولها وابتعد عنها، فتحوّل من بقي من هذه التنظيمات إلى عمارة غير مأهولة، لأنها غير قادرة على الاستيعاب، بسبب كثرة الاختلالات التي ضربت أسسها والتشويهات التي عصفت، ولم تزل، بها. ولأنها لم تترسخ كإطار مؤسسي، لهذا، تراجعت البرامج، واضمحلت مجالات التنسيق بين القوى والتشكيلات الناصرية، ووئدت التجارب الوحدوية، وصودرت الأطر التنظيمية من قبل قياداتها، فغدت صدى للشخص الأول، تحضر بحضوره وتبقى ببقائه، الأمر الذي ساهم مع غيره من العوامل الاجتماعية والسياسية في تعميق الأزمة البنيوية وعرقلة التجديد والتطوير. فهل يمكن للناصريين أن يتجاوزوا واقعهم ويطوروا أدواتهم؟ وكيف؟.

قد تكون الوضعية المأسوية للتشكيلات والقوى والتنظيمات الناصرية انعكاساً لحالة عامة ووضع مرتبك وواقع مأزوم، تمر به الأحزاب والقوى السياسية، سواء في لبنان أو في أقطار الوطن العربي كافة. فالأحداث اللبنانية التي استمرت ما يزيد على سبع عشرة سنة، تركت بصماتها السلبية على مجمل الظاهرة الحزبية والحياة السياسية. كما أن النكسات التي طالت التيار القومي،

تركت هي أيضاً تأثيراتها على التنظيمات الناصرية برمتها في لبنان والوطن العربي، الأمر الذي جعل أزمة الناصريين مرتبطة ببعديها الداخلي والخارجي.

وبالرغم من أن الامتداد التنظيمي الفعلي للناصريين مقتصر على مساحة الوطن الصغير، ما جعلها تنظيمات أقرب لأن تكون «أحزاباً كيانية»، غير أن تطلعاتها تخترق مساحة لبنان لتطال الوطن الكبير. من هنا أصابتها التصدعات التي ضربت الفكرة القومية وأدواتها وتجاربها في العديد من الأقطار العربية، وهذه التصدعات أثرت في الفكرة ـ الحلم. وقد ازداد الأمر تعقيداً والتأثير السلبي قوة واتساعاً، لأن التشكيلات الناصرية في لبنان منعزلة عن بعضها بعضاً، وتعيش في جزرها الخاصة. وهذا ما زاد حدة التناقضات في داخلها وعمق ارتباكاتها. ويبدو أن التيار القومي برمته خاضع لمعايير هذه الإشكالية، وإن اختلفت حدته بين حزب وآخر. فهو يتخبّط فيها من دون المقدرة على إيجاد منافذ لحل موضوعاتها، سواء على مستوى الفكر أو التنظيم، أم على مستوى الممارسة والنشاط اليومي.

إن السعي لتجاوز الوضعية المرتبكة للناصريين في لبنان ـ كما في العديد من الأقطار العربية الأخرى ـ قد يستلزم إعادة النظر في العديد من القضايا، سواء على مستوى القيادة ـ الرمز، أو على مستوى الفكرة ـ المبادىء، أو على مستوى التنظيم السياسي والعلاقات الناظمة لعمله. فالناصريون قد حاصروا أنفسهم قبل أن يضيق الطوق الخارجي عليهم. وبداية الخروج من دائرة الحصار الذاتي، هي في محاولة تخطي سلبيات الوضع الداخلي ـ الخاص وأمراضه، والتركيز على الجانب الذاتي ـ الخاص لا يلغي، أو يقلل من أهمية العوامل الأخرى، لكنه منطلق الانطلاق وقاعدته لتطوير الوضع وتجديده أو تغييره، باعتبار العوامل الداخلية المعرقلة لمسار العمل الناصري غير منفصلة عن العوامل الخارجية.

على مستوى القيادة ـ الرمز، يلاحظ أن الناصريين يفتقدون القيادة ـ المرجع، قطرياً وقومياً. فالتنظيمات القائمة لم تستطع الخروج من حيز الفراغ الذي تركه غياب الرئيس جمال عبد الناصر، أو إيجاد بديل آخر في شخص،

أو في تنظيم، أو في مجموعة تنظيمات. لهذا نراهم يعيشون الذكرى ويستحضرون شخص القائد للتعويض عن الخلل الذي يضرب في البنية الداخلية، ومحاولة لسد النقص الفاضح في الواقع المعيوش. ويبدو أن هذه الناحية تكاد تطال، بشكل أو بآخر، الأحزاب والقوى والتنظيمات القومية الطابع والكيانية على حد سواء.

فالشخصانية بالمفهوم الصنمي، تهيمن على الحياة السياسية والحزبية وتوجهها، وتزيد من إنسداد أفقها لمواكبة روح العصر وتحدياته. فإذا كان التردي الحاصل يعمق الحنين نحو القائد الذي غاب ويستحضره بقوة ويبين أهميته ومدى الحاجة إليه، فهل يعني هذا إلغاء التجديد وتعطيل آليته؟ إن «تحنيط الرجل» من خلال اعتبار أقواله ومواقفه وخطبه.. إلخ. معايير ثابتة ومقدسة، يجمد المجتمع ويزيد تراجعه، كما يلغي التنظيمات والقوى والتشكيلات كأدوات سياسية بحد ذاتها. بل إنه يطوّع المجتمع والأداة السياسية لإتقان فن الطقوس والآليات التي تحافظ على قدسية الفرد ـ القائد وتعمل على تمجيده وتعظيمه، فتغدو العلة في المجتمع وناسه الذين لم يواكبوا طروحات القائد، أو يرتقوا إلى مستواه. ويصبح حضور شخص القائد وكأنه جاء بغير أوانه ولزمان غير زمانه. هذه النظرة المغالية التي سكنت الذهنية السياسية والتنظيمية للناصريين، كما لغيرهم من الأحزاب والقوى والهيئات السياسية، قيّدت إمكانية مواكبة التحوّلات ومواجهتها على الصعيد اللبناني الخاص، أو القومي العام.

أما على مستوى الفكرة ـ المبادىء، فإن الناصرية أقرب لأن تكون نظرة في الواقع وقضاياه. والأفكار التي طرحتها كانت وليدة التجربة والمعاناة، الأمر الذي يفترض أن تبقى متجددة باستمرار، وقادرة على مواكبة الواقع وتحدياته، باعتبارها تتناقض، من حيث المبدأ، مع الجمود والثبات. وقد أشار الرئيس عبد الناصر في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في بداية الستينات من القرن الماضي (٢٥/١١/١٩٦١)، إلى أن الظروف هي فرضت «أن يسبق التطبيق الثوري النظرية». غير أن النظرية كدليل عمل حاضرة ومصدرها الأساس في

«الممارسة ودراسة المشكلات التي يواجهها المجتمع»(١). لكن إلى أيٍّ حد أبقى الناصريون فكرهم على تماس مع واقعهم؟ إن التشكيلات الناصرية قد وقفت على عتبة المبادىء التي جاء بها عبد الناصر من دون زيادة أو نقصان، وحولوا منطلقاتها العامة إلى ما يشبه الإيديولوجيا والنزعة الإيمانية، ووجدوا في شعاراتها جواباً شافياً لكل شيء، فأراحوا أنفسهم من عبء البحث والتنقيب. وهذا متناقض مع ما أكد عليه عبد الناصر، من خلال إصراره على أن يكون للناصريين دورهم في تحديد النظرية وتوضيحها. فقال: «... بيقولوا يا جمال إعمل لنا نظرية... أنتم اللي عليكم تعملوا النظرية، المثقفين هم اللي عليهم يعملوا النظرية. يوم ما لاقي كتاب طالع عن الاقتصاد بتاعنا والتجربة بتاعنا... أشعر أن هذا جزء من النظرية»(٢). لكن التحدي لم يزل مطروحاً. وقد ازداد حدة بعد التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي فرضتها الظروف على مستوى كل بلد عربي، كما على المستوى القومي برمته. فهل يمكن فهم الأوضاع في هذه المرحلة من خلال إسقاط المقولات الفكرية نفسها التي كانت سائدة مع بداية الثورة؟

إن مثل هذه العملية تحتاج بالضرورة إلى تضافر الجهود وتراكم الخبرات. غير أن الواقع القطري والمستجدات التي طرأت على المستوى المحلي والإقليمي، يفترض أن تستفز العروبيين لدراستها، ولإعادة الاعتبار للفكر القومي موقعاً ودوراً وموجهاً بعيداً عن الاستعراضية و«الصراخ السياسي». فالقضايا المجتمعية تطرح أمام الفكر الناصري، كما القومي، تحديات جمة. فهل يبدو قادراً على مواكبتها ومواجهتها؟ وهل ما زال صالحاً لمعالجة أمراض الواقع قطرياً وقومياً؟ هل الأهداف ـ الشعارات التي رفعتها الناصرية في الحرية والاشتراكية والوحدة لم تزل بالمضامين عينها؟ ما هو فهم الناصريين لشعاراتهم بحد ذاتها؟ ما هي تصوراتهم لطبيعة السلطة ونظام الحكم؟ ما هي النظرة للفكرة الوحدوية وأسلوب تحقيقها؟... إلخ.

(١) السعيد، رفعت: **دراسات عربية**. العدد ٦، نيسان ١٩٨٦.
(٢) م. ن.

هذه التساؤلات ـ القضايا وغيرها الكثير، تستلزم إعادة توضيح المفاهيم وتحديد مضامينها وتبيان الاتجاه النظري العام. وهذا ما يطرح علاقة الفكر بواقعه وعلاقته بنفسه وبأداته، في وقت يلاحظ نوع من الانقطاع بين هذه المستويات، الأمر الذي جعل الفكر سجين منطلقاته الأولية ومتوقفاً عندها. فالناصريون، كما بقية القوميين العرب، وغيرهم من التنظيمات والقوى السياسية، يحتاجون إلى مراجعة نقدية لفكرهم وتجاربهم. وهذا الأمر يبدو مفقوداً؛ فهم يستكينون إلى ما عندهم من زاد، ويرددون ما لديهم من مبادىء وأفكار من دون أي تجديد أو تبديل.

أما على مستوى التشكيلات والعلاقات الناظمة لعملها، فالملاحظ ترهل البنية الداخلية وانقطاع التواصل وتفكّك قنواته في الجسم الناصري. فبالرغم من تخطي الغالبية الحساسية الخاصة تجاه الحزب ومفهومه، وضرورة البناء التنظيمي ومأسسته، فإن الهيكليات التنظيمية لم تزل هشة، وتعاني ما تعانيه من اختلالات داخلية واهتراءات عميقة، بل إن طبيعتها الداخلية جعلتها أكثر عرضة لامتصاص سلبيات الواقع وأمراضه، وغير محصنة في مواجهة الاختراقات المجتمعية؛ فغالبية هذه التنظيمات تبدو مهشمة وغير قادرة على الاستمرارية، وبعضها الآخر غير فاعل وعاجز عن إحداث التأثير المطلوب في المجتمع. أما من تبقى منها، فإنه مخنوق بوضعيته وارتباكاته، الأمر الذي يعزز الشكوك حول امكانية الاستنهاض ضمن الوضعية السائدة. فهل يمكن ترسيخ فكرة الديمقراطية وتوفير المستلزمات الأولية لممارستها؟ هل يمكن إرساء معالم واضحة لعلاقات داخلية طبيعية؟ هل يمكن صياغة برامج عمل محددة؟ وهل تنمي الأطر القائمة فكرة الاستقلالية؟ هل يمكن تجاوز أساليب العمل السائدة؟ هل يمكن تخطي فكرة التنظيم ـ الملكية الخاصة، ورفض مقولة التشكيل «المشروع» الذاتي؟ وكيف يمكن التفلت من حدود المنطقة والطائفة؟ ... إلخ.

إن التنظيمات المتبقية للناصريين لا تؤشر وضعيتها وواقعها وأداتها وبناؤها وممارساتها... إلخ. على إمكانية جدية تسمح بإحداث تحوُّلات عميقة في

حياتها الداخلية، أو في تجاوز ثغراتها، أو في تطوير وضعياتها، الأمر الذي يجعلها ترزح بقوة تحت ثقل أزماتها.

من هنا، فإن العلاقات الناصرية ستبقى محكومة بالحساسيات الماضوية، وغير قادرة في المدى المنظور على تطوير أنماط جديدة للتواصل والتفاعل والتنسيق. فالإشكاليات التي تتخبط فيها، وعدم السعي لتجاوز مسببات الفشل في التجارب السابقة، يبقيها أسيرة التنابذ في ما بينها، والتوتر المستحكم في علاقاتها. والقول بالعلاقات الموضوعية بين التنظيمات الناصرية، ليس المقصود به التوحد والاندماج بالضرورة، كما تمت ممارسته سابقاً، بل في تأصيل قنوات تواصل أولية على قاعدة قبول الآخر والتفاعل معه. فهل يبدو هذا الاتجاه صعباً ضمن الظروف المعيوشة والتجارب القاسية؟

إن التحديات الوطنية والقومية تفرض في أحد متطلبات المواجهة حضوراً ناصرياً. وحياة الأمة ليست معلقة بحياة الشخص، كما أعلن جمال عبد الناصر في لحظة إطلاق النار عليه بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٥٤، خلال الاحتفال باتفاقية الجلاء بمدينة الاسكندرية، حيث قال: «... لن تكون حياة مصر معلقة بحياة جمال عبد الناصر، بل هي معلقة بكفاحكم...»، فهل يمكن أن يكون لكفاحنا معنى؟ وكيف؟.

المصطلحات المستخدمة

ورد في الهوامش عدد من المصطلحات وهي على النحو الآتي:

- م. س : مرجع سابق.
- م. ن : المرجع نفسه.
- م. ش : مقابلة شخصية والرقم الذي يلي يشير إلى رقم المقابلة: الأولى، الثانية... إلخ.
- م : مجلد، والرقم الذي يليه مباشرة يشير إلى رقم المجلد.
- ج : جزء، والرقم الذي يليه مباشرة يشير إلى رقم الجزء.

المراجع(*)

- الاتحاد الاشتراكي العربي: أمانة الشباب، **محاضرات المرحلة الأولى**، من دون دار نشر، من دون تاريخ.
- أحمد حمروش: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الأول، مصر والعسكريون**، بيروت، كانون الأول ١٩٧٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أحمد حمروش: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثاني، مجتمع عبد الناصر**، بيروت، آذار ١٩٧٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أحمد حمروش: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الثالث، عبد الناصر والعرب**، بيروت، الطبعة الأولى، نيسان ١٩٧٦، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أحمد حمروش: **قصة ثورة ٢٣ يوليو، الجزء الخامس، خريف عبد الناصر**، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الأول ١٩٧٨، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الأول ١٩٥٢ ـ ١٩٥٤، بناء الثورة في مصر**، بيروت، الطبعة الثانية. تشرين الأول ١٩٩٥، مركز دراسات الوحدة العربية.

(*) تضم قائمة المراجع العناوين الواردة في الهوامش فقط.

- أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الثاني، ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، سنوات التحرر العربي**، بيروت، الطبعة الأولى، أيار ١٩٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية.
- أحمد يوسف (المحرر): **المجموعة الكاملة لخطب وأحاديث وتصريحات جمال عبد الناصر، الجزء الثالث، القسم الأول، ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، سنوات الوحدة**، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية.
- اشتراكيون لبنانيون: **العمل الاشتراكي وتناقضات الوضع اللبناني**. بيروت، الطبعة الأولى، كانون الثاني ١٩٦٩، دار الطليعة.
- الفكر الوحدوي: **الثورة العربية والتنظيم السياسي**، دون نشر، دون تاريخ.
- الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة الدعوة: **لماذا الميثاق**، الندوة التي أقيمت بقاعة الشعب بمناسبة الاحتفال بالعيد الرابع للميثاق، مايو ١٩٦٦، دون نشر، دون تاريخ.
- المحاضرات الخاصة بالتنظيم الطليعي، **جمال عبد الناصر، التنظيم والحركة**، دون نشر، دون تاريخ.
- باسم الجسر: **فؤاد شهاب**، مؤسسة فؤاد شهاب ١٩٩٨.
- باسم الجسر: **فؤاد شهاب ذلك المجهول**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- بثينة عبد الرحمن التكريتي: **جمال عبد الناصر النشأة وتطور الفكر الناصري**، بيروت، الطبعة الأولى، آذار ٢٠٠٠، مركز دراسات الوحدة العربية.
- باسل الكبيسي: **حركة القوميين العرب**، تشرين الثاني ١٩٧٤، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين.

- جمال الأتاسي: **إطلالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر وعلى فكره الاستراتيجي والتاريخي**، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨١، معهد الانماء العربي.
- جمال عبد الناصر: **فلسفة الثورة**.
- جمال عبد الناصر: **الميثاق**.
- جمال سليم: **التنظيمات السرية لثورة ٢٣ يوليو في عهد جمال عبد الناصر**، القاهرة، مكتبة مدبولي.
- جمال الشلبي: **محمد حسنين هيكل، استمرارية، أم تحول؟** ترجمة: حياة الحويك عطية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- حسن الصاوي عبد العزيز: **العلاقة الناصرية ـ البعثية، دراسة استطلاعية في أزمة تطور الثورة العربية**، بيروت، ط١، شباط ١٩٩٥، دار الطليعة.
- خالد محي الدين: ... **والآن أتكلم**، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٢، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام.
- د. خليل أحمد خليل: **العرب والقيادة**، الطبعة الأولى ١٩٨٥، بيروت، دار الحداثة.
- جوزف أبو خاطر: **لقاءات مع جمال عبد الناصر في صميم الأحداث**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧١، دار النهار.
- جوزف باحوط وشوقي الدويهي (إشراف): **الحياة العامة في لبنان، تعبيرات السياسي وتشكيلاته**، بيروت، ١٩٩٧، مركز الدراسات والأبحاث عن الشرق الأوسط المعاصر.
- رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين: **١٠٠ سؤال وأجوبة القائد المعلم جمال عبد الناصر**، من دون تاريخ، من دون دار نشر.

- د. رفعت السعيد: **تأملات في الناصرية**، بيروت، الطبعة الثانية، تموز ١٩٧٩، دار الطليعة.
- د. رفعت سيد أحمد: **ثورة الجنرال جمال عبد الناصر**، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣، دار الجيل ودار الهدى.
- سامي ذبيان: **الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي**، بيروت، الطبعة الأولى، تشرين الثاني ١٩٧٧، دار المسيرة.
- سامي شرف: **عبد الناصر كيف حكم مصر؟** بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، دار الجيل ومكتبة مدبولي الصغير.
- سمير عبده: **التحليل النفسي لشخصية عبد الناصر**، القاهرة ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢، دار الكتاب العربي.
- شوكت اشتي: **الشيوعيون والكتائب، التجربة الحزبية في لبنان**، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، مؤسسة الانتشار العربي.
- شوكت اشتي: **الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة**، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي (تحت الطبع).
- شفيق الأرناؤوط: **معروف سعد، نضال وثورة**، الطبعة الأولى، ١٩٨١.
- طارق اسماعيل: **اليسار العربي**، ترجمة: محمود فلاحة، بيروت ـ دمشق، دار النبراس.
- سعد الدين ابراهيم (تحرير): **مصر في ربع قرن (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) دراسات في التنمية والتغيير الاجتماعي**، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨١، معهد الانماء العربي.
- د. طارق فتح الله خضر: **دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي** (دراسة مقارنة)، ١٩٨٦، دار نافع.

- فارس اشتي: **الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية ١٩٤٩ ـ ١٩٧٥ المجلد الثاني**، المختارة (لبنان)، الطبعة الأولى، ١٩٨٩، المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية.
- عبد الله الريماوي: **الحركة العربية الواحدة**، بيروت، الطبعة الأولى. كانون الثاني ١٩٦٤، دار النشر للجامعيين.
- عبد الله إمام: **حكايات عن عبد الناصر**، بيروت، الطبعة الثانية، الوطن العربي.
- عبد الله إمام: **سامي شرف، رجل المعلومات الذي صمت طويلاً يتحدث**، لعبد الله إمام عبد الناصر كيف حكم مصر، بيروت، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٧، دار الجيل ومكتبة مدبولي الصغير.
- عبد الله امام: **صلاح نصر يتذكر، الثورة/ المخابرات/ النكسة**، القاهرة ـ لندن ١٩٩٩ دار الخيال.
- عبد الوهاب الكيالي (المؤسس): **موسوعة السياسة، الجزء الأول**، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة، الجزء الثالث**، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٣، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة، الجزء السادس**، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٩٥، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- عبد الوهاب الكيالي: **موسوعة السياسة، الجزء السابع**، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- د. عصمت سيف الدولة: **نظرية الثورة العربية (١)، الأسس، جدلية الانسان، الحرية أولاً... وأخيراً**، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٩، دار المسيرة.

- عمر حلبلب (اشراف): **البرنامج الثقافي (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)، المجلد الاول، ١٩٨٧**. الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية ـ الفرع الرابع.
- فضل شرورو: **الأحزاب والتنظيمات والقوى السياسية في لبنان ١٩٣٠ ـ ١٩٨٠**، بيروت، الطبعة الأولى، آذار ١٩٨١، دار المسيرة.
- ناجي علوش: **الثورة... والجماهير، مراحل النضال العربي ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ ودور الحركة الثورية**، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط ١٩٧٣، دار الطليعة.
- عماد نداف (اعداد وحوار): **نايف حواتمة يتحدث**... دمشق، دار الكاتب.
- نجيب الياس برسوم ومحمد مصطفى زيدان: **التغيير الاجتماعي والتربية**، القاهرة ١٩٦٦، مكتبة الانجلو المصرية.
- نضال البعث: **المؤتمرات القومية السبعة الأولى (١٩٤٧ ـ ١٩٦٤)، الجزء الرابع**، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط ١٩٧٦، دار الطليعة.
- نضال البعث: **القيادة القومية (١٩٥٥ ـ ١٩٦٢)، الجزء السادس**، بيروت، الطبعة الثالثة، شباط ١٩٧٦، دار الطليعة.
- نضال البعث: **القيادة القومية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)، الجزء العاشر**، بيروت، الطبعة الثانية، شباط ١٩٧٦، دار الطليعة.
- نضال البعث: **القطر اللبناني (١٩٦١ ـ ١٩٦٨)، الجزء الحادي عشر**، بيروت، الطبعة الثانية، شباط ١٩٧٦، دار الطليعة.
- نعمان الخطيب: **الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر**، مصر، ١٩٨٣.
- مجدي رياض: **حوار شامل مع الدكتور جمال الأتاسي عن الناصرية والناصريين**، مركز الحضارة العربية والاعلام والنشر.

- محمد حسنين هيكل: **الطريق إلى رمضان**. نقله إلى العربية: يوسف الصبّاغ، بيروت، ١٩٧٥، دار النهار.
- محمد حسنين هيكل: **وقائع تحقيق سياسي أمام المدى الاشتراكي**، بيروت، الطبعة الثامنة ١٩٨٦، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- محمد جمال باروت: **حركة القوميين العرب، النشأة ـ التطور ـ المصائر**، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.
- مذكرات صلاح نصر، **ثورة ٢٣ يوليو... بين المسير والمصير، الجزء الأول ـ الأصول**، ١٩٨٦، مطبوعات الاتحاد للصحافة والنشر.
- مذكرات محمد نجيب، **كنت رئيساً لمصر**، القاهرة، الطبعة الخامسة، فبراير ١٩٨٨، المكتب المصري الحديث.
- منصور فايز: **رحلتي مع عبد الناصر**، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٨، دار الملتقى.
- د. منيف الرزاز: **التجربة المرّة ـ الأعمال الفكرية والسياسية، الجزء الثاني**، الطبعة الأولى ١٩٨٦، مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية.
- موريس ديفرجية: **الأحزاب السياسية**، بيروت، نقله إلى العربية علي مقلد وعبد الحسن سعد، ط.٤، ١٩٨٣، دار النهار.
- وحدة القوى الناصرية في لبنان، **دراسات ناصرية (١)، لقاءات حول الفكر الناصري**، من دون تاريخ، من دون دار نشر.

ندوات:

- **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت، الطبعة الثانية، كانون الأول ١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية.

- **لماذا الميثاق**: الندوة التي أقيمت بقاعة الشعب بمناسبة الاحتفال بالعيد الرابع للميثاق، مايو ١٩٦٦ ـ الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة الدعوة والفكر.

برامج تلفزيونية:

- سامي شرف في «**حوار العمر**»، برنامج تلفزيوني، محطة المؤسسة اللبنانية للارسال (LBC)، الأحد ٢٧ شباط ١٩٩٩.
- محمد حسنين هيكل في «**حوار العمر**» برنامج تلفزيوني، محطة المؤسسة اللبنانية للارسال (LBC)، الأحد ٣ أيار ١٩٩٨.

المقابلات الشخصية

- أسامة سعد: الجمعة ١/آب/١٩٩٧، صيدا، الجنوب.
- أسامة سعد: السبت ٩/آب/١٩٩٧، صيدا، الجنوب.
- أسامة سعد: الخميس ١٤/آب/١٩٩٧، صيدا، الجنوب.
- أحمد حمود: الاربعاء ١٤/أيار/١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
- أحمد حمود: الثلاثاء ٢٠/ايار/١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
- جلال بكداش: الثلاثاء ٢٤/حزيران/١٩٩٧، كركول الدروز، بيروت.
- د. حسن قبيسي: الأحد ٢٧/نيسان/١٩٩٧، (جرت عدة مقابلات وقدم بعدها نصاً مكتوباً)، البربير، بيروت.
- حسين الاحمر: الثلاثاء ١٥/نيسان/١٩٩٧، بعلبك، البقاع.
- حسين حيدر: الثلاثاء ١٨/شباط/١٩٩٧، النويري، بيروت.
- رشيد قباني: الجمعة ٤/نيسان/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.

- رشيد قباني: السبت ٧/حزيران/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
- رفيق مراد: الثلاثاء ١١/آذار/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
- درويش مراد: الثلاثاء ١٤/تشرين الأول/١٩٩٧، طرابلس، الشمال.
- سمير شركس: الثلاثاء ١٤/تشرين الأول/١٩٩٧، طرابلس، الشمال.
- د. سمير صباغ: الجمعة ١٤/شباط/١٩٩٧، النويري، بيروت.
- د. سمير صباغ: الجمعة ٢١/شباط/١٩٩٧، النويري، بيروت.
- د. سمير صباغ: الجمعة ٢٨/آذار/١٩٩٧، النويري، بيروت.
- سمير كبريت: السبت ٩/تموز/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
- سمير كبريت: الاثنين ١٤/تموز/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
- سمير كبريت: السبت ٢٦/تموز/١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
- سنان براج: الخميس ١٣/شباط/١٩٩٧، مار الياس، بيروت.
- سنان براج: الخميس ٢٠/شباط/١٩٩٧، مار الياس، بيروت.
- شفيق الحوت: الاثنين ٣٠/آذار/١٩٩٨، وطى المصيطبة، بيروت.
- عاطف ادريس: السبت ١/شباط/١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.
- عاطف ادريس: الخميس ٦/شباط/١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.
- عبد الرحيم مراد: الاربعاء ٢٦/شباط/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
- عبد الرحيم مراد: الاثنين ٣/آذار/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
- عبد الرحيم مراد: الثلاثاء ١١/آذار/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
- عبد الرحيم مراد: الاربعاء ١٩/آذار/١٩٩٧، تلة الخياط، بيروت.
- عبد اللطيف قاسم: الجمعة ١١/تموز/١٩٩٧، بيروت.
- علي الحاج: الاثنين ١٧/شباط/١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.

- علي الحاج: الاثنين ٢٤/ شباط/ ١٩٩٧، طريق الجديدة، بيروت.
- عمر حرب: الجمعة ١٠/ تشرين الأول/ ١٩٩٧، المرج، البقاع.
- عمر حرب: السبت ١١/ تشرين الأول/ ١٩٩٧، المرج، البقاع.
- عمر حرب: الجمعة ١٤/ تشرين الثاني/ ١٩٩٧، المرج، البقاع.
- عمر حرب: السبت ١٥/ تشرين الثاني/ ١٩٩٧، المرج، البقاع.
- غابي ديه: الاربعاء ٣٠/ تموز/ ١٩٩٧، الحمراء، بيروت.
- فاروق ضناوي: الثلاثاء ٨/ تموز/ ١٩٩٧، النويري، بيروت.
- فاروق ضناوي: الاربعاء ٩/ تموز/ ١٩٩٧، النويري، بيروت.
- فؤاد سلمان: الجمعة ١١/ تموز/ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
- فؤاد عيتاني: الاثنين ٢٠/ تشرين الأول/ ١٩٩٧، البربير، بيروت.
- فيضي حماده: الاثنين ٣١/ آذار/ ١٩٩٧، الاونيسكو، بيروت.
- فضي حماده: الاربعاء ٢/ نيسان/ ١٩٩٧، الاونيسكو، بيروت.
- فيضي حماده: الاثنين ٧/ نيسان/ ١٩٩٧، الاونيسكو، بيروت.
- كمال يونس: الخميس ١٩/ حزيران/ ١٩٩٧، الصنوبرة، بيروت.
- محمد توفيق صادق: الاربعاء ٢٥/ حزيران/ ١٩٩٧، الحمام العسكري، بيروت.
- مروان الايوبي: الخميس ٢٠/ شباط/ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
- مروان الايوبي: الاربعاء ٢٦/ آذار/ ١٩٩٧، المصيطبة، بيروت.
- محمد سعيد الصميلي: الاحد ١٣/ كانون الثاني/ ١٩٩٨، تلة الخياط، بيروت.
- منير الصياد: الخميس ٣٠/ تشرين الأول/ ١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.

- منير الصياد: الاربعاء ١٢/ تشرين الثاني/ ١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.
- منير الصياد: الاثنين ١٧/ تشرين الثاني/ ١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.
- منير الصياد: الاربعاء ١٩/ تشرين الثاني/ ١٩٩٧، عين المريسة، بيروت.
- محمد منير القادري: الثلاثاء ١٥/ نيسان/ ١٩٩٧، مجدل عنجر، البقاع.
- محمد قباني: الاربعاء ١٢/ آذار/ ١٩٩٧، الروشة، بيروت.
- قيادي ناصري (دون ذكر الاسم): الاربعاء ١نيسان١٩٩٨، بيروت.
- نزيه حمزة: الاربعاء ٦/ أيار/ ١٩٩٨، الحمراء، بيروت.
- هاني خليل: الثلاثاء ١٧/ حزيران/ ١٩٩٧، البسطة، بيروت.
- ياسر نعمة، الجمعة ١١/ أيلول/ ١٩٩٨، الحمراء، بيروت.

دوريات

- **السفير** (جريدة)، بيروت، لبنان:
- ١٩/ ١/ ١٩٨٢، ٧/ ٢/ ١٩٨٢، ١٦/ ١/ ١٩٨٢.
- ٢٤/ ١/ ٨٦.
- ١٦/ ١/ ١٩٨٧، ١٨/ ١/ ١٩٨٧، ١٩/ ١/ ١٩٨٧، ٩/ ٢/ ١٩٨٧.
- ٢٨/ ٥/ ١٩٨٨.
- ٢٠/ ٧/ ١٩٨٩.
- ٢٠/ ١/ ١٩٩٧، ٢٣/ ١/ ١٩٩٧، ٥/ ٢/ ١٩٩٧، ٧/ ٢/ ١٩٩٧.
- ١٣/ ٢/ ١٩٩٧، ٢٣/ ٢/ ١٩٩٧، ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٧، ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧.
- ٦/ ١/ ١٩٩٧.
- ١٧/ ٤/ ١٩٩٨، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٨.
- ٦/ ١/ ١٩٩٩.

- **الحقيقة** (جريدة)، بيروت، لبنان.

ـ ١٩/١/١٩٨٧، ٢٠/١/١٩٨٧، ٢١/١/١٩٨٧.

- **دراسات عربية** (مجلة)، بيروت، لبنان، العدد ٦، السنة الثانية والعشرون نيسان ١٩٨٦.
- **دراسات لبنانية** (مجلة): وزارة الاعلام، مركز النشر اللبناني، ١٩٧٩.
- **الشراع** (مجلة)، بيروت، لبنان:

ـ ٨/١٠/١٩٨٤، ـ ١٥/١٠/١٩٨٤، ـ ٢٢/١٠/١٩٨٤، ـ ٢٩/١٠/١٩٨٤.

ـ ٣/١٢/١٩٨٤، ـ ٧/١١/١٩٨٤، ـ ١٠/١٢/١٩٨٤، ـ ١٧/١٢/١٩٨٤، ـ ٢٦/١/١٩٨٧، ـ ٦/٦/١٩٨٨.

- **العربي** (مصر)، جريدة الحزب الديمقراطي الناصري، ٢١/٧/١٩٩٧.
- **المحرر** (جريدة)، بيروت، لبنان؛ ٧/١١/١٩٧٦.
- **اللواء** (جريدة)، بيروت، لبنان؛ ١٣/٣/١٩٩٧.
- **نداء الوطن** (جريدة)، بيروت، لبنان:

ـ ٣٠/٣/١٩٩٨، ـ ٣/٤/١٩٩٨، ـ ١٦/٩/١٩٩٨، ـ ١٧/١٠/١٩٩٨.

- **النهار** (جريدة)، بيروت، لبنان:

ـ ١٨/٢/١٩٩٦.

ـ ٢١/١/١٩٩٧، ـ ٢٨/١/١٩٩٧، ـ ٨/٢/١٩٩٧.

- **الوسط** (مجلة)، بيروت، لبنان:

ـ ٢٤/٣/١٩٩٧، ٣١/٣/١٩٩٧.

الفهرس

السلسلة السياسية

صدر منها:

- **الحل والحرب** - محمد حسنين هيكل
- **بين الصحافة والسياسة** - محمد حسنين هيكل
- **حديث المبادرة** - محمد حسنين هيكل
- **خريف الغضب** - محمد حسنين هيكل
- **زيارة جديدة للتاريخ** - محمد حسنين هيكل
- **عند مفترق الطرق** - محمد حسنين هيكل
- **قصة السويس** - محمد حسنين هيكل
- **لمصر لا لعبد الناصر** - محمد حسنين هيكل
- **وقائع تحقيق سياسي** - محمد حسنين هيكل
- **السلام المستحيل** - محمد حسنين هيكل
- **آفاق الثمانينات** - محمد حسنين هيكل
- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **الديانة اليهودية وتاريخ اليهود** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيارسالينجر واريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار سالينجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار سالينجر واريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **التاريخ العسكري لبني إسرائيل ١/٢** - اللواء ياسين سويد
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩ - ١٩٩٨** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري ادة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الاخوة** - جوزيف أبو خليل
- **عدو عدوي** - لورا ايزنبرغ
- **دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان** - كيرستين شولتزه
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر
- **اللوبي** - ادوارد تيڤنن
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **أوزبكستان / على عتبة القرن ٢١** - إسلام كريموف
- **بالسيف** - ستيڤن غرين
- **قصة الموارنة في الحرب** - جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** - ستيڤن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** - رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** - محمود عباس
- **الخداع** - بول فندلي
- **من يجرؤ على الكلام** - بول فندلي
- **لا سكوت بعد اليوم** - بول فندلي
- **العرب على مفترق** - د. عصام نعمان
- **للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠** - الرئيس سليم الحص
- **محطات وطنية وقومية** - الرئيس سليم الحص
- **أبي لافرنتي بيريا** - سيرغو بيريا
- **رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم** - د. عبد السلام المجالي

المؤلّف

شوكت اشتي

- حائز شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية. الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية.
- أستاذ متعاقد في الجامعة اللبنانية.
- صدرت له الكتب الآتية:

١- اللعب وأهميته لتنمية قدرات الطفل - ١٩٩٤

٢- القيم الاجتماعية في أدب الأطفال - ١٩٩٩

٣- الشيوعيون والكتائب، تجربة التربية الحزبية في لبنان، ١٩٩٧

٤- الأحزاب اللبنانية، قراءة في التجربة (تحت الطبع).

الكتاب

.... يمكن القول إن التجارب التنظيمية للناصريين في لبنان، تعرضت لنوعين من الإجحاف والظلم:

النوع الأوّل يتمثّل في مقارنتها بقائدها الرئيس جمال عبد الناصر من جهة، ومقاربتها من جهة أخرى للتيار الشعبي الناصري. فالمقارنة مع الرمز - القائد كشف هُزالها أمام عظمته، ومقاربتها للتيار الناصري بيّنت جفافها أمام تدفقه، وخفوتها أمام تعاظمه.

النوع الثاني يتمثّل في ظلمها هي لنفسها، لأنها بقيت بغالبيتها دون الحضور السياسي والفكري المطلوبين، فانساقت في حروب داخلية خاصة، وصراعات ذاتية لا متناهية، الأمر الذي رسّخ صورتها السلبية وكرّس وضعيتها المترهّلة.

فكيف يمكن تتبع مسار هذه التجربة وتبيان طبيعتها؟.